الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

أكاديمية الدراسات العليا

مدرسة العلوم الإنسانية

قسم العلوم السياسية

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية

(1969 - 1990)

بحث لإستكمال متطلبات نيل الإجازة العليا " الماجستير"

في العلوم السياسية

إعداد الطالبة :

نادية محمد الزنتاني

حسن يوسف اللويشي

إشراف الدكتور :

زايد عبيد الله مصباح

2003 إفرنجي

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

أكاديمية الدراسات العليا

==============

قامت لجنة مناقشة رسالة الاجازة العالية (الماجستير) التى تقدمت بها الطالبة /

نادية محمد الزنتاني لنيل درجة الاجازة العالية (الماجستير) في **العلوم السياسية** وعنوان الرسالة

(دور النفط في السياسة الخارجية الليبية من 1996–1990ف) وتتكون اللجنة من الاساتذة:ـ

1 – د. زايد عبيدا الله مصباح **2 – د. محمد خليفة عراب**

3 – د . منصور فرج الشكري

بمناقشة الرسالة علنياً وذلك على تمام الساعة الخامسة من يوم السبت الموافق 9–6–1471 ميلادية (9–6–2003افرنجي) بمبنى الاكاديمية .

وبعد مناقشة وتقييم مستوى الرسالة العلمى والمنهج الذى اتبعته الباحثه فى بحثها والمصادر والمراجع التى اعتمدتها فى دراستها قررت اللجنة مايلي :ـ

القـــــــــرار

بعد اتمام الطالبة/ نادية **محمد الزنتاني** لمتطلبات وامتحانات الدراسة العالية وبمناقشة وتقييم رسالتها العلمية تقرر .

قبول الرسالة المقدمة بالاجماع بمنحها الاجازة العالية (الماجستير) فى العلوم السياسية .

بتاريخ اليوم 9 رجب الموافق 6–9–1471 ميلادية (2003ف).

اعضاء اللجنة :ـ التوقيع

1 – د. زايد عبيدا الله مصباح

2 – د. محمد خليفة عراب

3 – د. منصور فرج الشكري

يعتمد

أ.د. صالح ابراهيم المبروك

مدير عام الاكاديمية

د. منصور فرج الشكري

أمين مدرسة الدراسات العليا للعلوم الانسانية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ... وفوق كل ذي علم عليم ﴾

صدق الله العظيم

(سورة يوسف ، الآية 76)

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الإهداء

بـــراً ووفـــاءً

إلى اللذين قال الله تعالى في شأنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل ربِّ إرحمهما كما ربياني صغيراً))

صدق الله العظيم

إلـــى معلماي اللذين أنارا الطريق أمامي وفرشا دربي بالورود والياسمين .. وجعـــلاه سهلاً ويسيراً .. إلى أعلم الخلق والداي محمد وعائشة ... وهما ينعمان فـــي ظـــل من رحمة الله إعترافاً بما وهباني – بعد الله – من حياة سعيدة كريمة مازلـــت أعيش بنعمائها وعرفاناً جميل وامتداداً لحب عاش بيننا وهما يدعون لي بالخـــير والـــبركات والتوفيق . اهدي لهما ثواب الفاتحة وثواب هذا العمل وأدعو لهما ولسائر أموات المسلمين بالمغفرة وحسن المآب .

إلى إخوتي ...... دعماً ومؤازرة

شكر وتقدير

أستفتـــح بالـــذي هـــو خـــير

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

صدق الله العظيم

أتقدم – بعد المولى عز وجل – بالشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور زايد عبيد الله مصباح على رعايته العلمية وتوجيهاته القيمة خلال إعداد هذه الدراسة ولما بذله من جهد أثناء الإشراف عليها مما كان له عظيم الأثر في إبرازها لحيز الوجود .

كما أشكر الأستاذ سمير عبد المطلب على تفضله بمراجعة هذه الرسالة لغوياً . وكذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء هيئة التدريس بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية على ما قدموه لي من مساعدة ودعم معنوي أثناء إعدادي لهذه الرسالة .

كذلك أتقدم بالشكر إلى الزملاء بقسم العلوم السياسية بأكاديمية الدراسات العليا على ما أبدوه لي من تشجيع ، كما لا يفوتني توجيه الشكر إلى الأخوات بمكتبة أكاديمية الدراسات العليا لما قدموه لي من خدمات ومساعدة طيلة فترة هذه الدراسة .

وأخيراً أود أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل أفراد أسرتي الذين كانوا خير معين لي خلال مراحل إنجاز هذه الدراسة . لكل هؤلاء خالص الشكر والتقدير والعرفان .

والله ولي التوفيق

محتويات البحث

الموضوع **رقم الصفحة**

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

فهرس الجداول

فهرس الأشكال البيانية

فهرس الملاحق

المقدمة

يعتبر النفط أحد المصادر الأساسية للطاقة التي تعد من أهم الموارد الطبيعية بوجه عام والموارد الاقتصادية بشكل خاص، وقد ازدادت أهمية النفط الاستراتيجية باعتباره مصدراً حيوياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

ولاشك أن هناك علاقة ارتباط مباشر بين الموارد الاقتصادية والسياسة الخارجية، فإلى جانب اعتبار الموارد الاقتصادية من ضمن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية يمكن أيضا النظر إليها كوسائل أو أدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .

فعند الحديث عن دور الموارد الاقتصادية في السياسة الخارجية ، فإن المقصود بذلك هو توظيف هذه الموارد لمقتضيات السياسة الخارجية ، أي بمعنى تبعية التصرف المالي لمقتضيات الهدف السياسي وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، فمشروع مارشال الأمريكي عام 1947 كان ذو مظهر اقتصادي، ولكنه عمل سياسي قبل كل شئ، إذ أن القصد منه تخفيف المصاعب في أوروبا الوسطى والغربية والحيلولة دون وقوعها في دائرة التوسع الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفيتي (سابقا).

وقد أصبح النفط اليوم يمثل مادة استراتيجية في الاقتصاد العالمي ، وأضحت الدول المنتجة له ذات وزن في المجتمع الدولي ، فالكويت — على سبيل المثال — لو لم يكن بلداً غنياً بالنفط لما تهافتت الدول الغربية بكل ثقلها للدفاع عنه اثر اجتياحه من قبل العراق ، واستعمال القوة العسكرية ضد العراق عام 1991 .

والحديث عن العلاقة بين الموارد الاقتصادية والسياسة الخارجية يجر الباحث من الناحية العلمية إلى دائرة المدخل الاقتصادي في دراسة السياسة الخارجية ، فالسلوك السياسي الخارجي لأية دولة يمكن دراسته وفق العديد من المداخل من ضمنها المدخل الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة السياسة الخارجية الليبية وفق المدخل الاقتصادي وذلك بالتركيز على :

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية 1969-1990 .

* <u>مشكلة الدراسة :-</u>

تختلف الدول في أساليب تصرفها في ثرواتها الاقتصادية وذلك تبعاً لتوجهاتها وطبيعة الأدوار التي تلعبها على الساحة الدولية ، فهناك دول تكتفي بتصريف ثرواتها في إطار تنمية وتحديث

سياسية وبناء قوتها الدفاعية ، وهذه يطلق عليها الدول القانعة ، وهناك دول تتوسع في تحقيق في السياسة الخارجية وما يرتبط بها من تطلعات مختلفة ، كلعب أدوار الزعامة الإقليمية الإقليمي والمساعد على التنمية .... وغيرها من الأدوار التي تلعبها الدول والتي يطلق عليها في لسياسة الخارجية بالدول غير القانعة.

وتعتبر ليبيا من ضمن الدول التي تملك أحد الموارد الطبيعية الفاعلة في هذا العصر، حيث ف النفط فيها مع أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، بيد أنها ظلت حتى قيام ام 1969 خاضعة لهيمنة القوى الأجنبية ، حيث كانت الشركات النفطية الاحتكارية تسيطر وط استغلال النفط ، ولم تقم الحكومة الليبية بأي تحكم حقيقي فاعل في تطوير المداخيل . وظل هذا الوضع حتى قيام الثورة في سبتمبر عام 1969 التي جاءت بأكثر من مجرد تغيير ات السياسية ، فقد انتهجت سياسة اقتصادية مغايرة عما كانت عليه من قبل .

وفي هذا الإطار أقدمت ليبيا منذ عام 1970 على جملة من الإجراءات فيما يتعلق بالتصرف النفطية ، سواء على المستوى التشريعي أو التعاقدي أو على المستوى السلوكي أو التصرف في الية النفطية .

والواقع أن مثل هذه الإجراءات من تأميم وتصحيح الأسعار النفطية وخفض الإنتاج وغيرها اسات تثير أمام الباحث إشكالية علمية يمكن صياغتها في التساؤل التالي : هل توجد علاقة يرات التي حدثت على السياسة النفطية الليبية بعد قيام الثورة عام 1969 وبين التوجهات التي تبنتها ليبيا في سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي ؟

ة الدراسة :-

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : إن التصرف الليبي في الثروة النفطية بعد عام عكس إلى حد كبير توجهات وأهدف السياسة الخارجية الليبية ، سواء على المستوى ، أو على المستوى الدولي ، ويبدو أن التغيرات التي شهدتها السياسة النفطية بعد قيام الثورة وتزامنت في معظمها مع بداية التغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية من جهة إلى ن مضمون الخطاب السياسي بعد قيام الثورة يحمل في دلالاته تسخير المورد النفطي لأهداف الخارجية .

* التعريفات الإجرائية :-

بالنظر إلي موضوع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة ، فإن من الأهمية بمكان وضع تعريفين إجرائيين للمتغيرين الأساسيين في هذا الموضوع وهما " النفط " ، " السياسة الخارجية الليبية "

أولا :- النفط :-

فيما يتعلق بالنفط فإننا سنتناول في هذه الدراسة التعريف، والسياسي للنفط .

أما التعريف السياسي للنفط :فيعرف سياسياً :بأنه سلعة استراتيجية ذات أهمية حيوية للصناعة والاقتصاد الدوليين . أي تحويل النفط من مادة ساكنة إلي قوة فاعلة اقتصادياً وجغرافياً وسياسياً ، وهذا يعني أن النفط يمثل العمود الفقري في حالات السلم والحرب معاً ومحوراً رئيسياً من محاور السياسة الدولية وسبباً من أسباب التوتر أو الاستقرار الدوليين ."2 "

ثانيا :- السياسة الخارجية الليبية :-

وأقصد بها في هذه الدراسة كل المواقف والسلوكيات الهادفة ذات البعد التأثيري التي انتهجتها ليبيا تجاه البيئة الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي ، وذلك خلال الفترة محل الدراسة .

* أهداف الدراسة :-

انطلاقاً من المشكلة محل البحث ، يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلي المقاصد التالية :

1. التعرف على المكانة أو الأهمية التي يحظى بها النفط في السياسة الخارجية الليبية منذ عام 1969 ، سواء من حيث الأهداف أو السلوكيات .
2. التعرف على مضمون التصور الليبي للنفط كمادة اقتصادية وسياسية قابلة للنضوب ، من حيث ماهيته ومصادر تهديده وكيفية حمايته والمحافظة عليه.
3. التعرف على نوعية العلاقة الرابطية بين التوجه والسلوك في السياسة الخارجية الليبية منذ عام 1969 فيما يتعلق بدور النفط .

---

1. الأمانة العامة للمؤتمر المهني النقابي العام للنفط والبتر وكيماويات والتعدين ، الفاتح ثورة في عالم النفط ، (طرابلس : 1984) ص ص 11- 9 .
2. حسن نور الدين ، العرب والبترول ،(بيروت : معهد الإنماء العربي ،بلات) ، ص 6.

* **منهجية الدراسة :-**

وفقاً لطبيعة هذه الدراسة وهدفها ، فان المعالجة التحليلية تتطلب اتباع المنهج الكيفي Qualitative Method الذي يرتبط – إلي حد كبير – بإثارة السؤال لماذا " why " . "[1] كما أن الشكلة التي تطرحها الدراسة تقود أيضاً إلي الاستعانة بالمنهج المقارن" comparative Method" وذلك من منطلق النظر إلي نوعية العلاقة أو الترابط بين الطرح النظري وواقع الممارسة الفعلية في السياسة الخارجية الليبية فيما يتعلق بدور النفط فيها.

وحيث إن مداخل ومناهج دراسة ظواهر السياسة تتعدد وتختلف من باحث إلي آخر تبعاً لطبيعة الموضوع محل البحث والتحليل، فإن طبيعة الموضوع الذي تبحثه هذه الدراسة ضرورة التوفيق بين المنهجين الأساسيين المنهج الكيفي والمنهج الكمي – السابق الذكر – فالمنهج الكمي يتم إستعماله لأن محور تركيزه هو الإجابة عن السؤال : كيف ؟" how" فهو في هذه الدراسة يوضح كيفية الترابط بين النفط والسياسة الخارجية الليبية بعد قيام الثورة وذلك من خلال الاستدلال ببيانات ذات دلالة كمية (رقمية) تتمثل في قيمة العوائد المالية وكمية إنتاج النفط وقيم الأسعار وقيمة المساعدات والقروض...... الخ .

كما أن مستوى التحليل الذي تفرضه طبيعة المشكلة محل البحث يدخل الباحث في دائرة استخدام المدخل الاقتصادي (The Economic Approach) ، وذلك لمعرفة العلاقة بين الموارد الإقتصادية والسياسة الخارجية فيما يخص دراسة دور النفط في السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة (1969 – 1990).

فالمدخل الإقتصادي يستخدم في دراسة الظواهر السياسية ذات البعد الاقتصادي، لاسيما الظواهر التي تجسد علاقات التفاعل والتداخل بين السياسة والاقتصاد . وبالنسبة لأدوات البحث ، فقد تم الاعتماد على الكثير من المصادر الأولية ، كالخطب المدونة في السجلات التوثقية والتقارير . إلي جانب المصادر الثانوية ، كالكتب والدوريات المختلفة .

وفي هذا الإطار تم استخدام أداة تحليل المضمون " Content Analysis" لدراسة خطب وتصريحات القيادة السياسية في ليبيا . ذلك لأن هذه الأداة تعتبر مفيدة للباحث السياسي عندما تتعلق مصادر بحثه بدراسة الخطب والوثائق السياسية "[2] بيد إن استعمال هذه الأداة سيكون متناسباً مع طبيعة الدراسة، وذلك بهدف توضيح مدى تطابق الخطاب السياسي الليبي مع واقع الممارسة.

---

1. مصطفى عبد الله خشيم ، مناهج وأساليب البحث السياسي . ط 1 (طرابلس : الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1996) ص 75 .
2. مصطفى خشيم ، مناهج وأساليب البحث السياسي ، مرجع سابق ، ص ص 209-210 .

ولاشك أن المنهجية العلمية تتطلب من الباحث تحديد الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة ، وذلك حتى يتسنى لأي باحث آخر التأكد من صحة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة بخصوص المشكلة محل البحث . وفي هذا الإطار تم تحديد الفترة الزمنية لدراسة الإشكالية المطروحة بالفترة (من 1969 إلي 1990) .

ويرجع اختيار عام 1969 كبداية للفترة الزمنية ، لأن هذا العام حدث فيه التغير السياسي بقيام الثورة في الأول من سبتمبر عام 1969 حيث، أحدثت تغيرات جذرية على جميع الأصعدة ، فقد جاءت بأهداف ومبادئ جديدة مغايرة كلياً مع ما كان سائداً قبل ذلك التاريخ .

أما فيما يتعلق بتحديد عام 1990 كنهاية لهذه الفترة الزمنية ، فإن هذا التحديد ينطلق من أن تلك السنة تكاد تكون نقطة تحول جذرية في السياسة الدولية وفي النظام الدولي ككل ولعل أبرز أحداثها :-

- انهيار الكتلة الشرقية أو المعسكر الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي سابقاً((روسيا حالياً)) .
- الاجتياح العراقي للكويت وبداية أزمة الخليج الثانية ، التي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من جراء ذلك أن تتزعم القوات الدولية (لتحرير الكويت) وردع العراق ، ولكن السبب الرئيسي للتدخل هو أن الخليج العربي يعتبر منطقة حيوية وغنية بالموارد الطبيعية ، ولعل أبرز هذه الموارد هو النفط. (ذلك المصدر الحيوي والأساسي) الذي تعتمد عليه كل الدول لتحقيق التنمية والتقدم .
- تصعيد قضية لوكربي بين ليبيا من جهة وبين الدول الغربية من جهة أخرى(الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) .
- وبسبب هذه الأحداث الدولية المتتالية شهدت هذه السنة انخفاضاً في أسعار النفط وتغيراً في السياسة النفطية وفقاً لأوضاع المنافسة والظروف الاقتصادية والسياسية وحالة سوق النفط .

- مبررات اختيار الموضوع : -

يعتبر النفط هو المورد الأساسي والرئيسي الذي تعتمد عليه ليبيا في التنمية الاقتصادية من ناحية ، إلى جانب اعتباره مورداً حيوياً تتنافس الدول الكبرى في الاستيلاء عليه من ناحية أخرى ، حيث إن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر ، وهذا ما يؤكد أننا مازلنا نعيش في عصر النفط وعلى نعمة النفط وفرص الاستثمار الذهبية في قطاع النفط بالنسبة للدولة المنتجة له .

وقد شهد العقدان الأخيران عدة حداث عالمية ذات أهمية تاريخية ، وهي الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات ، وحرب الناقلات النفطية في الخليج العربي وحرب الخليج الثانية ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، ووقعت جميع هذه الأحداث بالإضافة إلي أحداث أخرى أقل أهمية . في أكبر حقول للنفط في العالم أو حولها .

وإلي جانب ذلك فإن النفط يعتبر أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وذلك باعتباره أداة تأثير (سلاح) في يد الدول المنتجة له لتنفيذ سياستها الخارجية ، أوبا لأحري لفرض سياستها الخارجية على الدول أو داخل المنظمات الدولية .

ولهذا فقد أصبح النفط عنصرًا جديدًا من عناصر التوتر في العلاقات بين الدول نظرًا لأن الدول المصدرة للنفط تتبع سياسة تؤدي إلي الضغط على الدول الأخرى لتنفيذ سياساتها الخارجية أو لحل الخلافات الثنائية .

كما أن النفط يحتل أهمية استراتيجية بالنسبة إلي جميع القطاعات سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو غيرها ومن الجدير ذكره أن السياسة تشكل عاملاً ضاغطًا على النفط. فالأحداث والوقائع التاريخية تشير إلي أن السياسات النفطية أسهمت في إشعال فتيل عديد من الحروب خاصة بين الدول الاستعمارية التي تتنافس على بسط سيطرتها وهيمنتها في مناطق مختلفة من العالم .

وظل النفط حتى نشوب الحرب العالمية الثانية يحتل أهمية استراتيجية بالنسبة إلي القطاع العسكري ، وخاصة في الغرب وذلك مع تطور الأسلحة النووية والصواريخ في فترة الحرب الباردة ، ومع زيادة أهمية النفط الاستراتيجية بالنسبة إلي التنمية الاقتصادية وتزايد الطلب على النفط ،أصبحت الدول العربية المنتجة تواجه جملة من التحديات لعل من أبرز ها تزايد المشكلات والأزمات في المنطقة العربية خاصة في الخليج العربي .

ونظرًا لهذه الأهمية التي يشكلها النفط ، وبسبب وجود نوع من العجز الظاهر في أدبيات الموضوع فان الباحث يجد نفسه في حاجة علمية لتناول موضوع النفط والسياسة الخارجية وذلك من خلال دراسة دور النفط في السياسة الخارجية الليبية .

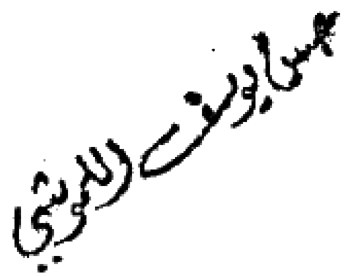
*** صعوبات الدراسة :-**

برغم وجود العديد من المبررات التي شجعت على دراسة هذا الموضوع ، فإن هذا البحث واجه عدداً من الصعوبات في سبيل إنجازه . ولعل من أهم هذه الصعوبات مايلي :-

أ. صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية من مصادرها الأصلية ، خصوصاً فيما يتعلق بقيمة العوائد المالية من النفط الليبي وأوجه صرفها . هذا فضلاً عن السرية المبالغ فيها أحياناً التي يفرضها الجهاز الإداري ، سواء في أمانة اللجنة الشعبية العامة أو أمانة اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة أو أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة أو أمانة اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي .

2. على الرغم من المحاولات المتكررة لإجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين في الخارجية الليبية أو أمانة الاقتصاد والتجارة ، فإن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل.

3. عدم وجود المصادر والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة في مراكز بحثية متخصصة أوجهات أكاديمية معينة ، حيث تبعثرت هذه المصادر هنا وهناك ، مما شكل صعوبة بالغة أمام البحث .



متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الفصل الأول

مكانة النفط في موارد الاقتصاد الليبي

المبحث الأول : معطيات الاقتصاد الليبي قبل النفط .

المبحث الثاني : التعريف بالنفط الليبي (تاريخ اكتشافه ونوعيته وتطوره).

المبحث الثالث : مساهمة النفط في هيكلة الاقتصاد الليبي .

المبحث الرابع : السياسة النفطية الليبية قبل عام 1969 .

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

تمهيد :

يعد النفط مصدراً رئيسياً من مصادر الطاقة المحركة للنشاط الاقتصادي. إذ يلعب دوراً هاماً في حياتنا المعاصرة ، باعتباره مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة ومادة أولية في العديد من الصناعات المختلفة "1 "والاهتمام بالنفط يعني اهتماماً بمجال أوسع يبدأ من العلوم الطبيعية ، مروراً بتكنولوجيا الصناعة والمواصلات والزراعة، حتى يصل إلي الاقتصاد والتنمية السياسية * "2" .

((وقد اتضح أن النفط يستخدم في أكثر من مليون غرض ، وخدمة إنسانية ، حتى قيل عنه :إذا كانت الحياة البشرية لا غنى لها عن الهواء ، فتقدمها لاغني له عن النفط)) ."3"

وإزدادت بعض الدول أهمية ، وذلك بتربعها على عرش الصدارة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية ، نظراً لإمتلاكها الذهب الأسود ** ، ومنها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "4" حيث منحها النفط وزنا إقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً *** ."5"وتزداد أهمية النفط كمصدر أساسي للطاقة بمرور الزمن في ظل محدودية المصادر البديلة للطاقة ، بالإضافة إلي كلفتها المرتفعة من ناحية ، كذلك لإستخدامه كعنصر هام ورئيسي في كثير من الصناعات المتطورة من ناحية أخرى "6" .

وهناك جدل حول أهمية النفط ، إذ يرى الكثيرون بان النفط يعتبر نعمة لمساهمته في رفع وزيادة الاقتصاد الوطني والاستفادة منه في تنمية المجتمع ورفاهيته ، والبعض الأخر يرىبأن النفط يمثل نقمة وكارثة إذا لم يتم استعماله بالكيفية المثلى "7" .

1- حسن نورالدين ، العرب والبترول ، (بيروت : معهد لإنماء العربي ، بلات) ص5.

* يعتبر مفهوم التنمية مفهوما واسعا ، حيث يشمل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، والقصد منها هو إشباع حاجات أفراد المجتمع ، والمشاركة الخلاقة من جميع أفراد المجتمع في استخدام ما لديه من طاقات إنتاجية للانتفاع بها لتضييق فجوة التخلف . لتفاصيل أكثر ، انظر : مصطفى خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية (مفاهيم مختارة)، ط 1 (سرت : الدار الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995) ، ص 177- 178 .

2- محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، 1982) ، ص 5 .

3 - لمزيد من المعلومات حول استخدامات النفط ، أنظر : حسن نور الدين ، مرجع سابق ، ص : 5-6 .

** يسمى النفط بالذهب الأسود نظرا لقيمته التي تشبه قيمة الذهب الأصفر لما يؤمنه من موارد مالية للدول التي تمتلكه والشركات التي تنتجه، كما يسمى أحيانا أخرى بالمارد الأسود .

4- عبد العزيز هيكل ، النفط وتطور العلاقات الدولية ، ط (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1976) ، ص 11 .

5- ناجي أبي عاد [وآخرون] ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، ترجمة : محمد نجار ، ط1 (عمان : الأهلية للنشر 1999) ص 255 .

*** يعتبر مصطلح الاستراتيجية من أصل يوناني ، ويعني " علم وفن وضع الخطط العامة بطريقة مدروسة بعناية ومصممة بشكل متلاصق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد(مختلف أشكال الثروة والقوة) لتحقيق الأهداف الكبرى ".لتفاصيل أكثر . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، موسوعة علم السياسة ،(الجزء الأول). ط1 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1995) ، ص 169 .

6- فليح حسن خلف ، إقتصاديات الوطن العربي . (طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة . 1994).ص62 .

7- علي احمد عتيقة ، النفط والمصالح العربية1972-1987 . (الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط . 1987)،ص 9 .

وتعتبر ليبيا من ضمن الدول التي تملك أحد الموارد الطبيعية الفاعلة في العصر الحديث، حيث هيمن النفط على الاقتصاد الليبي ، ولعب دورا حيوياً في إعادة رسم الصورة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لليبيا."1" إذ تم اكتشاف النفط فيها مع أواخر عقد الخمسينات من القرن العشرين ، وأصبحت من ضمن الدول المنتجة والمصدرة له منذ عام 1961 م ، بيد أنها ظلت حتى قيام الثورة عام 1969 م خاضعة لهيمنة القوى الأجنبية ، حيث كان الاقتصاد الليبي يعاني من نمو غير متوازن . إذ لم تتخذ الحكومة الليبية آنذاك أي تغيير حقيقي وفاعل في تطوير المداخيل النفطية وذلك بسبب سيطرة الشركات الاحتكارية الأجنبية على قطاع النفط استخراجاً و إنتاجاً ونقلاً وتصديراً .

ويشير البعض إلى أنه بمجرد اكتشاف النفط تغير الوضع الاقتصادي الليبي ، وأصبح يشكل تحدياً واضحاً في فترة ما بعد الاستقلال ، فقد أصبحت ليبيا في وضع يمكنها دون المساعدة والتمويل الأجنبي من القضاء على الأمية والفقر ومواجهة تحديات القرن العشرين "2".

وقد ساعد النفط بإعتبار مورداً حيوياً على إحداث تغيير جذري وإيجابي في البلاد وشكل تحديا لجيل ما بعد الاستقلال .

ولكي نتعرف على مكانة النفط في موارد الاقتصاد الليبي ، ومدى مساهمته في الرفع من مستوى المعيشة داخل البلاد ، يمكن تناول محتويات هذا الفصل في إطار أربعة مباحث أساسية على النحو التالي :-

المبحث الأول :- معطيات الاقتصاد الليبي قبل النفط .

المبحث الثاني :- التعريف بالنفط الليبي (تاريخ اكتشافه ونوعيته وتطوره).

المبحث الثالث :- مساهمة النفط في هيكلة الاقتصاد الليبي .

المبحث الرابع :- السياسة النفطية الليبية قبل عام 1969 .

---

1. هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ترجمة : شاكر إبراهيم ، ط1 (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع 1981) ، ص 263 .
2. هنري حبيب ، مرجع سابق ، ص 11- 12 .

المبحث الأول
معطيات الاقتصاد الليبي قبل النفط

كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط يعتمد أساساً على الأنشطة الزراعية البدائية والرعي ، ونظرا لما خلفته فترات الاستعمار الذي توالت عليها كانت ليبيا من أفقر دول العالم * "1" .

" فقد عصفت بليبيا عواصف الاستعمار الفاشستي الجبار الغاشمة". "2" بالإضافة إلي تعرضها لويلات الحرب والدمار ، لأنها كانت ميداناً من ميادين الحرب العالمية الثانية ، حيث تبارت فيها جيوش المتحاربين . فكما هو معروف تاريخياً ، إن ليبيا كانت ترزح تحت حكم الاحتلال الإيطالي منذ عام 1911 م وحتى 1943 م ، الذي قام بتنفيذ مخطط استعماري واسع النطاق ، يهدف بموجبه إلي توطين أعداد كبيرة من الإيطاليين في ليبيا وبصورة نهائية . وتشير التقارير الإيطالية إلي أنه كان في نية الاستعمار الإيطالي العمل على توطين ما يقرب من (300.000) إيطالي في المناطق القريبة من الشواطئ الليبية "3".

وقد جعلت إيطاليا الإقتصاد الليبي إقتصاداً تابعاً لها ، إضافة إلي ذلك فإنها جعلت دور الليبين لا يزيد على أنهم عمال غير مهرة ، يتقاضون أجور رخصية وضيئلة جدا. أما موظفي الحكومة ورؤساء الإدارات والمستشارين فقد كانوا إيطاليين، وكانت مهمتهم الأساسية هي تنفيذ المشاريع الاستثمارية الإيطالية. إذ بلغت التقديرات العامة للمبالغ التي استثمرتها إيطاليا آنذاك لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية حوالي 150 مليون دولار " (حسب أسعار الصرف التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية)" "4" وكان معظم هذه المبالغ قد أستثمر في قطاع المرافق العامة والخدمات ، إلي جانب السعي، للنهوض بالتنمية الزراعية في ليبيا، "5" ولذلك بدأ الإيطاليون في إتخاذ الإجراءات لبدء عملية الاستيطان الزراعي ، فسنوا تشريعاً في عام 1923 م ،تؤول بموجبه جميع الأراضي الزراعية

---

1. محمد حسن عقيل ، الجماهيرية – فكر وتطبيق ، (طرابلس والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، بلا ت) ص18.

* صنفت ليبيا في تلك الفترة من قبل البنك الدولي ، بأنها أكثر الدول تخلفا في العالم . حيث كانت النواحي الاقتصادية تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة البدائية البسيطة وعلى الرعي ، إضافة إلي ندرة المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة ، أنظر. فوزي الجابري ، الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية" 1969-1998" رسالة ماجستير – غير منشورة ، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، أبريل 2001) ، ص 33.

2. حسن سليمان ، ليبيا بين الماضي والحاضر، (طرابلس : منشورات سجل العرب ، بلا ت) ص303 .

3. مصطفى عمر التير ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي ، مواءمة بين القديم والجديد ، ط 1 (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1992) ص 310.

4. علي أحمد عتيقة ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969 " ط1 (بيروت : منشورات دار الطليعة ، 1972) ص15.

5. المرجع نفسه ، ص 15.

المهجورة ٭ في طرابلس إلي الحكومة الإيطالية ، وقدرت هذه الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب هذا التشريع إلـي حوالـي (100.000) هكتار ، ومنحت هذه الأراضي إلي أصحاب الامتيازات من الرأسماليين الإيطاليين الذين إستعانوا بأسر زراعية إيطالية لتطوير مزارع حديثة. [1]

ولكن بدخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية ، توقفت كل مشاريعها الاستثمارية في ليبيا وبذلك أصبحت ليبيا تمثل نموذجاً للتخلف المعنوي والمادي ، فقد انتشر الفقر داخل البلاد وذلك بسبب الضرر الذي أصاب الموارد البشرية من جراء السيطرة الأجنبية . والتي تمثلت في إبعاد العناصر البشرية الليبية وجعلها مهمشة ، والحيلولة دون مساهمتها كعنصر إيجابي وفعال في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعلها في خانة التخلف ، تعيش في مستوى علمي وفني منخفض جدا يغلب عليها اليأس بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية [2]

فمن حيث الوضع المادي ،كانت البلاد تعاني من إنعدام الموارد المحلية القابلة للإستثمار ،فقد إعتمدت إقتصاديات البلاد إلـي حد كبير على الزراعة وتربية الأغنام ، ويستوعب هذا القطاع 80٪ على الأقل من السكان الذين يعملون داخل هذا القطاع . إلا أن مشكلة المياه فيها كان لها التأثير الأكبر على الإنتاج الزراعي [3] ونتيجة لهذا الوضع السيء للبلاد كان دخل الفرد منخفضاً جداً مقارنة بالدول النامية الأخرى ، في أسيا وأفريقيا . [4] .

وكما سبقت الإشارة فقد إعتمدت إقتصاديات ليبيا في تلك الفترة على الزراعة والرعى ، ولكن مشكلة المياه كانت تمثل أهم الأمور التي تحتاج إلى إهتمام وعناية ،حيث كانت البلاد عاجزة عن تحسين اقتصادها وتنميته ،وذلك لأنها تفتقر إلي ثلاثة عناصر أساسية وهي:- الخبرة- الماء- المال.[5] الأمر الذي جعل قطاع الزراعة يعاني من الركود ومن تم عدم مساهمته في دعم إقتصاد البلاد. فلم تعرف البلاد خلال تلك الفترة أي برامج منظمة لتطوير الزراعة ،حيث استمر النشاط الزراعي تقليدياً في إمكانياته ، يزاول في قطع صغيرة من الأراضي ويعتمد في الأساس علي المجهود العضلي ، بإستثناء المزارع الكبيرة في منطقة طرابلس والتي كان يملكها الإيطاليون [6] .

٭ هذه الأرضي مهجورة في إقليم طرابلس ، لأن أصحابها قد ماتوا في الحرب أو انسحبوا منها إلي الدواخل أو هاجروا من البلاد هرباً من الاستعمار الإيطالي . لمزيد من التفاصيل ، انظر : مصطفى التير ، مرجع سابق ، ص 310.

1. مصطفى التير مرجع سابق ، ص 310.
2. على عتيقة ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي " 1956 – 1969 " . مرجع سابق . ص ص 16-17.
3. حسن سليمان ،مرجع سابق ،ص304.
4. على عتيقة ، النفط والمصالح العربية ،972-1987 ، مرجع سابق ، ص13.
5. حسن سليمان ، مرجع سابق ، ص242.
6. مصطفى التير ،مرجع سابق ص 311.

- أما فيما يخص قطاع الصناعة والخدمات العامة ، فيمكن القول بأن جميع الصناعات الموجودة آنذاك ،تعتبر صناعات بدائية ناشئة عن صناعة المنتجات الزراعية ، ولا تحقق الاكتفاء الداخلي للبلاد ، ومن أهم هذه الصناعات القائمة علي إنتاج البلاد الزراعي: مطاحن الحبوب ، ومصانع إستخراج زيت الزيتون -1-

وقد أدخل المستعمر الإيطالي إلي ليبيا في فترة حكمه ،بعض الصناعات الجديدة مثل خراطة المعادن وصيانة السيارات ،إضافة إلي دبغ الجلود . وصناعة المكرونة . كذلك تم إنشاء مصنع التبغ لصناعة السجائر ، وكان يزود البلاد بأكثر من 90٪ من التبغ المزروع محلياً ، هذا إلي جانب إنشاء مصنع لحفظ السمك يتم تصدير إنتاجه إلي إيطاليا ، ونتيجة لربط الإقتصاد الليبي بالإقتصاد الإيطالي ، كان لزاماً علي طرابلس أن تصدر بعضاً من منتجاتها الحيوانية والزراعية ، وتستورد مقابل ذلك الفاكهة والأغذية .... وغيرها من الصناعات الإيطالية -2-

وفيما يتعلق بقطاع المرافق العامة ، التي أنشئت إبان الاستعمار الإيطالي مثل الكهرباء والمواصلات . فقد قام المستعمر بشق الطرق ، وأنشاء الميادين الفسيحة والحدائق العامة ، بالإضافة إلي بناء بعض المنشآت والمباني العامة ، وإنشاء شركة لتزويد طرابلس بالتيار الكهربائي ، وقد فعل الإيطاليون ذلك رغبة منهم في تحويل البلاد إلي بلد إيطالية . -3- .

إلي جانب ذلك فإن الحكومة الإيطالية تهدف من إنشاء هذه المرافق إلي ربط البلاد بالإقتصاد الإيطالي ، ولكن هذه المرافق الحيوية قد أصيبت بأضرار جسيمة أثناء الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول أن هذين القطاعين ، أي قطاع الصناعة وقطاع المرافق العامة، كانا يعانيان من التخلف في الإدارة إضافة إلي تخلف وسائل الإنتاج -4-

أما فيما يخص الوضع البشري للبلاد ، فقد كانت هناك سمات رئيسية تميزت بها البلاد في تلك الفترة أهمها : التخلف والفقر المدقع ، وإنتشار الأوبئة والأمراض . إضافة إلي تفشي الأمية وإقتصار التعليم علي الفئات الأجنبية الموجودة داخل البلاد ، مما أدى . الي انعدام المهارات بالنسبة للأيدي العاملة الليبية ، حيث كانت الوظائف العامة كلها في أيدي الإيطاليين ، ولم يكن في أيدي الليبيين إلا الوظائف التافهة،ماعدا القلائل الذين كانوا يتمتعون بإمتيازات العهد الفاشستي -5- .

1.حسن سليمان ، مرجع سابق ،ص305.
2. المرجع نفسه ،ص242.
3. المرجع نفسه، 243.
4.علي عتيقة . النفط والمصالح العربية ،1972-1987. مرجع سابق . ص11.
5 .حسن سليمان . مرجع سابق . ص241.

فقد كانت السيطرة الاجنبية على جميع القطاعات ، وامتدت هده السيطرة الى القطاع المالى ، إذسيطر الايطاليون وبعض الاجانب من الجنسيات الاخرى . على معظم المصارف وشركات التأمين التى هى عباره عن شركات يملكها الاجانب ويساهمون بها بنسب كبيرة تضمن لهم ادارتها . [1]

ونتيجة لكل هده الاوضاع مجتمعة ، فقد كان وضع البلاد يدعو للتشاؤم ، وإن ازدهار اقتصاد البلاد لهو ضرب من ضروب الخيال . وخاصة بالنسبة للاقتصاديين الدين قاموا بدراسات حول وضع البلاد آنذاك ، فكل الدراسات والتقارير التى قام بها الخبراء ، تزيد من خيبة الامل حول مستقبل البلاد ، حيث اكدت الدراسات على إنعدام الثروة المعدنية * فى البلاد وان احتمال وجود النفط ضعيف جدا [2]

وعندما دخلت القوات الفرنسية والبريطانية الى ليبيا فى يناير 1943 م ، بعد ان طردت قوات المحور ** من ليبيا تقاسم السلطة فى البلاد ادارات عسكرية منفصلة ، إذ تقاسمتا فرنسا وبريطانيا السلطة فى البلاد (1943-1952) فقد كان اقليم طرابلس واقليم برقة يخضعان لسيطرة ادارتين عسكريتين بريطانيتين . اما اقليم فزان فهو تحت السيطرة الفرنسية [3]

والجدير ذكره فى هدا السياق ، ان التغير فى الادارات لم يسفر عنه تغير فى ادارة شئون البلاد ، فقد سيرت البلاد على حسب النسق الايطالى ، ووفقا للقوانين التى كان معمولاً بها اثناء الحكم الايطالى، واستمر السكان الايطاليون والاجانب فى القيام الدور الرئيسى فى إدارة شئون البلاد ، فقد بقى المزارعون الايطاليون يسيطرون على الاراضى الزراعية الخصبة ، الى جانب سيطرتهم على ادارة شئون البلاد ، مع غيرهم من الاجانب دون دمج الليبيين فى كيان البلاد الاساسى والاقتصادى [4] . كما سيطرت الادارة العسكرية المختلفة على جميع المرافق الاقتصادية والمالية فى البلاد . ولم تهتم هده الادارات بالنهوض بالاحوال الزراعية فى ليبيا ، مما ادى الى زيادة العوز وكثرة عدد العاطلين ، كما توقفت التجارة الخارجية لان ايطاليا كانت تحتكر الاستيراد .

"1"حسن سليمان ، مرجع سابق ، ص 241 .

"2"عباس بدر الدين ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية العربية الليبية . (طرابلس ، مطابع الثورة العربية ، بلا . ت)ص 34 .

"3" على عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 12 .

*الثروة المعدنية تعنى جميع المعادن التى لها قيمة اقتصادية وتشكل جزءا من الاراضى او تستخرج منها طبيعة . بما فى ذالك النفط والغاز الطبيعى . ولمزيد من التفاصيل ، انظر شكرى غانم ، النفط والاقتصاد الليبى ، 1953-1970 م ، ط 1 ، (بيروت ومعهد الانماء العربى . 1985) ، ص 333 .

"4"حسن سليمان ، مرجع سابق ، ص 246 .

** قوات المحور :-وهى التى كونت المحور الثلاثى المكون من ألمانيا وايطليا واليابان

"5"على عتيقة ، اثر البترول على الاقتصاد الليبى 1965- 1970م ، مرجع سابق ، ص 16 .

وفيما يتعلق بالناحية الإجتماعية ، فقد ظل الحال على ماهو عليه إبان الحكم الإيطالي ، فلم تحاول السلطتان العسكريتان إلغاء الفوارق في الأجور بين العمال الوطنيين والإيطاليين وغيرهم من الأجانب. وقد ظل نصيب السكان المحليين من التعليم أقل بكثير من الإيطاليين والأجانب ، فقد كانت جميع المدارس تابعة لوزارة المعارف الإيطالية ، وقد ظل نظام التفرقة في المعاملة قائماً بين الليبيين والأجانب كما كان عليه الحال في العهد الفاشستي [1] وبالتالي فإن الحالة الإقتصادية للبلاد في عهد الإدارة البريطانية والفرنسية كانت سيئة فلم تكن للبلاد أى موارد إقتصادية ذات قيمة ، فالحرب قد دمرت كل شيء ولم تكن هناك رغبة صادقة لدى بريطانيا وفرنسا للإنفاق علي هذه البلاد من اجل تنميتها وإخراجها من محنتها.

وقد استمر الوضع علي ماهو عليه ، حتى صباح 24ديسمبر 1951م، حيث أعلنت الحكومة الليبية أنذاك " أن ليبيا أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة " [2]. وبالتالي فإن إدارة البلاد ومسؤولية تحسين مواردها المادية والبشرية قد انتقلت إليها مع نيلها لإستقلالها . وقد كان عدد سكانها حوالي مليون نسمة ، 20٪ من السكان المدن ، 43٪ من سكان الريف ، 37٪من البدو الرحل وشبه الرحل . [3]

وحينما تحصلت ليبيا على استقلالها فى أواخر عام 1951م ، كانت الموارد الإقتصادية ضعيفة جدا، وأعتبرت في تلك الفترة من الأقطار الاكثر حرماناً في العالم . إذلم تكن مواردها الزراعية الضئيلة (الحبوب والتبغ) كافية لبناء البلاد [4] فعن طريقها لايمكن القيام بأي مشاريع للتنمية مما جعلها تسير في ركب البلدان التي تقدم لها المعونات أو المساعدات الاجنبية .

وعلي الرغم من أن 80٪ من السكان كانوا يشتغلون في الزراعة ، إلا أن هناك جملة من العوامل التي كان لها اثرها على طبيعة النشاط الزراعي ، و من ذلك انخفاض انتاجية المزارع واعتماد الزراعة على الامطار الموسمية إضافة إلى أن العديد من المزارعين بدو رحل يقومون بتربية الماشية و الرعي ، فكل هذه العوامل أدت الى ضعف القطاع الزراعي و ركوده و تقلبه في بعض السنوات و لم يكن بمقدور الحكومة خلال السنوات الأولى من الاستقلال أن تقوم بتوفير و توجيه المال اللازم للاستثمار الزراعي و ذلك بسبب ضعف الميزانية إضافة إلى اعتماد الحكومة في ذلك على التمويل و المساعدات الخارجية(الأجنبية) "التي لا تغني ولا تسمن من جوع " [5].

---

1. المرجع نفسه، ص253.
2. المرجع نفسه، ص267
3. علي عتيقة ، أثرالبترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969م، مرجع سابق، ص16.
4. غسان سلامة(و اخرون) الامة و الدولة و الاندماج ، الجزء الاول ، ط1 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1989) ص 452
5. نوري بريون ، قراءات في الاقتصاد الليبي"1968- 1969". ط 1 ، (طرابلس ، منشورات دار مكتبة الفكر) ، ص ص 20- 21

وقد اعتبرت ليبيا منطقة صحية منطقة صحية إلا أن نسبة الوفيات كانت مرتفعة و يرجع سبب ذلك إلى سوء التغذية نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة . إضافة إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال حيث بلغت 300 وفاة لكل الف طفل بسبب انتشار الأمراض المعدية و الأوبئة."1"

وفيما يخص الموارد البشرية أيضا. فقد كانت هناك سمات أساسية أدت إلى انخفاض مستوى الإنتاج العام بين الكبار، تتمثل في الحالة الغذائية السيئة . إضافة إلى انتشار الأمراض ، و إلى مستوى التعليم المنخفض، حيث كانت الأمية متفشية بين السكان إذ تراوحت نسبتها بين 90٪ و 95٪ و نظراً لهذا فان أغلبية من هم في سن الدراسة (1950-1951) لم يتلقوا أي نوع من التعليم فقد كانوا أميين "2" هذا فيما يتعلق بالموارد البشرية أما فيما يخص الموارد الطبيعية فمن حيث المساحة تبلغ حوالي 1.700.000كلم^2 و نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ضئيلة جداً اذ هناك أراضى لا تصلح تكويناتها للزراعة، و تشمل المناطق الصحراوية و الكثبان الرملية، و هذه الأراضي هي أفقر الأراضي الليبية في محاصيلها الزراعية بل و في نباتاتها الطبيعية "3" و أخصب المناطق الزراعية هي التي تتوافر فيها المياه ، وتشتمل المناطق الساحلية و السهول و المنخفضات (الحزام الشمالي) ؛ إضافة إلى الواحات، و تتأثر كمية الإنتاج الزراعي سنوياً بالظروف الموسمية التي تخضع لطبيعة المناخ السائد فهو يعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار . و أهم المحاصيل الزراعية التي تدخل في دائرة الإنتاج تتمثل في القمح، الشعير، التمر، زيت الزيتون، و الخضراوات"4" .

و إلى جانب الزراعة ، كما سبقت الإشارة،كانت توجد حرفة الرعي في المناطق العشبية التي هي ملك عام للدولة، و للأفراد حق الرعي فيها. و تشير الدراسات إلى أنه كان يوجد في ليبيا ، في عهد الاستقلال ، حوالي مليون رأس من الماشية(الأغنام ، و الأبقار) وقد كانت تستخدم هذه الحيوانات (الأبقار) في النقل و الأعمال الزراعية ، إضافة إلى أن ليبيا كانت تصدر من إنتاجها سنوياً مايبلغ مليونين من الجنيهات وتشمل هذه الصادرات : اللحوم والصوف والجلود "5"

ونتيجة لإشتغال معظم السكان بالزراعة والرعي فقد كان إنتاج الفرد منخفضاً جداً ونسبة البطالة مرتفعة جداً خصوصاً البطالة الموسمية في الزراعة وبالتالي يمكن مقارنة هذا التخلف الزراعي

---

[1] على عتيقة، اثر البترول على الاقتصاد الليبي، مرجع سابق ، ص 17
[2] المرجع نفسه، ص17
[3] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط 3 (الإسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب، 1996) ص 187
[4] حسن سليمان، مرجع سابق، ص 304
5حسن سليمان ، مرجع سابق ، ص 305 .

الذي كان سائداً ببعض المزارع الحديثة التي كان يملكها ويديرها مزارعون إيطاليون والتي كانت توفر إنتاجاً ضخماً لمعظم المحاصيل الزراعية "1"

وقد كان النشاط الصناعي القائم على الزراعة في عهد الاستقلال يشمل بصورة رئيسية صناعة التبغ وتصنيع الأغذية و الأسماك وكل هذه الصناعات كانت على نطاق ضيق جداً . وفيما عدا الزراعة التي كانت إمكانياتها محدودة وضئيلة جداً بسبب سوء الموارد الطبيعية والبشرية فلا يوجد في البلاد أي مورد حيوي أخر تعتمد عليه البلاد اقتصادياً .

وفيما يخص قطاع المرافق العامة والخدمات التي تشكل الهيكلة الأساسية للبلاد فقد أصيبت شبكة المواصلات والنقل التي تم بناؤها أيام الاحتلال الإيطالي بأضرار بالغة أثناء الحرب العالمية الثانية الأمر الذي جعلها تحتاج إلى إصلاحات تكلف مبالغ هائلة إضافة إلى أن خدمات هذه المرافق كانت محدودة جداً .

وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك صعوبة في إعطاء معلومات كافية عن الدخل القومي في ليبيا إبان الاستقلال ، ولكن هناك بعض الدراسات الأخرى في هذا المجال تشير الى تقارير صادرة عن الأمم المتحدة تقدر الدخل القومي إلى حوالي 15 مليون جنيه ليبي، حيث كان نصف السكان في ذلك الوقت يعيشون الكفاف من الاقتصاد "2"

وتجدر الاشارة، أن في ليبيا ثلاث عملات متداولة، وهي الليرة التي أصدرتها الإدارة البريطانية والجنيه المصري، والفرنك الجزائري (يصدره البنك الفرنسي في الجزائر). وكان نشاط التسليف والتوفير والاستثمار ضئيلاً جداً نتيجة لطبيعة الأنظمة المصرفية والنقدية المختلفة ، إضافة إلى انخفاض دخل الفرد الذي لم يترك مجالاً للتوفير حيث بلغت أجور الأيدي العاملة الزراعية كحد الأدنى لأجور العمال غير المهرة إلى 16 قرشاً في اليوم الواحد أما العمال المهرة فقد كانوا يتقاضون 21 قرشاً* في اليوم الواحد ."3" وقد كان التعامل بالشيكات المصرفية محدوداً جداً داخل البلاد حيث لم يكن هناك أي ودائع للتوفير وكانت غالبية الأموال الموجودة في المصارف تخص الموظفين البريطانيين والجالية الأجنبية المقيمة في ليبيا "4"

1- علي عتيقة ، اثر البترول على الاقتصاد الليبي ، مرجع سابق ، ص 19 .

2- المرجع نفسة . ص 20 .

3- علي عتيقة اثر البترول على الاقتصاد الليبي ، مرجع سابق ، ص 20 .

*القرش عملة ليبية أصدرت في عهد الاستقلال ، وحلت محل الليرة العسكرية الطرابلسية والجنيه المصري في برقة والفرنك الجزائري في فزان وكان الجنية الليبي يعادل مئة قرش والقرش عشرة مليمات .

4- المرجع نفسه ، ص 21 .

ويمكن الإشارة إلى أن المالية العامة الليبية ،كانت في وضع بدائي حيث كان النظام الضريبي يسير وفق قانون إيطالي قديم يفرض نسب من الضرائب على الرواتب والأجور والضرائب الزراعية وقد بلغت قيمة الضرائب المباشرة التي تمت جبايتها 30٪ من مجمل إيرادات الضرائب في طرابلس خلال سنة(1949- 1950) "1" .

وتجدر الإشارة إلى أن الدخل القومي في عام 1958 قد تم تقديره بـ 52.110.000 جنيه ليبي وقد كانت الميزانية العامة تعتمد على نوعين من الإيرادات :- "2"

إيرادات اتحادية وهي الإيرادات المخصصة للحكومة بموجب الدستور وهي التي يتم تحصيلها من الخدمات البريدية والجمارك ومن المساعدات الخارجية الرسمية .

ب – الإيرادات الولائية : وهي الإيرادات الخاصة بكل ولاية أي المخصصات التي تقدمها الحكومة الاتحادية لكل ولاية وذلك لتغطية العجز ولإعانتها مالياً .

و قد كانت هناك جملة من المشاكل التي إنعكست بدورها بشكل أو بآخر على الحالة الإقتصادية في ليبيا لعل أهمها مايلي :

1- زيادة النفقات النقدية . لسلع غير منتجة كالسلع الإستهلاكية والخدمات ،إضافة إلى المشاريع التي تحتاج إلى نفقات مرتفعة ولكن تحصيل إيرادات هذه المشاريع يحتاج إلى فترة من الزمن "3"

2- العجز في ميزانية الولايات والحكومات الاتحادية ، وعدم وجود المال الكافي لتغطية ومواجهة هذا العجز .

3- العجز في ميزان المدفوعات ،الذي يتطلب الحصول على العملة الأجنبية ." فقد كان العجز الإجمالي في ميزانية عام 1951-1952 م ما يقرب من 1.7 مليون جنيه ، والعجز في ميزان المدفوعات لعام 1950 م حوالي 3 مليون جنيه " "4" وقد كان من اللازم الحصول على الأموال لكي تتم تغطية العجز الكبير في الميزانية وفي ميزان المدفوعات ،الذي ازداد حدة بعد الاستقلال ، في ظل وجود ثلاث ولايات ،لكل منها مجالس (تشريعية ،تنفيذية، قضائية) تتبع الحكومة الاتحادية .

"1" علي عتيقة اثر البترول على الاقتصاد الليبي ، مرجع سابق ، ص 20 .

"2" المرجع نفسه ، ص 21 .

"3" المرجع نفسه ، ص 23 .

"4" حسن سليمان ، مرجع سابق ص 344 .

4- انخفاض مستوى المعيشة ، وإرتفاع نسبة الأمية .

5- ندرة الموارد الطبيعية ، فقد كان الاقتصاد يعتمد على الزراعة والتي بدورها تعتمد على الأمطار.

6- إفتقار البلاد إلى العناصر البشرية الفنية والمدربة ، وذلك نتيجة لانتشار الأمية مما أدى إلى جعل التنمية الاقتصادية مشكلة معقدة وعسيرة وصعبة المنال .

7- بعد الاستقلال ، توقع السكان بأنهم سيعيشون في رفاهية ، مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو السكان."1"

ولكي تتمكن البلاد من التغلب على هذا الوضع الاقتصادي السيئ، فلا بد لها من الحصول على التمويل المالي الأجنبي ، حتى يتم لها مواجهة العجز في ميزانيتها وفي ميزان المدفوعات .

وقد توصل العديد من الخبراء الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة ، الذين قاموا بدراسة الوضع الإقتصادي للبلاد ، إلى استنتاجات تبعث على لتشاؤم، حول الوضع الإقتصادي لليبيا ، في ظل إمكانياتها الاقتصادية المحدودة ، إذ رأى بعض لخبراء الاقتصاديين ، ومن بينهم بنجامين هيجنز* بأنه في ليبيا توجد جميع العقبات والمعوقات البشرية والمادية ، التي تحول دون الوصول إلى التنمية الاقتصادية . وإنه إذا تمكنت ليبيا من السيطرة على هذه العقبات والمشاكل فإنه هناك أمل كبير لكل بلد في العالم "2" كما كتب ماكلويد وبلوارزو ، التابعين لصندوق النقد الدولي في تقرير لهما بعنوان " توحيد النقد في ليبيا "3" ، بأن التمويل والمعونة الخارجية هي الأساس الذي يحدد ازدهار وتأمين وحماية ورفاهية البلاد ، وأن وضع البلاد ومستقبلها يدعو إلى اليأس ،وأكد إضافة إلى المعونة المالية الأجنبية (الخارجية)، على بروز مشكلة أخرى ، كانت تتمثل في عدم وجود إداريين وفنيين مؤهلين لإدارة شئون البلاد ، ومشروعات التنمية ، وقد اعتبرا أن المشكلة الثانية هي أخطر وأعمق أثراً من المشكلة المالية . "4"

وقد عبر ماكلويد وبلوارزو ، في تقريرهما السابق عن أهمية هذه المشكلة ، بقولهما : –

" إذا تمت تغطية هذا العجز من المعونة الأجنبية اللازمة لمواجهة المصروفات الرأسمالية الضرورية ، فستبقى هنالك مشكلة تنفيذ برنامج التنمية الذي يفتقر إفتقاراً كلياً إلى الموظفين المدربين اللازميين لتأدية المهام التي يتضمنها البرنامج ، وأن مشكلة عدم توفر الموظفين ، يشكل عقبة أكثر خطورة من

"1" المرجع نفسه ، ص 345 ..

"2" علي عتيقة ، اثر البترول على الاقتصاد الليبي ، مرجع سابق ص 27 .

"3" المرجع نفسة ، ص 27 .

*بنجامين هينجنز ، خبير اقتصادى تابع لهيئة الأمم المتحدة ، قدم تقارير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا ، سنة 1952 م .

"4" على عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 12

مشكلة التمويل ، وأن رأس المال الوارد من مصادر خارجية دون توفر الموظفين المحليين المدربين ، قد يؤدى إلى الاعتماد الخطيرعلى العمال المهرة والمديريين الأجانب ، وحل هذه المشكلة يستدعى القيام بتخطيط دقيق طويل الأمد . مع التركيز خلال السنوات الخمسة عشر أو العشرين الأولى على برنامج واسع النطاق للتعليم والتدريب "1".

وخلاصة القول : أن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط . كان يتميز بالعجز الدائم سواء في ميزانية الدولة ، أو في الميزان التجاري . وبقى الحال على ما هو عليه خلال السنوات العشر الأولى من الاستقلال ، وكان يتم تغطية العجز عن طريق المساعدات المالية الأجنبية . وقد كان الإقتصاد الليبى يفتقر لسياسة اقتصادية توجهه توجيهاً ديناميكياً ، تبعاً لتطور وتغير مصادر الإنتاج المحلية "2".

إلا أن هذا الوضع الإقتصادي السئ ، لم يستمر طويلاً بعد الاستقلال ، إذ لعب النفط دوراً حيوياً تعتمد علية البلاد اعتماداً كلياً لتأمين الازدهار والتطور بعد سنوات طويلة من القحط والتخلف المادي والبشرى . وفى المبحث التالي أحاول تسليط الضوء على هدا المورد الحيوي (تاريخ اكتشافه — نوعيته — تطوره).

"1" المرجع نفسه ، ص 28.

"2" نوري بريون . مرجع سابق ، ص 27 .

المبحث الثاني

التعريف بالنفط الليبي (تاريخ اكتشافه _ نوعيته _ تطوره)

يعتبر النفط ، كما سبقت الإشارة ، مورداً هاماً من موارد الثروة الاقتصادية ، ويحظى بأهمية متميزة بين موارد الثروة الطبيعية ، ولا تنحصر أهميته في كونه مصدر طاقة في ظروف السلم ، بل في ظروف الحرب أيضاً ، فالنفط يعد سلعة استراتيجية لها أهمية وذلك لكونه من الخامات التي تعتمد عليها صناعات متعددة ، وبالذات الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية [1] .

وأخذ النفط من مجموع موارد الطاقة . يتزايد أهمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [2] .إذ بعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم 289 في 21نوفمبر 1949 م ، الذي يتعين بموجبه أن تصبح ليبيا ، وتشمل (برقة وطرابلس وفزان) ، دولة ذات سيادة قبل أول يناير 1952 م ، وصدر قرار أخر في 17 نوفمبر 1950 م . طالبت فيه الأمم المتحدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة ، ضرورة تقديم المساعدات الاقتصادية حال حصول ليبيا على استقلالها .إلا أن هذه المعونات كانت قليلة لا تكفي لحل المشاكل ، حيث كانت معونات الأمم المتحدة مقتصرة على الأمور الفنية . ومن هنا فقد أضطرت الحكومة ليبيا ، في ذلك الوقت إلي طلب المساعدات المالية من الدول الأجنبية ، حتى ولو كان الثمن اتفاقية صداقة وتحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة ، يتم بموجبها منح هاتين الدولتين حق الاحتفاظ بقواعد عسكرية في ليبيا [3]. وفي هذا الإطار عقدت الحكومة الليبية معاهدة للصداقة والتحالف مع بريطانيا في 29 يوليو 1953 ، حيث أقامت . بموجب هذه المعاهدة ، قاعدة العدم الجوية في طبرق [4] كما تم أيضا توقيع اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 9 سبتمبر 1954 م ، يتم بموجبها منح قواعد عسكرية على الأرض الليبية [5].

---

1. محمد زاهر السماك ، اقتصاديات النفط ، ط .(ط.: بلا.م . 1979)، ص 11.
2. المرجع نفسه ،ص1.
3. شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953 – 1970 . ط1 . (بيروت : معهد الانماء العربي ، 1985) ص 10.
4. فوزي الجابري ، مرجع سابق ، ص33.
5. أقامت الولايات المتحدة الأمريكية ، وفقا لهذه الاتفاقية ، القواعد العسكرية التالية :– قاعدة هويلس الجوية ، قاعدة بئر السطى ميلاد وكانت قاعدة لمخازن الذخيرة ، قاعدة تاجوراء للاتصالات قاعدة الوطية للسلاح الجوي الأمريكي وهي قاعدة تدريبية ، قاعدة السدرة توجيه الأسطول الأمريكي . ولمزيد من التفاصيل أنظر : السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الثامن عشر.(1986–1987) (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ، ص 25.

وباختصار ، كان الاقتصاد الليبي في حالة عجز دائم ، عجز في الميزانية ، وعجز في الميزان التجاري — سواء في السلع أو الخدمات — بإضافة إلي العجز في ميزان المدفوعات ، وقد كانت الطريقة الوحيدة لمعالجة هذا العجز ، هي الاعتماد على المساعدات والهبات والمصاريف العسكرية ، واستثمارات الدول الأجنبية ." ولم يزد دخل الفرد سنوياً عن 50دولاراً أمريكياً [1].

كما أتضح سلفاً ، فإن الاقتصاد الليبي ، قبل اكتشاف النفط، كان فقيراً يرتكز بالدرجة الأولى على الزراعة البسيطة ، إلا أنه بمجرد اكتشاف النفط . أصبح بمقدور ليبيا أن تتطور سريعاً ، إذا اتبعت أساليب التنمية السليمة ، حيث أحدث النفط تغييرات جذرية على كافة المستويات ، وظهر ذلك واضحا على جانب الدخول من الميزانيات السنوية . وقد جلب إنتاج النفط في ليبيا المال ، ورافق المال أيضاً . الكثير من المشاكل الاقتصادية [2].

وقد تدافعت العديد من الدول في التسابق على التنقيب عن النفط ، والتنافس في السيطرة على منابعه ، أي أن هناك مطامح في اكتشافه ، ومطامح في السيطرة عليه . واعتبر اكتشافه في معظم الدول النامية نعمة لمساعدتها في التخلص من التخلف والفقر . ويعتبر النفط نقمة عليها ، نظرا لتسابق وتنافس الدول القوية الاستعمارية في السيطرة على منابعه [3] إذا فإن الوضع الاقتصادي القائم في ليبيا ، كان يحتاج إلي المعجزة لكي تنقذ البلاد من ضائقتها ، وقد اعتبر النفط بارقة الأمل ، أو المعجزة للخروج من الأزمة .

و بالرجوع إلي الناحية التاريخية ، نلاحظ وجود النفط والغاز الطبيعي ، في ليبيا من سنة 1914 م ، أي إبان الحكم الإيطالي ، وذلك عندما انبعثت غازات نفطية بمنطقة سيدي المصري — طرابلس — على عمق 160 مترا [4] . ولكن لم يستطيع الإيطاليون القيام بأي عمليات استكشافية في ليبيا وذلك بسبب ، المقاومة الوطنية التي كانت مشتعلة ، والتي لم تسمح للإيطاليين بالسيطرة الكاملة على البلاد إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين . وبعد ذلك جاءت الحرب العالمية الثانية ، التي اشتركت ايطاليا فيها ، وخسرتها وخسرت معها ولايتها على ليبيا . ويمكن القول أيضاً ، أن

"1" شكري غانم ، مرجع سابق ، ص 10.

"2" محمد زيد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية ، ط"1" (طرابلس : المنشأ الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1980) ، ص ص 23-24 .

"3" المرجع نفسه ، ص 29.

"4" شكري غانم ، مرجع سابق ، ص 11.

عمليات التنقيب تحتاج إلي درجة عالية من التكنولوجيا ، بالاضافة إلي الأموال الطائلة التي تتطلبها عمليات الاستكشاف والحفر ، وقد كانت ايطاليا مفتقرة إلي ذلك ، مما جعلها لاتقوم بأي عمليات استكشافية عن النفط [1] ولو اكتشف النفط في ذلك الوقت لتدخلت عوامل كثيرة على المستوى الدولي، أبرزها : وجود المصالح الاستغلالية الأجنبية للحيلولة دون حصول البلاد على استقلالها أو تقسيم البلاد بطريقة تحرمها من امتلاك ثروتها النفطية والاستفادة منها . ولكن قد لعب حسن الحظ دوراً كبيراً في خدمة البلاد في تلك الفترة ، إذ لم تكن المعلومات الجيولوجية للبلاد متوفرة وكافية ،بحيث يمكن دراستها للتأكد من وجود النفط من عدمه ، والا ظل الشعب الليبي معزولاً عن أرضه من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السياسية ، ويبقى مجرد وسيلة من وسائل الإنتاج في الاقتصاد الإيطالي [1].

وعندما انتصرت قوات الحلفاء على المحور ، واحتلت القوات البريطانية والفرنسية شمال وجنوب البلاد ، لم تجد هاتان الدولتان ولاالخبراء دراسات أو معلومات تشجع على تنمية اقتصاد البلاد ، على الرغم من أن احتمالات وجود النفط في ليبيا ضئيلة جدا ، ومن تم لا يجب وضعه في أي برنامج للتنمية . وبالرغم من ذلك فقد منحت الإدارة البريطانية سنة 1947 م ، كل من شركة " أسو " وشركة " برتيش بتروليم " الشركة البريطانية للبترول ، تراخيص يتم بموجبها اجراء بعض الدراسات الأولية الاستطلاعية ، وقد منحت أيضا السلطات الفرنسية ، التي كانت تهيمن على جنوب البلاد أذنا للشركات الفرنسية للقيام بدراسة استطلاعية مماثلة [2] . إلا أن عمليات الاستطلاع هذه لم تؤد إلي أية نتيجة ، رغم كل الأدلة التي كانت ترجح وجود حقول نفطية كبيرة [3]. مما ساهم في تأجيل دخول شركات النفط إلي ليبيا ولعل هذا من حسن حظ البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية .

وحينما كان الشعب الليبي يطالب ويناضل من أجل تحرير بلاده واستقلالها في أواخر الأربعينيات ، كانت البلاد ، وكما سبقت الإشارة في المبحث الأول ، تمثل نموذجاً للتخلف المادي والفقر البشري ، وقد ساعد هذا الوضع الاقتصادي غير المشجع على التخفيف من حدة الصراع الدولي حول مستقبل البلاد ، فمظهر الفقر والحاجة للهبات والمساعدات الأجنبية ، جعل الكثير يعتقد أن أي دولة أجنبية سوف تكون مسؤولة عن البلاد ستواجه نفقات كبيرة ودائمة في سد العجز المالي .

---

1. علي عتيقة ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي ، مرجع سابق ، ص 29.
2. علي عتيقة ، مرجع سابق ، ص30.
3. المؤتمر المهني للنفط ، الفاتح ثورة في عالم النفط ، مرجع سابق ،ص45.

وبعد استقلال البلاد بفترة وجيزة ، حاولت بعض الشركات الكبرى ، التي أخذت فكرة أولية عن الوضع الجيولوجي للبلاد ، خلال عهد الإدارة البريطانية والإدارة الفرنسية ، التفرد في الحصول على احتكار كامل للبحث والتنقيب لمدة طويلة الأجل ، ولا يشمل هذا الاحتكار منطقة معينة ، وإنما جميع الأراضي الليبية ، وذلك كما حصل مع السعودية والعراق وإيران وغيرها من الدول التي دخلتها شركات النفط الأجنبية. قبل الحرب العالمية الثانية . ولكن في هذه الأثناء قد وقف الحظ مرة أخرى إلى جانب البلاد ، حيث برزت في تلك الفترة ، خلافات حادة بين شركة النفط البريطانية وحكومة مصدق ، تم على أثرها تأميم نفط إيران . وإنتهاء المشكلة بحل الاحتكار البريطاني للنفط الإيراني ، وتم اعتماد سياسة الباب المفتوح أمام جميع الشركات النفطية "2" . وقد كان لكل هذه الأحداث تأثير كبير في تنبيه العالم العربي لخطورة منح احتكار كامل ، لشركة واحدة أو لعدد من الشركات النفطية . ويبدو واضحا أن الحكومة الليبية بعد استقلالها ، بدأت بالتفكير جدياً في إدخال الشركات الأجنبية ، للقيام بعمليات الاستكشاف والتنقيب ، على أمل أن تحدث المعجزة وتخرج البلاد من ضائقتها ، ويحصل بعض من الرواج الاقتصادي ، خصوصاً و أنها دولة وليدة حديثة الاستقلال ، تعتمد أساساً على الهبات والمساعدات الخارجية "3" .

إلى جانب ذلك فقد تدخل جانب الحكمة عند مسؤولي شؤون المعادن ، في ذلك الوقت ، حيث تمسكوا بمبدأ عدم احتكار شركة أو شركتين لجميع مناطق البلاد ، فقد أصروا على ضرورة فتح الباب أمام جميع الشركات النفطية الأجنبية من جميع البلدان التي ترغب في الحصول على رخص للتعرف والاستكشاف على جيولوجية البلاد . ومدى إمكانية وجود النفط فيها "4" .

وقد ساهم ظهور النفط في الجزائر ، في الاعتقاد ، بأن هناك نفطاً في ليبيا ، وذلك بسبب التشابه الجيولوجي للصحراء الليبية والجزائرية "5" . وبناء على ذلك ، فقد تم إعداد قانون المعادن لسنة 1953 ، الذي نص على إمكانية منح رخص استطلاعية ، لكل الشركات الراغبة في الحصول عليها ، دون أن تعطيها هذه الرخص أية حقوق أخرى ، تتعلق بالحصول على عقود امتياز فيما

"1" علي عتيقة ، مرجع سابق ، ص ص 30-31 .

"2" شكري غانم ، مرجع سابق ، ص 22.

"3" محمد الرميحي ، مرجع سابق ص197 .

"4" علي عتيقة ، مرجع سابق 32.

"5" محمد الرميحي ، مرجع سابق ص 197 .

بعد [1] ونص أيضاً على أن كل ما في الأراضي الليبية من معادن هو ملك للدولة ، ولا يجوز لأحد أن ينقب عنها أو يستخرجها ، إلا بموجب ترخيص يمنح بمقتضى أحكام القانون . ولم يسمح قانون المعادن ، بعملية التنقيب عن النفط . ومعنى هذا : أن المقصود من قانون المعادن هو البداية للسماح بدخول الشركات الأجنبية للقيام بعمليات الاستطلاع والمسوح الأولية فقط ، أما أعمال التنقيب فقد تركت إلى ما بعد معرفة ردود الفعل الأولية للشركات الأجنبية [2] وعلى أثر ذلك تم منح تسع شركات نفطية عالمية تراخيص استطلاع ودراسات مسح أولية . وقد ساعدت هذه الخطوة على المزيد من المعلومات حول مدى إمكانية وجود النفط في البلاد ، مما زاد في اهتمام الشركات وشجع الجانب الليبي على التفكير بشكل جدي في إصدار تشريع خاص ينظم الكيفية التي يمكن عن طريقها منح عقود الامتياز والتشجيع في نفس الوقت على عملية الاستطلاع والتنقيب . [3] .

وبالفعل فقد عملت البلاد على إعداد تشريع يجمع بين مصالح البلاد من جهة ، وفي الوقت نفسه يعمل على منح الشركات النفطية الأجنبية تشجيع معنوي وإغراء مادي ، حتى تتم موافقتها على استثمار أموالها في التنقيب على النفط ، ومن تم إعادة النظر بعد الاكتشاف ؛ حيث تتزاحم الشركات في الحصول على مناطق امتياز خاصة بها. [4] .

وقد كان لهذا الأختيار أثر ايجابي في اهتمام الشركات العالمية للاستكشاف والتنقيب على النفط في ليبيا . إذ بدات عمليات البحث بسرعة فائقة ، نظراً للتشجيع الذي قابلته هذه الشركات من الحكومة [5] .

"1" محمد الرميحي ، سابق ص197 .

"2" شكري غانم ، مرجع سابق ، ص 21.

"3" علي عتيقة ، مرجع سابق .32.

"4" المرجع نفسه ، ص 33.

"5" مصطفى التير، مرجع سابق ، ص 88.

وتمشياً مع هذا الاختيار ، تم إعداد مسودة تشريع للنفط وطلب من الشركات التي تتمتع برخص استطلاع بالتعليق على هذه المسودة .[1] لان الحكومة الليبية -أنذاك- كانت تسير حذرة، وذلك خشية هروب المستثمرين أو إرهابهم . وهذا ما يفسر عدم تصرفها منفردة في إعداد قانون النفط ، حيث تم عقد اجتماعات بين الحكومة وممثلي الشركات النفطية . وقد تم اتخاذ جميع الأراء في الاعتبار حين اعتمد القانون في صيغته النهائية في 21 أبريل 1955 .[2]

وقد اعتبر البعض قانون النفط "بأنه قانون نقص لكثرة ما تخلله من ثغرات وفجوات . وبأنه لم يهدف للحفاظ على هذه الثروة ولم يحسن استغلالها "[3]. بيد أن هذا الاعتبار لم يكن واقعياً ولا موضوعياً لأن الوضع الاقتصادي والسياسي والإداري للبلاد ، كان له تأثير كبير على الحكومة في تشريع هذا القانون ، إذ أن البلاد كانت فقيرة من الناحية الاقتصادية. إضافة إلي أن الحكومة منهكة سياسياً، والإدارة ضعيفة لعدم وجود أداريين مؤهلين ، بمعنى أنه كان هناك فقر وتخلف على الصعيدين المادي والبشري ، إلي جانب أن البلاد كانت تعتبر دولة وليدة ذات إمكانيات متواضعة .

إضافة إلي ذلك ، فإن ظروف الفقر والبطالة التي كانت سائدة في البلاد فرضت على أن تكون هناك شروط مغرية لاجتذاب الشركات ، وخلق فرص عمالة ، ورواجاً اقتصادياً ، كانت البلاد في حاجة ماسة لهما [4].

وبصدور قانون النفط رقم 25 لسنة 1955 ، " أصبح في ليبيا تشريع يوضح إطارالصناعات النفطية ، وينظم العلاقة بين الشركات المنتجة والدولة . ولقد اعتبر قانون النفط الليبي أول تشريع نفطي متكامل يصدر في منطقة الشرق الاوسط" . "[5].

ولايفوتنا الإشارة هنا إلي أن هذا القانون كان محل جدل وخلاف شديد بين الكتاب والخبراء ، حيث اعتقد البعض بأنه خطوة أساسية دفعت بالصناعة النفطية إلي الأمام، وأن خبراء عرب هم الذين وضعوا هذا القانون نتيجة خبراتهم السابقة. في حين أن كتابات أخرى رأت هذا القانون "بأنه يعبر عن مصالح

"1" مصطفى التير، مرجع سابق ، ص 88.

"2" علي عتيقة، مرجع سابق ، ص 33.

"3" شكري غانم ، مرجع سابق. ص33.

"4" المؤتمر المهني للنفط الفاتح ثورة في عالم النفط ، مرجع سابق ، ص 49 .

"5" شكري غانم ، مرجع سابق ، ص 23.

الشركات الأجنبية . وأن مستشاري هذه الشركات هم الذين سنوا هذا التشريع ، ويحتمل هذا القانون هذين التفسيريين المتضاربين ، إذ شجع هذا القانون على فتح باب الامتياز أمام جميع الشركات النفطية العالمية . وبالتالي دخلت شركات عديدة ، إذ لم يقتصر على بعض الشركات كما حدث في أماكن أخرى [1].

وأكدت المادة الأولى من قانون النفط على مبدأ عام سبق وضعه في قانون المعادن لسنة 1953 ، وهو أن النفط الموجود في ليبيا بحالته الطبيعية في طبقات الأرض ملك للدولة . ولا يمكن لأي شخص أن يقوم بعمليات البحث أو الاستطلاع أو التنقيب ، دون تصريح يخوله بذلك ، وتعمل الدول العالم تقريبا بذلك ماعدا الولايات المتحدة [2] وهكذا فلم تنتهِ سنة 1955 ، أي بعد صدور قانون النفط بستة اشهر ، حتى منحت الحكومة تسع عقود امتياز ، واستمرت في منح العقود حتى بلغ عددهم 71 عقداً ، تشمل مساحة قدرها 55٪ من مجموع مساحة البلاد ، تم توزيعها على 14 شركة ، وذلك في الفترة مابين 1955- 1958 . ويرجع هذا التسارع في أقدام الشركات على دخول ليبيا ، بعد أن كانت مترددة ، إلي العوامل التشجيعية التي نظمها قانون النفط [3] . وأبرز هذه العوامل تتمثل في : [4] .

أ- أن المناطق التي لا يجري استثمارها ، يجب التخلي عنها ، إضافة إلي أن الشركات النفطية الأجنبية لن تتحمل أي أعباء مالية تجاه الحكومة الليبية في حالة فشلها في الحصول على النفط .

ب- بموجب هذا القانون سوف تحصل الحكومة الليبية على ضريبة نفطية ، من النفط المنتج على أساس أسعاره الحقيقية ، وليس على أساس السعر المعلن ، وفي تلك الفترة كانت أسعار النفط تتجه نحو التراجع والهبوط ، وبالتالي تقلل هذه الشركات من دخل الحكومة الليبية .

ت-هذه العوامل التشجيعية ، أو بالأخرى الإغراءات ، جعلت العديد من الشركات الأجنبية ، تسارع إلي الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا .

•تعتبر الولايات المتحدة . أن من يملك الأرض يملك ما في باطنها أيضا وبذلك فان أية معادن بما فيها النفط تكون ملكا لصاحب الأرض المكتشف فيها ، في حالة عدم وجود عقود أو اتفاقيات بالخصوص بين مالك الأرض ومستغلها . لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ، أنظر: شكري غانم ، مرجع سابق ،ص 25.

"1" علي عتيقة ، مرجع سابق ، ص 35 .

"2"محمد الرميحي ، مرجع سابق ، ص 197

"3" شكري غانم ، مرجع سابق ، ص 142.

"4" المرجع نفسة : ص 143.

ومن الجدير تفهمه هنا أن إقبال الشركات لم يكن ناتجاً عن إغراءات القانون فقط ، على الرغم من أهميتها ، حيث يرى البعض من الكتاب وخبراء النفط ، أن الظروف الدولية آنذاك ، ساعدت أيضا على إحداث التغيير المطلوب ، إذ أن الثورة المصرية كانت مصممة منذ البداية على ترحيل الإنجليز من مصر ، وتأميم قناة السويس ، ومن هذا المنطلق شعرت الدول الغربية بالخطر الذي يهددها ، والمتمثل في سيطرة المصريين على قناة السويس .إضافة إلي أن مصادر وإمدادات النفط شرقي القناة لن تكون آمنه ، مما يستوجب العمل الجدي بالنسبة لهم للبحث علي مصادر نفطية غرب القناة [1]. وكانت ليبيا بحكم نظام حكمها التقليدي وخطوات مشرّعها المتريثة ، والشروط المغرية في القانون قد أثارت الإهتمام الكبير لدى شركات النفط . لكن الذي جعل الشركات تضاعف مجهوداتها في ليبيا هو قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، تم اشتعال حرب السويس حينما هاجمت إسرائيل وبريطانيا وفرنسا مصر ، الأمر الذي أدي إلي إغلاق القناة وتوقف إمدادات النفط على أوروبا . ورغم أن أمريكا ، كانت من الدول المصدرة ، وقامت بالمساعدة في حل أزمة نقص الوقود الذي حدث في أوروبا ، إلا أن أوروبا عانت كثيرا ، وقد إنعكس هذا في مضاعفة نفقات شركات النفط في ليبيا [2] .

هذا وقد تم بمقتضى قانون النفط ، تقسيم البلاد إلي أربع مناطق نفطية [*] ، وهي ولاية طرابلس وأراضي برقة شمال خط عرض 28° ش ، وأرض برقة إلي جنوب خط عرض 28° ش ، وولاية فزان، وقد تم تقسيم هذه المناطق إلي أقسام أصغر ، وأعطى لكل منها رقماً خاصا [3] .

وبعد عام 1955 بدأ التطور السريع في النشاط الميداني لعمليات التنقيب والاستكشاف ، حتى وصل إلي 80 فرقة في منتصف سنة 1958 [4]. وهي السنة التي تم فيها أول إكتشاف نفطي في منطقة العطشان الواقعة شمال غات ، بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية . ولم تكن عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في ليبيا بالأمر الهين ، إذ أنها تتطلب عناءً حقيقياً وإنفاقاً مادياً كبيراً ، حيث كانت هناك عمليات كثيرة منها : التصوير الجوي ، المسح الجيولوجي .. وغيرها من العمليات ، التي تحتاج إلي مجهودات وأموال طائلة للإنفاق على التنقيب والاستكشاف .بالإضافة إلي ذلك فقد كان يتعين على الشركات القيام بعملية أخرى ، ألا وهي إزالة الألغام ، وذلك لأن ليبيا كانت مسرحا لأشد المعارك ضراوة في الصحراء ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد تبادل البلاد الحلفاء والمحور ، وزرع

"1" شكري غانم، مرجع سابق، ص 142.

"2" . المرجع نفسه، ص 142.

* أنظر اللحق رقم(1).

"3" . يسري الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية. ط1(الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1979)، ص 295.

"4" . علي عتيقة، مرجع سابق ، ص35.

فيها* الطرفان أعداد هائلة من الألغام أملاً في إعاقة الطرف الأخر، وتتراوح التقديرات في أعداد الألغام بين مليونين وإثني عشر مليوناً من الألغام [1].

ولم تستمر الحكومة الليبية ولا الشركات النفطية في الانتظار طويلا ، فكما كانت شركة " إسو " هي أول الشركات التي حصلت على عقد الامتياز ، كانت هي أول من يكتشف النفط في ليبيا داخل القسم النفطي الرابع *، في حقل عطشان ، حيث بدأ الحفر .في هذه البئر يوم 12 سبتمبر 1957 ، وبعد 15 يوما تفجر النفط من هذه البئر، وكان معدل إنتاجه 508 برميل يوميا بعمق 2200 قدم [2]. وباكتشاف أولى أبار النفط ، انتعشت التوقعات الحسنة ، وازداد الحماس لدى الشركات النفطية من جهة ، إلي جانب ازدياد الأمل لدى الشعب الليبي في الخروج من ضائقته من جهة أخرى .وبعد اكتشاف حقل العطشان تطورت الاكتشافات النفطية، وجاء الاكتشاف الثاني من نصيب شركة " أويزس " في حقل الباهي . وقد توالت الاكتشافات حتى جاء الاكتشاف الحاسم في تاريخ ليبيا، وذلك عندما اكتشفت نفس الشركة (إسو) بئر ما المثمر بمنطقة زلطن ، بالقرب من خليج سرت ، وذلك في يونيو 1959 . ولقد كان إنتاج ذلك البئر – وقت انتاجه التجريبي17.500 برميل يوميا من النفط الجيد ، وعلى عمق 5.500 قدماً فقط [3]. كما اكتشفت نفس الشركة بئراً أخر في نفس المكان ، كان انتاجه التجريبي 15.000 برميل يوميا في شهر أغسطس 1959 ، أي في نفس السنة [4].

وقد كان لهذه الاكتشافات تأثير كبير، في تقوية مركز البلاد في عالم النفط ، إضافة إلي زيادة إهتمام الشركات النفطية بها [5] . والجدير ذكره أن نشاط التنقيب قد انتقل بشكل شبه كلي إلي منطقة خليج سرت ، والمناطق التي تقع شرقها وكل هذا أدي إلي زيادة الاكتشافات النفطية الكبيرة ، لعل أهمها : اكتشافات شركة " إسو" التي أشرنا إليها سابقا ، ومجموعة " أويزس " وشركة " برتيش بتروليم " في منطقة السرير ، وشركة "موبيل " في منطقة الخليج ، واكتشافات شركة " أوكسيدنتال " في منطقة الخليج أيضا [6]. وبهذه الاكتشافات النفطية ، تحول الحلم إلي حقيقة . وأصبحت ليبيا في عداد الدول المنتجه للنفط . وقد توالت الاكتشافات النفطية ، حتى وصل عدد الأبار النفطية في عام 1959 إلى عشرة آبار [7].

"1" شكري غانم. مرجع سابق، ص113.

* أنظر الملحق رقم2 في نهاية هذه الدراسة.

"2" . شكري غانم. مرجع سابق. ص123.

"3" . علي عتيقة. مرجع سابق، ص 38.

"4" . المرجع نفسه. ص38.

"5" المرجع نفسه، ص38.

"6" . المرجع نفسه. ص38.

"7" . المؤتمر المهني للنفط. الفاتح ثورة في عالم النفط. مرجع سابق ص 81.

وسرعان ما بدأت هذه الاكتشافات النفطية تغير من وضع البلاد . إذ بدأ يلوح في الأفق نوع من الرواج الإقتصادي [1] ، فكما هو موضح بالجدول رقم (1-1) ، بدأ النفط يتزايد في إنتاجه وتصديره خلال عقد الستينات فقد بلغ الإنتاج عام 1961 ((6.642))برميل وبلغت قيمة التصدير بـ((5.248)) برميل، وقد تطورت هذه النسبة في 1969 فارتفعت كمية الإنتاج إلى ((114.627)) برميل متبوعة بتطور في كمية التصدير إلى ((114.448)) برميل . ويتميز النفط الليبي بنوعيته الجيدة والمطلوبة في أسواق النفط العالمية حيث تحتاج الدول الصناعية منه إلى ما لايقل عن مليون برميل يومياً [2] .إضافة إلى عدة مميزات أهمها :-الموقع غرب السويس ، والموقع قرب أوروبا ، والموقع الساحلي لقربه من البحر الأبيض المتوسط حيث يسهل نقله إضافة إلى طبيعة النفط الليبي. فالموقع غرب السويس ، قد أعفى النفط الليبي من رسوم المرور سواء في خطوط الأنابيب أو في قناة السويس، إلى جانب تحرره من أخطار التوقف في التصدير في حالة إغلاق قناة السويس ، وهذا ما يفسر دفعه الإنتاج الكبيرة للنفط الليبي بعد عدوان سنة 1967 [3] .

أما الموقع بالقرب من الأسواق الأوروبية فقد قلل من التكاليف الخاصة بنقل النفط ، وجعله في متناول الأسواق الرئيسية ، إضافة إلى ذلك الموقع الساحلي لحقول النفط الليبي إذ تمتد خطوط أنابيب قصيرة بين الحقول وموانئ التصدير [4] .

أما نوعية وطبيعة النفط الليبي ، فهو من النوع الخفيف الوزن ، الذي يحتوي عل كميات ضئيلة جداً من الكبريت ، مما يعطيه أهمية اكبر ، لأنه مفضل من المستهلك الذي بدأ يهتم في هذه الفترة بنظافة البيئة [5] .إضافةً إلى ذلك فإن ظروف إستغلاله مشجعة ، لأن أباره قليلة العمق ، إلى جانب إحتواء الأراضي الليبية على إحتياطيات نفطية هائلة [6] ويمكن أن نلاحظ أن حركة التنقيب عن النفط في ليبيا ، تميزت بالسرعة ، إلى جانب السرعة في إنتاجه ، حيث أصبحت البلاد من أوائل الدول المصدرة للنفط في فترة وجيزة جداً ، وفي هذا الصدد يقول البعض: " لم يعرف تاريخ عالم النفط هذه السرعة في الإنتاج. [7] "

وقد كان لهذه السرعة في الإنتاج والتصدير الأثر البالغ والمهم على هيكلة الإقتصاد الليبي ، ومساهمته في إتجاه نموه ، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثالث من هذه الدراسة .

-1- شكري غانم ، مرجع ، ص 143 .

-2- هنري حبيب ، مرجع سابق، ص263.

-3- سارة منيمنة، في جغرافية الوطن العربي ، ط1(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر: 1990)، ص414.

-4- لمزيد من التفاصيل ، أنظر: سارة منيمنة ، مرجع سابق، ص413.

-5- محمد الرميحي، مرجع سابق، ص 198.

-6- غسان سلامة وآخرون ، مرجع سابق، ص 455.

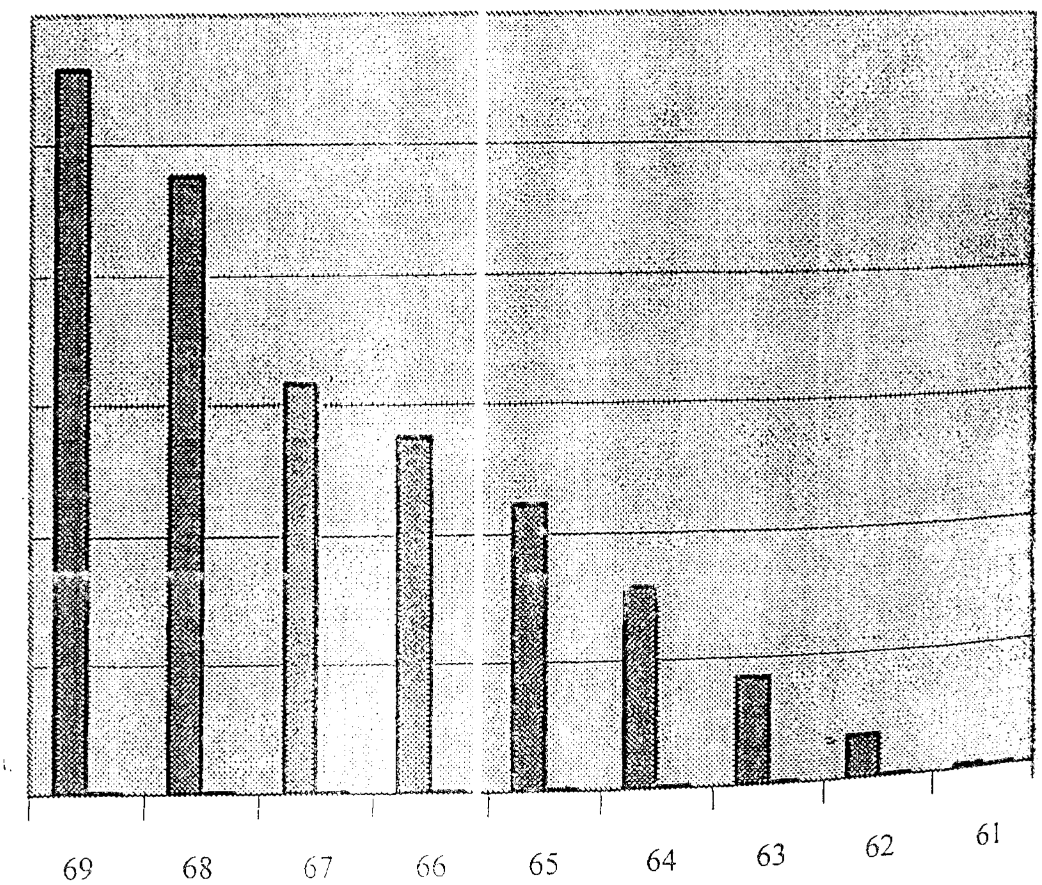
-7- علي عتيقة ، مرجع سابق ، ص 40.

جدول رقم (1)

إنتاج وتصدير النفط الخام 1961-1969

السنة	الإنتاج بالألف البراميل	نسبة الزيادة	التصدير بالألف البراميل	نسبة الزيادة
1961	6.642	—	5.248	—
1962	67.133	930.8	65.509	1159.6
1963	169.235	152.1	167.788	152.2
1964	315.622	86.5	313.700	86.9
1965	445.374	41.1	442.629	40.8
1966	550.156	23.5	547.528	23.6
1967	632.504	15.6	627.882	14.6
1968	951.345	29.0	944.427	50.4
1969	114.627	20.0	114.448	16.1

انتاج وتصدير النفط الخام 1961 - 1969



نقلاً عن النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي – ص 8

وكان للمصروفات الأجنبية داخل البلاد والمتمثلة في مصروفات شركات النفط بالغ الأثر في إحداث نوع من الرواج الإقتصادي ، والذي برزت مظاهره ، في خلق فرص عمل أمام المواطنين الليبيين ، وازدياد الطلب على الخدمات المساعدة لصناعة النفط مثل البناء والتخزين والنقل والتجارة"1" .

وقد كان المشرع يهدف من سن قانون النفط الى إغراء الشركات الأجنبية لكي تقوم بإستثمار أموالها في ليبيا ، وذلك مساهمة منها على إحداث بعض من الانتعاش الاقتصادي في البلاد "2" .إضافة إلى خلق فرص عمل لليبيين لإخراجهم من محنتهم المالية التي يعيشونها . وفقاً لذلك فقد قامت الشركات النفطية الأجنبية بإنفاق مبالغ كبيرة داخل البلاد .وبين الجدول رقم ((1-2)) مصروفات الشركات الإجمالية في الفترة من عام1956 – 1961

جدول رقم ((2-1))

المصروفات الإجمالية لشركات النفط الأجنبية (1956 – 1961)

السنة	المبلغ بالجنيه الليبي مليون	المبلغ بالدولار الأمريكي مليون
1956 .	4.5	12.6
1957 .	13.5	37.8
1958 .	24	67.2
1959 .	35	98
1960 .	61	170.8
1961 .	72	201.6

نقلا عن : غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953– 1970 . مرجع سابق ص141 .

إن ما يمكن ملاحظته وإستنتاجه من خلال المؤشرات الإحصائية ودلالاتها الكمية الظاهرة بالجدول رقم ((1-2)) ، هو زيادة النفقات المالية للشركات الأجنبية بشكل كبير وعلى نحو تصاعدي بعد عام 1956 . ويمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة إلى أمرين أساسين :-

الأمر الأول // وهو يتمثل في قانون النفط وإغراءاته لإستثمار الأموال الأجنبية في ليبيا ، **والثاني**// يتعلق بالظروف الدولية التي ساعدت أيضاً على إحداث الأثر المطلوب ، ولعل من أبرز تلك الظروف إقدام الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بإتخاذ قراره الشهير بتأميم قناة السويس . إضافة إلى أزمة حرب السويس على إثر قيام إسرائيل وبريطانيا وفرنسا بشن عدوان ثلاثي على مصر الأمر الذي

"1" غانم ، مرجع سابق، ص 143.
"2" المرجع نفسه، ص144.

تسببت في إغلاق القناة وتوقف الإمدادت النفطية إلى أوروبا التي عانت أزمة نقص الوقود جراء تلك الأزمة .

وقد تركت كل هذه الأحداث إنعكسات إيجابية بالنسبة لليبيا ، فقد أدت إلى مضاعفة إنفاق الشركات النفطية في البلاد أملاً منها في إيجاد مصادر نفطية آمنة غرب قناة السويس "[1]".

وبتدفق النفط بكميات هائلة من الصحراء الليبية ، إرتفع دخل الحكومة من صادرات النفط ، وبذلك أصبحت ليبيا معتمدة إعتماداً كلياً على نفسها مادياً ، بعد أن كانت تحت رحمة المساعدات الخارجية منذ إستقلالها "[2]". وقد عانت ليبيا ظروف صعبة جداً وذلك بسبب إمكانيات الإقتصاد الليبي * ، التي كانت محدودة للغاية "[1]". فلا توجد طاقة ولا موارد معدنية ، إلى جانب أن التوسع الزراعي كان محدوداً بسبب الظروف المناخية ، وكذا التكوين المالي كان منعدماً . ولاتوجد أيدي عاملة وطنية مدربة "[2]" — بيد أن هذا الوضع أضحى يتغير تغيراً إيجابياً بعد إكتشاف النفط ، " إذ أن النفط هو الذي كان له التأثير الإقتصادي الذي أبطل عملياً حالة الفقر المدقع " "[3]".

رافق دخول الشركات النفطية إلى ليبيا زيادة في الانفاق الأجنبي ، الذي كان نقطة البداية أو بالأحرى الشرارة الأولى التي أدت إلى إحداث خلل في التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين النمو في المدن والقرى ، كما أنه كان- هذا لإنفاق- يمثل المصدر الأساسي لتمويل الإزدهار المادي "[4]" ، ولكن هذا الإنفاق المالي لم يستغل على الوجه الأمثل مما أدى إلى إنهيار في القطاع الزراعي والصناعات المتصلة به ، حيث إختفت بعض المزارع وهاجر المزارعون من المناطق الريفية إلى المدن طلباً وبحثاً عن فرص عمل وأجور أكبر . إذ أصبحت ليبيا تعتمد إعتماداً كاملاً على دخل النفط بعد عام 1961 م ، ويعتبر هذا العام نقطة التحول في الإقتصاد الليبي ، حيث حل دخل النفط محل المساعدات الأجنبية ، وإيجار القواعد العسكرية الأجنبية "[5]" وفي هذا الإطار يمكن القول ، أن الفترة التي سبقت تصدير النفط كانت حاسمة في تحديد معالم أثر النفط على الإقتصاد الليبي ، " وذلك بسبب قلة الموارد المادية والخبرات البشرية المتوفرة لدى الدولة لتنفيذ برنامج إنمائي يحافظ على التوازن بين قطاعات الإنتاج والخدمات غير النفطية من جهة وماكان يجري من تطور سريع في قطاع النفط والخدمات المتصلة به من جهة أخرى " "[6]".

"1". غانم، مرجع سابق، ص 142.
"2". النير، مرجع سابق، ص 88.
* كان ذلك قبل البدء بتصدير النفط في عام 1961 ، إذ بعد هذا العام ، أصبحت البلاد معتمدة إقتصاديا على إستخراج النفط ومشتقاته
"1". سالم الحجاجي. ليبيا الجديدة: دراسة جغرافية، اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، (طرابلس: منشورات مجمع الفاتح للجامعات 1989)، ص 170.
"2". مرجع نفسه، ص 189.
"3". المرجع نفسه، ص 190.
"4". عتيقة ، النفط والصالح العربية 1972 – 1987 ، مرجع سابق ، ص 13 .
"5". حبيب ، مرجع سابق ، ص 263
"6" عتيقة، مرجع سابق، ص13.

فقد إقتصرت مجالات الإستثمار " قبل النفط "، على الزراعة و الصناعات المتصلة بها ،وصيدالأسماك والصناعات التقليدية "[1]". وكما سبقت الإشارة في المبحث الثاني ، فقد كانت شركة إسّو هي أولى الشركات المتحصلة على عقود الامتياز ، إضافة إلى كونها أولى الشركات التي اكتشفت النفط "[2]" هي أيضاً أولى الشركات التي قامت بتصدير النفط الليبي ، وكان ذلك في يوم 12سبتمبر 1961 ، حيث مُلئت أول ناقلة بالنفط الليبي من حقل زلطن إلى ميناء مرسى البريقة . وفي هذه السنة أصبحت ليبيا دولة مصدرة للنفط ، وظلت شركة إسّو هي الشركة الوحيدة المصدرة للنفط الليبي *، وظل ميناء البريقة هو الميناء الوحيد الذي يتم عن طريقه تصدير النفط الليبي في سنة 1961 "[3]" .حيث بلغت جملة الصادرات في تلك السنة ((5245389)) برميلاً . وكانت بريطانيا في المركز الأول كأكبر مستورد للنفط الليبي خلال سنتي 1961 –1962 م .

أما خلال السنوات 1963 – 1964 – 1965 ، فقد احتفظت ألمانيا الغربية بمركزها كأكبر مستورد للنفط من جملة الصادرات النفطية الليبية "[4]"

وتعتبر هذه الفترة (1961 –1965)م البداية الحقيقية لتحقيق الإيرادات المالية للبلاد ، فمع وصول ليبيا إلى مرحلة التصدير تحقق الحصول على الدخل ، الذي يعتمد أساساً على الإنتاج والسعر ، وفيما يتعلق بالإنتاج فقد تطور خلال السنوات الخمس الأولى من 18 ألف برميل يومياً إلى ما يقرب من 1.25 مليون برميل يومياً . أما السعر فمنذ أن تم إكتشاف النفط داخل البلاد ، كان لا بد من تسعير النفط الليبي لجعله في وضع مماثل للوضع السائد في دول الشرق الأوسط التي سبقتها في تصدير النفط "[3]" . وفيما يتعلق بسعر النفط فقد حدثت تطورات كثيرة أهمها تعديل قانون النفط وصدور اللوائح المتعلقة به وبنظام الضرائب "[5]" .

إضافة إلى النفط – تجدر الإشارة– إلى أنه توجد في ليبيا بعض المعادن الأخرى من بينها خام الحديد والبوتاس والجبس والطباشير و الشب والحجر الجيري، والكبريت والفحم ، إلاّ أن المعلومات الجيولوجية عن هذه المعادن غير كافية . ويقال أيضاً أنها قليلة ومبعثرة . و استغلالها يحتاج إلى

"[1]" سليمان ، مرجع سابق ، ص 89 .

"[2]" عتيقة ، أثر البترول على الإقتصاد الليبي 1956-1969 ، مرجع سابق ، ص60.

* كانت شركة إسو هي الشركة النفطية الوحيدة المصدرة للنفط وذلك خلال سنة 1961 ، وفي سنة 1962 دخلت مجموعة الأويزس ميدان التصدير ،و في سنة 1963 إنضمت لهما كل من شركتا إسو سرت وشركة موبيل جلسنبرج إلى ميدان التصدير ولمزيد من التفاصيل : أنظر غانم ، مرجع سابق ،ص ص 186 :202 .

"[3]" غانم ، مرجع سابق ، ص 186 .

"[4]" المرجع نفسه ، ص ص 200 - 201 .

"[5]" ولعلو والجعيدي ، مرجع سابق ، ص 453 .

مجهودات كبيرة وذلك بسبب صعوبة الحياة في الصحراء الليبية "[1]. بالإضافة إلى عدم وجود سبل المواصلات. وهذه كلها تمثل عقبات يحتاج تذليلها إلى مبالغ مالية باهضة وإلى مجهودات كبيرة "[2].

من هنا يمكن القول ، أن الحكومة الليبية قد اعتمدت في اقتصادها على النفط في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتخطيط الاقتصادي. إذ سرعان ما بدأ الإنتاج النفطي ينمو ويتطور بشكل مذهل [3] ، والجدول رقم (1-3) يوضح معدل الإنتاج اليومي والإجمالي والسنوي للنفط الخام خلال السنوات (1961 - 1969).

جدول رقم (1-3)

معدل الإنتاج اليومي والإجمالي السنوي للنفط الخام ما بين الأعوام (1961-1969) بآلاف البراميل

السنة	معدل الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي الإجمالي	نسبة التغير السنوي للإنتاج اليومي
1961.	18.2	6642	----
1962.	183.9	67133	910.4 +
1963.	463.6	169235	152.0 +
1964.	864.7	315622	86.5 +
1965.	1220.2	445374	41.1+
1966.	1507.3	550156	23. +
1967.	1743.9	636504	15.6 +
1968.	2609.1	1134857	49.6 +
1969.	3109.1	1134838	19.1 +

نقلاً عن :- المؤتمر المهني للنفط ، الفاتح ثورة في عالم النفط(طرابلس : الأمانة العامة للمؤتمر المهني للنفط والبتروكيماويات والتعدين ، بلا.ت ص 88

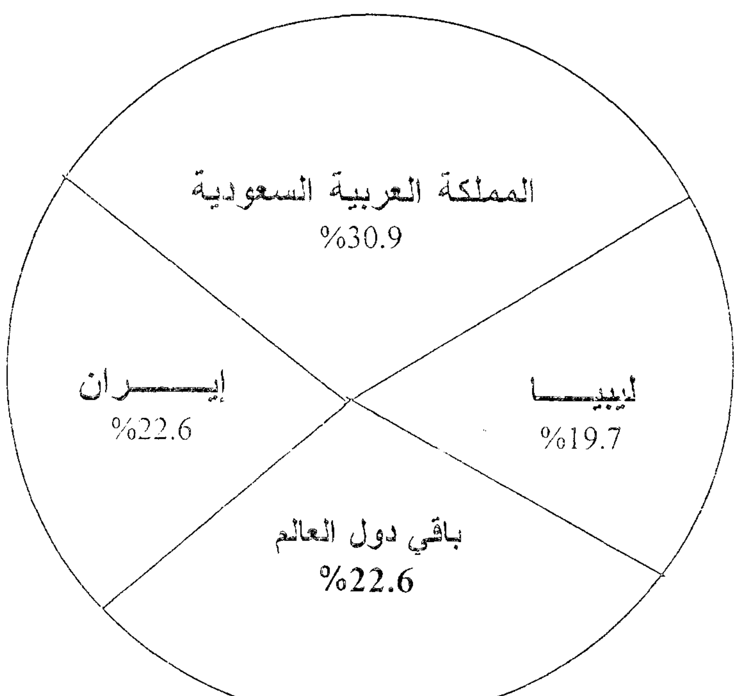
[1] لمزيد من التفاصيل حول سعر النفط والقوانين المتعلقة بذلك ، أنظر : غانم ، مرجع سابق ، ص 203 .
[2] طريح شرف ، مرجع سابق ، ص 327 .
[3] المؤتمر المهني للنفط ، الفاتح ثورة في عالم النفط ، مرجع سابق ، ص 88

فكما هو موضح بالجدول رقم (1-3) نلاحظ أن معدل إنتاج النفط اليومي في عام 1961 كان 18.200 برميل في اليوم ، وسرعان ما قفز الإنتاج في عام 1962 م إلى عشرة أضعاف ليصبح 183.900 برميل يومياً، وليصل في عام 1969 إلى معدل إنتاج ضخم هو 3.109.100 برميل يومياً .

وبهذا المعدل من الانتاج النفطي أصبحت ليبيا من أوائل الدول النفطية المنتجة خلال فترة وجيزة جداً ، إذ حدث كل هذا التطور المذهل في الإنتاج خلال سنوات قليلة . فهي بهذا المعدل من الإنتاج النفطي اليومي قد سبقت العديد من الأقطار العربية التي لها ماضٍ في الإنتاج النفطي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن الإنتاج النفطي اليومي لليبيا قد سبق إنتاج العراق والكويت ،بل أصبح إنتاجها يتوافق ويتماثل مع معدلات إنتاج إيران والسعودية . حيث تكون ما يسمى بالثالوث النفطي الذي يضم كل من السعودية وإيران وليبيا[1] والشكل رقم (1) يوضح ذلك .

الشكل رقم(1)

دول الثالوث النفطي في عقد الستينات



[1] المؤتمر المهني النفطي ، الفاتح ثورة في عالم النفط ، مرجع سابق ، ص 89 .

علىّ هذا الأساس فقد كان لعائدات النفط أن تحدث تطورات تنموية في القطاعات الإقتصادية المختلفة، حيث سيطر قطاع النفط على الإقتصاد الوطني منذ البداية ، على الرغم من أنه قد تم وضع العديد من الخطط والمشروعات التنموية في كل القطاعات ، إلا أن حجم الإستثمارات والجهود التي يتطلبها تحسين وضع البلاد كانا أكبر من الإمكانيات المتاحة ، لأن الوعي الإقتصادي لم يكن موجوداً بالأساس . إضافة إلى عدم وجود الإستقرار الإداري . إلى جانب ذلك فإن التركيب السياسي و الإجتماعي من جانب الحكومة والمواطنين لم يكن في المستوى المطلوب [1] .

وفي ظل الأوضاع والظروف السابقة ، فإن عائدات النفط التي تتحصل عليها الحكومة الليبية من قبل شركات النفط الأجنبية لم يكن لها الدور الفاعل في تحسين وضع البلاد. إذ بلغت حصة الحكومة من عائدات النفط مليونين دينار ليبي خلال المالية 1961 – 1962 م ، ولم تتجاوز الخمسين مليون إلا في السنة المالية 1964 – 1965 م عندما وصل مجموع ما إستلمته الحكومة من عوائد نفطية إلى حوالي 89 مليون دينار ليبي [2] . وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الشركات النفطية الأجنبية هي التي كانت توجه الإنفاق والإستثمار ، بل هي التي تتحكم في الإقتصاد الوطني [3] .

في الوقت نفسه فقد إنتهجت الحكومة سياسة إقتصادية جديدة ، تتمثل في توظيف العوائد النفطية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أصدرت الحكومة الليبية قانوناً يقضي بصرف 70٪ من عائدات النفط على التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وذلك بعد وضعها للخطة الخمسية (1963–1968) ، إلا أن الوضع المخطط له للدخول في عملية التنمية وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (1963 – 1986) قد ظل محدوداً ، نظراً للتوسع الزائد في المصروفات الحكومية ، إضافة إلى الارتفاع في المرتبات بنسبة 100٪ خلال سنتين ، أدت إلى زيادة في القوة الشرائية يصاحبها ارتفاع مماثل في الأسعار . والجدير ذكره أن الأموال التي خصصت للمشاريع التنموية قد صرفت بطريقة عشوائية ، أو بقيت مكدسة [4] ، دون أن تصرف في الأوجه التي حددتها تلك الخطط . والجدول رقم ((1–5)) يبين حجم الميزانية والمبالغ التي خصصت للتنمية خلال الفترة من 62 / 1963 إلى 1967/66 م .

"1" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 14 .
"2" المرجع نفسه ، ص 14 .
"3" الرميحي ، مرجع سابق ، ص 26 .
"4" زيد ، مرجع سابق ، ص 48 .

جدول رقم (1-4)

حجم الميزانية والمبالغ التي خصصت للتنمية خلال الفترة من 1963/62 إلى 66/ 1967

السنة	حجم الميزانية	مخصصات التنمية
1963/62 .	43 مليون جنيه.ل	9 ملايين جنيه.ل
1964/63 .	65.1 مليون جنيه.ل	21.7 مليون جنيه.ل
1965/64 .	85.8 مليون جنيه.ل	32.55 مليون جنيه.ل
1966/65 .	165.8 مليون جنيه.ل	86.8 مليون جنيه.ل
1967/66 .	187.8مليون جنيه.ل	90.9 مليون جنيه.ل

نقلاً عن / محمد زيد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية، 1ط ، (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع) ، ص ص 48-49.

وكان من الطبيعي أن يتأثر قطاع الزراعة ، الذي أصبح نموه دون الحد الأدنى ، حيث لم يلق هذا القطاع أي إهتمام من قبل الحكومة ، ففي السنة المالية 1965-1966 ، لم يخصص لقطاع الزراعة من ميزانية التنمية سوى مليون د.ل أعطيت كإعانات وقروض حكومية "1" . ونظراً لهذه التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي للبلاد ، وما كانت تعانيه الأيدي العاملة التي كانت مضطرة للعمل في القطاع الزراعي. علي الرغم من ما يعانيه من تخلف وفقر حتى من ضروريات الحياة .لذلك توسعت موجة الهجرة من الريف إلى المدن الساحلية للعمل في قطاع النفط ، وذلك بسبب إنفاق شركات النفط عن طريق الفروض المالية التي أوجدتها وأقرها قطاع النفط من خلال الشركات العاملة في هذا القطاع، الذي أحدث توسعاً سريعاً في نشاط البلاد الاقتصادي، إذ انخفضت بموجب ذلك اليد العاملة بقطاع الزراعة في الريف من 70٪ سنة 1960 إلى حوالي 30٪ من مجمل الايدي العاملة في البلاد سنة 1969، ولا يمكن إيجاد هذه النسبة المرتفعة إلا في بعض الدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية "2" .

ولم تكن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة مرتبطة بسبب إحلال وسائل الإنتاج الحديثة محل الأيدي العاملة بقدر ما كانت مرتبطة بما وفره المورد النفطي من فرص عمل جديدة ذات كسب سريع "3" . وقد ترتب على هذه الهجرة السريعة حدوث ازدحام سكاني في المدن مصحوباً

"1" لمزيد من التفاصيل ، أنظر : زيد ، مرجع سابق ،ص 49 -

"2" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 14 .

"3" بدر الدين ، مرجع سابق ، ص 49 .

بزيادة في الضغط على المرافق العامة والإسكان .إضافة إلى ذلك فإن الأرض الزراعية . بسبب هذه الهجرة، تركت خالية مما أدى إلى إهمالها ، خاصة وأن القطاع الزراعي لم يستفد من التوسع النقدي الذي حدث داخل المدن .

وكنتيجة لإزدحام المدن بالسكان ، إضافة إلى وجود الفنيين الأجانب العاملين في شركات النفط وزيادة دخل الفرد داخل المدن، ارتفعت نسبة الاستهلاك ارتفاعاً كبيراً ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع وخاصة المواد الغذائية .

و يمكن القول أن " كل ما جاء به النفط هو مبلغ من المال أنفق في البلاد وتسبب في توسع نقدي في قطاع التجارة ومجال الخدمات ، دون أن يحدث أي تطور يذكر في الموارد الأخرى ، أو زيادة في إنتاجية اليد العاملة ورأس المال " "1" .

وقد أثر النفط على القطاع الزراعي بعض الشئ نظراً لعدم إستغلال المورد النفطي على الوجه الأمثل في خدمة القطاع الزراعي ، حيث تدنى مستوى الإنتاج بسبب التخلف والإهمال من جهة ، إضافة إلى أن الإهتمام كان منصباً على النفط كمورد أساسي تعتمد عليه البلاد إقتصادياً من جهة أخرى ، فقد كان للنفط تأثيرٌ سلبيٌ على القطاع الزراعي خلال السنوات من 1961 وحتى 1965، أما فيما يتعلق القطاع الخاص فهو بعيداً كل البعد عن العمل والإستثمار في قطاع الزراعة ولم تكن الحكومة قادرة على إيجاد الإمكانيات اللازمة للتدخل بالمال واليد العاملة لمواجهة هذا الوضع ، مما أدى في النهاية إلى انهيار الزراعة التقليدية وعدم تمكن الدولة من تحقيق الزراعة المعاصرة المعتمدة على وسائل الإنتاج الزراعي الحديثة "2" .

وعلى الرغم من الانعكاسات السلبية التي تركها المورد النفطي على النشاط السكاني في القطاع الزراعي إلا أنه في المقابل وفر الدخل اللازم للعاملين بالمدن ليشتروا ما يحتاجون من مواد غذائية وغيرها من السلع ، بالإضافة إلى أنه وفر للبلاد العملة الصعبة لاستيراد كل ما تحتاجه من مواد وسلع مختلفة، مما أدى إلى زيادة في توسيع الفجوة بين المستهلك المحلي وقطاع الإنتاج الزراعي الوطني "3" .

أما فيما يخص أثر التوسع النقدي والمالي على القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الصناعة والبناء والتشييد في إرتفاع أجور العمال وتكلفة مواد البناء ، إضافة إلى حدوث زيادة في أسعار النقل والخدمات ، مما أدى إلى إرتفاع تكاليف البناء . ولكن هناك العديد من الأيدي العاملة الأجنبية التي كانت تتمتع بدخل مرتفع يمكنها من الحصول على المسكن اللائق، إلى جانب وجود الكثير من المواطنين الذين إستفادوا من نشاط شركات النفط والتوسع العام من قبل الحكومة الذي حدث في قطاع التجارة والمقاولات ، إذ تسبب في زيادة الطلب

"1" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ص 15.
"2" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 16 .
"3" لمزيد من التفاصيل حول تدنى نسبة الإنتاج الزراعي في الناتج القومي في تلك الفترة أنظر : المرجع نفسه ، ص 16 .

على السكن وخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، حيث أخذت المدينتان تتوسعان في البناء داخل أحياء المدينة وذلك بهدم القديم وإعادة بناء العمارات الضخمة الحديثة والعصرية [1]

لقد ساهم هذا الوضع في ارتفاع مستوى الايجارات ، مما ساعد في التشجيع على بناء البيوت والعمارات بهدف الاستفادة منها وتأجيرها من قبل الحكومة . وقد تفاقم هذا الوضع إلى حد وصوله إلى انتشار الاستغلال والفوضى ، الأمر الذي دفع بالحكومة في أواخر عام 1967 إلى إيقاف الاستئجار الحكومي للمساكن ، وإستبداله بعلاوة سكن تتراوح بين ثلاثين ومائة دينار شهرياً تدفع لجميع الموظفين كنسبة مع مرتباتهم [2] . وتعتبر هذه العلاوة سبباً مباشراً في زيادة الطلب على السكن من قبل الذين لم يتمكنوا من الحصول على سكن من قبل الحكومة .

وعلى الرغم من ارتفاع عائدات النفط ، إلا أنها لم تستغل بالشكل المطلوب [3] . فقد أسرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مرة واحدة ، وكثيراً ما كانت تتم دون دراسة لهذه المشروعات والتنسيق بينها وبين القطاعات الأخرى [4] ، مما أدى إلى زيادة إرتفاع التكاليف الذي تسبب في إرباك الخطط التنموية وتعطيل تنفيذ الكثير من مشروعات الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الــــواردات من مــــواد البنـــاء ، قد ارتفعت من 883 ألف دينـــار سنة 1954 إلى 12 مليون دينار سنة 1962 ، وأكثر من 45 مليون دينار سنة 1968 [5] ولكن بالرغم من هذا الارتفاع الكبير في التكاليف النقدية التي صرفت على قطاع البناء والمنشآت في ليبيا ، إلا أن نوعية هذه المباني كانت بصورة عامة في تدهور ، وذلك نتيجة للسرعة في البناء إلى جانب قلة الإشراف ، نظراً لأن معظم هذه المباني قد شيدت من قبل مقاولين أجانب، بالإضافة إلي الغش ومارافقه من استعجال لتنفيذ المشاريع من قبل الحكومة ،إلى جانب كثرة المال الذي لم يتم إنفاقه على النحو المطلوب.

أما فيما يخص قطاع الخدمات ، فقد إرتفعت قيمتها المستوردة من خارج البلاد من لاشيء في بداية عهد النفط إلى 37.6 مليون دينار سنة 1962 ، ثم قفزت سريعاً إلى أكثر من 100 مليون دينار سنة 1969 م [6] . وبلغ حجم الإستثمار المحلي المنفذ من عام 1964 وحتى عام 1969 م، في مجال الخدمات التعليمية . إلى حوالي 30.5 مليون دينار ليبي ، في حين بلغ حجم الإستثمار في الخدمات الصحية حوالي 12.4 مليون دينار ليبي [7] . ولكن إذا أخذنا في

"1" جمال حمدان ، دراسة في الجغرافية البشرية ، ط؛ بلا م. ن ، منشورات دار المعرفة ،1961) ، ص 283

"2" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 20 .

"3" زيد ، مرجع سابق ، ص 49 .

"4" بريون ، مرجع سابق ، ص 48 .

"5" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 21 .

"6" المرجع نفسه ، ص 23 .

"7" زيد مرجع ، ص 64

الاعتبار الاستثمار الفعلي الذي نفذ في مجال الخدمات ، يمكن التعرف بسهولة على مدى الإهمال الحكومي من جهة ، إضافة إلى ما ترتب على ذلك من بؤس وجهل ومرض من جهة أخرى ، فلم يتجاوز الاستثمار المحلي الحقيقي المنفذ عام 1964 م الكسور العشرية ، إذ كان في حدود 0.5 مليون دينار ليبي، وبلغ عام 1969 حوالي 2.1 مليون دينار ليبي "[1] .

أما القطاع الأخر الذي تأثر بنشاط قطاع النفط ، فهو قطاع التجارة بشكل عام بما في ذلك النقل والمواصلات ، فقد إتجه نشاط التوسع التجاري إلى الاعتماد على استيراد السلع والخدمات ، التي ارتفع الطلب عليها بسبب نشاط شركات النفط داخل البلاد ، حيث ارتفعت قيمة الواردات من 14 مليون دينار سنة 1955 إلى حوالي 41 مليون دينار سنة 1960 ، و 200 مليون دينار سنة 1969 م "[2]. وكذلك ارتفعت قيمة مخصصات قطاع النقل والمواصلات من 8.6 مليون دينار إلى أكثر من 40 مليون دينار في الفترة من سنة 1962- 1969 ، كما ارتفع عدد العاملين في قطاع التجارة من 18 ألف عامل سنة 1954 إلى 32.4 ألف عامل في سنة 1968 م "[3] .

أما صادرات البلاد غير النفطية فقد أنخفضت بشكل ملحوظ من 4.3 مليون دينار سنة ، 1955 ، إلى2.3 مليون دينار ليبي سنة 1960 ، وحوالي 8000 دينار ليبي سنة 1969، في حين ارتفعت قيمة صادرات النفط من أربعة ملايين د.ل سنة 1961 إلى 664 مليون دينار سنة 1968 م "[4] . ووفقاً لذلك تحول الميزان التجاري لقطاع النفط من 8 مليون دينار عجز سنة 1961 ، إلى 609 مليون دينار فائض في سنة 1968 ،في حين زاد العدد في الميزان التجاري غير النفطي من 9.8 مليون سنة 1956 إلى 172 مليون سنة 1968 م "[5] .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ان العناصر المهيمنة على قطاع التجارة حتى سنة 1967 ، كانت في غالبيتها من المقاولين الأجانب "[6] ، وهم من اليهود والإيطاليين الذين لديهم الخبرة الكافية في ميدان التجارة ، نظراً لحصولهم على تسهيلات كثيرة من قبل المصارف الأجنبية العاملة في البلاد ، ومن الشركات المصدرة في الخارج ، إلى جانب عدد من الليبيين العاملين بالتجارة والذين يعتمدون بالأساس على العناصر الأجنبية المحتكرة لقطاع التجارة "[7] .

"1" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 23 .
"2" مرجع نفسه ، ص 22 .
"3" المرجع نفسه ، ص 22 .
"4" المرجع نفسه ،ص 23 .
"5" المرجع نفسه ، ص 22 .
"6" بريون ، مرجع سابق ، ص 26 .
"7" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 23 .

وعلى إثر ذلك يمكننا القول، أن هناك قطاعات تضررت من أثر النفط وهي الزراعة والصناعة واليد العاملة [1]، وذلك من حيث توزيعها بين المدن والريف وإنتاجيتها [2]. أما القطاعات المستفادة من النفط والتي توسعت بسرعة هي قطاعات البناء والتجارة والنقل والخدمات بصورة عامة .

وقد ركزت الحكومة في سياستها الاقتصادية على تنفيذ المشاريع الإنتاجية مثل مصانع لانتاج المواد الغذائية والنسيج وغيرها، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق بصورة كبيرة في وقت واحد دون البدء بالأولويات التي كانت البلاد في أشد الحاجة إليها [3]. والجدول رقم ((1-5)) يلخص أهم التغييرات التي أحدثها النفط على القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، مثل الصناعة ، والبناء والتجارة بالمقارنة مع قطاع الزراعة .يلاحظ من الجدول رقم (1-5) أن مساهمة النفط في الناتج المحلي زادت إلى عشرة أضعاف خلال الفترة ما بين 1958 - 1968 ، في الوقت الذي إنخفضت فيه مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة وكافة القطاعات الأخرى ، فيما عدا قطاع البناء الذي إرتفعت نسبته من 3.5 إلى 7.3٪ خلال الفترة نفسها ، ولكن الزيادة الكبيرة التي حققها قطاع النفط طغت على كل القطاعات .

وفي السياق نفسه أصبح الاقتصاد الليبي يتميز بالفائض في الميزان التجاري بداية من عام 1963 ، وبالرغم من إستغناء الدولة عن المساعدات الخارجية إلا أن العجز ظل يلاحقها بسبب التهور في الإنفاق ، خصوصاً أن معظم المشاريع العامة كانت تنفذ عن طريق المقاولين والعاملين الأجانب المقيمين في ليبيا ، أضف إلى ذلك فإن كل المهتمين بالقطاع الاقتصادي كانوا مشغولين بتحقيق مصالحهم الخاصة ، وبذلك انتشرت روح الفردية بين المواطنين ، الأمر الذي ساهم في فشل العديد من المشاريع الاقتصادية [4] .

"1" زيد ، مرجع سابق ، ص66

"2" عتيقة ، المرجع السابق ، ص 23 .

"3" بربون ، مرجع سابق ، ص 26 .

"4" مرجع نفسه، ص 30

جدول رقم (5.1)
مساهمة القطاعات المختلفة في إجمالي الناتج المحلي (1958 - 1968)

مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي	1958 م	1962 م	1965 م	1968 م
جمالي الناتج المحلي (مليون دينار بأسعار 1964)	52.2	182.2	477.4	850.8
مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي (٪)				
قطاع الزراعة	26.0	9.5	4.8	2.6
قطاع الصناعة	11.5	5.5	2.6	2.2
قطاع البناء	3.5	7.2	7.3	7.3
قطاعات أخرى	52.2	49.6	31.6	27.4
قطاع النفط	6.8	28.2	53.7	60.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

نقلاً عن :- علي عتيقة ، النفط والمصالح العربية 72 - 1987 (الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط) ص 19

أن من أبرز أثار النفط السيئة على الاقتصاد الليبي هو التضخم * المالي ، الذي بدأ منذ عهد النفط وازداد قوة مع تطوره في الإنتاج و لتصدير ، وخاصة خلال الستينات " عندما أرتفع الانفاق العام بسبب عائدات النفط ، لقد كان لهذه الظاهرة الإقتصادية أثار سيئة على توظيف عناصر الإنتاج ، وتكلفة التنمية ، وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع " [1] .

ومن أثار النفط السلبية أيضاً على الاقتصاد الوطني ، أنه خلق توسعاً نقدياً في المدن اعتمد هذا التوسع على النفقات المحلية لشركات النفط [2] . ونتج عن ذلك زيادة كبيرة و ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على السلع والخدمات – كما أوضحنا سابقاً – مما تسبب في إحداث تغييرات جذرية على هيكل الإقتصاد الليبي خصوصاً وأن هذه التغييرات كانت ضارة بالإقتصاد الوطني ، في الوقت الذي كانت فيه الدولة لا تتدخل إلا بقدر ضئيل جداً [3] .

* التضخم :- هو إرتفاع الأسعار بشكل كبير نتيجة لزياد الإنفاق الإستهلاكي ، لمزيد من التفاصيل أنظر : مصطفى خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية . مفاهيم مختارة ، ط1 (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1425) ص 173 .

"1" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 24 .

"2" التير ، مرجع سابق ، ص 89 .

"3" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 24 .

وقد أظهر الإزدهار المالي الذي عاشته البلاد وقتذاك، أن التنمية الإقتصادية تتحقق ظاهرياً، وذلك بالنظر إلى ارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة ، دون التعمق في شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد ، إلى حد كبير ، على الزيادة في الإنتاجية والتنظيم الإداري في جميع القطاعات إلى جانب التقدم العلمي "1" .

ومما سبق يمكن القول إن الحكومة الليبية – آنذاك– لم تسع لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إذ أنها لم تستثمر المورد النفطي في وضع خطط تنموية ناجحة ولم تتخذ سياسات تصحيحية رشيدة وجادة لتسخير النفط بشكل مجدٍ وفعال في تنمية الموارد الأخرى غير النفطية خاصة قطاع الزراعة والصناعات القائمة عليها ، والتي كانت تمثل المورد الأساسي الذي اعتمدت عليه البلاد في فترة ما قبل النفط .

كما يمكن القول أيضا أن الرغبة في البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل الحكومة لم تكن جادة ، إضافة إلى أن معظم التطورات الإقتصادية – حسب ما تم ذكره – كانت سلبية وأدت إلى تدهور الإقتصاد الليبي ، وأن كل ما أنفق من عوائد نفطية على خطط التنمية لم يحقق أي دليل ملموس على وجود أي تحول سواء أكان تحولا إقتصادياً أم إجتماعياً "2" .

وهناك من يشير إلى أن الحكومة الليبية في ذلك الوقت لم تراعِ أي عدالة في التنمية الإقليمية ، حيث تم إهمال المناطق الريفية و الدواخل ، مما أدى ألى إرتفاع مستوى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضّرية "3" .

في الوقت نفسه جعلت الحكومة من النفط مصدراً للتمويل فقط ، دون خلق فرص جديدة للاستثمار و الإنتاج داخل القطاعات الأخرى ، إذ لم يكن هناك نمو متساوي بين القطاعات الإنتاجية وبين قطاع النفط ، حيث تزايد إنتاج النفط الخام وإنتاج الخدمات بنسبة عالية جداً مقارنة بالإنتاج الزراعي وما تقوم عليه من صناعات ، فلم يلبِّ القطاع الزراعي أي زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي . وذلك بسبب هجرة الأيدي العاملة الزراعية من الريف إلى المدن وقد تسببت هذه الهجرة أيضاً في حدوث اختلال في المرافق الاجتماعية تمثل أبرزها في نقص الخدمات التعليمية ، وعدم كفاية الخدمات الصحية ، إلى جانب عدم استيعاب الوحدات السكنية لعدد الأسر ، مما أدى إلى حدوث مشكلة الأكواخ ، وهي إحدى المشاكل التي يحتاج حلها إلى جهد كبير "4" .

"1" المرجع نفسه ، ص 24 .
"2" زيد ، مرجع سابق ، ص 71 .
"3" بدر الدين ، مرجع سابق ، ص 48 .
"4" المرجع نفسه ، ص 49 .

عموماً فإن التوسع في المداخيل النفطية قد أدى إلى حدوث عواقب وإختلالات كان لها تأثير كبير علي البُنى الإقتصادية والإجتماعية [1] ، الأمر الذي تطلب إعادة هيكلة الإقتصاد من جديد .

وهذا ما يدفعنا ، من الناحية العلمية ، إلى التساؤل عن السياسة التي إتبعتها الحكومة الليبية – آنذاك – فيما يتعلق بالنفط سواء ما يتعلق بالقدرة الإستخراجية أو القدرة التوزيعية أو القدرة التنظيمية أو القدرة على التكيف والتعامل مع الموارد لسياسية المتاحة .إن هذا التساؤل وما تتفرع عنه من أسئلة أخرى سيتم معالجته في المبحث الرابع الذي يتناول السياسة النفطية الليبية قبل عام 1969 م.

1- ويلو والجعيدي ، مرجع سابق ، ص 458 .

المبحث الرابع

السياسة النفطية الليبية قبل عام 1969

يعتبر مفهوم السياسة النفطية من المفاهيم الهامة التي يرتكز عليها اهتمام السياسة العامة ((PUBLIC POLICY)) كعلم من علوم السياسة [-1-] . والمقصود بالسياسة النفطية الليبية في هذه الدراسة ، كل المواقف والسلوكيات التي إتخذتها الحكومة الليبية – آنذاك – لانتهاج سياسة تمكنها من توظيف الثروات النفطية والإمكانيات المالية لتحقيق التنمية الوطنية ، ولا يتسنى ذلك إلا من خلال تنظيم مواردها الطبيعية والإنسانية ، وتسخير كافة الإمكانيات المتاحة لها لتلبية إحتياجاتها وتحقيق تطلعات شعبها حاضراً ومستقبلاً بما يضمن له الشعور بالأمن والإستقرار ، في ظل الظروف البيئية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

أما إذا نظرنا للوضع الأقتصادي في لبيبا ، فقد تميز بالإنتعاش الاقتصادي بعد عهد النفط ، وبالرغم من ذلك ظل الإقتصاد الوطني يعاني من نموا غير متوازن [-2-] ، حيث كان اقتصاد الدولة يخضع لسياسة الشركات النفطية الأجنبية التي تسيطر على القطاع النفطي إستخراجاً و إنتاجاً وتصديراً ، وتستنزف موارد الدولة بشكل لا يخدم مصالح البلاد . وقد كانت العوائد المالية المتحققة من النفط والتي تعود إلى الدولة تنفق في متطلبات البلاد المتزايدة على السلع الغذائية و الإستهلاكية من جهة إلى جانب إنفاقها على مشاريع وخطط لم تنفذ على واقع ملموس من جهة أخرى [-3-] .

وبالنظر إلى العلاقة القائمة بين الحكومة الليبية والشركات النفطية يتضح أن هناك علاقة تغلب عليها التبعية * ، إذ كان النظام السياسي متردداً في إتخاذ أي قرار من شانه أن يضر بالمصالح الأجنبية داخل البلاد [-4-] . ويعتبر تواجد القواعد البريطانية والأمريكية على الأراضي الليبية عاملا من العوامل التي أسهمت بدورها في الحيلولة دون إحداث أي تغيير في هذا الإتجاه [-5-] .

ووفقاً لذلك فإن الحكومة الليبية – آنذاك – لم تقم بأي تغييرات أو حتى تعديلات تحدد فيها سياستها النفطية ، حيث كانت الشركات النفطية هي المهيمنة على قطاع النفط في مرحلة الإنتاج وتحديد الأسعار بالإضافة إلى تسويقه وفقاً لعقود الأمتياز ، التي تنظم العلاقة بين الدولة صاحبة الأرض

"1" مصطفى خشيم ، موسوعة علم السياسة . مصطلحات مختارة ، ط 1 (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1425) ص 233

"2" التير ، مرجع سابق ، ص 90 .

"3" بدر الدين ، مرجع سابق ، ص 48 .

* مفهوم التبعية :- يقصد بها أي دولة يعتمد برنامج التنمية فيها على تنمية وتوسع إقتصاد أو إقتصاديات دول أخرى . لمزيد من التفاصيل أنظر :- مصطفى خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 169 .

"4" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 248 .

"5" الرميحي ، مرجع سابق ، ص 26 .

الشركة صاحبة الإمتياز . فنظام الإمتياز " لم يكن يعتبر الدولة هي المنتجة الحقيقية للنفط من الناحية القانونية والإقتصادية ، ولكنها مجرد صاحبة حق في إستلام مبلغ من عائدات النفط تحسب كنسبة من الأرباح وفقا لنظام عقد الأمتياز . وبهذا التعريف تعتبر الشركة الأجنبية هي المنتجة للنفط وصاحبة الحق في التصرف "[1] .

وعلى هذا النحو فقد كانت الشركات النفطية تقوم بإستنزاف موارد النفط الليبي وذلك من أجل تحقيق أرباح طائلة لها حسب معايير ومقاييس الربح التي تتعامل بها الشركات الصناعية ، لأن هذه الشركات جاءت بالأساس لتحقيق إستراتيجيتها الاقتصادية والسياسية دون النظر لمصلحة الشعب الذي تنهب ثرواته . فالحكومة لم تهدف بسياستها إلى تمويل خططها التنموية ، بل لم تسع أساسا لخلق تنمية حقيقيه داخل البلاد [2] .

وبالرغم من تحقيق الاستقلال السياسي لليبيا (1951)- كما سبقت الإشارة- إلا أن الدول الغربية قد استطاعت السيطرة على مصادر النفط بالتعاون مع الشركات النفطية ، عن طريق اتفاقات تحصل بمقتضاها على النفط بأبخس الأثمان ،و نلاحظ بهذا أن الاستعمار قد أخذ شكلاً إقتصادياً خطيراً [3] ،حيث أحتكرت الشركات النفطية الأجنبية إنتاج وتصدير النفط مقابل إعطاء الحكومة الليبية عائدات نفطية ، ولكن هذه العوائد لم تتجه نحو توظيف صحيح يمكن أن يعود على الدولة بالمنفعة .

والجدير بالذكر . أن الشركات النفطية الأجنبية قد جلبت معها كل ثدرات الفكر الغربي من الناحية التكنولوجية والإدارية والفنية ، في الوقت نفسه لم تسمح هذه الشركات بتوظيف العمال الوطنين إلا في الأعمال البسيطة. " وبذلك ظلت الدول النفطية ومنها ليبية تعوزها الخبرة البشرية والمادية . وتجهل أغلب النواحي المتعلقة بصناعة النفط " [4] .

هذا ونتيجة لتخلف الدولة و إعتبارها دولة وليدة ، فقد ساعد هذا الوضع إقامة علاقات و إتفاقيات غير متكافئة بين الدولة وشركات النفط[5] . إذ كانت هذه الشركات في الأصل أمريكية ثم تحولت فيما بعد إلى شركات متعددة الجنسية ، تجمع بين رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية والهولندية والألمانية ، واستطاعت وفقاً لإتفاقيات أبرمت بينها وبين الحكومة الليبية . بالسيطرة على منابع النفط والهيمنة عليها ، وذلك مقابل مبالغ زهيدة مقارنة بالأرباح الهائلة التي كانت تحققها هذه الشركات من إنتاجها وتصديرها للنفط .

"1" عتيقة ، المرجع السابق ، ص 248 .
"2" المؤتمر المهني للنفط ، الفاتح ثورة في عالم النفط ، مرجع سابق ، ص 95 .
"3" الرميحي ، مرجع سابق ، ص 28 .
"4" المرجع نفسه ، ص 17 .
"5" ولعلو والجعيدي ، مرجع سابق ، ص 455 .

فقد قامت الشركات بتحديد العلاقة بينها وبين الحكومة ، وفرضت قواعد ذات طابع امتيازي ، أي طابع مالي صرف بين من يعطي الضرائب ومن يقبضها حيث كانت الشركات النفطية التي تؤدي الضرائب هي صاحبة السلطة والقرار في تحديد قيمة الضرائب وحسابات الرسوم والاقتطاعات ، إذ كانت العائدات النفطية الليبية تأتي من "إيرادات ضريبية نفطية على شكل رسوم تماثل 12.5 ٪ من إنتاج المبيعات النفطية ، ومن الضرائب على أرباح الشركات المحددة بنسبة 50٪ . وفي إطار هذه القواعد المالية الصارمة لم تستطع الدولة أن تطمح في زيادة مواردها سواء لصالح زيادة الإنتاج أو الزيادة في الأسعار [1] .

وفيما يتعلق بنظام الأسعار فإن الشركات النفطية هي التي تحكمت في وضعه . حيث بدأت الأسعار من مستوى منخفض جداً [2] . وقد حدث هذا الإنخفاض في الأسعار في كل البلدان النفطية نتيجة لنظام الأسعار المفروض من طرف إتحاد الشركات الإحتكارية (الكارتل) [3] . وفي الوقت نفسه حاولت الحكومة الليبية أن تقوم بإجراء تعديلات جوهرية على نظام الضرائب لسنة 1955 الذي بموجبه تحصلت الشركات النفطية على إمتيازات كبيرة جداً ، هادفة من ذلك تغيير العلاقة بينها وبين الشركات ، ولكن لم تحدث إلا بضع تغييرات طفيفة للعلاقات المالية بين الدولة من جهة وبين الشركات النفطية من جهة أخرى ، فقد ظلت ليبيا حتى عام 1969 تمثل مورداً نفطياً كبيراً ذي نظام ضريبي سخي [4] .

وبذلك نرى أن دور الحكومة كان سلبياً إذ لم تتخذ أي إجراءات أو تدابير حاسمة لتصحيح الوضع القائم بينها وبين الشركات [5] ، مما ساعد هذه الشركات وبشكل مباشر في ضمان حصولها على مصادر النفط وسيطرتها عليه بشكل مستمر وبشروط تحقق لها أقصى إستفادة ممكنة لها . وهذا ما يلحق في نهاية الأمر أضراراً جسيمة بمصالح البلاد و إقتصادها [6] .

في الوقت نفسه لم تضع الحكومة الليبية لنفسها إستراتيجية تحدد فيها سياستها النفطية التي تراها مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد . ومن هنا يتضح أن الرغبة في البناء والتنمية الاقتصادية لدى الحكومة لم تكن جادة " وبقيت الدولة تجتر بما تنعمه عليها شركات النفط الإحتكارية " [7] وبذلك ظل قطاع النفط ملكاً للشركات النفطية ويملك الأجانب رأسماله100٪ [8]

"1" ولعلو والجعيدي، مرجع سابق، ص455.
"2" غانم، مرجع سابق، ص 204 .
"3" ولعلو والجعيدي ، مرجع ، ص455
"4" المرجع نفسه ، ص 458
"5" عقيل ، مرجع سابق ، ص 18.
"6" خلف ، مرجع سابق ، ص 63.
"7" زيد ، مرجع سابق ، ص 71
"8" بريون ، مرجع سابق ، ص 51

وكانت الحكومة الليبية تستلم عوائدها من النفط خلال الأربعة أشهر الأولى من العام التالي لسنة الإنتاج ، الأمر الذي بموجبه تستفيد الشركات النفطية من مستحقات الحكومة وذلك باستثمارها والحصول على فوائد كبيرة عليها . وقد شعرت الحكومة بالظلم الواقع عليها ، وحاولت إقناع الشركات بدفع العوائد المالية لصالح خزينا الدولة على أساس ربع سنوي ، واستطاعت الحصول على ذلك بشكل إتفاقات ودية بينها وبين الشركات في عام 1966-1667 [1] .

لكن الحكومة لم تستخدم المداخل النفطية بالصورة المثلى حيث أخذت بإنفاق هذه الأموال على المباني غير المنتجة والقصور الملكيا الفارهة دون أي توجيه صحيح وسليم للاقتصاد الوطني ، وأهملت تنفيذ المشاريع التنموية ولم تخصص لها إلا مبالغ محدودة [2] .

ويذكر أن الحكومة الليبية قد رأت في عقود المشاركة نوعاً من رد الاعتبار وبذلك أصدرت في 14 أبريل القانون رقم 13 لسنة 968 م بشأن إنشاء المؤسسة الليبية العامة للنفط ، وذلك بقصد "تنمية الثروة النفطية وإدارتها وإستثمارها في مراحلها المختلفة وإنشاء صناعات نفطية وطنية وتوزيع المنتجات النفطية المحلية والمستوردة والاشتراك مع الجهات المختصة في تخطيط وتنفيذ السياسة النفطية العامة للدولة وفي تحديد أسعار النفد الخام والمواد النفطية وفي المحافظة علي هذه الأسعار" [3]

وفي واقع الأمر فإن المؤسسة العامة الليبية للنفط قد أنشئت لغرضين : الأول تطبيق مبادئ سياسية لعقد مشاركة تم توقيعه بين رئيس مجلس الوزراء الليبي في ذلك الوقت وبين الرئيس الفرنسي ديجول ، وكان ذلك قبل إنشاء المؤسسة بعشرة أيام أي يوم 4 أبريل 1968 ، والغرض الثاني يتمثل في أن معظم دول الشرق الأوسط قد أنشأت شركات نفطية وطنية مثل إيران — الكويت —أندونيسيا — الجزائر .. وغيرها ، ويقصد بالمشاركة إما أن تكون مشاركة في الإدارة أو الإستكشاف أو في الأرباح [4] .

وبتوقيع عقد المشاركة بدأت الحكومة الليبية بوضع ترتيبات لهذه المرحلة الجديدة من العلاقة بينها وبين الشركات النفطية [5] ، وذلك باعتبارها طريقة جديدة لضمان دخل أعلى ودور أهم للحكومة الليبية في مجال النفط ، حيث رأت الحكومة وفقاً لعقد المشاركة بأنها ستضمن حقها بأكثر من 80٪ من الأرباح ، ولكن هذه التخمينات في الواقع كانت غير مقنعة ولم تكن ذات جدوى إلى أن تم إلغاء المؤسسة سنة 1970م [6] .

"1" المرجع نفسه ، ص 81 .
"2" حبيب ، مرجع سابق ، ص 263 .
"3" غانم ، مرجع سابق ، ص ص 278 – 279 .
"4" لمزيد من التفاصيل حول مفهومز المشاركة النفطية ، أنظر : شكري غانم ، مرجع سابق ، ص248.
"5" بريون ، مرجع سابق ، ص 75.
"6" غانم ، مرجع سابق ، ص 284.

من هنا تبين أن الحكومة لم تكن مسيطرة على المورد النفطي . الذي كانت تعقد عليه البلاد آمالها في شق طريق التنمية والخروج من ضائقتها المالية التي عانت منها خلال السنوات التي سبقت عهد النفط . وإنما كانت تسير في فلك الشركات النفطية . ليس لها أي دور يذكر فهي تابعة لتلك الشركات التي لها الكلمة العليا في الإنتاج والتصدير وتحديد الأسعار .

والجدير بالملاحظة هنا أن السياسة النفطية الليبية كانت مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية ، فقد تميزت السياسة الخارجية الليبية في المرحلة ما بين (1951- 1969) بالميل نحو الغرب ، وحرص الحكومة آنذاك على إقامة علاقات وطيدة مع الدول الغربية ، خصوصاً في السنوات الأولى بعد الإستقلال -2- ، حيث كان الاقتصاد الوطني يعتمد على المساعدات الخارجية . وإيجارات القواعد العسكرية ، التي تساهم في إعداد ميزانية الدولة -3- .

وفي الوقت ذاته فإن الحكومة الليبية وعلى الصعيد العربي قد انتهجت في بداية استقلالها سياسة متحفظة يغلب عليها طابع الإنعزال اتجاه المنطقة ، ولم تتقدم للإنضمام في عضوية جامعة الدول العربية . إلا في فبراير 1953 ، في الوقت الذي انضمت فيه لعضوية الأمم المتحدة بعد إستقلالها مباشرة أي في ديسمبر 1951 م -4- .

وعلى إثر إنضمام ليبيا لجامعة الدول العربية ، أعلنت عن إنتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول العربية وعدم التورط في الصراعات الدائرة في المنطقة ، بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة الليبية لم تلتزم بالقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية فيما يخص الدول الغربية ، من ذلك – على سبيل المثال – عدم إلتزامها بتنفيذ قرار مجلس الجامعة الداعي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية -5- .

هذا وفي إطار إرتباطها بالدول الغربية ، إنتهجت الحكومة الليبية سياسة تم بموجبها إفساح المجال أمام الشركات النفطية الأجنبية – وفق إمتيازات مغرية – لمزاولة أنشطتها في حقول النفط الليبية في مجالات الاستخراج والإنتاج والنقل والتصدير . والواقع أن هذه السياسة – كما أتضح لنا سابقاً – تركت إنعكاساتها السلبية بشكل أو بأخر على الطموحات الوطنية فيما يخص تحقيق العملية التنموية في إطارها الواسع علي مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

"2" الجابري ، مرجع سابق ، ص 33 .

"3" عتيقة ، أثر النفط على الاقتصاد الليبي ، مرجع سابق ، ص 23 .

* أصبحت ليبيا الآن عضوا فعالا في ميثاق أمن الجامعة العربية

"4" عطا صالح ، فوزي يتم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، " الجزء الثاني " ، ط1 (بنغازي : منشورات جامعة قار يونس : 1988) ، ص ص 372 – 373 .

"5" جاء قرار جامعة الدول العربية ردا على تطور التبادل الدبلوماسي بين ألمانيا الغربية وإسرائيل من ناحية وتزايد المساعدات الألمانية لإسرائيل من ناحية أخرى . لمزيد من التفاصيل أنظر : نادية محمود مصطفى ، أوربا والوطن العربي ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986) ، ص 50 .

بشكل عام يمكن القول إن الوضع الإقتصادي الذي كانت تعيشه البلاد ، يشكل تحدياً خطيراً يحول دون تطورها رغم إمتلاكها للمورد الاقتصادي الذي من الممكن ، إذا أستغل إستغلالاً واعياً أن يجعلها تسير — على الأقل — بخطى ثابتة وسريعة لتحقيق التقدم الاقتصادي ، إضافة إلى أن الحكومة الليبية في ذلك الوقت لم تتحرك في الإتجاه الذي يخدم مصالحها ومصالح شعبها ، وذلك من خلال تحرير ثروتها النفطية و الانعتاق من التبعية للشركات النفطية والتخلص من الهيمنة الغربية في هذا الميدان.

وهكذا فإن المؤسسة السياسية الليبية خلال المرحلة ما بين (1951 – 1969) لم تحقق طموحات الشعب الذي كانت الشركات النفطية تستنزف ثرواته بدون وجه حق . إضافة إلى أن هذه الفترة تميزت أيضا بكون الدول المستهلكة للنفط والمتمثلة في الدول الغربية التي تنتمي لها الشركات النفطية هي التي كانت مسيطرة سيطرة كاملة على إنتاجه ، ولم تكن الحكومة إلا دمية في يد تلك الشركات النفطية [1] . فهي لم تكن قادرة على إنتهاج سياسة وطنية متحررة يتم بموجبها توظيف الإمكانيات والثروات المتوفرة لديها والمتمثلة في المورد النفطي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والقضاء على التخلف والتبعية للخارج [2] . وإتخاذ سياسة نفطية وسياسة خارجية مستقلة .

ونتيجة لذلك ، فإن الأوضاع والظروف التي كانت تعيشها ليبيا — آنذاك — قد أدت بدورها إلى خلق إستياء في الرأي العام الداخلي وشعور عام بفقدان النظام الحاكم لمقومات الشرعية ومن ثم آل كل ذلك إلى عملية إحداث التغيير على مستوى المؤسسة السياسية [3] ، حيث قامت الثورة في الأول من سبتمبر عام 1969 م. وتبعاً لذلك تم إحداث تغييرات جذرية في السياسة النفطية الليبية في إطار التغيير الشامل الذي شهدته ليبيا بعد قيام الثورة سواء على مستوى السياسة الداخلية أو على مستوى السياسة الخارجية . ففيما يتعلق بالسياسة النفطية قامت الثورة بتأميم شركات النفط واتباع سياسة تصحيح الأسعار وتخفيض الإنتاج النفطي . وهذا ما ستتناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة تحت عنوان : أثر قيام الثورة عام 1969 في تسخير المورد النفطي لمقتضيات وأهداف السياسة الخارجية الليبية .

-1- الرميحي ، مرجع سابق ، ص 18 .
-2- الجابري ، مرجع سابق ، ص 49 .
-3- ولعلو والجعيدي ، مرجع سابق ، ص 458 .

الفصل الثاني

أثر قيام الثورة عام 1969 في تسخير المورد النفطي لمقتضيات وأهداف السياسة الخارجية الليبية

المبحث الأول :- المبادىء التي انطلقت منها الثورة في تسخير النفط للسياسة الخارجية.

المبحث الثاني :- سياسة التأميم و المشاركة في الامتيازات النفطية .

المبحث الثالث :- سياسة تصحيح الأسعار النفطية .

المبحث الرابع :- سياسة تخفيض الإنتاج النفطي.

الفصل الثاني

أثر قيام الثورة عام 1969 في تسخير المورد النفطي لمقتضيات وأهداف السياسة الخارجية الليبية

تمهيد :-

اتضح لنا في الفصل الأول من هذه الدراسة أن الحكومة الليبية إنتهجت ، خلال الفترة من (1951 – 1969) سياسة تميزت بالميل نحو الغرب والحرص على قيام علاقات وطيدة مع الدول الغربية ، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا [1] ، إضافة إلى ذلك فإن هذه السياسة جوبهت بإستياء عام من قبل الشعب الليبي لأنها لم تكن متمشية مع طموحاته وتطلعاته وتوجهاته القومية [2] .

وإزاء هذا الواقع كان لا بد – في ظل الأوضاع والظروف التي تعيش فيها ليبيا – من حدوث الثورة ، التي قامت في الأول من سبتمبر عام 1969 بقيادة جماعة من الضباط الوحدويين الأحرار ، فسقطت بذلك الملكية وقامت الجمهورية العربية الليبية.

ومنذ قيام الثورة أظهرت القيادة الليبية سياسة مغايرة على كافة المسارات ، سواء كان ذلك على صعيد الخطاب السياسي أو على صعيد الممارسة السياسية أو على صعيد الحياة الإقتصادية ، منطلقة في ذلك من رؤية واضحة وتصور شامل لمستويات الحياة كافة ، السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية سواء كان ذلك على صعيد السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية .

ولكي نتعرف على ذلك ، وعلى مظاهر التغير في السياسة النفطية الليبية بعد قيام الثورة عام 1969 ، يمكن تناول ذلك في إطار أربعة مباحث أساسية على النحو التالي :-

المبحث الأول //

المبادئ التي انطلقت منها الثورة في تسخير النفط للسياسة الخارجية الليبية .

المبحث الثاني //

سياسة التأميم والمشاركة في الأمتيازات النفطية .

المبحث الثالث //

سياسة تصحيح الأسعار النفطية .

المبحث الرابع

سياسة تخفيض الإنتاج النفطي .

"1" صلاح الدين السوري ، الأوضاع السياسية الليبية 1951 – 969 ، (باريس : الندوة الليبية حول تجربة التمية في ليبيا ، 1985) ، ص ص 2- 10 .

"2" عبد الوهاب الكيالي ، وأخرون ، موسوعة السياسة ، (الجزء الخامس) ، ط1 ، (بيروت : المؤسسة العربية

المبحث الأول

المبادئ التي انطلقت منها الثورة في تسخير النفط للسياسة الخارجية

في البداية تجدر الإشارة إلى التعريف بالمبادئ كمفهوم من المفاهيم التي يرتكز عليها إهتمام علوم المختلفة سواء أكانت علوم إنسانية أو علوم تطبيقية ، حيث تناولته العديد من الكتابات كل سب مجاله ، فالمبادئ كمصطلح هي جمع مبدأ ويعني الأصل والبداية و الإبتداء . والمبادئ في جميع علوم المختلفة تعنى بالمسائل الرئيسية التي ينطلق منها الشيء المراد دراسته ، ويسميها البعض لمقدمات التي تنتهي إلى أدلة [1] .

وإنطلاقاً من هذا المفهوم فإن السؤال الجدير بالطرح في هذا الصدد هو : ما المبادئ التي إرتكزت عليها السياسة النفطية الليبية بعد عام 1969 في إطار تحقيق أهداف السياسة الخارجية؟ .

لقد أكدت قيادة الثورة ، منذ البداية ، على المبادئ الأساسية التي سترتكز عليها في نهجها على صعيد السياسة الخارجية ، فقد جاء في البيان الأول للثورة " .. وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية . حرة ذات سيادة ... ، سائرة لتحقيق الحرية والوحدة والعدالة الإجتماعية " [2] .

فمن خلال مضمون هذا البيان يمكن تحديد هدفين أساسيين كمدخل لفهم التغيير الذي أقدمت عليه الثورة على صعيد السياسة الخارجية ، الأول هو الحرية والثاني هو الوحدة [3] . وقد كان هذان هدفان بمثابة قاعدة الإرتكاز الأساسية التي تبنتها الثورة وترجمتها إلى مواقف عملية وأنماط سلوكية ، سياستها [4] . على الصعيدين الداخلي والخارجي والشكل رقم (2) يوضح ذلك .

من هنا يمكن القول أن الثورة منذ بداياتها قد أعلنت عن توجهاتها في إنتهاج سياسة خارجية قوامها التوجه القومي ، وتسخير الثروات والإمكانيات الوطنية لخدمة قضايا الأمة العربية [5] فقاً للمصلحة الوطنية والقومية ، وضمن الخطوط العريضة المتبلورة في شعار " الحرية و الإشتراكية ، الوحدة " [6] .

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر : عبد المنعم الحفني ، المعجم الفلسفي ، ط1 (بيروت : دار أبن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992)

[2] البيان الأول للثورة ، (طرابلس : منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1993) ، ص 1 .

[3] عبد الله بلال ، قراءة في هذه التحولات ، ط2 (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع الإعلان ، 1979)، ص 7 .

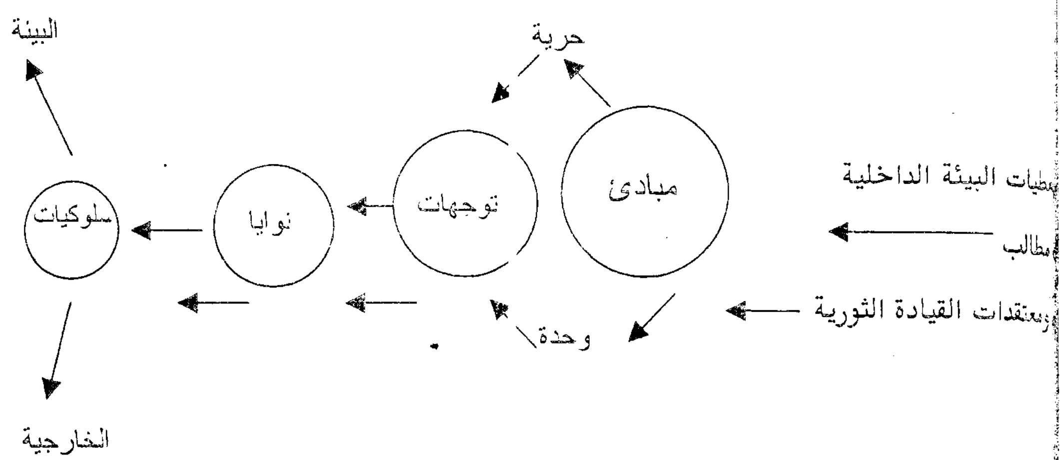
[4] محمد حسين عقيل ، " الجماهيرية فكر وتطبيق " ، في التنمية والإدارة في المجتمع الجماهيري ، طبعة خاصة بالتعليم (طرابلس : منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، بلات) ، ص 15 .

[5] حبيب ، مرجع سابق ، ص 291 .
سوف يستثنى مبدأ الإشتراكية من هذه الدراسة لأن كل التغييرات التي أحدثها هذا المبدأ تخص السياسة الداخلية ، ولتفاصيل أكثر ول الإشتراكية كمبدأ من مبادئ ثورة الفاتح انظر على سبيل المثال : بلال، مرجع سابق ، ص ص 47 : 50 .

[6] حبيب ، مرجع سابق ، ص 126 .

شكل رقم (٠١)

[يوضح] الهدفين الأساسيين اللذين إرتكزت عليهما ليبيا في سياستها الخارجية بعد قيام الثورة عام [196]9.



على هذا الأساس فإن القيادة الليبية ترى في الوحدة كمطلب يلح تلقائياً على فكر كل إنسان [ع]ربي ، فالوحدة العربية لم تعد ضرورة إقتصادية وهدفاً سياسياً فحسب ، وإنما هي في المقام الأول [ق]ضية وجود ومصير وحياة ، والوحدة كهدف رئيسي للثورة ، يقصد بها الوحدة الوطنية والوحدة [ال]عربية، فالوحدة الوطنية هي الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الوحدة العربية لأن أساسها قائم على [ال]تضامن الإجتماعي والدين والأخلاق الوطنية . وقد [ق]امت الثورة منذ بداياتها بحل الأحزاب السياسية [ا]لتي تضعف هذه الوحدة ، وانصب اهتمام قيادتها [عل]ى السعي للوصول للوحدة العربية الشاملة كهدف [أس]اسي تسعى الثورة لتحقيقه ."[1]

وتؤمن القيادة الليبية بأنه لا قوة ولا مجد [لل]عرب بغير الوحدة "[2] ، ويصفها قائد الثورة بأنها الحصن الذي يحمي الأمة العربية " فقد تسعى الدول الكبرى إلى الإستيلاء على النفط العربي ولكن لن يتسنى لها ذلك لو أن العرب وحدوا صفوفهم ، فالوحدة ضرورية لتحرير فلسطين "[3] . وهناك حسب ما يرى ثلاث طرق لتحقيق الوحدة العربية الشاملة تتمثل أولها في إقامة وحدة إندماجية بين

* تجدر الإشارة إلى حدوث تغيير في السياسة الخارجية الليبية وذلك [ت]ماشيا مع التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية بشكل عام والبيئة الإقليمية بشكل خاص في ظل ظروف أزمة لو كربي ، والتطورات النا[ج]مة عنها والهادفة بالأساس إلى محاصرة ليبيا وعزلها إقليميا ودوليا ، رأت القيادة الليبية في ظل تلك الظروف ضرورة التغيير في ال[س]ياسة الخارجية خصوصا بعد قمة " واغادوغوا " وسعيها الدؤوب لتحقيق الوحدة الإفريقية وإعتبارها هي أساس الوحدة العربية .

[1] حبيب ، مرجع سابق ، ص 128 .

[2] فرناندو لاتورى ، الصقر الوحيد ، ترجمة : محمد البلعزي ، ط1 ،(بنغازي : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1986) ، ص 146 .

[3] السجل القومي ، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، مجلد السنوي الثاني ، 1970 - 1971 ، (طرابلس : منشورات الإتحاد الإشتراكي العربي) ، ص 185 .

الأقطار التي بها نظام سياسي متماثل . وثانيهما إتحاد عام يضم جميع العرب أو بعضهم على الأقل . وثالثهما استخدام القوة لتحقيق الوحدة العربية [1] . فالحرية والوحدة و الإشتراكية هي أساس ما تسنه ليبيا من قوانين وتشريعات وما تنتهجه من سياسات داخلية وخارجية .

وتبعاً لذلك فقد طرأت تغييرات جذرية على سياسة ليبيا الخارجية فسياستها تُجاه الدول العربية . أصبحت أكثر فاعلية في محيطها العربي ،حيث اعتمدت سياسة عربية قومية ، تنشد الوحدة الإندماجية بدلا من سياسة العزلة التي كان يتبعها النظام الملكي السابق [2] .

في الوقت نفسه نشطت الدبلوماسية الليبية في إتجاه تحقيق الأهداف التي رسمتها الثورة لنفسها [3] . وهذا التوجه القومي في السياسة الخارجية الليبية قد عبر عنه قائد الثورة منذ الأيام الأولى للثورة ، حيث قال " سياسة الجمهورية العربية الليبية بعد الثورة في المجال القومي تنشد الوحدة العربية الشاملة ،.. وإن العرب لا يستطيعون التغلب على مشكلة التأخر والتخلف والتحديات العدوانية إلا بوحدة عربية تجلب القوة لهذه الأمة وتحقق الإنتصار " [4] .

ونتيجة للأهمية التي أولتها الثورة الليبية للوحدة العربية ، فقد نصت العديد من الوثائق الرسمية الليبية عليها ، حيث جاءت المادة الأولى من الإعلان الدستوري الذي صدر في عام 1969 ، لتؤكد فيه الثورة الليبية إنتماءها العربي ولتكريس هدفها الأساسي في إقامة وحدة عربية شاملة [5] . كما أكدت ذلك في الفصل الثالث من الكتاب الأخضر — الركن الإجتماعي — على أهمية الوحدة العربية معتبرة إياها الشكل الوحيد الذي ينسجم مع الطبيعة البشرية ومع التكوين الإجتماعي الطبيعي للشعوب . وإن أي نظام سياسي يتعارض مع ذلك هو بمثابة بناء سياسي مؤقت " لا بد أن يتهدم بفعل الحركة القومية لكل أمة " [6] . أضف إلى ذلك تأكيد " إعلان قيام سلطة الشعب " في ديباجته على إلتزام الثورة الليبية بتحقيق الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج .

وقد ركزت القيادة الليبية منذ البداية كل جهودها على الربط بين مسألتين إعتبرتهما الثورة في غاية الخطورة والأهمية وهما : مسألة الوحدة العربية وتحرير فلسطين ، حيث أكدت على أن الوحدة مطلب أساسي لابد من تحقيقه لتحرير الأراضي العربية المغتصبة ، والتي لم تغتصب إلا بسبب غياب الوحدة والتشتت والتجزئة التي تعيشها الأمة العربية [7] .

"1" حبيب ، مرجع سابق ، ص 132 .

* أعتبر معمر القذافي الثورة الليبية رافدا لثورة 23 يوليو في مصر وإمتدادا لها .

"2" الجابري ، مرجع سابق ، ص 35 .

"3" الحجاجي ، مرجع سابق ، ص 291 .

"4" السجل القومي ، "4" بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، المجلد السنوي الثاني ، مرجع سابق ، ص 275 .

"5" مجموعة باحثين ، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما (1969-1999) ،ط3 (مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان ، 1999)، ص ص 210-211 .

"6" معمر القذافي ، الكتاب الأخضر – الجزء الثالث ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ، ص 142.

"7" عطا محمد صالح ، فوزي يتم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 278 .

والواقع إن قيام الثورة الليبية . قد حمل – ولاشك – إضافة مهمة إلى الإمكانيات الكلية للأمة العربية [1] ، لأن الثورة كانت مسعدة لوضع إمكانيات ليبيا الاقتصادية في خدمة قضايا الأمة العربية ، إضافة إلى أنها زادت في العمق الإستراتيجي لقوة المواجهة الرئيسية ، وأصبحت ليبيا حلقة الوصل بين المشرق العربي ومغربه ، وهذا ما لم يكن بالإمكان في ظل النظام الذي كان قائماً قبل الثورة [2] .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن نظام الحكم الذي اعتمد في ليبيا منذ عام 1977 – المتمثل في نظام المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام [3] – قد فتح المجال أمام الشعب الليبي للمشاركة في اتخاذ القرارات ، سواء على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، مما ساعد على دعم التوجه القومي للثورة الذي ترجم إلى واقع في سياستها الخارجية .

وقد ترجمت الثورة الليبية المبادئ والأهداف الأساسية التي جاءت من أجلها والمتمثلة في الحرية والوحدة ، إلى أنماط سلوكية ظهرت وتبلورت بوضوح في السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة عام 1969 ، وقد شكلت تلك المبادئ مرتكزات أساسية تلتزم بها الثورة في سياستها الخارجية ، على المستوى القومي والأفريقي والإسلامي والعالمي . وفي طليعة تلك الثوابت أو المرتكزات :–

1– الدعوة إلى النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية ، إيماناً منها بحتمية الوحدة ، وتحدياً للاستعمار الذي يعمل على فرض التجزئة والإقليمية [4] ، وتنطلق الثورة من قناعة بأن المصلحة وطبيعة العصر لا تعترف بالكيانات الصغيرة [5] .

2– الالتزام الكامل بالنضال من أجل تحرير كل الأراضي العربية المغتصبة ، ودعم ومساندة الشعب العربي في فلسطين [6] .

3– محاربة الاستعمار في كافة صوره وأشكاله ، ورفض التبعية الأجنبية والأبتزاز الذي يمارس ضد الشعوب النامية سواءاً أكان سياسياً أو إقتصادياً أو عسكرياً [7] .

---

[1] حبيب ، مرجع سابق ، ص 291 .

[2] جميل مطر ، على الدين هلال ، النظام الأقليمي العربي " دراسة في العلاقات السياسية العربية "، ط5 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986) ص 110 .

[3] رجب أبو دبوس ، محاضرات في النظرية العالمية الثالثة ، ط1 ، (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1980) ، ص 133 .

* يرى العقيد القذافي أن الجماهير هي صاحبة السلطة وهي التي تقررها وهي التي تراقب تنفيذها ، أي الشعب يحكم نفسه بنفسه حسب منظور الديمقراطية في الكتاب الأخضر – الفصل الأول

[4] أحمد ابراهيم ، الثورة والدولة، ط2 (طرابلس : منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1988) ، ص ص 9- 10 .

[5] بلال ، مرجع سابق ، ص 106 .

[6] فرناندو لاتوري ، مرجع سابق ، ص 136 .

[7] الإدارة العامة للاستعلامات لوزارة الأعلام والثقافة ، لمسيرة الثورية ، (طرابلس : مطابع الثورة العربية ، 1974) ص 34 .

4- المطالبة بتصفية القواعد الاستعمارية في كل مكان ، وخصوصاً في منطقة البحر المتوسط . وضرورة تحويله إلى بحيرة سلام .

5- إدانة المحاولات الامبريالية التي تعمل على خلق وتكوين أحلاف وتكتلات عسكرية ، يكون هدفها تهديد أمن وسلامة شعوب الدول النامية وتقسيم دولها "1" .

6- الالتزام بسياسة الحياد الإيجابي ، وعدم الانحياز ، وذلك بالنضال ضد الإمبريالية ومناصرة الحق والعدل "2" . والاستمرار في سياسة السلام لمن يحب السلام .

7- المطالبة بإرساء دعائم نظام عالمي يمهد إلى تحقيق الوفاق الدولي ، قائم على أساس الإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي السيطرة على ثرواتها واستخدامها الإستخدام الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة ، وإلغاء تبعيتها للإحتكارات الأجنبية "3" ، ومواصلة الجهود لإقامة نظام إقتصادي دولي جديد يحقق الرخاء والرفاهية لكافة الشعوب .

8- القضاء على الأنظمة العنصرية في كل أنحاء العالم ، وخصوصاً ما كان سائداً في جنوب القارة الأفريقية • ، والتضامن المستمر مع الشعوب من أجل نيلها الحرية والاستقلال ، ودعم ومساندة قضايا التحرر في كل مكان من أجل التصدي للاستعمار الغربي "4" .

9- التنديد المستمر بسياسة الحلف الأطلسي التي تسعى باستمرار إلى جر بعض البلدان الأفريقية في دائرة نفوذه .

10- تعزيز أواصر الأخوة والتضامن الإسلامي بكافة الوسائل والإمكانيات من نشر الدعوة الإسلامية والوقوف إلى جانب المسلمين ضد الظلم والتعسف الواقع عليها "5" .

11- الوقوف إلى جانب كفاح المسلمين ودعمهم ضد الإرهاب والقتل وحرب الإبادة ، ومدهم بالدعم والمساندة للاعتراف بجزء من حقوقهم كمسلمين وهو الإستقلال الذاتي "6" .

12- الإسهام في بناء المؤسسات الاقتصادية الإسلامية بهدف إنماء ودعم اقتصاد الدول الإسلامية "7" .

"1" فرناندو لاتوري ، مرجع سابق ، ص 136 .

"2" أحمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 42 .

"3" بلال ، مرجع سابق ، ص 110 .

• تجدر الإشارة إلى أن النظام العنصري الذي كان سائداً في جنوب أفريقيا قد انتهى في عام 1993 . الذي شهد إرساء الديمقراطية وإمكانية حكم الأغلبية السوداء .

"4" بلال ، مرجع سابق ، ص 116 .

"5" لاتوري ، مرجع سابق ، ص 136 .

"6" إدارة الإعلام والشؤون الثقافية ، مسيرة الإنسان في الجمهورية العربية الليبية . (روما : الإفراج – يناير 1976)، ص 64 .

"7" المرجع نفسه ، ص 65 .

13 – الدعوة إلى التلاحم والوحدة العربية والأفريقية " إدراكاً لأهمية الدور المشترك الذي تقوم به المجموعة العربية والأفريقية من أجل التقدم الحضاري والإقتصادي العالمي لتحريره وإستقلاله من الهيمنة والاحتكارات الإمبريالية ، كما أن التعاون المشترك بين هاتين المجموعتين يعود بالنفع على شعوب العالم الثالث ، وأنه من خلال العلاقات التاريخية والجغرافية تتمكن المجموعتان العربية والأفريقية من القيام بدور فعال ومؤثر على الصعيد العالمي في مختلف المجالات" [1] .

14– إلتزام الثورة المطلق بقومية المعركة ، وتحمل المسؤولية كاملة في أي لحظة ينشب فيها القتال ، والتصدي بلا هوادة لكل المخططات الإستعمارية الهادفة إلى فرض واقع التجزئة على الوطن العربي [2] .

15– الوقوف بحزم ضد استنزاف خيرات ومقدرات الإنسان العربي وتبني قضايا الحرية في كافة أجزاء الوطن العربي . ومناصرة الإنسان على أساس الأخوة والتضامن مع الإنسان في كل مكان ، إنطلاقا من الشريعة الإسلامية السمحاء [3] .

16– تحريض الدول النفطية على تسخير نفطها لصالح شعوبها تأكيداً منها على حق الشعوب في السيطرة على مواردها الخام وثرواتها بعيداً عن كل صور التحكم والتبعية الاستعمارية . وقد استعملت الثورة هذا السلاح (للردع الثوري) لمواجهة الإستعمار والامبريالية التي تتآمر لانتزاع بعض أطراف الوطن العربي ، من أجل دعم الكيان الصهيوني في فلسطين كما استعانت به لمساندة حركات التحرر الوطني في أفريقيا وبقية أنحاء العالم ضد القهر والسيطرة الأجنبية [4] .

وبناءاً على ما سبق ، فإن الثورة الليبية قد اعتمدت على مرتكزات أساسية في السياسة الخارجية قائمة على هدفي الوحدة والحرية اللتين تتحرك وفقهما إتجاه القضايا الهامة التي يحتمها الموقع والمصلحة والمستقبل ، فقد اعتبرت أن الوحدة العربية هي قضية إستراتيجية لتأمين الوجود العربي [5] . وبالتالي يبدو واضحاً أن القيادة الليبية قد سعت إلى الإستفادة من الثروة النفطية في خدمة توجهاتها القومية .

[1] بلال ، مرجع سابق ، ص ص 113-114 .
[2] عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، مرجع سابق ، ص 558 .
[3] إدارة الأعلام والشؤون الثقافية ، مسيرة الانسان في الجمهورية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص 60 .
[4] الإدارة العامة للإستعلامات لوزارة الإعلام والثقافة ، المسيرة الثورية ،مرجع سابق ، ص 38 .
[5] السجل القومي ، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، المجلد السنوي الثاني ، مرجع سابق ، ص 89 .

وإنطلاقاً من إدراكها بأن الوحدة العربية تعتبر أهم الأدوات من أجل التوحيد السياسي ، فقد بادرت ليبيا منذ قيام الثورة بكل ما تملك إلى دعوة الدول العربية بأي شكل من الأشكال وبأي وسيلة من الوسائل إلى الوحدة. حيث أعلنت استعدادها للوحدة مع أي دولة عربية مؤهلة لذلك .[1]

و في هذا الاطار قامت ليبيا بالعديد من المحاولات الوحدوية ، وقد كانت مصر أولى الدول التي تم السعي إليها- عام 1970- لإقامة وحدة معها، كما عملت على الدخول في أشكال للوحدة تضم أكثر من دولة عربية، والتي تمثل في جميعها بواعث لتحريك العمل القومي سعياً منها نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة[2] .

إضافة إلى ذلك فإن الثورة قد إستعملت النفط لتحقيق أكثر من هدف، لعل أبرزها ، إستخلاص الثروة النفطية الوطنية لصالح رخاء وتنمية الشعب الليبي من براثن الشركات والاحتكارات الأجنبية، وإستعملته أيضاً لمنع إستنزاف الموارد القومية، مع الحرص التام على ضمان تدفق النفط إلى الدول العربية والإفريقية والإسلامية بالكميات و الأسعار المناسبة[3] .

وهكذا خاضت الثورة الليبية حرب النفط[4]، على مختلف الجبهات كان أولها : جبهة المشاركة والتأميم، جبهة تخفيض الإنتاج وتنظيمه ، جبهة الحصول على أسعار عادلة ، جبهة المقابل المفيد (أي طلب الذهب والتقنية الحديثة بدلاً من البنكنوت الأجنبي الذي تتعرض قيمته للهبوط والارتفاع)[5] . وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل.

"1" تقرير أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة لعام 1998 ، الخاص بالسياسة الخارجية في المجال القومي العربي ، ص1.
"2" سيتم التعرض إلى جميع هذه المحاولات الوحدوية بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة .
"3" الجابري، مرجع سابق، ص37.
"4" الإدارة العامة للإستعلامات لوزارة الإعلام و الثقافة، مرجع سابق، ص 38.
"5" المؤتمر المهني النقابي للنفط ، الفاتح ثورة في عالم النفط، مرجع سابق، ص74.
الإدارة العامة للإستعلامات لوزارة الإعلام و الثقافة، مرجع سابق، ص38.

المبحث الثاني
سياسة التأميم والمشاركة في الإمتيازات النفطية

لقد ظل إنتاج النفط في ليبيا يتزايد بصورة مستمرة منذ أن تم اكتشافه وبدأ إنتاجه وتصديره في سنة 1961 .وكما سبقت الإشارة فإن الإنتاج النفطي كان يتم من قبل الشركات النفطية صاحبة الامتياز ، وذلك وفق عقود أبرمتها مع الدولة. إضافة إلى أن هذه الشركات تتمتع بالسلطة العليا في الإنتاج والتصدير ونقل النفط إلى الأسواق [1] .

وكانت هذه الشركات تحتكر توزيع منتجات النفط ، إلى جانب أنها تحدد السعر بنفسها وتتولى الإنفاق على عمليات إنتاج النفط وبذلك تحدد الربح الذي يتم على أساسه احتساب عائد الدولة من النفط. وقد تضمنت عقود الامتياز بنود تنص على أن الدولة تحصل على إتاوة * مقدارها 12.5٪ من إجمالي الإنتاج ، وعلى نسبة قدرها 50٪ من صافي أرباح الشركات من إنتاج الخام الذي تحدد أسعاره الشركات وليس للحكومة أي تدخل في ذلك [2] .

واستمر الأمر على هذا الحال ، حتى قيام الثورة التي أخذت على عاتقها قرار المواجهة مع الشركات النفطية الإحتكارية لتحرير النفط الليبي من السيطرة الأجنبية [3] .

وقبل الخوض في السياسة التي اتبعتها القيادة الليبية من تأميم ومشاركة فى السياسة التي اتبعتها القيادة الليبية من تأميم و مشاركة في الامتيازات النفطية. فقد إرتأينا بداية أن نحدد مفهومي التأميم و المشاركة ، اللذين كانا يمثلان الطريق الوحيد الذي من خلاله تستطيع الحكومة المنتجة للنفط أن ترفع دخلها من النفط. خصوصاً وإنهما "الطريقان والبديلان المشتركان لإسترضاء المشاعر الوطنية ، ومن دون البديل في المشاركة فإن التأميم هو المطلب السياسي الذي لايمكن مقومته" [4] .

والمقصود بمفهوم المشاركة ، هي مشاركة بين شركة وطنية حكومية وبين الشركات النفطية الأجنبية في أعمالها النفطية * ، وخصوصاً اقتسام النفط الخام المنتج بين الشركات والحكومة . وأحياناً كثيرة تكون هذه المشاركة بنسبة قليلة في الإنتاج والأسعار.

---

[1] عباس بدر الدين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ج.ع.ل، (طرابلس: منشورات مطابع الثورة العربية،بلا.ت)،ص 160.

* الإتاوة:- هي كل ما تحصل عليه الدول المنتجة للنفط ، تكون مبلغا معينا يتم دفعه من قبل الشركات نظير ما يستخرج من نفط. لمزيد من التفاصيل أنظر: شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، مرجع سابق، ص46.

[2] بدر الدين، مرجع سابق، ص160.

[3] حبيب، مرجع سابق، ص 258.

[4] الرميحي، مرجع سابق، ص 187.

* بداية من عملية البحث والتنقيب والحصول واستغلال للنفط وملحقاته وتنميته ونقله وتصديره وبيعه.

أما التأميم، فيقصد به امتلاك الدولة بنسبة 100٪ لمنشآت الشركات النفطية الأجنبية العاملة علي أراضيها ، بمعنى أن الدولة هي صاحبة " ملكية رأس المال و التحكم بقرارات الإنتاج والاستثمار و الأسعار" [1].

وتجدر الإشارة إلي أن هناك وجهة نظر تقول : بأنه حتى ولو تم الاستيلاء الكامل علي منشآت الشركات النفطية الأجنبية فإنها علي جميع الأحوال سوف تكون هي القائمة بالعمليات النفطية كمشتر للنفط أو كقائم بالعمل تحت عقد معين" [2].

ودخلت عقود المشاركة إلى ليبيا سنة 1968، وتقرر آنذاك عدم منح أية امتيازات جديدة لأي شركة أجنبية، وأن تقتصر العلاقة مع الشركات علي عقود المشاركة فقط. ونصت هذه العقود علي قيام الشركات النفطية بالإتفاق علي عمليات الاستكشاف والتنقيب وتحمل المخاطر المترتبة من جراء عمليات البحث إلى أن " يتحقق الاكتشاف التجاري عندئذ تصبح الحكومة شريكة بنسبة متفاوتة ب25٪ وتزداد بزيادة الإنتاج، وإذا تم هذا فتقوم الحكومة إما بدفع نسبه حصتها، أو تقوم الشركة بخصم هذه القيمة من حصة الحكومة في الدخل الذي يتحقق بعد بداية الإنتاج، وفي حالة عدم تحقق أي اكتشاف تجاري تتحمل الشركة وحدها الخسائر التي تكون قد تعرضت لها في البحث عن النفط" [3]. ولعقود المشاركة مزايا لعل أهمها هو زيادة دور الدولة حيث تصبح شريكة في اتخاذ القرارات وفي الإدارة.

والجدير بالملاحظة ان شركات النفط قد اعتبرت مبدأ المشاركة مطلباً غير اعتيادي وتحولاً جديداً في السياسات النفطية، مع العلم ان مبدأ المشاركة سبق وأن طبقته المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وإيران ومن تم ليبيا. وبذلك رأت الشركات النفطية الأجنبية آنذاك ضرورة تجميع طاقاتها الفكرية والإعلامية لعرقلة هذا المبدأ" [4].

ولكن تم بالفعل توقيع إتفاقيات للمشاركة بين المؤسسة الليبية العاملة للنفط ، وبين شركة(اكسيراب) الفرنسية في أوائل عام 1968،وثلاث اتفاقيات مشاركة أخرى في شهر مايو 1969 مع شركة (ايني) الإيطالية . وشركة (أشلاند) الأمريكية المستقلة للنفط، والثالثة مع شركة (شاباكو) الأمريكية المستقلة، إضافة إلي إتفاقية هي الخامسة من نوعها مع شركة (شل) في 8 يونيه 1969 [5].

"1" الرميحي، مرجع سابق، ص 187.
"2" المرجع نفسه،ص178.
"3" الهادي أبو لقمة (واخرون)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ط1، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان،1995)، ص706.
"4" لمزيد من التفاصيل عن المشاركة في النفط وردود الفعل للشركات الاجنبية أنظر: بريون، مرجع سابق،ص 83.
"5" بريون، مرجع سابق، ص87.

ولحاقاً لما سبق فإن الحكومة الليبية* وقتذاك وضعت الثقة في المؤسسة العامة للنفط وحملتها مسؤولية المحافظة علي الثروة النفطية ومراعاة القوانين النفطية، إلا ان المؤسسة العامة للنفط قد تجاهلت ذلك بإبرامها عقد مشاركة مع شركة (شاباكو) رغم مخالفته الواضحة للمادة(5) من قانون النفط، الذي تشترط فيه توفر الخبرة النفطيا والمقدرة الفنية والمالية للقيام بواجباتها"[1]". الأمر الذي كشف ان الشركة لم يسبق لها خبرة في عالم النفط يمكن لليبيا أن تستفيد منها، أضف إلى ذلك ضعف إمكانيات الشركة من الناحية المالية وعدم مقدرتها علي القيام بمسؤولياتها.

وطبقاً لعقد المشاركة، فإن الشركة غير مؤهلة لإبرام هذا العقد أساساً، وقد عملت القيادة الثورية في ليبيا علي إلغاء عقد المشارك مع شركة (شاباكو)، إستناداً إلي تصريح من وكيل وزارة البترول آنذاك حيث أكد بأن رئيس شركة شاباكو وهو (توماس هيل) الذي كان في الوقت نفسه رئيس لشركة (بلكوالأمريكية) والتي لها نشاط واسع داخل إسرائيل ، إضافة إلى أن اسرائيل تملك 40٪ من أسهمها الأمر، " الذي يثير الشكوك بشكل أكيد أن شركة (شاباكو) سيتسرب إليها النفوذ الصهيوني وستكون في خدمة إسرائيل ، وان الثورة الليبية التي جاءت لتدعيم قضيه فلسطين فإنها لابد أن تقطع دابر الصهيونية أينما كان وأينما حل"[2]

ومادام الأمر كذلك، فقد أكدت حكومة الثورة ضرورة أن تكون في مستوى المسؤولية، ولن تتأخر في إلغاء أى عقد للمشاركة يوحى بأنه ضد مصلحة الشعب الليبي والمحافظة علي حقوقه، وإن تنفيذ القانون لابد أن يأخذ مجراه في ظل القيادة الثورية. وتحقيق مزيد من السيطرة الوطنية علي صناعة النفط في ليبيا"[3] .

وبدأت القيادة الليبية في مفاوضات مع الشركات الأجنبية لتصحيح الأوضاع التي كانت سائدة قبل قيامها"[4] . وأمرت بتخفيض الإنتاج النفطي إلي المستوى المعقول من الناحيتين الاقتصادية والفنية ، واستخدام الأساليب العلمية في طريقه استخراجه"[5]، في الوقت ذاته أرغمت الشركات الأجنبية المنتجة علي عدم إهدار الغاز المكتشف بقانون أصدرته في هذا الشأن وذلك حرصاً منها علي ثروة البلاد من الضياع"[6] .

---

*للأسف كانت الحكومة الملكية تقف سلبية أمام القضايا المتعلقة بالنفط وكيفية المحافظة عليه، وتركت ذلك لبعض من رجال العهد الملكي و المساهمين الصغار الذين يبحثون عن مصالحهم الشخصية.

"1" الجمهورية العربية الليبية، وزارة البترول، النفط الليبي 1954-1971، (طرابلس:1973)، ص98.

"2" بريون،مرجع سابق،ص91.

"3" ج.ع.ل.ش.أ، أمانة النفط، المؤتمر المهني لعمال النفط، مجلة المشعل،العدد21، لسنة 1980، ص37.

"4" نجيب عيسى، النفط و المجال الاقتصادي العربي-دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية في الأقطار العربية،(بيروت: معهد الانماء العربي،1991)،ص 33.

"5" بدر الدين، مرجع سابق،ص 162.

"6" لتفاصيل أكثر حول الغاز الطبيعي في ليبيا أنظر: محمود الغدامسي، النفط الليبي-دراسة في الجغرافية الإقتصادية وإنتاجية النفط والغاز الطبيعي ،ط1، (بيروت: دار الجيل، 1998)، ص ص 145 151.

هكذا اتجهت القيادة الليبية نحو إعادة النظر في التشريعات النفطية السابقة، إذ صدر قانون رقم (24) في شهر مارس 1970، يقضي إستبدال" المؤسسة الليبية العامة للنفط(LIPETCO)"، التي تأسست في 1968 ب" المؤسسة الوطنية للنفط (N.O.C)" للإهتمام بالثروة النفطية، وإعادة النظر في السياسة النفطية السابقة. فوضعت سياسة لتحديد الإنتاج والأسعار"[1]".

قد اتبعت القيادة الليبية سياسة تراوحت ما بين الحل الوسط حيناً والموقف المتصلب حيناً أخر. ففي الوقت الذي اتفقت فيه مع الشركة الإيطالية (ايني ENI) علي المشاركة بالتساوي أقدمت علي تأميم حصة بعض الشركات العاملة علي أراضيها مبتدئة في 1971/12/7 بتأميم حصة شركة النفط البريطانية ب.ب وهي 50٪ من حقل السرير"[2]". وكان هذا التأميم لأسباب ومبررات سياسية وإقتصادية، وذلك كرد فعل ضد احتلال الشاه الايراني للجزر العربية الثلاث، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى"[3]".

وترى القيادة الليبية في سياسة التأميم ضرورة لابد منها، حتي يتم تعريب النفط بمعني نفط العرب للعرب"[4]"، وليس بتسلط الشركات النفطية في المنطقة العربية والشرق الأوسط. فقد انتزعت شركات النفط من الحكومة الليبية حقوق السيادة المطلقة علي الإنتاج والأسعار، وأصبحت خاضعة لإرادتها وتوجهها حيث ما تكون مصالحها ومصالح دولها دون إعتبار لمصالح الدول المالكة للنفط أو تقديراً لظروفها الاقتصادية." كما أن شروط الامتيازات مجحفة بحقوق العرب في ليبيا ويضر المصالح العربية كلها علي المدي الطويل"[5]".

واعتبرت القيادة الليبية قرار التأميم، هو ذروة ما يمكن للدول المنتجة للنفط أن تقوم به من إجراءات وذلك لإسترداد سيادتها الوطنية، وفرض سيطرتها علي مواردها النفطية وإخضاعها للمصلحة الوطنية وربطها بعملية التنمية الإقتصادية الوطنية"[6]".

وبصدور القانون رقم 115 لسنة 1971 القاضي بتأميم شركة ب.ب البريطانية، تم إنشاء شركة وطنية للنفط بدلاً عنها عُرفت باسم شركة الخليج العربي للنفط. وهي مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط"[7]". وفي 11 يونيو سنة 1973 * صدر القانون رقم(42) لسنة 1973. الذي يقضي

"1" الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص563.
• سوف نتناول سياسة تصحيح الأسعار في المبحث الثالث من هذا الفصل.
"2" الهادي أبو لقمةوأخرون، مرجع سابق، ص 706.
"3" الكيالي، مرجع سابق، ص564.
"4" جمال حمدان، دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص294.
"5" عبدالله الطريقي، "سياسة ليبيا البترولية"، مجلة البترول والغاز العربي، العدد(2).(اكتوبر ، 1965)، ص82.
"6" محمود عبد الفضيل، " النفط وقضايا التنمية والوحدة العربية"، مجلة قضايا عربية، العدد4،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ابريل،/1980)، ص212.
"7" عبد الرزاق المرتضى، التشريعات النفطية الليبية، ط1،(طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، 1982)، ص15.
• صادف هذا القرار الذكرى الثالثة لجلاء القوات الامريكية عن ليبيا. وانتهزت ليبيا هذه المناسبة لتعرب عن إستيائها من تأييد أمريكا لإسرائيل، ولمزيد من التفاصيل حول هذا التأميم وأسبابه أنظر: هنري حبيب، مرجع سابق،ص259.

بتأميم بقية حقل السرير الذي كان مملوكاً لشركة أمريكية هي بنكرهنت"[1]. واستمر التأميم الجزئي أحياناً والكلي أحياناً أخرى للشركات النفطية العاملة في ليبيا، حتى أمكنت السيطرة الوطنية علي الصناعة النفطية في البلاد. علي أن يتم استثمار مناطق الامتياز المؤممة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط"[2].

وشمل التأميم أيضاً شركة تكساكو عبر البحار، شركة الزيت بكاليفورنيا في عام 1974، وإنشاء شركات وطنية بدلاً عنها مملوكة بالكامل لليبيا وتحت إشراف المؤسسة الوطنية للنفط"[3]. ومما يجدر ذكره، أن ليبيا وما إتخذته من إجراءات وتغيير في القوانين المتعلقة بالسياسة النفطية هو حق من حقوقها "أقرته الأمم المتحدة بالقرار رقم (28) والقاضي بالأتي: لكل دولة الحق في الممارسة الكاملة للسيادة الوطنية علي مواردها الطبيعية. وقد سبق قرار الأمم المتحدة التصريح الذي أدلي به الأخ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية في يوم 11 يونيو 1973، الذي نص علي سيادة ليبيا علي مواردها الطبيعية"[4].

وبالفعل استطاعت القيادة الليبية ترجمة ذلك إلي سياسة فعلية تطبق علي أرض الواقع، بإصدارها قانون رقم (66) لسنة 1973 القاضي بتأميم 51٪ من شركات النفط العاملة علي أراضيها. والذي تم بموجبه تأميم ونقل 51٪ من جميع الأموال والحقوق والموجودات والحصص والأسهم والمصالح بأية صورة كانت والمملوكة لشركات النفط إلى ملكية الدولة. علي أن تنقل فيما بعد إلى المؤسسة الوطنية للنفط وفقاً للمادة (6) من قانون التأميم. ويتم إستثمار مناطق الامتياز المؤممة عن طريق المؤسسة الوطنية للنفط، مشاركة مع الشركات المشار اليها في المادة (1) من قانون التأميم وتكون حصة مشاركة المؤسسة 51٪ وحصة مشاركة هذه الشركات 49٪.

هذا وتملك المؤسسة الوطنية للنفط ملكية كاملة لبعض الشركات النفطية الليبية، والتي جري تأميمها، وهذه الشركات كما موضحة بالجدول رقم (2-1) هي:-

1- شركة الخليج العربي للاستكشاف.
2- شركة أم الجوابي.
3- شركة البريقة لتسويق النفط الدولي والمحلي.
4- شركة الحفر الوطنية.

إضافة إلى الشركات السابقة لذكر، فهناك مشاركة بين المؤسسة الوطنية للنفط وعدة شركات أجنبية بنسب متفاوتة ومن ذلك كما هو بالجدول رقم (2-1):-

---

[1] الهادي أبو لقمة وأخرون، مرجع سابق، ص706.
[2] محمد زيد، مرجع سابق، ص83.
[3] عبد الرزاق المرتضي، التشريعات النفطية الليبية، مرجع سابق، ص19.
[4] محمود الغدامسي، النفط الليبي، مرجع سابق، ص65
بهذا الخصوص المادة رقم(1) من القانون رقم (6)) لسنة 1973، في الملحق رقم(3) المرفق بهذه الدراسة.

1- شركة إسو ستاندرد ليبيا المساهمة.

2- شركة اكسيدنتال ليبيا المساهمة (شركة الزويتينة حالياً).

3- شركة الموبل أويل(فيبا للعمليات النفطية حالياً).

4- شركة الواحة.

5- إسوسرت المساهمة.

6- آجيب.

7- شركة أكيتان (ليبيا).

جدول رقم(2-1)

(شركات نفطية ليبية بدلاً من الشركات النفطية الأجنبية التي تم تأميمها)

التسلسل	شركات نفطية ليبية للاستكشاف بدلاً من : -	الشركات المؤممة
1-	شركة الخليج العربي للاستكشاف	(شركة البترول البريطانية ب.ب. ونلسون بنكرهنت سابقاً)
2-	شركة أم الجوابي*	(شركة تكساكو عبر البحار، وشركة الزيت بكاليفورنيا)
3-	شركة البريقه لتسويق النفط الدولي والمحلي	(شركات السيل، والشل، واسو لتسويق النفط).
4-	شركة الحفر الوطنية	(شركة سايبيم، إحدى مجموعات شركة ايني الايطالية).

المصدر :- محمود الغدامسي، النفط الليبي-دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز الطبيعي. مرجع سابق، ص ص 65-66.

*لقد تم ضم شركة أم الجوابي إلى شركة الخليج العربي للاستكشاف في 4 ديسمبر 1979، طبقاً لقرار (15) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، وأصبح بذلك يحق لشركة الخليج العربي للإستكشاف إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وعمليات المعالجة والاستغلال والنقل والتخزين والتصدير في بعض مناطق الجماهيرية وفق الخطط التي يحددها مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط.

جدول رقم(2-2)

الشركات الأجنبية التي لها عقود مشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط.

التسلسل	أسم الشركة	النسبة٪
1-	شركة إسوستاندرد ليبيا المساهمة	بنسبة 51٪
2-	شركة اكسيدنتال ليبيا المساهمة (شركة الزويتينة حالياً)	بنسبة 51٪
3-	شركة الموبل أويل (فيبا للعمليات النفطية حالياً)	بنسبة 51٪
4-	شركة الواحة	بنسبة 59.2٪
5-	إسو سرت المساهمة	بنسبة 50٪
6-	آجيب	بنسبة 50٪
7-	شركة أكيتان (ليبيا)	بنسبة 85٪ في اليابسة و نسبة 81٪ في المناطق المغمورة

المصدر:- محمود الغدامسي، مرجع سابق، ص66.

واستمرت هذه الشركات بنفس الوضعية المذكورة طيلة المدة من عام 1970 وحتى عام 1979، حتي حصل التغيير خلال الفترة ما بين عام 1980 وعام 1982[1]. حيث ظهرت في الثمانينات أنواع جديدة للمشاركة سميت "بعقود مقاسمة الإنتاج وهي نوع من عقود المشاركة تقتصر فيها مساهمة الشركات الأجنبية علي نسبة بسيطة تتراوح بين 9٪ و15٪، وقد أعطت هذه العقود الدولة حق السيطرة علي الصناعة النفطية سواء في مرحلة الاستكشاف أو الإنتاج أو التسويق"[2].

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة في سنة 1980، قرارات تتعلق بإتفاقيات للإستكشاف والمشاركة في الإنتاج بين المؤسسة الوطنية للنفط وعدة شركات أجنبية مثل:- شركة بلغارجيومين- رومبترول الرومانية، ودمينيكس الألمانية، وكوستال "ايبيا" للإستكشاف، وصن أويل. إضافة إلي حلول شركة فيبا للعمليات النفطية الألمانية محل شركة الموبل أويل، في جميع أعمالها النفطية في ليبيا بداية من شهر يناير 1988[3].

ومن الأهمية بمكان الإشارة، إلي تقلص دور الشركات الاحتكارية في ليبيا بعد قيام الثورة نتيجة قبولها طوعاً أو إرغامها بسياسة التأميم أو المشاركة، وذلك لتضمن القيادة الليبية السيطرة علي

"1" ج.ع.ل.ش.أ، أمانة النفط، المؤسسة الوطنية للنفط، مسيرة قطاع النفط في عشر سنوات،1969-1979،(طرابلس: 1980)، ص 112.

"2" الهادي أبو لقمة وأخرون، مرجع سابق، ص 706.

"3" لمعرفة المزيد حول الشركات النفطية الوطنية والاجنبية العاملة في ليبيا وأماكن نشاطها، أنظر:الغدامسي، مرجع سابق، ص ص 67:145.

مواردها وعلي إدارة الشركات النفطية"[1]"،أضف إلي ذلك أنها قد اعتبرت هذه السياسة جزءاً من برنامج عام يهدف إلي إضفاء الطابع الوطني علي الاقتصاد الليبي. وسياسة التأميم والمشاركة تسمح لليبيا بالمشاركة في إدارة ورسم سياسة الشركات النفطية الأجنبية العاملة علي أراضيها"[2]".

وأعلنت القيادة الليبية عن أنها ستقوم بقطيعة مع كل الممارسات السابقة، وخاصة في مجال العلاقات التعاقدية مع الشركات النفطية. واستطاعت أيضاً ان تنتهج سياسة اقتصادية جديدة أكثر ملاءمة مع توجهاتها السياسية الرسمية الجديدة، في وقت كانت فيه ليبيا فردوس نفطي للشركات الاحتكارية مع وجود نظام ضريبي سخي يوفر لهذه الشركات الأرباح الطائلة"[3]".

وفي هذا الإطار يجدر الذكر، أن القيادة الليبية كانت مصرة منذ البداية علي تصحيح أوضاع النفط التي كانت سائدة في الصناعة النفطية بليبيا ولعل أبرز تلك الأوضاع ما يلي: "[4]" –

1- كانت هناك 34 شركة نفطية أجنبية في ليبيا.

2- كانت لدى هذه الشركات (137) عقد إمتياز نفطي يغطي أغلبية البلاد.

3- كانت البلاد قد دخلت ميدان المشاركة مع خمس شركات أجنبية.

4- كان إنتاج البلاد من النفط يزيد عن ثلاثة ملايين برميل يومياً.

5- وبخصوص السعر فقد ورثت القيادة الليبية سعر للنفط تم تحديده من قبل شركة إسومنذ سنة 1961، ولم يكن مقبولاً للحكومة الملكية السابقة.

وبالفعل تمكنت القيادة الليبية من رسم سياسة للتعامل مع الشركات النفطية الاحتكارية تمثلت في سياسة التأميم لبعض الشركات النفطية العاملة علي أراضيها أو إرغامها بمبدأ المشاركة بين هذه الشركات والمؤسسة الوطنية للنفط. إلى جانب ذلك فقد اعتمدت سياسة جديدة تهدف إلي تصحيح الأسعار النفطية التي كانت سائدة في الصناعة النفطية داخل البلاد منذ عام 1961 إلى 1969. وهذا ما سنتناوله في المبحث الثالث من هذه الدراسة وهو بعنوان سياسة تصحيح الأسعار النفطية.

"1" عباس بدر الدين، مرجع سابق، ص163.
"2" حبيب، مرجع سابق، ص260.
"3" سلامة وأخرون، مرجع سابق، ص 458.
"4" الهادي أبو لقمة وأخرون، مرجع سابق، ص 723.

المبحث الثالث
سياسة تحديد الأسعار النفطية

يرجع تسعير النفط الليبي إلى فترة الستينيات ، حيث تم تعديل قانون النفط في : 3 يوليو 1961 ، بعد أن نجح القانون في هدفه الأساسي وهو إغراء الشركات النفطية للدخول إلى البلاد وخلق الرواج الإقتصادي الذي أصبحت به ليبيا في عداد الدول المصدرة للنفط خلال فترة وجيزة .[1]

وهدف تعديل القانون جعل ليبيا في وضع مماثل لما هو سائد في دول الشرق الأوسط من حيث الأسعار ،إذ جاء في هذا التعديل أن تحسب قيمة النفط الخام على أساس السعر المعلن ، والذي يسمى بالسعر السائد وفقاً لما عرفته الفقرة (5) من المادة (14) وهو :- " الأسعار للنفط الخام الليبي من الصنف والثقل النوعي المختصين على ظهر السفينة في نقطة إنتهاء بحرية التي يتوصل إليها بالرجوع إلى أسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية الفردية بشحنات كاملة وبالكيفية التي يتفق عليها بين اللجنة * وصاحب عقد الإمتياز ، وفي حالة عدم الاتفاق فبالتحكيم على أن تؤخذ في الاعتبار أسعار النفط الخام من صنف وثقل نوعي مماثلين في أسواق حرة أخرى مع إجراء التعديلات اللازمة في أجور الشحن والتأميـــن ".[2]

إعتمدت الاسس التي بنيى عليها السعر المعلن على الطرق التقليدية المتبعة في التسعير ، وهي أن يحدد السعر وفق الإعتبارات الآتية :-

أولاً : - السعر المعلن للنفط الخام في نقطة معينة يتم اتخاذه كأساس لإحتساب سعر النفط الخام الجديد ، وهو مايسمى بخام الأساس ، ونظراً لعدم وجود نفط خام مُصدر من قبل في ليبيا ، فإن الأساس يكون سعر النفط الخام في منطقة أخرى .

ثانياً :- يضاف إلى سعر الأساس العديد من الفروق المختلفة ، أبرزها فروق خاصة بالمزايا في النوعية مثل اختلاف الكثافة ، وفروق تكاليف الشحن .[3]

"1" شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، ، رجع سابق، 203.

*. أنشئت بموجب قانون النفط رقم(25) لسنة 1955، المادة الثانية، وهي شخصية اعتبارية مستقلة، لها ميزانية خاصة ملحقة بميزانية الوزارة المختصة((وزارة الاقتصاد)) وكانت مهمتها تطبيق وتنفيذ أحكام هذا القانون
"2" الهادي أبولقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 715.
"3" لتفاصيل أكثر حول التسعير ونوعية النفط الليبي مقارنة بالنفوط العالمية، أنظر شكري غانم، مرجع سابق، ص ص 227:240.

وجاءت فترة اكتشاف النفط الليبي بعد مرحلة وجدت فيها منطقتان لتسعير النفط . وهما منطقة الخليج العربي ، ومنطقة خليج المكسيك [1] ، وبناء على هذا السعر فسيتم وضعه كأساس للوصول إلى سعر الخام الليبي .

ولم يتم الانتظار طويلاً من قبل الشركات النفطية ، فقد أعلنت شركة أسوستاندر فى أغسطس سنة 1961 ، عن سعر معلن للنفط الليبي من كثافة 39° درجة (حسب مقياس معهد البترول الأمريكي) ، وتسليم الشحنة فى ميناء البريقة بمبلغ قيمته 2.21 دولار أمريكي للبرميل الواحد . ووصول شركة أسو إلى هذا السعر بناء على أربعة خامات من ثلاث دول نفطية هى : السعودية والعراق وإيران [2] ، على إعتبار أن هذه النفوط هى التى سيتنافس معها النفط الليبي حتى يتم الوصول إلى سعر للخام الليبي كما هو موضح فى الجدول رقم (1-3) ، حيث يتبين لنا أن الشركة لم تأخذ فى الإعتبار مزايا النفط الليبي من حيث نسبة الكثافة بحجة أن البنزين يواجه صعوبات فى عملية التسويق ، إضافة إلى ذلك فإن الشركة لم تراع نوعية الخام الليبي من حيث انخفاض نسبة الكبريت ، لذلك اعتمدت الطريقة المباشرة فى الوصول إلى سعر للخام الليبي بناءً على أربعة خامات اختارتها الشركة مع احتساب فروق النقل حسب النسبة التى اختارتها أيضاً .

وعندما أعلنت شركة اسوستاندر السعر المعلن للنفط الليبي احتجت لجنة البترول آنذاك حول عملية التسعير ، وطالبت الشركة بإعادة النظر فى سعرها . إلا أن الشركة رفضت ذلك " وعدت السعر الذى حددته عادلاً ومعقولاً ولا يستوجب إعادة النظر [3] .

السعر المعلن	السعودية رأس تنورة	صيدا	إيران جزيرة الخرج	العراق بانياس
فى ميناء الشحن	1.80	2.17	1.73	2.21
أجرة النقل إلى روتردام	0.58	0.26	0.69	0.26
السعر واصلاً روتردام	2.38	2.43	2.42	2.47
ناقص تكاليف النقل من مرسى البريقة إلى روتردام	0.22	0.22	0.22	0.22
السعر الموازي فى مرسى البريقة	2.16	2.21	2.20	2.25
متوسط السعر فى مرسى البريقة = (2.16 + 2.21 + 2.20 + 2.25 . 4) / 4 = 2.205 دولار				

نقلاً عن : شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953 – 1970 ، مرجع سابق ، ص 214 .

[1] نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، ط1،(طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،2000)،ص 43.

[2] أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 715.

[3] الهادي أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 717.

وفضلت لجنة البترول عدم إثارة المشاكل التى لا مبرر لها — حسب وجهة نظرها — واكتفت فقط بالاحتجاج الرسمي ، الذي أكدت فيه عدم قبولها للسعر و احتجاجها على قيمة الإتاوة التى تحسب وفقاً للسعر المعلن . [1]

ولهذا فإن لجنة البترول لم تتخذ أى إجراء أكثر من ذلك ، " فبالنسبة لها مازالت آنذاك السياسة العامة تهدف لإرضاء الشركات وتوفير الجو المناسب لها لتعمل فيه على تطوير الإمكانيات البترولية وإرجاء أية مشكلة إلى المستقبل الذى لابد أن يجد لها حلاً مناسباً بطريقة أو بأخرى ". [2]

استمرت المفاوضات بين اللجنة والشركات لتعديل الأسعار ، على أن يؤخذ فى الحسبان مزايا النفط الليبي من حيث النوعية والكثافة والموقع الجغرافي [3] ، ولم تحقق اللجنة أى جديد ، ولكن دون أن تدري ، فقد قامت بعمل عظيم ، إذ أنه عندما جاءت الثورة عام 1969 " أصرت على تصحيح أسعار النفط معتبرة الاحتجاجات الصادرة من لجنة البترول ذات أهمية قانونية كبيرة ، ليس فى أحقية ليبيا بالمطالبة برفع الأسعار فقط ، ولكن فى المطالبة أيضاً بجعل مثل هذا التصحيح يسري بأثر رجعي" [4] .

بعد ثلاثة أشهر من قيام الثورة بدأت بتنفيذ إستراتيجيتها لرفع الأسعار وتحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المعقول [5] . إذ استغلت كل الظروف المحلية والقومية والعالمية وطالبت من الشركات الأجنبية ضرورة رفع أسعار النفط بأثر رجعي حتى عام 1965 [6] ، وكانت هناك مخاطرة فى رفع ليبيا لسعر نفطها الخام أكثر من سعر نفط الخليج العربي أو النفط النيجيري ، لأنه بإمكان الشركات النفطية الاحتكارية تعويض النفط الليبي فى أماكن أخرى ، كما كانت تكتيكات الشركات النفطية دائماً [7] .

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا أول دولة بدأت التحرك فى شهر سبتمبر سنة 1970 ، بخطوات إيجابية تستهدف تصحيح أسعار نفطها الخام والذى كان سعره أقل من أسعار النفوط الخام فى دول الشرق الأوسط الأعضاء فى منظمة الأوبك [8] .

---

[1] شكري غانم ، مرجع سابق ، ص218 .

[2] أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 718.

* تبعت الشركات النفطية نفس طريقة شركة أسو في حساب سعر الخام الليبي حتي عام 1965، مع استمرار الحكومة بالإحتجاج علي الأسعار المعلنة التي لا تعكس المزايا التي يتمتع بها النفط الليبي، وأعلنت أنها ستحتفظ بحقها في المطالبة بتصحيح الأسعار.

[3] عباس بدر الدين، مرجع سابق، ص 162.

[4] أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 718.

[5] محمد زيد، مرجع سابق، ص 78.

[6] الكيالي ، مرجع سابق، ص 564.

[7] الرميحي، مرجع سابق، ص 199.

[8] نواف الرومي، مرجع سابق، ص 89.

وكان إنضمام ليبيا لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أحد التطورات فى الصناعة النفطية الليبية فى أبريل سنة 1962 ،"1" وتم إنشاء هذه المنظمة فى سبتمبر 1960 * بعد قيام الشركات النفطية بتخفيضات على أسعار الخامات النفطية فى الشرق الأوسط ، وترى هذه الدول أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه التخفيضات فى الأسعار المعلنة ، هو دخول النفط الليبي للسوق العالمي وبيعه بأسعار منخفضة جداً مقارنة بالأسعار المعلنة فى الشرق الأوسط .

وحينما قامت الثورة ، اتبعت فى مفاوضاتها خطة اعتمدت على :– "2"

1 – إصرار الحكومة الجديدة على أن تكون مفاوضاتها منفصلة ، أى كل شركة على حدة وقد بدأت بأضعفها وهى شركة أوكسيد نتال ، كما سنرى فيما بعد .

2 – استخدمت القيادة الليبية فى مفاوضاتها مع الشركات النفطية ، كل الوسائل المتاحة لإرغام وإخضاع هذه الشركات لسياستها الجديدة فى رفع الأسعار وتخفيض الإنتاج النفطي للشركات ، وذلك وفقاً للائحة رقم (8) * المتعلقة بالمحافظة على الثروة النفطية .

3 – ومن ضمن الخطة أيضاً ، مكافأة الشركات التى تقبل الموافقة على الطلبات التى تقدمت بها القيادة الليبية ، وتصل إلى إتفاق معها وذلك بالسماح لتلك الشركات بزيادة معدل إنتاجها .

تطبيقاً لذلك ، طلبت الحكومة الجديدة من الشركات النفطية العاملة فى ليبيا رفع سعر النفط الليبي ، وعندما رفضت الشركات النفطية ذلك اتجهت الحكومة إلى شركة أوكسيد نتال ، التى تقوم بإنتاج حوالي ثلث النفط الليبي ، وطلبت منها تخفيض إنتاجها من النفط أو رفع سعر البرميل الواحد من النفط الليبي إلى 2.35 دولار ، وهو أعلى سعر يطلب خارج الولايات المتحدة وقتها "3" .

وساعدت الحرب الأهلية النيجيرية الحكومة الجديدة فى تنفيذ سياستها لأن تلك الحرب عطلت الإنتاج النفطي هناك ، وقابل ذلك إزدياد فى الطلب على النفط . إثر هذا اتجهت شركة أوكسيد نتال ألى طلب المساعدة والمعونة من الشركات النفطية الاحتكارية لتعويضها إن هي رفضت رفع السعر ، لكن لم تستجب الشركات لذلك ، بالتالي رضخت الشركة لمطالب القيادة الليبية "4" ،ودخلت معها مرحلة جديدة ، بدأت بالتفاوض على سعر جديد أعلى من السعر المقترح فى السابق "5" .

"1" عتيقة، النفط و المصالح العربية، 1972-1987 ،مرجع سابق ، ص 52.

* سوف يتم تناول ذلك في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

"2" ابولقمة واخرون ، مرجع سابق ، ص723 .

* لتفاصيل أكثر حول هذه اللائحة انظر : غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، مرجع سابق، ص 524.

"3" الرميحي، مرجع سابق، ص 199.

"4" المرجع نفسه، ص 199.

"5" أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية 1970-1978، (طرابلس: منشورات أمانة التخطيط، 1978)، ص 13

"بهذا أخذت القيادة الليبية على عاتقها إعادة بناء السياسة النفطية من جديد وتحقيق إرادة تغيير جذرية شاملة من أجل تحرير البلاد من كل سيطرة أجنبية ."[1]

وكان القرار الليبي برفع الأسعار النفطية للخام الليبي قراراً سياسياً أكثر مما هو اقتصادياً، وجاء رد فعل الشركات النفطية سياسياً أيضاً ، " وهو الإتصال بوزارة الخارجية الأمريكية لإتخاذ قرار جماعي للوقوف أمام التهديد الليبي إلا أن هذا القرار لم يظهر إلى السطح ، وأذعنت الشركات العاملة في الأراضي الليبية لاحقاً لمطالب الحكومة الثورية الجديدة "[2].

تم بالفعل إرغام الشركات النفطية على تصحيح السعر المعلن للنفط الليبي ، وذلك بتحقيق زيادة قدرها (30 سنتاً للبرميل) على أن يزداد السعر سنوياً بقيمة (2 سنت) لمدة خمس سنوات ، وبهذا أصبح سعر النفط الليبي 2.51 دولار للبرميل الواحد . وأصرت الحكومة الجديدة على أن تكون هذه التسوية بأثر رجعي ، ووافقت الشركات على ذلك ، " فقد كانت الحكومة الملكية تستلم عوائدها من الصادرات النفطية مع الاحتجاج على الأسعار التي بنيت عليها تلك العوائد . وكان الاحتجاج يشمل احتفاظ ليبيا بحقها في تصحيح السعر بأثر رجعي"[3] .

ورُفع سعر النفط بمفعول رجعي حتى عام 1965 ، عندما أجبرت القيادة الليبية الجديدة الشركات على رفع ضريبة الدخل المستقطع من الأرباح من 50 ٪ إلى 54 ٪ ثم إلى 58 ٪ ،[4] "وبهذا تغير مبدأ تقاسم الأرباح مناصفة في الشرق الأوسط . ورافق ذلك تغيير في العلاقات الضريبية بين الدول المنتجة للنفط وبين الشركات الاحتكارية "[5]

وأهم إنجاز قامت به القيادة الليبية في هذه التسوية " هو القضاء على خرافة تفرد شركات النفط بتحديد السعر المعلن للنفط ، وكانت هذه سابقة جعلت بإمكان الدول المنتجة للنفط طلب زيادة في السعر وإرغام الشركات النفطية على إعطاء المزيد عندما تكون هذه الدول جادة في تحديها لشركات النفط "[6].

قد أدى هذا الاتفاق — السابق الذكر — إلى زيادة دخل البلاد من عوائد النفط"[7] ،إذ حصلت على 210 ملايين دولار"[8] ،وهي قيمة عالية أكثر مما حصلت عليه ليبيا نتيجة عضويتها في منظمة الأوبك لمدة عشر سنوات"[9] .

---

[1] صلاح الجبالي، ثورة الفاتح من سبتمبر والاشتراكية (طرابلس: منشورات دار مكتبة الفكر، 1974)، ص71.
[2] الرميحي، مرجع سابق، ص 200.
[3] أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 724.
[4] الكيالي، مرجع سابق، ص 564.
[5] محمود الندامسي، مرجع سابق، ص 48.
[6] أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 724.
[7] بدر الدين ، مرجع سابق، ص 163.
[8] الكيالي، مرجع سابق، ص 564.
[9] أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 725.

نتيجة لذلك برزت مكانة ليبيا بين الدول المنتجة للنفط بقدرتها على المفاوضات مع الشركات النفطية ، وإرغامها على زيادة أسعار النفط الخام وزيادة نسبة ضريبة الدخل .

ووصف أنتوني سامبسون – من خبراء النفط – الخطوة الليبية لتصحيح الأسعار بكلمات مثيرة حيث يقول : " انتشر آنذاك نبأ المطالبة برفع الأسعار بسرعة إلى ما وراء حدود ليبيا ، وأسفر ذلك عن نتيجة شبيهة بلعبة القفز فوق الظهور التى كان رجال النفط قد فزعوا منها دوماً ، وقفز الضفدع إلى العراق والجزائر والكويت وإيران التى سارعت جميعها إلى المطالبة بزيادة معدل الضريبة ورفع أسعار النفط "[1] .

ورأت الدول المنتجة للنفط ضرورة إتباع الخطوات الليبية للوصول إلى سياسة جديدة ، وأمكن ذلك بالفعل فى اتفاقية طهران فى (14 فبراير 1971) ، التى سجلت حدثاً بارزاً فى تاريخ الصناعة النفطية فى الشرق الأوسط ، وذلك عندما فرضت منظمة الأوبك على الشركات النفطية الاعتراف بها كمنظمة وقبولها للتفاوض معها من أجل إعادة النظر فى الأسعار المعلنة للنفوط الخام "[2] .

ثم جاءت إتفاقية طرابلس فى (20 مارس 1971) مكملة لإتفاقية طهران * ، والتى أدت إلى رفع سعر النفط الخام العربي بمقدار (35 سنتاً) للبرميل مع الأخذ فى الأعتبار فروق النوعية وتكاليف النقل . ووفقاً لذلك فقد أصبح سعر برميل النفط الخام الليبي (3.447 دولار للبرميل الواحد) ونتيجة لذلك أصبح السعر يحدد بالتفاوض بين الدول المنتجة للنفط وبين الشركات العاملة على أراضيها ، إضافة إلى حق الدولة المنتجة للنفط فى الحصول على تعويضات فى أسعار النفط ، نتيجة التقلبات فى أسعار العملة بالأسواق المالية والدولية "[3] .

وتمشياً مع ارتفاع أسعار النفط الخام ، اتجهت الدول المنتجة إلى تعديل الأتاوة من 12.5 ٪ إلى 14.5 ٪ ، ورفع نسبة الضريبة من 55 ٪ إلى 60 ٪ إعتباراً من 1 أبريل / 1974 ، ثم رفعها مرة أخرى فى 1 / يونيو / 1974 ، بنسبة 16.67 ٪ للأتاوة ، 67 ٪ للضريبة "[4] .

والحدث المهم الذى أثر فى الصناعة النفطية العربية بصورة عامة وفى تسعير النفط بصورة خاصة ، هو إستمرار إسرائيل فى احتلال المزيد من الأراضي العربية بتأييد ومساعدة من القوى الكبرى. فقامت الدول العربية بخطوة لتحسين مركزها السياسي والعسكري ، وذلك بإستعمالها النفط كأداة

"1" الرميحي ، مرجع سابق، ص 200.
"2" الرومي، مرجع سابق، ص 90.

* لمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات وتطورات أسعار النفط العربي الخام في عقد السبعينات، أنظر: الرومي، مرجع سابق، ص 89-122.
"3" أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص 725.
"4" بدر الدين، مرجع سابق، ص 166.

للضغط على هذه الدول ، حيث فرضت حظر على تصدير النفط إلى كل من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية* ، وقامت بتخفيض إنتاجها حتى لايتم تعويض هذه الدول فى عملية التسويق [1] .

بعد حرب اكتوبر 1973 ضاعفت ليبيا سعر نفطها بمقدار (8.92) دولار للبرميل الواحد وعندما قررت اللجنة الوزارية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) رفع الأسعار فى ديسمبر 1973 ، أصبح سعر النفط الليبي (15.86) دولار للبرميل ، وبذلك إرتفع دخل ليبيا من العوائد النفطية من مليار و250 مليون دولار سنة 1970 إلى مليارين و223 مليون دولار سنة 1973 ، وزيادة إحتياطها من العملة الصعبة إلى حوالي مليارى دولار [2] .

وقد أدت الإجراءات التى اتخذت سنة 1973 إلى حدوث مصاعب إقتصادية دولية ، كنتيجة طبيعية لإرتفاع أسعار النفوط العربية فى الأسواق العالمية إلى ما يزيد عن 400 ٪ ، وأصبحت الدول المنتجة للنفط هى السلطة العليا لتحديد أسعار النفط . ولم يعد للشركات النفطية أى دور ، وصار تحديد الأسعار يتم من قبل الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، حيث يجتمعون دورياً لتحديد الأسعار وفقاً لحالة السوق [3] .

ظلت أسعار النفط الليبي ، كما هو موضح بالجدول رقم (2- 4) ، ترتفع طبقاً لقرارات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، إلى أن وصل فى يوليو 1980 إلى 50 دولار للبرميل الواحد [4] . ثم أخذ فى التراجع سنة 1982 بالرغم من اعتباره أغلى النفوط فى العالم ، نتيجة عدة عوامل منها : - [5]

1 – وجود فائض كبير فى الأسواق الدولية من النفط السعودي ، حيث تنتج السعودية حوالي 8.5 ملايين برميل فى اليوم (فبراير / 1982 ، ووافقت على تخفيض إنتاجها فى (مارس / 1982) إلى 7.5 ملايين برميل .

2 – انتهاج سياسة توفير الطاقة والتراجع الاقتصادي فى الدول الصناعية ، مما أدىّ إلي إنهيار أسعار النفط .

3 – إقدام بعض الدول المنتجة للنفط على تخفيض أسعارها لكى تتمكن من بيع نفطها مثل إيران ، التى تبيع نفطها بحوالي (30 دولار للبرميل الواحد) مع أن الحد الأدنى المقرر من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) كان (34 دولار) ، واتبعت هذه السياسة لتغطية نفقات حربها مع العراق .

---

* أستطاعت الولايات المتحدة مجابهة ذلك بتكوين وكالة الطاقة الدولية (مجموعة الدول المستهلكة للنفط) ، لتفاصيل أكثر أنظر : عباس بدر الدين، مرجع سابق، ص 169.

[1] بطرس غالي ، قضايا عربية، (مصر : منشورات مكتبة الأنجلو المصرية، 1977)، ص 28.

[2] الكيالي، مرجع سابق، ص 564.

[3] شكري غانم، مرجع سابق، ص 247.

[4] بدر الدين، مرجع سابق، ص 167.

[5] الكيالي، مرجع سابق، ص 564.

4 – طلب الولايات المتحدة الأمريكية فى فبراير 1982 ، مقاطعة النفط الليبي ، والإشارة إلى شركاتها النفطية العاملة فى ليبيا إلى الانسحاب والتخلي عن عمليات الإنتاج والتسويق ، نتيجة لذلك انخفضت عوائد النفط الليبي . الأمر الذى انعكس على خطط التنمية فى البلاد .

جدول رقم (4.2)

متوسط أسعار النفط الليبي المعلنة خلال الفترة من **1969** إلى **1981** م

السنة	السعر بالدولار	السنة	السعر بالدولار
1969	2.23	1976	16.35
1970	2.53	1977	18.78
1971	3.399	1978	18.17
1972	3.62	1979	40.80
1973	9.061	1980	50.69
1974	14.60	1981	54.79
1975	16.06		

نقلاً عن : – الهادي أبولقمة وآخرون ، الجماهيرية دراسة في الجغرافية ، مرجع سابق ، ص 726 .

كانت الأسعار المعلنة للنفط الخام الليبي لإحتساب قيمة الضريبة ، أما الأسعار التى يتم بها البيع فعلاً ، فهى أسعار البيع الرسمية التى بُدىء الإعلان عنها فى سنة 1975 ، وهى كما موضحة بالجدول رقم (2–5) ، تختلف من سنة إلى أخرى صعوداً أو هبوطاً ، ففي سنة1975 كانت 12.32 دولار، وفى سنة 1981 إرتفعت الى 37.50 دولاراً وفى سنة 1990 انخفضت إلى 28.83 دولار .

جدول رقم (5.2)

أسعار البيع الرسمية للنفط الخام الليبي نوع البريقة ، كثافة 40° درجة خلال الفترة من 1975 إلى 1990 م .

السعر بالدولار	السنـــة
12.32	1975
12.62	1976
14.20	1977
13.85	1978
29.95	1979
37.00	1980
37.50	1981
35.40	1982
30.40	1983
18.08	1987
14.72	1988
19.88	1989
28.83	1990

نقلاً عن : - الهادي أبولقمة وآخرون ، مرجع سابـــق ، ص 727 .

وقد كان للسياسة التي انتهجتها ليبيا في تعديل الأسعار أثرٌ واضحٌ في زيادة عائداتها النفطية في السنوات التي تلت عملية التعديل، فكما هو موضح بالجدول رقم (2-6) تزايد الدخل السنوي للنفط من 2688 مليون دولار عام 1971 إلى 21378 مليون دولار عام 1980 .

جدول رقم (6.2)

دخل ليبيا من النفط –خلال الفترة (1990-1971) .

السنة	الدخل بالدولارات	السنة	الدخل بالدولارات
1971	2688 مليون دولار	1981	15347 مليون دولار
1972	2896 مليون دولار	1982	12985 مليون دولار
1973	3927 مليون دولار	1983	11865 مليون دولار
1974	8149 مليون دولار	1984	10592 مليون دولار
1975	6671 مليون دولار	1985	9962 مليون دولار
1976	9378 مليون دولار	1986	5438 مليون دولار
1977	11130 مليون دولار	1987	5432 مليون دولار
1978	9592 مليون دولار	1988	5169 مليون دولار
1979	15635 مليون دولار	1989	7500 مليون دولار
1980	21378 مليون دولار	1990	9700 مليون دولار

نقلاً عن : –شكرى غانم ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ،مرجع سابق ، ص733 .

ومكن هذا الدخل الهائل من العوائد النفطية للدولة من اعتماد وإقامة برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث بلغت قيمة العوائد المالية من النفط فى الفترة من عام 1970 وحتى عام 1989 ،إلى حوالى 25.752 بليون دينار ليبي ،مقسمة على مختلف القطاعات "-1- .

إذاً يمكن القول، أن الثورة الليبية استطاعت تحرير النفط الليبى من سيطرة الشركات الاحتكارية . وفى هذا الصدد أكد العقيد معمر القذافي على تلك السياسة بقوله " إن معركة النفط وتحطيم احتكار الشركات العالمية التى انتصر فيها هذا الشعب وتمكن بعد أن حرر إرادته أن يعيد ما قيمته 700 أو 800 مليون دولار ، كانت تسرقها شركات النفط من هذا الشعب الفقير"-2- .

"1" لتفاصيل أكثر حول مخصصات التنمية أنظر علي سبيل المثال: الهادي أبو لقمة وآخرون، مرجع سابق، ص734. أو عباس بدر الدين، مرجع سابق، ص 180.

"2" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، المجلد السنوي الثاني 1970-1971، (طرابلس: منشورات الإتحاد الاشتراكي العربي)، ص 189.

وهكـذا فـإن سياسـة تصـحيح الأسعار التى اتبعتها ليبيا بعد قيام الثورة عام 1969 ، سخرت الـثروة النفطية لدعم الاقتصاد الوطني حيث أسهمت العوائد المالية للنفط فى حركة التنمية الوطنية على المستويات كافة .

وإذا كـان هـذا مـا يـتعلق بسياسـة تصحيح الأسعار فماذا عن سياسة تخفيض الإنتاج النفطي التى سلكتها ليبيا أيضاً بعد قيام الثورة ؟ هذا ما سنتناوله فى المبحث الرابع من هذا الفصل .

المبحث الرابع
سياسة تخفيض الإنتاج النفطي

بدأ إنتاج النفط الليبي منذ سنة 1961 –كما سبقت الإشارة –بكميات قليلة ، ولكن سرعان ما إرتفع وظل يتزايد بمعدلات مرتفعة ، مما أدى إلى ظهور مخاوف من استنزاف ثروة البلاد الرئيسية في وقت قصير [1].

وكانت زيادة الإنتاج قبل سنة 1969 ، تزود الحكومة الليبية بدخل مرتفع ، بيد أن هذا الارتفاع في العوائد النفطية لم يرجع إلى الزيادة في الأسعار وإنما كان بسبب الزيادة المفرطة في الإنتاج، الأمر الذى يشكل خطراً على مستقبل الثروة الوطنية [2].

ويرجع هذا إلى أن شركات النفط الأجنبية كانت هى المنتجة الفعلية للنفط الخام ، حيث كانت تملك القدرة على صنع القرارات المتعلقة بالأسعار والإنتاج والتسويق ، الأمر الذى جعلها في وضع إستراتيجي مكنّها من إنماء صناعة نفطية ضمن إطار موحد استطاعت بموجبه أن تلغى وظائف ودور الدولة . وهذا الوضع كان سائداً فى كل الدول النفطية حيث كان دور هذه الدول يقتصر على استلامها مبالغ مالية منتظمة وفقاً لشروط الامتياز فى حين كانت الشركات النفطية الأجنبية تقوم بتحديد حجم وتكاليف الإنتاج وفقاً لمصالحها ومصالح دولها [3].

بعد قيام الثورة ، بدأت ليبيا بإعادة النظر فى السياسة النفطية السابقة . فوضعت سياسة جديدة تهدف إلى تحديد الإنتاج النفطي والمحافظة على الثروة الوطنية [4] ، إذ صدر القانون رقم (32) لعام 1971 معدلاً للقانون رقم(55) بإضافة المادة (22) التى نصت على ضرورة وضع إجراءات للحفاظ على الثروة النفطية ، وكل من ينتهك هذا القانون تفرض عليه غرامة ، نتيجة لعدم الإلتزام بإجراءات الحفاظ على النفط ، وحدد القانون أيضاً مستوى للإنتاج يحول دون أن تستنزف موارد النفط بسرعة [5].

واعتبرت القيادة الليبية أن هدف الشركات النفطية الاحتكارية فى زيادة الإنتاج وتطوره بهذه السرعة هو الوصول إلى أقصى ما يمكن من الربح فى أقصر وقت ممكن [6]، حيث وصل الإنتاج بين عامى 1968-1969 ، إلى 150 مليون طن ، الأمر الذى نتج عنه ، جعل ليبيا تحتل المرتبة الثالثة من

---

[1] عباس بدر الدين، مرجع سابق، ص170.
[2] حبيب ، مرجع سابق، ص257.
[3] عتيقة، النفط والمصالح العربية 1972-1987، مرجع سابق، ص 27.
[4] الكيالي ، مرجع سابق، ص 563.
[5] حبيب ،مرجع سابق، ص 563.
[6] المؤتمر المهني النقابي العام للنفط، الفاتح ثورة في عالم النفط، مرجع سابق، ص 89.

حيث التصدير ، مع أن عائداتها من النفط لم تتجاوز 770 مليون دولار"[1]. وإنطلاقاً من هذا الاعتبار انتهجت الحكومة الليبية بعد قيام الثورة سياسة تخفيض الإنتاج النفطي وذلك من خلال تحديد طاقات استغلال الموارد التى فرضت على الشركات ، وهذه السياسة " تدخل فى إطار منظور جديد للاستغلال والحفاظ على آبار النفط"[2].

وفى هذا الإطار تم التركيز على ضرورة وضع قواعد للإنتاج تتفق مع إمكانيات الحقول ، وتتمشى مع القواعد الاقتصادية السليمة"[3] المتعلقة بتنويع الاقتصاد وخاصة فى قطاعي الزراعة والصناعة ، وذلك بالإهتمام بهما عن طريق تخصيص العوائد المالية النفطية لتنفيذ خطط ومشاريع التنمية"[4] ، أى لابد من إيجاد اقتصاد قائم على أسس متينة ، وكان لابد من استخدام النفط فى تنمية إقتصاد البلاد " وفقاً للمخططات التنموية (1976- 1980) "[5].

كذلك بدأت ليبيا بعد الثورة تقوم بصناعة تكرير النفط محلياً لسد حاجة الطلب المحلي أولاً ثم تصدير ما يزيد عن ذلك ثانياً"[6] . إلى جانب ذلك أخذت بأسلوب الرقابة على الشركات النفطية من حيث التوزيع والإنتاج "[7].

وكنتيجة لهذه السياسة بدأ إنتاج ليبيا من النفط ينخفض منذ سنة 1971 ، حيث تم تقليل الإنتاج فى تلك السنة إلى 2.760 مليون برميل فى اليوم بدلاً من 3.318 مليون برميل فى اليوم سنة 1970 . ثم استمر الانخفاض إلى أن وصل فى عام 1975 إلى 1.479 مليون برميل فى اليوم، كما هو موضح فى الجدول رقم (2-'') . واستمر التذبذب بين الزيادة والنقصان حتى سنة 1980 ، حيث قدر الإنتاج بحوالي 1.330 مليون برميل فى اليوم . وكانت نسبة إنتاج النفط الخام الليبي مقارنة بإنتاج النفط العالمي ، قد تراوحت بين 7.6 ٪ عام 1970 إلى 2.8 ٪ عام 1975 ، وهى أقل نسبة وصل إليها إنتاج النفط الخام الليبي "[8].

"1" الكيالي ، مرجع سابق، ص 563.
"2" سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص 459.
"3" بدر الدين، مرجع سابق، ص 170.
"4" محمد زيد، مرجع سابق، ص 81.
"5" سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص 463.
"6" الغدامسي، مرجع سابق، ص54.
"7" عتيقة، النفط والمصالح العربية 1972-1987، مرجع سابق، ص 51.
"8" الغدامسي، مرجع سابق، ص 54.

جدول رقم (7.2)

إنتاج النفط الليبي والعالمي خلال الفترة (1970-1980)

بملايين البراميل .

السنة	الإنتاج اليومي الليبي	الإنتاج السنوي الليبي	الإنتاج اليومي العالمي	نسبة الإنتاج الليبي للعالمي
1970	3.318	1.211.086	43.804	٪ 7.6
1971	2.760	1.067.692	46.222	٪ 6.0
1972	2.239	819.619	49.908	٪ 4.5
1973	2.774	793.854	53.830	٪ 4.0
1974	1.521	555.291	53.003	٪ 2.9
1975	1.479	540.129	52.464	٪ 2.8
1976	1.932	707.336	56.208	٪ 3.4
1977	2.063	753.129	58.588	٪ 3.5
1978	1.982	723.613	61.038	٪ 3.2
1979	2.091	763.471	62.433	٪ 3.3
1980	1.830	669.780	59.478	٪ 3.1

نقلاً عن : -محمود الغدامسي ، النفط الليبي ودراسة في الجغرافيا الاقتصادية ،مرجع سابق ، ص 69 .

ويرجع سبب تذبذب الإنتاج إلى تمكن عدد من الدول الغربية من الحد من إستهلاك النفط فيها حيث استطاعت تخفيض استهلاكها النفطي من 40.8 مليون برميل فى اليوم سنة 1979 إلى 33.8 مليون برميل فى اليوم سنة 1980 ، أى بفارق 7 مليون برميل في اليوم [1].

وفى العام 1972 – 1973 خُفض الإنتاج والتصدير للنفط وذلك بسبب قيام حرب رمضان / أكتوبر 1973 ، التى دارت بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى ، مما أدى إلى وقف وتصدير النفط الليبي إلى الدول الغربية وخصوصاً هولندا والولايات المتحدة الأمريكية [2].

"1" شكري غانم، " التخطيط لترشيد إستهلاك الطاقة في ليبيا" ، المجلة القومية للإدارة، العدد4-5 (طرابلس: مطابع الثورة العربية، 1987)، ص 43.

"2" الغدامسي، مرجع سابق، ص 55.

إضافة إلى ذلك ، فهناك أسباب أخرى أدت إلى تخفيض الإنتاج النفطي ، منها إبتعاد الشركات النفطية الأجنبية عن شراء النفط الليبي ، إلى جانب حرصها على عدم التعامل مع ليبيا لأسباب تتعلق بمواقف سياسية لبلدانها خاصة منها الشركات الأمريكية والبريطانية التى كانت تتحكم فى نقل الخام وتكريره وتوزيعه "[1]" .

وكانت القيادة الليبية تهدف من سياسة تخفيض الإنتاج إلى " استرجاع الحقوق الوطنية من الشركات ، وتحديد إنتاج النفط الخام ، ومراعاة الأساليب العلمية الصحيحة فى إستخراجه ، والسيطرة على الإنتاج وتسويق الخام" "[2]" .

زيادة على ذلك ، فإنها تسعى إلى تحرير النفط من السيطرة الأجنبية ، وتجريد الشركات الأجنبية الاحتكارية من القدرة على إستنزاف ثروات البلاد . ومن هذا المنطلق تبنت سياسة الاستخدام الأمثل للثروة النفطية * فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتحول من بلد مصدر للنفط الخام إلى بلد مصدر للمنتجات النفطية المصنعة "[3]" .

وعلى هذا الطريق لجأت ليبيا إلى خفض الكميات المستخرجة من النفط إلى المستوى المعقول إقتصادياً ، وذلك حفاظاً على الثروة النفطية من النفاذ فى سنوات قليلة . إضافة إلى ذلك فقد تولت الدولة بنفسها عمليات التسويق الداخلي للنفط ، وذلك عن طريق إقامة شركة وطنية وهى شركة البريقة لتسويق النفط والغاز"[4]" .

وفى هذا الصدد يقول قائد الثورة الليبية " كان تحرير النفط وإسترداده من أيدي أخطبوط الشركات الأجنبية ، بمثابة حجر الزاويا للتحرر الاقتصادي ووضعه سلاحاً من أجل معارك التحرير الوطني . وقد لجأ الشعب الليبي إلى المشاركة والتأميم وتخفيض الإنتاج وإعادة تقويم الأسعار لإخضاع النفط لإرادته "[5]" .

وخلال الفترة 1970 – 1988 ، إحتلت ليبيا المركز الثالث بين الأقطار العربية من حيث التصدير ، إذ سبقتها كلُ من السعودية و لعراق ، أما الكويت فإحتلت المركز الرابع ، وذلك كما جاء فى تقرير منظمة الأوبك لعام 1986 "[6]" .

"1" عبد الرزاق المرتضى ، التشريعات النفطية الليبية، مرجع سابق، ص ص 264-266.
"2" بدر الدين، مرجع سابق، ص 182.
* إن دور القطاعات غير النفطية مازال هامشيا و لايكاد يذكر، لتفاصيل أكثر أنظر: مدحت أيوب، " النفط وقوة العرب الذاتية "، مجلة الشورى، العدد4(طرابلس: أبريل 1978)، ص ص 45-51.
"3" ج.ع.ل، مسيرة الإنسان في الجمهورية العربية الليبية ، (طرابلس:منشورات إدارة الإعلام والشؤون الثقافية، 1976)، ص 139.
"4" لمزيد من التفاصيل أنظر: المرجع نفسه، ص 142.
"5" من أقوال العقيد معمر القذافي، ثورة الشعب العربي الليبي، ط1،(طرابلس: منشورات وزارة الإعلام والثقافة،1973)، ص161
"6" الغدامسي، مرجع سابق، ص 134.

استمر التصدير للنفط الليبي فى التذبذب بين الزيادة والنقصان ، كما هو موضح بالجدول رقم (2-81) ، ففى سنة 1970 وصل تصدير النفط الليبي إلى 3.300 مليون برميل يومياً ، ثم استمر فى الهبوط خلال السنوات التي تلتها ، حتى عاد للإرتفاع مرة أخرى كما فى عام 1979 ، حيث وصل التصدير إلى 2.095 مليون برميل يومياً .

ويرجع سبب تذبذب تصدير النفط الليبي بين الزيادة والنقصان إلى تراجع نسبة استيراد دول أوربا الغربية بإعتبارها السوق الأساسي لإستهلاك النفط الليبي خلال الفترة (1982 – 1987) ، إذ يستهلك حوالي 80 ٪ من صادرات النفط الليبي . خصوصاً ألمانيا الغربية ، التى تراجعت نسبة استيرادها من النفط الليبي ، حيث وصل إستيرادها عام 1987 إلى حوالي 105 ألف برميل فى اليوم ، ويرجع السبب فى هذا الإنخفاض إلى مشاركة بعض الشركات الألمانية فى بحر الشمال ، مما أدى إلى الزيادة فى الاستيراد من نفط بحر الشمال ، وإنخفاض استيرادها من النفط الليبي . إلى جانب ذلك ، فقد تراجعت نسبة استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من النفط منذ فترة السبعينيات ، وذلك بسبب حظر تصدير النفط العربي إليها اثر حرب رمضان / اكتوبر 1973 ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب العدو الصهيوني ودعمه ومده بالمعدات العسكرية .فكل تلك الأسباب مجتمعة أدت إلى تخفيض الإنتاج من النفط الليبي [1] .

وهكذا يمكن القول أن ليبيا ، بعد قيام الثورة عام 1969 ، قامت بتسخير الثروة النفطية لدعم الاقتصاد الوطني وذلك بتمويل مختلف قطاعات الاقتصاد بعائدات النفط الذي يتم التصرف فيه وفق سياسة رشيدة من خلال التأميم والمشاركة وتصحيح الأسعار وتخفيض معدلات الإنتاج ، وكما يرى البعض فإن هذه السياسة تعتبر على قدر كبير من الفعالية والنتائج الإيجابية للدول المنتجة للنفط خاصة الدول النامية حيث يتسنى لها الاستفادة من خبرة الدول الصناعية دون أن يتم استزاف الموارد الطبيعية من طرف الشركات الأجنبية التى لا تهتم إلا بتحقيق الربح ، وبمعنى آخر فإن هذه السياسة تقوم على مبدأ الترحيب برأس المال الأجنبي ، طالما يخدم مصالح البلاد دون وجود سيطرة أو مساومة على مصالح وسيادة الدولة التى تمتلك المورد الطبيعي [2] .

من هنا فقد كان من الطبيعي أن تتحرك السياسة الليبية فى الإتجاه الذي يخدم مصالحها ومصالح الأمة العربية من خلال التأكيد على تحرير الثروات العربية من الإنعتاق والتبعية والهيمنة الأمريكية والغربية [3] . وضرورة دمج كل الإمكانيات العربية ، وتوظيف ما تزخر به الأرض العربية من

"1" ج.ع.ل، مسيرة الانسان في الجمهورية العربية الليبية ، مرجع سابق، ص 140.

"2" حبيب مرجع سابق، ص 264.

"3" عماد يوسف، أروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية إتجاه الشرق الأوسط، ط1، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1969)، ص301.

ثـروات هائلـة لتحقيق الإستقلال الاقتصادي، والقضاء على التخلف والتبعية للخارج ، وإستخدام النفط كمـورد حـيوي لخدمـة المصالح القومـية . و بـذا مـا سنتناوله فى الفصل الثالث من هذه الدراسة تحت عنوان :

دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي .

جدول رقم (8.2)
تصدير النفط الليبي خلال الفترة (1970-1988)

السنة	التصدير بمليون برميل فى اليوم	سعر البرميل بالدولار الأمريكي
1970	3.300	2.53
1971	2.800	3.42
1972	2.300	3.64
1973	2.200	9.06
1974	1.521	15.76
1975	1.480	16.06
1976	1.933	16.35
1977	2.063	18.25
1978	1.983	18.34
1979	2.095	30.25
1980	1.827	34.67
1981	1.109	41.00
1982	1.017	37.00
1983	1.030	30.00
1984	0.957	19.00
1985	1.024	18.00
1986	1.034	10.49
1987	0.973	17.49
1988	0.900	15.78

نقلاً عن : -محمود الغدامسي ،مرجع سابق ، ص 142

الفصل الثالث

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي

المبحث الأول : المنطلقات السياسية النفطية الليبية على المستوى العربي .

المبحث الثاني : تسخير النفط لحركية التكامل العربي (النفط كآلية وحدوية).

المبحث الثالث : تحويل النفط من أداة محيدة إلى أداة قوميةفي الصراع العربي الاسرائيلي .

المبحث الرابع :العمل على إيجاد سياسة نفطية عربية واحدة للدول العربية المصدرة للنفط(الأوابيك).

الفصل الثالث

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي

تمهيد :-

لقد تناولنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة أهم مظاهر التغيير في السياسة النفطية الليبية بعد قيام الثورة في ليبيا عام 1969 م من ذلك سياسة التأميم والمشاركة في الامتيازات النفطية وسياسة تصحيح الأسعار الى جانب سياسة تخفيض الانتاج .

والواقع أن مثل هذه التغييرات تثير العديد من التساؤلات فيما يخص السياسة الخارجية الليبية على المستويات كافة ، من ذلك على المستـــوى العربي .

وعليه فإن هذا الفصل سيتناول دور النفط في السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي وفق المباحث الاربعة التالية :-

المبحث الأول :-

منطلقات السياسة النفطية الليبية على المستوى العربي .

المبحث الثاني :-

تسخير النفط لحركية التكامل العربي (النفط كآلية وحدوية) .

المبحث الثالث :-

تحويل النفط من أداة محيّدة إلى أداة قومية في الصراع العربي الإسرائيلي .

المبحث الرابع :-

العمل على إيجاد سياسة نفطية عربية واحدة للدول العربية المـــصدرة للنفط " الأوابيك " .

المبحث الأول

منطلقات السياسة النفطية الليبية على المستوى العربي

المقصود بمنطلقات السياسة النفطية الليبية على المستوى العربي هي هو الأهداف التي تسعى ليبيا إلى تحقيقها في الوطن العربي وعلى ضوئها ترسم سياستها النفطية ، فسياسة ليبيا النفطية تعتبر أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الليبية على المستويين الاقليمي والدولي * .

فقد أكدت القيادة الليبية منذ اللحظات الأولى للثورة على أن النفط الليبي ينبغي ألا يكون حكراً على الليبيين فحسب ، بل يجب أن يتم توظيف إيراداته لصالح قضايا الأمة العربية ولدعم قضية الحرية في كل مكان .

وهذا ما أكد عليه قائد الثورة الليبية بقوله :- " الأموال الليبية ليست ليبية فقط ، ولكنها أموال لكل العرب ، والفلسطينيون هم أكثر العرب احتياجاً لتلك الأموال" "1" .

والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية خلال الفترة من 1969 – 1990 م ، يلاحظ بشكل واضح أن هدفها الأساسي هو السعي الدؤوب نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وهذا ما ندركه من الخطاب السياسي في ليبيا . ففي هذا الصدد يقول قائد الثورة الليبية : " لا عزة للأمة العربية بدون وحدة ، ولاقوة للأمة العربية بدون وحدة... ولاقدرة لأي قطر عربى أن يتخلص من وضعية التخلف التى فرضت عليه عبر السنين الطويلة المظلمة بدون الوحدة ، ولا نصر في المعركة بدون وحدة"-2- .

وقد انطلقت قيادة الثورة الليبية في رسم السياسة الخارجية الليبية من خلال تحليلها للواقع العربى ، وركزت منذ البداية كل جهودها على الربط بين مسألتين اعتبرتهما في غاية الأهمية وهما :- مسألة تحقيق الوحدة العربية ، ومحاربة الوجود الإسرائيلى . وكانت القيادة الليبية مستعدة لوضع كل إمكانات ليبيا الإقتصادية لخدمة قضايا الأمة العربية .

وإدراكاً منها بأهمية الوحدة العربية ، حرصت منذ البداية على تعزيز الخطاب السياسي القومي في ليبيا ودعمه ، وذلك من خلال وسائل التنشئة السياسية المختلفة ، سواء في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها أو برامج التعبئة السياسية والثقافية ، أي في المناهج التعليمية والتربوية بأنواعها .

ووفقاً لذلك لا يوجد ، من خلال الإطلاع على معظم المناهج التعليمية في ليبيا ، ما يشير إلى الاهتمام أو التركيز على الهوية القطرية الليبية . بل على العكس من ذلك نجد أن القطرية مستبعدة، إذ ركزت المناهج التعليمية بعد الثورة على موضوعات القومية العربية ، والتاريخ العربي

---

* سوف نتناول سياسة ليبيا علي مستوى دول العالم الثالث، وعلي المستوى الدولي، في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

"1" فرناندو لاتوري فيلز، الصقر الوحيد ، ترجمة : محمد البلعزي، مرجع سابق، ص 104.

"2" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الثاني، مرجع سابق، ص 89.

وتمجيد للبطولات العربية ومحاربة الاستعمار الأجنبي ، والدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج .

إضافة إلى ذلك فإن مضمون الرسالة الإعلامية في وسائل الإعلام الليبية المختلفة خلال الفترة من (1969 – 1990) ركزت على سيطرة التوجه القومي . وهذا ما يمكن إدراكه في الخطاب التحريضي الهادف إلى إزالة الحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية . كما تظهر خارطة الوطن العربي في كافة وسائل الإعلام الليبية خالية من الحدود الوهمية ، أضف الى ذلك فإن هذه الوسائل لا تتداول ألفاظ الحدود أو البوابات مع الدول العربية إذ تعتبرها منافذ دخول"1" .

على هذا الأساس فإن التركيز على الوحدة العربية وعلى القومية العربية يستهدف من ورائه خلق ثقافة سياسية تسهم في دعم التوجه القومي للسياسة الخارجية الليبية وتعزيزه"2" .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن القيادة الليبية أدركت أن أي قطر عربي لا يمكن أن يكون كاملاً بمفرده ، مما يعني بقاء الخطر الذي يهدده ، بمعنى أن أي قطر عربي إذا تعرض لأي خطر يكون من الصعب مواجهته بمفرده "3". وليس هناك أي قطر عربي بمنأى عن الأخطار التي تتعرض لها أقطار عربية أخرى ، وهذا ما أكدته الأحداث التي شهدها الوطن العربي من جراء السياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل .

ومن هذا المنطلق بادرت ليبيا منذ قيام الثورة بكل ما تملك إلى دعوة الدول العربية من أجل التوحيد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك كخطوة في السعي* نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة"4" .

والجدير بالذكر أن مفهوم الوحدة في الثورة الليبية يختلف في مضمونه وأهدافه عن أغلب الثورات العربية الاخرى** ، فقد كانت الأخيرة ترفع شعار الوحدة بقصد الوحدة الوطنية . أما الثورة الليبية فقد كانت تعني به الوحدة العربية الشاملة ، أي أن النظرة هنا أوسع وأعم لتشمل الوطن العربي بأكمله من المحيط الى الخليج"5" .

"1" خطاب حسين محمد، الإتجاه الوحدوي في الدبلوماسية الليبية ازاء جامعة الدول العربية"1969-1990"، رسالة ماجستير-غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1995) ، ص102.

"2" فوزي الجابري، مرجع سابق، ص 38.

"3" يتبين هذا العجز بوضوح في حلات مثل السودان ولبنان.

* تجسيدا للتوجهات القومية للثورة الليبية إنشئت أمانة (وزارة) خاصة عام 1993 سميت بأمانة الوحدة، ووفقا لقرار إنشائها فهي تباشر جميع الاختصاصات المتعلقة بعلاقة ليبيا مع الأقطار العربية. ولتفاصيل اكثر حول إختصاصات هذه الأمانة ، أنظر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (114) لسنة 1993 بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة. وتجدر الاشارة إلى أنه تم إستبدال هذه الأمانة مع أواخر عام 1998، بأمانة الوحدة الأفريقية وذلك وفقا للتوجه الافريقي للسياسة الخارجية الليبية.

"4" تقرير أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة لعام 1998، الخاص بالسياسة الخارجية في المجال القومي،ص1.

** كما في الثورة الجزائرية والثورة المغربية والثورة اليمنية.

"5" مفتاح بلعيد، الخبر السياسي في الصحافة الليبية(1969-1973)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قار يونس: كلية الآداب، 1998)، ص 128.

أي أن القيادة الليبية اعتبرت الوحدة العربية ضرورة حتمية لكي تحقق الأمة العربية وجودها ، وذلك إنطلاقاً من إدراكها المطلق بأهميتها في خلق كيان عربي واحد تندمج فيه قدرات العرب وإمكانياتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية . وأكد قائد الثورة الليبية على ذلك بقوله : " لقد ترسخت في ضمير ووجدان الإنسان العربي دروس وعبر تاريخ ونضال أمته العربية الطويل ، فعندما تعرضت وحدة الوجود القومي للتمزق والانهيار.. تعرض الإنسان العربي والوجود العربي ذاته للضياع "[1] .

لاشك أن القيادة الليبية قد أدركت مدى هشاشة أي قطر عربي على المواجهة أو الصمود أمام التهديدات والمخاطر التي تحيط بالأمة العربية "[2] . ولعل الحروب التي شهدتها الدول العربية قد ساهمت في تنمية هذا الإدراك .

وبالتالي يبدو واضحاً أن الثورة الليبية تنظر للوطن العربي على أساس أنه كل غير قابل للتجزئة . ووفقاً لذلك فإن الوحدة في نظر ليبيا ليست مجرد وسيلة للإستمرارية والبقاء بالنسبة للأمة العربية "[3] ، ولكنها تعتبر أيضاً وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فتكامل القدرات والإمكانيات العربية لن تتحقق إلا في ظل الوحدة العربية . وفي هذا الشأن يقول قائد الثورة الليبية : " إن كافة الإنتصارات والإنجازات القطرية سوف تكون مهددة بالضياع إذا لم توضع في إطار سليم ، ألا وهو إطار الوحدة العربية ... إن الإنجازات التي ننجزها بفضل ثورة الفاتح سوف تكون أسطورة مالم تكتمل الحماية لها من القوة الذاتية للأمة العربية "[4] .

والجدير بالملاحظة أن دلالات التوجه القومي بعد قيام الثورة عام 1969 ، جاءت متميزة عن غيرها من التصورات العربية ، حيث تعكس الأخيرة مضامين ذات التوجهات القطرية مثل،" الأمة السورية " ، " الأمة التونسية " ، فهذه المفاهيم نجدها تقدس المصالح القطرية على حساب المصلحة القومية العليا "[5] .

بينما نجد أن دعوة القيادة الليبية وسعيها تجاه الوحدة العربية ينطلقان من قناعتها التامة بأن الأمة العربية تمتلك من المقومات* والمصالح المشتركة ما يفوق أي اتحاد مصطنع في العالم

"1" وزارة الإعلام والثقافة، المسيرة الثورية، مرجع سابق، ص 34.
"2" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الثاني، مرجع سابق، ص ص 44-45.
"3" عطا محمد زهرة، في الأمن القومي العربي، ط1 (بنغازي : منشورات جامعة قار يونس، 1991)، ص 44.
"4" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الأول، مرجع سابق، ص 291.
"5" لتفاصيل أكثر حول هذه المفاهيم أنظر: عطا محمد زهرة. في الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ص 112-113.
* يتمتع الوطن العربي بموقع استرتيجي متميز يجعله محط أنظار الدول الكبرى ، فهو ملتقى ثلاث قارات(آسيا، أفريقيا، أوروبا)، إضافة إلى تمتعه بالعديد من المضائق البحرية التي تسمح بالتحكم في طرق المواصلات العالمية، كما يمتلك الوطن العربي ثروات طبيعية هائلة، أبرزها الثروة النفطية التي تشكل 62% من احتياطي النفط العالمي . هذا إلى جانب الأراضي الزراعية الشاسعة ورؤوس الأموال الضخمة. وترتبط الأمة العربية بمقومات مشتركة أهمها :-اللغة،الدين، الثقافة والحضارة، التاريخ المشترك، التواصل الجغرافي والإنسجام في العلاقات الإنسانية. ولتفاصيل أكثر أنظر: السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي المجلد السنوي الثاني والعشرون، 1990-1991،(طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، ص ص 31-33.

الحديث ، مثل الولايات المتحدة الامريكية ، أو أوروبا التى حققت _ ولا تزال _ درجات عالية من الوحدة ، رغم حروبها السابقة ولغاتها المتعددة وعروقها المتباينة وحضارتها المتشعبة وأديانها المختلفة، والتي لايجمع بينها سوى المصالح الاقتصادية المشتركة.

ومما يلفت الانتباه أن الاهتمام الليبي بتحقيق الوحدة العربية هو سمة لازمت سلوك وممارسات السياسة الليبية خلال الفترة محل الدراسة (1969 – 1990) -1- حيث تؤكد ليبيا باستمرار أن جميع المحاولات التي حققها أو يحققها أي قطر عربي في ظل واقع التجزئة ، تظل قاصرة عن بلوغ كامل أبعادها ومعرضة للتشوه والانتكاس والفشل مالم تعزز بالوحدة العربية -2- .

فقد كانت ليبيا مستعدة لتقديم كل ثروتها وطاقتها النفطية للوحدة العربية مقابل تحقيق مبادئها المثالية -3- ، فهي أول دولة عربية نفطية صحراوية توظف نفطها عربياً وقومياً بلا تحفظ *، إذ سخرته لخدمة القضية الفلسطينية وقومية المعركة وحولته بقدر الإمكان إلى سلاح عربي سياسياً وعسكرياً ،فضلاً عن النواحي الإقتصادية والمادية -4- .

وتتحرك القيادة الليبية في قضية الوحدة العربية من واقع مسؤوليتها القومية لتحقيق الوحدة العربية التي ترى – حسب وجهة نظرها – أنها ليست ملكاً لأشخاص ولا لجيل ولاملكاً لنظام سياسي معين وإنما هي ملك الأمة العربية والوجود العربي ، كما أنها ليست ضرورة فقط ولكنها حتمية يحتمها التاريخ وتحتمها المصلحة وتحتمها طبيعة العصر الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة -5- .وترى الثورة الليبية أن نكسات العرب تتزايد نتيجة غياب الوحدة العربية ، حيث يتقوقع كل قطر عربي وراء الحواجز المصطنعة -6- .

وفي اطار تصور القيادة الليبية للوحدة العربية، فإنها لا تعترف بالحدود المصطنعة القائمة بين الأقطار العربية، التي كانت– ولاتزال– تشكل أهم العوائق أمام وحدة الأمة العربية، حيث دعت ليبيا إلى ضرورة إزالة الحدود الوهمية بإعتبارها من صنع الدول الإمبريالية إيان فترة إستعمالها للوطن العربي. وفي هذا الشأن يقول قائد الثورة الليبية : ((إن هذه الحدود هي من آثار الاستعمار وسنكافح

"1" ملخص التقرير السنوي حول السياسة الخارجية الليبية في المجال العربي لعام 1998 ف، أمانة اللجنة الشعبية العامة، ص5.

"2" عبدالله بلال، قراءة في هذه التحولات، مرجع سابق، ص 91.

"3" فرناندو لاتوري فيلز، الصقر الوحيد، ترجمة: محمد جمعة البلعزي، مرجع سابق، ص68.

* حدث هذا في صفقة الميراج، وفي دعم دول المواجهة والمنظمات الفدائية، وفي الضغط علي المواقف الاستعمارية من القضايا العربية كجزر الخليج.

"4" عبدالله بلال، قراءة في هذه التحولات، مرجع سابق، ص 104.

"5" جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية..دراسة سياسية، (القاهرة: منشورات عالم الكتب، بلات)، ص35.

"6" شري حبيب، مرجع سابق، ص 210.

لإزالتها باعتبار أن معركتها مكملة لمعركة التحرير، ولا يمكن أن يزال الاستعمار وتبقى آثاره ، فآثار الاستعمار أخطر من وجوده"[1].

وتأسيساً علي ما سبق فإن ليبيا ترفع شعار ((الجماهيرية أرض كل العرب)) حيث لايعتبر العرب المتواجدين علي الأراضي الليبية أجانب في نظر القانون الليبي، أضف إلي ذلك فإن ليبيا لا تشترط علي العرب الراغبين في الدخول إليها تأشيرت دخول مسبقة، علي الرغم من أن بعض الدول العربية لا تعامل الرعايا الليبين بالمثل، سواء عند دخولهم أو أثناء إقامتهم بها"[2].

وفي نفس الاطار فقد أعلن قائد الثورة الليبية في مقابله إذاعية له يوم 7 ابريل عام 1988 عن تهديم البوابة الحدودية بين ليبيا وتونس، وقبل ذلك بأيام قليلة قامت ليبيا بسحب الفرقة العسكرية التي كانت موجودة علي الحدود الغربية مع تونس"[3] إضافة إلي ذلك قامت ليبيا يوم 28 مارس عام 1988 بسحب قواتها من الحدود الشرقية مع مصر وألغت المنطقة العسكرية المقيمة علي الحدود الشرقية"[4] وفي الأول من سبتمبرمن نفسر العام أعلنت ليبيا عن إلغاء الحدود المصطنعة مع الجزائر ، حيث عبر قائد الثورة الليبية عن هذه الخطوة بقوله :((أقيم اليوم احتفال علي الحدود المصطنعة بين ليبيا والجزائر... وألغيت الحدود لمصطنعة التي صنعتها الأتراك وصنعها الفرنسيون والإيطاليون المستعمرون، الذين قسموا الشعب الواحد والوطن الواحد إلي شعبين وإلي بلدين زوراً وعدواناً))"[5].

والجدير بالملاحظة أن الخطوات التي قامت بها القيادة الليبية تجاه إزالة الحدود المصطنعة، لم يكتب لها الإستمرارية لعدة أسباب لعل أبرزها عدم تجاوب القيادات السياسية في كل من مصر وتونس والجزائر مع الخطوات الليبية، وبالتالي يمكن اعتبارها مبادرات سعت من خلالها القيادة الليبية لتوحيد الشمل العربي المشتت.

من هنا فإن القيادة الليبية ترى في الوحدة مطلباً شعبياً يلح تلقائياً علي فكر الجماهير العربية، باعتبار أن الوحدة العربية لم تعد ضرورة إقتصادية وهدف سياسي فحسب، وإنما هي في المقام الأول قضية وجود ومصير .لأنه بالوحدة تذوب الذات الإقليمية بما فيها من تناقض وضعف، وتتلاحم وسائل القوة التي يمتلكها العرب وتتعبأ طاقاتهم ومواردهم وإمكانياتهم اللامحدودة، لتكون بذلك قوة

"1" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي السابع عشر، 1985-1986، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، ص115.

"2"خطاب حسين محمد، الاتجاه الوحدوي في الدبلوماسية الليبية 1969-1994، مرجع سابق، ص99.

"3"مجموعة باحثين، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص226.

"4"المرجع نفسه، ص226.

"5"، السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي المجلد السنوي العشرون 88-1989، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، ص166.

عظمى قادرة علي تحرير الأرض العربية كلها. وبالتالي يتحرر الإنسان العربي من التخلف ويستعيد أمجاده ويساهم في تقدم وإزدهار مجتمعه ودعم سلامته وأمنه [1].

ووفقاً للتصور الليبي للوحدة العربية ،فإن القيادة الليبية لا تعترف بالوجود الإسرائيلي في الوطن العربي، حيث تؤكد السياسة الليبية بإستمرارعلي أن الصراع العربي-الإسرائيلي هو صراع وجود وليس صراع حدود . وترى بأن هذا الصراع لابد وأن ينتهي بتصفية هذا الكيان، تصفية نهائية وكاملة من الأرض العربية.

و الواقع أن السياسة الخارجية الليبية بعد قيام الثورة عام 1969 تغيرت تغيراً جذرياً، إذ بدأت تركز علي مبادئ قومية ثابتة [2] أساسها لا اعتراف بالكيان الصهيوني، وأن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع وجود وليس صراع حدود*، والمسؤولية في هذا الصراع هي مسؤولية قومية عربية وليست مسؤلية فريق دون آخر [3].

بمعنى أن وجود الكيان الإسرائيلي علي الأراضي العربية هو تهديد للوجود العربي. وهذا ما عبر عنه قائد الثورة الليبية في أكثر من مناسبة بقوله:" إن الاستعمار الصهيوني لا يقف عند حدود فلسطين ولكنه يتمادى مطبقاً إستراتيجية طويلة لاكتساح الوجود العربي، ويحل محله الكيان الصهيوني [4]" وما يعنيه هذا القول، فإن إسرائيل لا تتوقف عند إستيطان فلسطين وتشريد شعبها فقط، بل إنها تتعدى ذلك بإستهداف مناطق أخرى من الوطن العربي، وذلك ضمن إطار الأهداف الإستراتيجية للحركة الصهيونية [5] حيث تعتمد في بقائها علي التوسع علي حساب الأمم والقوميات الأخري ،فالصهيونية كالنازية . وبالتالي فإن القيادة الليبية لاتؤمن بأسلوب المهادنة أو الاعتراف أو الصلح أو المفاوضات مع الكيان الصهيوني-لأنه حسب وجهة نظر القيادة الليبية-" أن الصراع هنا ليس صراع حدود أو أرض بين جارين وإنما هو صراع وجود بين قومية لها جذورها الضاربة في أعماق التاريخ وبين كيان عدواني عنصري [6]".

"1" وزارة الاعلام والثقافة ،المسيرة الثورية، مرجع سابق،ص35.

"2" يرى العديد من الباحثين أن الهزيمة العربية في حرب يونيو 1967 أمام إسرائيل ، وعدم إظهار أي فاعلية في الصراع العربي الإسرائيلي من قبل النظام السياسي في ليبيا قبل الثورة، هي أحد الدوافع الرئيسية لقيام الثورة ،في هذا الخصوص أنظر :وليم زارتمان، " السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، ترجمة: سعيد عوض، في بهجت القرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ط1، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ،1994)،ص378.

* عندما تذكر السياسة الخارجية الليبية في الكتابات الغربية، يشار أن لها أولويات محددة،يأتي علي رأسها قضية الصراع العربي-الإسرائيلي ، حول هذا الموضوع انظر: جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي" دراسة العلاقات السياسية العربية"، مرجع سابق،ص162.

"3" التقرير العام عن السياسة الخارجية الليبية لعام 1986، القسم الثاني ، مكتب الاتصال الخارجي والتعاون الدولي،ص11.

"4" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الأول، مرجع سابق ذكره، ص20.

"5" الجابري، مرجع سابق،ص43.

"6" وزارة الإعلام والثقافة ، المسيرة الثورية، مرجع سابق، ص35.

ونظرت القيادة الليبية في إطار هذا الصراع إلى القضية الفلسطينية –التي تعتبر جوهر هذا الصراع –بمثابة قضية العرب المركزية.وقد حددت ليبيا علاقاتها مع الأقطار العربية والدول الأخرى، وفقاً لمواقف تلك الدول من القضية الفلسطينية.

في الوقت نفسه فإن القيادة الليبية ترفض رفضاً باتاً التسليم بوجود كيان توسعي، استولى بالعدوان علي أراضي عربية هي فلسطين بالكامل و أجزاء من مصر وسوريا والأردن. وترى أن انتزاع أي جزء من الوطن العربي واحتلاله يشكل اعتداءاً علي وحدة التراب العربي، وعلي الإستقلال القومي العربي،لأن " السيادة القومية للأمة العربية ستبقى ناقصة طالما بقى شبر واحد من الأرض العربية تحت الاحتلال"" 1".

وإنطلاقاً من هذه المبادئي القومية، دعت ليبيا إلي "قومية المعركة"، وتوحيد فصائل المقاومة الفلسطينية ، والإلتزام بتقديم الدعم المالي لدول المواجهة*،بشرط فتح حدود هذه الدول أمام العمل الفدائي، وعدم الدخول في مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني -2-.

وقد حددت القيادة الليبية مواقفها الحقيقية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، بأن السلام الحقيقي في المنطقة العربية لايمكن تحقيقه إلا بتحرير الأراضي العربية المحتلة وضمان كافة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ومن أهمها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة– هذا الموقف السياسي المعلن حتى عام 1990–، وبذلك فقد طرحت الثورة تصوراتها لمواجهة المخطط الصهيوني الاستعماري، معلنة بذلك إلتزامها غير المحدود بدعم ومساندة النضال العربي الفلسطيني دون وصاية أو إحتواء -3-. وبسبب هذه المواقف تعرضت ليبيا الكثير من الضغوطات والتحديات والحرب الإعلامية والنفسية.

واستطاعت القيادة الليبية أن تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في الانتقال بليبيا من " دولة سالبة" إلى "دولة موجبة" في السياسة الخارجية، حيث عززت التحرك الثوري في كافة المسارات والتوجهات بتوظيفها النفط ليلعب دوره السياسي الايجابي وتحويله من مجرد سلعة إقتصادية بين بائع ومشترِ إلي قوة سياسية مؤثرة وضاغطة لمساعدة ونصرة قضايا الشعوب -4-

وأوضحت القيادة الثورية منذ البداية موقفها المتمثل في عدم قبول أي حل سلمى للصراع العربي الإسرائيلي، مالم يقضِ بتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، وقيام دول الفلسطينية علي كامل

"1" المرجع نفسه، ص36.

* سنتناول ذلك بشئ من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

"2" التقرير الاستراتيجي العربي، ط 1(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،1996)،ص64.

"3" بلال، مرجع سابق، ص 127.

"4" المرجع نفسه، ص102.

التراب الفلسطيني، وأن ليبيا ستدعم النضال العربي مادياً ومعنوياً ضد الصهيونية والإمبريالية ، حتى تتحرر الأراضي العربية المحتلة.

ويتبين لنا من مجمل ما تقدم أن السياسة الليبية لم تدخر جهداً فيما يتعلق بتحقيق الوحدة العربية، أو بقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك إنطلاقاً من إدراك صانع القرار السياسي الليبي بالمسؤولية القومية إزاء الأخطار الحقيقية التي كانت- ولاتزال- تواجه الأمة العربية، وإيمانه المطلق بضرورة تحرير الأراضي العربية المغتصبة أينما وجدت، ومهما كانت التضحيات، مع إلتزام ليبيا الكامل بتقديم كل المعونات والمساعدات المادية والمعنوية لنصرة قضايا الحرية، والقضاء علي الصهيونية والاستعمار بكافة صوره وأشكاله، وهذا ما يفسر لنا رفض ليبيا لكل مشاريع التسوية ومحاولاتها مع إسرائيل.

وبالفعل ساهمت ليبيا في دعم ومساندة الشعوب العربية في نضالها مادياً ومعنوياً في الصراع العربي الإسرائيلي ، إلي جانب ذلك فقد حافظت علي حلم تحقيق الوحدة العربية، بالرغم من كل المشاق والصعاب. وكل هذا يعطي دلالة بالغة علي أن سلوك السياسة الخارجية الليبية بعد قيام الثورة عام 1969 يجسد تطلعات التوجه القومي الهادف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

وحيث إن الإمكانات الاقتصادية لأي دولة تعتبر وسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية،فإن السؤال الذي يمكن طرحه الآن هو كيف وظّفت ليبيا ثروتها النفطية لصالح حركية التكامل العربي؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل هي ما سنتناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل، تحت عنوان " تسخير النفط لحركية التكامل العربي".

المبحث الثاني

تسخير النفط لحركية التكامل العربي (النفط كآلية وحدوية)

إن مفهوم الوحدة عند الثورة الليبية- كما سبقت الإشارة – يعني الوحدة العربية الشاملة التي تعتبرها أمراً ضرورياً لكي تحقق الأمة العربية وجودها، وذلك إنطلاقاً من إدراكها المطلق بأهميتها في خلق كيان عربي واحد تندمج فيه قدرات العرب وإمكانياتهم السياسية و الاقتصادية والعسكرية"-1-.

ومن هذا المنطلق دعت إلي تسخير إمكانيات العرب الاقتصادية لتحقيق مصلحة الأمة العربية من خلال تحقيق الوحدة العربية وتحرير الأرض العربية ويأتي في مقدمة هذه الإمكانيات النفط الذي يشكل قوة إقتصادية وسياسية وعسكرية بإعتباره مادة إستراتيجية"-2-.

و المتتبع للسياسة الخارجية الليبية بعد الثورة، يلاحظ بشكل واضح أن ليبيا لم تعتبر نفطها ثروة إقليمية بل اعتبرته ثروة قومية لتحقيق الوحدة الإندماجية مع الدول العربية " التي تنسجم مع خطها السياسي دون أن يكون هاجسها حصر منافع النفط بها""-3-.

وركزت قيادة الثورة الليبية في السنوات الأولى للثورة علي الوحدة العربية بصيغتها الاندماجية الشاملة ورفضها النمط التدريجي للوحدة ذلك لأن حجم التحديات التي كانت تواجه الأمة العربية لاتحتمل الطرح المتدرج للوحدة، بإعتبار أن هذه التحديات تهدد الوجود والأمن العربي بكامله، وأن تحقيق الوحدة الشاملة كفيل بإزالة هذه المخاطر والتحديات"-4-.

واتجهت ليبيا مبكراً للدخول في المحاولات الوحدوية ، سواء علي الصعيد الثنائي أو علي الصعيد الجماعي،إلا أن هذا الاتجاه لم يكن غاية القيادة الثورية وهدفها، وإنما هو الوسيلة أو النواة الأولى لتحقيق الوحدة العربية الشاملة*.

"1" الجابري، مرجع سابق،ص60.

"2" حسن نور الدين، العرب والبترول، مرجع سابق، ص ص9-10.

"3" المرجع نفسه، ص51.

"4" عطا محمد صالح، فوزي أحمد يتم، النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 378-379.

* وردت هذه العبارة حرفيا في جميع وثائق المشاريع الوحدوية الليبية.

وقد اتخذت القيادة الليبية طرحاً جديداً وصورة جديدة للوحدة العربية، فبعد أن كانت تنادي وتطالب بالوحدة العربية الشاملة، نجد هذه القيادة بعد مرور ثلاث سنوات علي قيام الثورة– وبالتحديد في عام 1973– تطرح صيغ جديدة لتحقيق الوحدة العربية وهي:–

- الطريقة المثالية:– وتتمثل في إقامة إتحاد بين الدول العربية ذات النظم الثورية*، والتي بها نظام سياسي متماثل.
- طريق اللملمة:– وتعني قيام الوحدة بين كافة النظم السياسية العربية، أو بعضهم علي الأقل، بغض النظر عن طبيعة الاختلاف بينهما"[1].
- طريق الفتح:– ويتمثل في إقامة اتحاد عام عن طريق إستخدام القوة. ولكن هذه الصيغة سرعان ما تم إستبعادها من قبل قيادة الثورة، حيث يقول قائد الثورة الليبية أثناء الاحتفال بالعيد العاشر لثورة الفاتح عام 1979:" العصر الذي نعيشه قد قضى علي هذا الأسلوب...إن أسلوب الفتح وضم أراضي الغير بالقوة، قد ولى زمانه"[2].

واقترنت دعوة القيادة الليبية للوحدة العربية بأنماط سلوكية، قامت بها السياسة الخارجية الليبية تجاه الأقطار العربية من المحيط إلي الخليج، مما يعطي دلالة بالغة عن صدق توجهاتها القومية.

إلا أنه قبل إستعراض دور ليبيا في حركية التكامل العربي وكيف استطاعت توظيف النفط وربطه بالقضايا العربية، أي الربط بين النفط والشؤون السياسية للسياسة الخارجية الليبية، لابد من الإشارة إلى أنه ليس من أغراض هذه الدراسة المتواضعة البحث في أسباب تعثر المحاولات الوحدوية، والتي تمثل ليبيا طرفاً فيها. وعليه سوف يتناول هذا البحث:–

- استعراض المحاولات الوحدوية الليبية.
- استعراض مشروعات التكامل والتعاون الليبي مع بعض الأقطار العربية.

أولاً:– المحاولات الوحدوية الليبية:–

إن المتتبع لتحركات السياسة الليبية منذ قيام الثورة عام 1969، يلاحظ أنها رسمت سياستها الخارجية علي أسس ثابتة قائمة من منطلق أنها ثورة تقدمية قومية إنسانية"[3]. فعلى الصعيد العربي سعيت الثورة الليبية إلي تحقيق دولة الوحدة، حيث ترى في الوحدة كل تقدم وعزة للعرب،

* وهذا الاتحاد يكون بين الأقطار العربية ذات الأنظمة التقدمية وهي-آنذاك-تضم كل من سوريا، مصر، السودان، تونس، الجزائر، إضافة إلى ليبيا. للتفاصيل أنظر: المرجع نفسه، صص 559-562.

"1" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الثالث، 1971-1972،(طرابلس: منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي)، ص ص 559-562.

"2" حبيب، مرجع سابق، ص 132.

"3" بلال، مرجع سابق، ص 97.

فعن طريقها يصبح للعرب ثقلهم السياسي ووزنهم الفعال الايجابي في عالم اليوم الذي لايعترف بالكيانات الصغيرة الهشة والمجزئة.

فمنذ قيام الثورة في سبتمبر عام 969 ، نلاحظ أن السياسة الليبية لم تفتقر علي الطرح النظري فيما يتعلق بدعوتها لتحقيق الوحدة العربية وإنما جسدت ذلك إلى سلوك ملموس في واقع الممارسة التي انتهجتها ليبيا في سياستها الخارجي تجاه الدول العربية[1] حيث كانت للثورة الليبية مبادرتها العديدة علي طريق الوحدة، والتي نتناولها --حسب تسلسلها الزمني- علي النحو التالي:-

1- مشروع الوحدة مع مصر:-

بعد الأيام الأولى لقيام الثورة عام 969 عرض الضباط الوحدويون الأحرار " مجلس قيادة الثورة" علي الرئيس المصري-آنذاك- جمال عبدالناصر الوحدة بين ليبيا ومصر.إذ تؤكد الوثائق السياسية قبل تفجر الثورة بسنوات عديدة دى الالتزام الوحدوى لحركة الضباط الوحدويين الأحرار، حيث يكشف منشور هذه الحركة الذي تم توزيعه عام 1967م عن رؤية ثورية وحدوية .ترى أن هزيمة 15 يونيو 1967 هي محصلة طبيعية للتمزق والإقليمية وبسبب غياب الوحدة العربية وذلك بتقوقع كل قطر عربي وراء الحجز المصطنعة .التي تفصل بين أبناء الشعب العربي الواحد[2].

وتم بالفعل عرض مشروع الوحدة الا دماجية في أواخر عام 1969 وقطعت المناقشات السياسية بين قادة البلدين شوطاً بعيداً، إلا أن لرئيس عبدالناصر رأى ضرورة تأجيل ذلك، نتيجة الظروف التي تتعلق بالإعداد المصري للمعركة.

وتشير وثائق مشروع الوحدة إلى فكرة توحيد وزارتي الإعلام والخارجية بين ليبيا ومصر، إضافة إلي توحيد السفارات بين البلدين، إلى جانب ذلك إلتزام القيادة الليبية بتقديم كل وسائل الدعم والمساندة السياسية والإقتصادية والعسكرية فعلى سبيل المثال قدمت ليبيا مساعدات مالية بقيمة 14 مليون دولار بالاضافة إلى إيجاد فرص عمل في مجال التعليم والصحة لـ 8000 مواطن مصري[3].

2- ميثاق طرابلس (27 ديسمبر 1969):-

أبرم ميثاق طرابلس بين كل من ليبيا و مصر والسودان، نتيجة للمحادثات التي تمت بطرابلس بين قائد الثورة الليبية معمر القذافي، و لرئيس المصري جمال عبدالناصر، والرئيس السوداني

"1" لتفاصيل أكثر حول المشاريع الوحدوية، أنظر: مصطفى خوري، المشاريع الوحدوية العربية-"1913-1989"، دراسة توثيقية، ط2،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 1990)،ص3 2.

"2" بلال مرجع سابق ص143.

"3" المرجع نفسه، صص158-159.

جعفر النميري[4]، خلال الفترة من 25 إلى 1969/12/27 ،أي بعد قيام الثورة بأربعة أشهر. وقد اعتبر هذا الميثاق " نقطة إنطلاق لعمل عربي موحد ينسق بين إمكانيات الدول الثلاث ،ويدفعها دفعاً حثيثاً علي طريق الوحدة"[5].

وأبرز ماجاء في هذا الميثاق هو إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات وذلك لوضع أسس التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بيت الأقطار الثلاث. وقد وضعت القيادة الليبية الإيراد النفطي الليبي تحت تصرف هذه الدول لخدمة قضاياها، في الوقت نفسه تعهدت ليبيا بحرية انتقال الأفراد بين هذه الدول وتدفق الأيدي العاملة إلى ليبيا وانتقال رؤوس الأموال والعمال خصوصاً وأن ليبيا دولة نفطية غنية تطالب بالوحدة مع دول أقل منها بمقياس الناتج المحلي، وأراضيها شاسعة وعدد سكانها قليل ولها إمكانات عظيمة تمكنها من العيش "[1]، وعبر الرئيس عبدالناصر عن أهمية هذه الخطوة الوحدوية أثناء زيارته للسودان يوم 28/مايو 1970 بقوله:

" ... إننا نكوّن قوة من دول متجاورة تجمع مواردها ، تجمع قوتها، وتجمع الشعب العربي الموجود فيها من أجل الأمة العربية، ومن أجل قوتها، ومن أجل الدفاع، ومن أجل البناء والتعمير، ومن أجل تعويض مافات"[2].

3-اعلان بنغازي (قيام اتحاد الجمهوريات العربية) 17/ابريل 1971 :-

تم إعلان بنغازي استجابة لنداء الوحدة العربية الذي تنادي به الثورة الليبية، ويحتل مكان الصدارة في منطلقات السياسة الليبية علي المستوى العربي،حيث اتفق قادة ليبيا ومصر وسوريا (العقيد معمر القذافي، الرئيس المصري أنور السادات ،الرئيس السوري حافظ الأسد)،علي إقامة إتحاد للجمهوريات العربية، يكون هذا الاتحاد بمثابة النواة الأولى لوحدة عربية أشمل، وقد جاء هذا الاتحاد نتيجة إصرار قائد الثورة الليبية علي ضرورة تعزيز الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية. وأن هذا الاتحاد ماهو إلا الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير.

وقد جسد هذا الاتحاد أول دولة كونفدرالية تجمع ثلاث دول عربية تشكل اتحاداً متكاملاً بمؤسساته الدستورية والتي لايزال البعض منها قائماً إلي حد الآن[3] رغم التعثر الذي حدث في مسيرة هذا الاتحاد.

---

[4] بلال، مرجع سابق،ص160.
[5] مجموعة باحثين، ليبيا في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص213.
[1] سالم البرناوي، السياسة الخارجية الليبية،ط1،(بنغازي:منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2000)، ص140.
[2] بلال ، مرجع سابق، ص161
[3] لقد تم بموجب هذا الاتحاد إنشاء بعض الشركات المشتركة التي لازالت قائمة إلى اليوم مثل: شركة الاتحاد العربي للمقاولات، شركة الاتحاد العربي للنقل البري.

واعتبرت القيادة الليبية أن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذى يجب ان تسخر له كل الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وانه لاتفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها . وأعلن قائد الثورة الليبية للجماهير العربية يوم17 أبريل 1970 ميلاد الاتحاد في خطابه بقوله:" إنه لشرف عظيم للشعب العربي الليبي أن يكون ميثاق الوحدة والاتفاق علي قيام اتحاد الجمهوريات العربية قد نما فوق أرضه . كما أنه لشرف كبير له أن يوقع ميثاق طرابلس فوق أرضه، وأن يكون يوم الاستفتاء علي الأحكام الأساسية للاتحاد يوم الفاتح من سبتمبر ذكرى ثورة الشعب العربي الليبي"" 1".

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الاتحاد يعد من أول الاتحادات العربية التي تضمنت إنشاء مجلس للأمن القومي العربي. حيث جاء في المادة (27) من اتفاقية هذا الاتحاد علي" أنه ضمن إختصاصات مجلس الرئاسة إنشاء المجالس والهيئات المتخصصة للبحث في شئوون الأمن القومي العربي والوحدة العربية"" 2".

أضف إلي ذلك فإن ليبيا ساهمت بشكل فعال في دعم هذا الاتحاد وتنشيطه، بتوقيعها علي قانون تضمن فيه حق العمل وممارسة المهن لمواطني الدول الأعضاء في الأتحاد داخل أراضيها، إلي جانب سن قانون من قبل القيادة الليبية يحق فيه تملك الأراضي الزراعية والعقارية لمواطني الاتحاد غير الليبين، وأن الإيراد النفطي الليبي أُعد لخدمة دول الاتحاد فكل مشاريع الوحدة التي دخلتها ليبيا مع غيرها من الدول العربية لعب فيها النفط دوراً رئيسياً إذ بلغت قيمة القروض والمساعدات التى انفقتها القيادة الليبية خلال فترة السبعينات، على مشاريع الوحدة حوالي 57،86 مليون دولار بالاضافة الى المساعدات العينية المتمثلة في تزويد بعض الدول العربية بشبكات للطرق والكهرباء وغيرها.(3)

و الجدير بالذكر أن اتحاد الجمهوريات العربية انبثق في ظل تصعيد الصراع العربي الإسرائيلي ، إذ عبرت إسرائيل مراراً عن مخاوفها إزاء هذا الاتحاد، لأنه يسمح لجيوش الدول الأعضاء في الاتحاد أن تنتقل من دولة إلى أخرى بدون أي قيد أو شرط.

4-مشروع الوحدة الاندماجية بين ليبيا ومصر" 3":-

بعد اخفاق مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، ورغبة القيادة الليبية في تحقيق الوحدة الشاملة، التقت القيادتان الليبية والمصرية، وأصدرتا يوم 1973/8/29 إعلاناً عن قيام الوحدة بين

"1" بلال، مرجع سابق، ص163.

"2" علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي،سبتمبر 1986)، ص ص 25، 26.

"3" تقرير عن السياسة الخارجية الليبية – 1970-1979، قسم الاقتصادي ، أمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، ص 12:8

"4" مجموعة مؤلفين، صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي، ط1، (الرباط، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية،1992)، ص111.

ليبيا ومصر، وقد سبق هذا الإعلان ، تنسيق التعاون وتوسيع مجالاته، وذلك تنفيذاً لإعلان الوحدة بين البلدين في بنغازي بتاريخ: 1972/8/2 ، ثم اعلان طرابلس في 1972/9/18، حيث اختتمت محادثات القيادة السياسية بين البلدين بتوقيع ثلاث وثائق أساسية خاصة بالوحدة بين الجمهوريتين.

وقد حددت الوثيقة الأولى الأسس التي تقوم عليها دولة الوحدة، والوثيقة الثانية تختص بتشكيل القيادة السياسية الموحدة بين الجمهوريتين، أما الوثيقة الثالثة فهي تتعلق بتشكيل اللجان المشتركة للوحدة وعددها، والقرارات التي صدرت بإختصاصات كل لجنة.

إلا أن هذه الوحدة لم يقدر لها النجاح فيما بعد لعدة أسباب، لعل أبرزها إن لم يكن أهمها التغيير الذي حدث في توجهات السياسة المصرية علي الصعيد العربي.

5- بيان جربة الوحدوى:-

صدر هذا البيان يوم السبت الموافق 1974/1/12، والذي نص علي قيام الوحدة الكاملة بين الجمهورية العربية الليبية والجمهورية التونسية،علي أساس المباديء الدستورية المعمول بها بين البلدين "1". علي أن يكون البَلدان جمهورية واحدة تسمى(الجمهورية العربية الإسلامية)، يكون لها دستور واحد وعلم واحد ورئيس واحد وجيش واحد، وفي نطاق تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة ، علي أن يتم الاستفتاء عليه شعبياً من البلدين يوم 1974/1/18 "2".

وعلي الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف القيادة الليبية لإنجاح هذه الوحدة ، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، إذ لم يمضِ يومان علي توقيع هذا البيان ، حتى أعلن الرئيس التونسي السابق الحبيب أبورقيبة تنصله عن هذا الأتفاق يوم 1974/1/14 "3".

6- بيان حاسي مسعود:-

تم الإعلان عن هذا البيان يوم 1975/12/28 "5"، وذلك بعد لقاء تم بين قائد الثورة الليبية و الرئيس الجزائري الراحل هواري أبومدين، وقد نص هذا البيان علي ضرورة تفعيل وتكثيف الجهود بين القيادتين بهدف الوصول إلي مستوى تطلعات الأمة العربية في الوحدة والتحرر "4".

"1" بلال، مرجع سابق ،ص168.
"2" لمزيد من التفاصيل أنظر: فرناندو لاتوري، الصقر الوحيد، ترجمة: محمد البلعزي، مرجع سابق، ص ص 90-96.
"3" الجابري، مرجع سابق، ص 63.
"4" مجموعة باحثين ،ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص215.
"5" أكد قائد الثورة الليبية علي أهمية الوحدة بين البلدين في أكثر من مناسبة منها: خطابه أمام مجلس الشعب الجزائري يوم :6/29/ 1983، افتتاحه لإجتماعات اللجنة العليا المشتركة الليبية الجزائرية بتاريخ 1987/12/19.

"6" لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع أنظر: مجموعة مؤلفين، مسيرة الوحدة والتجزئة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص

وتجدر الإشارة إلي أن القيادة الجزائرية قد تراجعت عن نصوص هذا البيان وتنصلت مما جاء فيه من إلتزامات ، في الوقت نفسه إستمرت القيادة الليبية في مساعيها من أجل إنجاح هذا البيان مؤكدة علي أهمية الوحدة بين البلدين في أكثر من مناسبة[5].

7- مشروع الوحدة بين ليبيا وسوريا[6] :-

صدر بطرابلس يوم 1980/9/10 بياناً مشتركاً من القيادتين الليبية والسورية، أعلنتا فيه العزم علي الوحدة الكاملة بين البلدين، وقد جسد مشروع الوحدة إقامة دولة واحدة لها سيادة كاملة علي القطرين، وذات هوية واحدة علي المستوى الدولي. ويهدف هذا المشروع لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الكاملة بين لبلدين وفي جميع المجالات ، علي أن توجه دولة الوحدة جهودها لمواجهة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية التي تهدد الأمة العربية.

والجدير بالذكر أن إعلان الوحدة بين القطرين قد تأجل أكثر من مرة نتيجة الاختلاف حول بعض النقاط المنصوص عليها في مشروع الوحدة والتي أُثيرت من الجانب السوري والمتعلقة بطبيعة دولة الوحدة. وتم الاتفاق بين القيادتين الليبية والسورية علي هذا المشروع وذلك بعد مضي ثلاثة أشهر، وكان الاتفاق علي صيغ أقل من التعاون والتنسيق بين البلدين.

8-الاتحاد العربي الأفريقي " معاهدة وجدة":-

وقعت ليبيا مع المغرب معاهدة في مدينه وجدة المغربية بتاريخ : 1984/8/13، والتي تأسس بموجبها الاتحاد العربي الافريقي، والذي يجيز للدول الأخرى سواء الدول العربية أو الدول المنتمية إلى الأسرة الأفريقية، الانضمام إلى هذا الاتحاد بشرط موافقة الدولتين المؤسستين للاتحاد علي ذلك.

وقد نصت المعاهدة علي أن الاتحاد العربي الافريقي جاء في شكل اتحاد كونفدرالي، وأن الهدف منه هو التصدي للأخطار التي تستهدف الأمة العربية والعالم الإسلامي علي حدٍ سواء؛ إلي جانب ذلك فإن غرض هذا الاتحاد هو توحيد دول لمغرب العربي وذلك كخطوة نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ولكن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح حيث ألغت المغرب المعاهدة من طرفها بتاريخ 1986/8/29، أي بعد سنتين من توقيعها[1].

9-اتحاد المغرب العربي:- تم التوقيع علي معاهدة المغرب العربي بمدينة مـــراكش المغربيـــة يوم 1989/2/17 بين قادة كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وقد اعتبرت القيادة الليبية هذا الاتحاد بمثابة خطوة رئيسية نحو تحقيق الوحدة العربية.

---

[1] اليوسفي فؤاد، الاتحاد العربي الافريقي " اتفاقية وجدة"، ط1، (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، 1986)، ص53.

ولعل ما يلفت الانتباه هنا هو أن القيادة الليبية استمرت طوال عقدين من قيامها بالثورة تؤكد علي الوحدة بصيغتها الاندماجية وتسعى بكل الوسائل والإمكانيات (السياسية والاقتصادية) المتوفرة لديها لتحقيق ذلك سواء علي الصعيد الثنائي أو الجماعي، خصوصاً وأنها ترى في مطلب الوحدة رجوع الشئ إلي طبيعته، وكانت ترفض الوحدة الاقتصادية أو الوحدة العسكرية فقط بين الدول العربية مالم تكتمل بالوحدة السياسية التي اعتبرتها القيادة الليبية حجر الأساس للوحدة العربية الاندماجية.

ولكن قبول ليبيا بالعضوية في اتحاد فرعي يقتصر فقط علي التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي، يمثل تعديلاً في السلوك الوحدوي المعلن والمتبع من قبل القيادة الليبية، التي كانت ترفض صيغ الوحدة كالتي نص عليها اتحاد المغرب العرربي"1".

ويبرر صانع القرار في ليبيا هذا التغيير الذي طرأ علي السياسة الليبية، بأن تزايد المخاطر والتهديدات علي الأمة العربية في ظل عدم القدرة علي تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وهي التي حتمت علي القيادة الليبية اتباع هذا الاسلوب المرحلي التدريجي"2".

10- مشروع الاتحاد العربي:-

قدم قائد الثورة الليبية هذا المشروع وعرضه علي الأقطار العربية أثناء إنعقاد القمة العربية بالجزائر بهدف تحقيق الوحدة العربية "3". وقد عكس مشروع الاتحاد العربي نظرة واقعية للوضع الراهن للأمة العربية والمتغيرات الدولية عموماً، حيث يفسر قائد الثورة الليبية هذا التوجُه الجديد للوحدة العربية بالقول :" الوحدة ضرورة لكن بشكل جديد، في السابق كنا نطالب بالوحدة الاندماجية، لكن الآن العالم كله يتجه نحو اللامركزية ، وأتصور أن الوحدة العربية في حالة تحققها ستأخذ شكلاً اتحادياً وليس دولة مركزية."4""

ويتمثل مشروع الاتحاد في تشكيل رئاسة عليا للاتحاد يتناوب الرؤوساء والقادة العرب علي رئاسته، كما يتم تشكيل رؤوساء للوزارات واللجان ، مع احتفاظ الدول الأعضاء بنظامها السياسي الخاص بها -5-.

"1" علي كريمي، " اتحاد المغرب العربي كوحدة جزئية عربية"، مجلة الوحدة، السنة السادسة، العدد(65)، (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، فبراير 1990)، ص ص 87-90.

"2" السجل السنوي العشرون، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، مرجع سابق، ص128.

"3" طرح هذا المشروع لأول مرة من قبل قائد الثورة الليبية في مناسبة وطنية وهي الذكرى الخامسة لإجلاء القواعد العسكرية الأمريكية عن ليبيا في شهر يونيو عام 1975.

"4" التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ط1 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام،1996)، ص 64.

"5" الجابري، ص66.

ويهدف هذا الاتحاد إلى تكوين قدرة دفاعية للوطن العربي، إذ تضمن المشروع علي أن كل اعتداء أو تهديد من أي نوع علي أحد البلدان الأعضاء ، يعتبر اعتداء علي كل الدول ويجب مواجهته جماعياً، وذلك مساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار داخل الوطن العربي "1" .

وتجدر الإشارة إلى أن جميع اتفاقيات الوحدة– السابقة الذكر– بين ليبيا وغيرها من الدول العربية تنص علي تدفق الأيدي العاملة إلي ليبيا علي اعتبار أنها دولة نفطية وعدد سكانها قليل جداً مقارنة بالدول التي أبرمت معها اتفاقيات الوحدة، إلى جانب تعهد القيادة الليبية بتقاسم النفط والإيراد النفطي مع الدولة التي تدخل معها في الوحدة.

ثانياً :– مشروعات التكامل والتعاون الليبي مع بعض الأقطار العربية :–

إن السلوك الوحدوي الذي اتبعته السياسة الخارجية الليبية بعد قيام الثورة عام 1969، يركز في أهدافه النهائية علي ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الشاملة بين الدول العربية، وكانت القيادة الليبية معتمدة في سياساتها علي النفط بإعتباره مصدر التمويل الرئيسي لكل مشاريع الوحدة السابقة أو مشاريع التكامل والتعاون بينها وبين الدول العربية.

وفي هذا الإطار فإن ليبيا ترفض ظاهرة التجزئة السياسية للكيان العربي، وتكاثر الكيانات القطرية داخل الوطن العربي والتي يزيد عددها عن العشرين كياناً -1-. وبالتالي فإن القيادة الليبية تري أن التجزئة هي التحدي الرئيسي الذي يقف عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية، إذ يقول قائد الثورة الليبية في هذا الصدد:" إن الأقطار العربية في واقع الأمر تعتبر قصاصات من ورق في عالم يحكمه العمالقة، في عالم لا يعترف إلا بالقوة. . إن أقطارنا مهما عملت في الداخل من تجارب رائعة، ومهما أحدثت من تحولات جذرية في الميدان السياسي ، لكن كل هذه المكتسبات لازالت في مهب الريح مالم تكن أجزاء في كيان قوى يأخذ مكانه بين الكبار -2- .

ويشكل الوضع الاقتصادي الذي كانت– ولاتزال– تعيشه الأمة العربية تحدياً خطيراً يحول دون تطورها، علي الرغم من إمتلاكها العديد من المقومات الاقتصادية التي تجعلها تسير بخطى سريعة وثابتة في طريق التقدم والتنمية الإقتصادية.

من هنا فقط أدركت القيادة الليبية خطورة هذه الأوضاع خصوصاً التبعية الاقتصادية التي تعاني منها معظم البلدان العربية، فكان من الطبيعي أن تتحرك السياسة الليبية في الاتجاه الذي يخدم

"1" تجدر الإشارة إلى أنه خلال عقد التسعينات من القرن العشرين وعقب أزمة لوكربي، تغيرت السياسة الليبية وأصبحت القيادة الليبية تنادي بالوحدة الأفريقية والتوجه إلي أفريقيا ، وذلك بعد قرار الدول الأفريقية رفع الحظر الجوي المفروض علي ليبيا في قمة واغادوغو، الشيء الذي لم تستطع الدول العربية علي اتخاذه والقيام به.

"2" ، السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي المجلد السنوي الأول ، مرجع سابق، ص ص 31-33

"3" السجل القومي، بيانات وخطابات وأحاديث العقيد معمر القذافي المجلد السنوي التاسع 1977-1978، (طرابلس : أمانة الاعلام والثقافة)، ص 778.

مصالحها ومصالح الوطن العربي مؤكدة علي ضرورة تحرير كل الإمكانيات والثروات العربية من التبعية والهيمنة الاجنبية. وذلك عن طريق دمج كل الإمكانيات العربية وتوظيف ما تزخر به الأرض العربية من ثروات هائلة لتحقيق الإستقلال الإقتصادي و القضاء علي التبعية للخارج.

والواقع أن القيادة الليبية اهتمت منذ قيام الثورة بربط قدرات الأمة العربية الإقتصادية، وثرواتها الطبيعية، "البشرية والنفطية" لتوظيفها في إحداث التحولات الاقتصادية والتنمية في الوطن العربي"[3].

وفي هذا المجال فإن خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة من 1976-1980 تشهد علي إزدياد حجم التجارة الخارجية مع الدول العربية من نحو 8-9 مليون دينار سنة 1969 إلي نحو 55.4 مليون دينار في سنة1974 أي بنسبة زيادة 4.65٪، وهذا يدل علي أن التعامل التجاري مع الدول العربية في تزايد مستمر. أضف إلى ذلك فإن خطة التحول تهدف إلى تعزيز وتوطيد التعاون التجاري مع البلدان العربية، وذلك من خلال المساهمة في إقامة اقتصاد عربي يتصف بالتكامل والترابط ويتلاءم مع هدف الوحدة العربية المنشودة"[1].

وقدمت القيادة الليبية مساعدات مالية بين عامي 1970-1974 بطريقتين إما مباشرة أي من ليبيا إلى الدول المتلقية وهذا يسمى بالمساعدات الثنائية، وإما بطريقه غير مباشرة علي شكل مساعدات تقدم عبر المؤسسات الإقليمية* التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية"[2].

إلى جانب ذلك فإن القيادة الليبية قدمت الدعم والمساعدات المالية القيّمة للعراق أثناء تأميمه شركة نفط العراق عام 1972، والتي مكنتها من إجتياز الأزمة والتغلب عليها، وإضافة إلى ذلك فقد قدمت مساعدات مالية إلي دول المواجهة مع إسرائيل"[3].

وقد واصلت القيادة الليبية جهودها لتحقيق التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي العربي، علي الرغم من تراجع الإيرادات النفطية الناتجة عن انهيار أسعار النفط وتدني حجم الانتاج خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى هبوط مداخيل النفط من 10 مليار دولار سنة 1985 إلى 4.06 مليار دولار سنة 1987، إلا أن ذلك لم يقلل من اهتمام قيادة الثورة بمواصلة جهودها لإستكمال سياستها في ثوتيق العلاقات مع الدول العربية"[4].

"3" مجلة الشوري، العدد(6)، السنة الرابعة 1977، (طرابلس: مطابع الثورة العربية)،ص9

"1" التقرير الاقتصادي العربي عن الاوضاع الاقتصادية في ليبيا، 1986-1989(طرابلس: 1990)، ص 94.

* ومنها علي سبيل المثال : البنك الأفريقي للتنمية والبنك العربي للتنمية الصناعية والزراعية في أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية.

"2" حسن نور الدين، مرجع سابق، ص34.

"3" حسن نور الدين، مرجع سابق،ص26.

"4" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1987، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1988)، ص 311.

وفي إطار سياسة التوثيق والتعاون الاقتصادي[**] والتجاري والصناعي بين ليبيا وبعض الدول العربية ، فقد تم خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين تقديم العديد من القروض والدعم والمساعدات الإقتصادية والمالية إلي جانب التعاون الثقافي والاجتماعي ، من قبل القيادة الليبية إلى الدول العربية. فعلى سبيل المثال، وكما هو موضح بالجدول رقم(3-1) ، تم تقديم ما قيمته 577 مليون دولار للسودان كقروض ممنوحة من قبل القيادة الليبية، علماً بأن جميع القروض المقدمة طويلة الآجل ، وأقل قرض مقدم من ليبيا خلال الفترة من 1980-1990، كان للصومال بقيمة 3 مليون دولار .

أولاً:- القروض.

جدول رقم(3-1)

القروض المالية المقدمة من ليبيا إلى الدول العربية خلال فترة الثمانينات. (1980-1990)

الدولة	قيمة القرض	الجهة المقدمة للقرض
مصر	4مليون دولار	المصرف العربي الليبي الخارجي
موريتانيا	64.88مليون دولار	–
السودان	577مليون دولار	اللجنة الشعبية للمالية: 514مليون دولار. المصرف العربي الليبي الخارجي: 63مليون دولار
الصومال	3مليون دولار	أمانة اللجنة الشعبية العامةللمالية
تونس	114مليون دولار	اللجنة الشعبية للمالية 82 مليون دولار المصرف العربي الليبي الخارجي :32مليون دولار
المغرب	5مليون دولار	المصرف العربي الليبي الخارجي
الجزائر	413 مليون دولار	مصرف ليبيا المركزي 345مليون دولار المصرف العربي الليبي الخارجي 68مليون دولار

نقلاً عن: تقارير سير التعاون مع الدول الافريقية، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، ص 10-13.

[**] أن محاولات التوحيد والتعاون الاقتصادي بين ليبيا والدول العربية عادة ما تكون وليدة اعتبارات سياسية في المقام الأول ، للتفاصيل أنظر: محمد عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، مرجع سابق ، ص ص 200-225

أما فيما يتعلق بالدعم والمساعدات الإقتصادية والمالية الممنوحة للدول العربية فعلى سبيل المثال وكما هو موضح بالجدول رقم (3-2) فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في الدعم والمساعدات المالية والإقتصادية بقيمة 360.33 مليون دولار خلال عشر سنوات، في حين أن تونس وخلال نفس الفترة احتلت المرتبة الأخيرة بقيمة 0.108 الف دولار مقدمة من جمعية الدعوة الإسلامية .

أما فيما يتعلق بالتعاون الثقافي والاجتماعي، فقد تمثل في مشاركة جمعية الدعوة الإسلامية في العديد من المعارض الثقافية مثل معرض القاهرة للكتاب. ومعرض تونس الدولي للكتاب، إلى جانب تقديم المساعدات في إطار التعاون مع جامع الأزهر في مصر، أضف إلى ذلك تقديم مجموعات كبيرة من المطبوعات والمصاحف و المساهمة في بناء العديد من المساجد و المدارس الدينية وتنظيم عدد من دورات اللغة العربية و تحفيظ القرآن الكريم، إلى جانب إرسال عدد من قوافل الاغاثة و قافلة طبية إلي كل من الصومال وجيبوتي"1".

في الوقت ذاته فقد تم التوقيع علي العديد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون والتبادل الاقتصادي وتعميقهما مع الدول العربية في مختلف المجالات، حيث جعلت القيادة الليبية هذا التعاون ضمن أولويات السياسة الخارجية ، وذلك إنطلاقاً من أهمية توحيد الإمكانات العربية وتحقيق الاستقلال الإقتصادي العربي"2". فعلى سبيل المثال ، وكما هو موضح بلجدول رقم( ) ، تم في عام 1987 وحده توقيع سبع اتفاقيات تعاون مختلفة مع عدد من الدول العربية. وكما هو موضح بالجدول رقم( ) تم خلال عامي 89/88م توقيع 12 اتفاقية تعاون.

"1" تقرير سير التعاون مع الدول الأفريقية، مرجع سابق، ص 10-12.

"2"

جدول رقم(3-2)

الدعم والمساعدات المالية والاقتصادية المقدمة من ليبيا إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-1990)

الدولة	قيمة الدعم والمساعدات	نوع المساعدات	الجهة المانحة للدعم والمساعدات
السودان	79مليون دولار	-	1.جمعية الدعوة الاسلامية 4مليون دولار 2- اللجنة الشعبية العامة للمالية 75مليون دولار.
موريتانيا	1.08مليون دولار	-	1. جمعية الدعوة الإسلامية
جيبوتي	8.100مليون دولار	أ عدد(60) دراجة نارية ب.بناء 6مدارس ج. عدد(2) زوارق للقوات المسلحة د.تقديم (60) منحة دراسية ه. بناء عدد(4) خزانات مياه و. عدد(20) مكيف هواء ز.تأثيث مستشفى ح. عدد (10) سيارات للمراسم ط.عدد(5) سيارات للنظافة ك. تقديم كميات من الأرز والدقيق	1. أمانة اللجنة الشعبية للمالية 5 مليون د. 2. جمعية الدعوة الإسلامية 0.800الف دولار 3. هيئات ومؤسسات أخرى 3.5 مليون دولار

[illegible]	قيمة الدعم والمساعدات	نوع المساعدات	الجهة المانحة للدعم والمساعدات
[illegible]	360.33مليون دولار	-	1. اللجنة الشعبية للمالية 360 مليون دولار 2. جمعية الدعوة الإسلامية 0.330الف دولار
[illegible]	27.66مليون دلار	سلع تموينية بقيمة(15) مليون دولار كميات من النفط ومشتقاته	1. اللجنة الشعبية للمالية 27.25مليون دولار 2. جمعية الدعوة الإسلامية
[illegible]	0.108الف دولار	-	1. جمعية الدعوة الإسلامية

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

جدول رقم(3-3)

اتفاقيات مبرمة بين ليبيا والدول لعربية خلال عام 1987.

رقم التسلسل	التاريخ	الدول الموقعة علي الاتفاقية	نوع الاتفاقية	مجال التعاون والغرض منه
1-	1987/11/30	ليبيا والجزائر	اتفاقية تجارية	تتضمن الترتيبات المتعلقة بتحديد وتوسيع قاعدة التبادل التجاري والإعفاء المتبادل من التعريفة الجمركية للمنتجات المتفق عليها بين البلدين
2-	1987/11/30	ليبيا والجزائر	تعاون فني	التعاون بين البلدين في مجال التكوين المهني والتقني، كما تنص الاتفاقية علي تبادل زيارات الخبراء والاخصائيين في مختلف مجالات التقنية وإقامة هياكل مشتركة للتعاون في مجال التعليم والتكوين المهني
3-	1987/12/20	ليبيا والجزائر	أربع إتفاقيات للتعاون	تشمل التعاون في ميادين العمل والضمان الاجتماعي والثقافة والسياحة
4-	1987/12/23	" "	تعاون اقتصادي	تنص هذه الاتفاقية على إقامة مجموعة من الشركات من بينها : شركة لتصنيع النقل الخفيف وسيارات الصحراء
5-	-	""""	تعاون اقتصادي	الاتفاق علي وضع إستراتيجية مشتركة طويلة المدى للتعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدين إضافة إلى دعم وتطوير التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والتبادل التجاري والاعلام والتعليم والمواصلات والصحة والضمان الاجتماعي كما تقضي الاتفاقية بدراسة إقامةالعديد من الشركات في مجالات الالكترونات و الأدوات الكهربائية والصناعات الخفيفية الحديد والصلب
6-	1987/12/5	ليبيا واليمن	تعاون اقتصادي	تم بموجبها إنشاء مشاريع مشتركة في مجالات/: الزراعة والتسويق والنفط

رقم التسلسل	التاريخ	الدول الموقعة علي الاتفاقية	نوع الاتفاقية	مجال التعاون والغرض منه
7-	-	ليبيا والسودان	تعاون اقتصادي وتجاري	يتم بموجبها تزويد جمهورية السودان بكمية من النفط الليبي تبلغ 600.00 طن من النفط الخام لمدة سنة، كما وافق الطرفان علي زيادة حجم التبادل التجاري ليصل إلى 100 مليون دولار سنوياً.

نقلاً عن: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1987، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مايو 1988)، ص 317.

وكما هو موضح بالجدول رقم (3-4) فقد أبرمت ليبيا سبع إتفاقيات مع الدول العربية خلال عام 1987، كانت خمس اتفاقيات منها مع الجزائر شملت مجالات التعاون الإقتصادي والتجاري والفني سواء في مجال التعليم والإعلام أو في مجال المواصلات والطاقة والصحة والضمان الاجتماعي، إلي جانب التبادل التجاري بين البلدين، أضف إلى ذلك إمكانية إقامة العديد من المشروعات والشركات في مجالات الصناعات الخفيفة و الحديد والصلب.

أما فيما يتعلق بإتفاقيات التعاون الإقتصادي والتجاري مع اليمن والسودان فكانت تشمل إنشاء مشاريع مشتركة في المجال الإقتصادي إلى جانب زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينهما.

وقد التزمت القيادة الليبية بتقديم كافة المساعدات والقروض لتنفيذ ما جاء في تلك الاتفاقيات وذلك لتعزيز فعاليتها في المنطقة العربية وتعزيز سبل التكامل الاقتصادي. حيث احتلت استثمارات ليبيا المركز الثاني عام 1988 - 1989 ،إذ بلغت جملة استثماراتها نحو 804 مليون دولار موزعة علي النحو التالي:-

جدول رقم(3-4)

الاستثمارات الليبية في الدول العربية خلال عامي 1988-1989م.

الدولة	قيمة الاستثمارات	الشركات والهيئات الليبية المستثمرة في الول العربية
الصومال	5مليون دولار	- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخاجية
موريتانيا	32مليون دولار	- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية: 27مليون دولار - المصرف العربي الليبي الخارجي: 5مليون دولار
مصر	455مليون دولار	- الشركة العربية الليبية للاستثمارت الخارجية 300مليون دولار - المصرف العربي الليبي الخارجي 95مليون دولار شركة الاستثمارات النفطية 60مليون دولار

الدولة	قيمة الاستثمار	الشركات والهيئات الليبية المستثمرة في الدول العربية.
تونس	97مليون دولار	- الشركة العربية الليبية للإستثمارات الخارجية 55 مليون دولار - المصرف العربي الليبي الخارجي42 مليون دولار
الجزائر	52مليون دولار	- الشركة العربيد الليبية للإستثمارات الخارجية 26 مليون دولار - المصرف العربي الليبي الخارجي 26مليون دولار
المغرب	155مليون دولار	- الشركة العربية الليبية للإستثمارات الخارجية
السودان	8مليون دولار	- الشركة العربية الليبيةللإستثمارات الخارجية.

نقلاً عن: تقرير سير التعاون مع الدول الافريقية، مرجع سابق، ص12-6 .

وكما هو موضح بالجدول رقم ( ) بلغ جمالي الاستثمارات الليبية في الدول العربية نحو 804مليون دولار موزعة علي سبع دول عربية، كما تضمنت برامج وخطط الاستثمار للمؤسسات الليبية القيام بإنشاء العديد من المشاريع العقارية والسكنية والتجارية في عدد من الدول العربية من بينها علي سبيل المثال مصر والجزائر، إلى جانب الاستغلال لمشترك في النفط والغاز بين كل من الجزائر وليبيا، وتونس وليبيا. أضف إلى ذلك فتح مكاتب تجاري في هذه الدول العربية، وإنشاء شركات مشتركة في مجالي استكشاف النفط والغاز.

ومثلت عودة العلاقات الدبلوماسية اللبية التونسية في 1988/1/1، وإعلان قائد الثورة الليبية فتح الحدود مع تونس في 1988/4/4 با رة طيبة لتنقية الأجواء المغاربية، وبموجب ذلك تم الاتفاق علي إنشاء خط لأنابيب الغاز مع كل من الجزائر وتونس لنقل الغاز من الجزائر إلى ليبيا مروراً بالأراضي التونسية، إضافة إلى ذلك فقد تم التوقيع علي العديد من الاتفاقيات بين ليبيا وبعض الدول العربية خلال عامي 1988-1989 كما هو موضح بلجدول رقم (3-5):

جدول رقم(5-3)

اتفاقيات مبرمة بين ليبيا وبعض الدول العربية خلال عامي 1989/1988

تاريخ	الدول الموقعة علي الاتفاقية	مكان التوقيع	نوع الاتفاقية	مجال التعون والغرض منه.
1988/2/6-4	ليبيا وتونس	تونس	–	احترام الاتفاقيات المبرمة بين البلدين قبل قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في شهر سبتمبر1985
1988/2/15	ليبيا وتونس	تونس	–	إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين
1988/2/16	تونس وليبيا	تونس	–	بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الجزائري إلى غرب ليبيا عن طريق تونس بكلفة 400 مليون دولار لتنفيذ المشروع
——	ليبيا وتونس	تونس	تعاون	تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الليبي التونسي حول الجرف القاري*.
1988/8/8	ليبيا وتونس	بنغازي	تعاون	تم التوقيع علي العيد من الاتفاقيات التي تتناول مايلي:- تبادل البريد السريع- مكافحة الجراد الصحراوي-انشاء شركة مناصفة بين البلدين للإستكشاف والاستغلال والخدمات النفطية- إنشاء مؤسسة ابن خلدون للانتاج السمعي والبصري- إنشاء جهاز مشترك لمتابعة التعاون العربي الليبي التونسي- التعاون في مجال الصيد البحري- توظيف نسبة من الدخل الناتج عن استغلال الموارد النفطية والغاز والثروة البحرية لتمويل مشاريع وحدوية بين البلدين.
1988/2/24	ليبيا والجزائر	—	إقتصادي -تجاري	تقضي بتأسيس شركة مشتركة للتنمية الصناعية بين البلدين،إضافة إلى تنمية التبادل التجاري خاصة بالنسبة للأسمنت والأدوات المنزلية والتبغ والمواد الاستهلاكية

* اتخذت القيادة الليبية خطوة قومية غير مسبوقة حيث أقدمت بعد إعلان السابع من نوفمبر عن الاستغلال المشترك مع تونس لهذا الحقل النفطي، الذي أصبح يسمى منذ ذلك التاريخ بحقل السابع من نوفمبر . علي الرغم من أن قرار المحكمة الصادر في 1985 يرفض الدعوى التونسية ويؤكد بأن هذه المنطقة تقع في نطاق المياه الاقليمية الليبية.

من خلال الجدول رقم (3-5) يتضح لنا أن القيادة الليبية قد أبرمت خمس إتفاقيات مع الجمهورية التونسية خلال عامي 1988- 1989 شملت هده الاتفاقيات كل مجالات التعاون الإقتصادي والثقافي والإعلامي ، إلى جانب تقاسم ليبيا للنفط في الجرف القارى مع تونس ، بالرغم من صدور قرار محكمة العدل الدولية الذي أكد علي إن هذه المنطقة تقع في نطاق المياه الإقليمية الليبية .

إضافة إلى ذلك أبرمت ليبيا ست إتفاقيات مع الجزائر شملت التعاون الإقتصادي والتجاري والثقافي ، إلي جانب ثلاث إتفاقيات مع الصومال نصت علي التعاون الإقتصادي والثقافي والإعلامي.

وتسعي القيادة الليبية بذلك إلى العمل علي تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، بما يؤدى إلي القضاء علي التبعية الاقتصادية العربية من الخارج. ولهذا الغرض فإن الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية تساهم وبإستمرار في العديد من المشروعات الإقتصادية في الوطن العربي ، والتي شملت قطاعات النقل والمواصلات والزراعة والنفط وغيرها من القطاعات [1].

إلى جانب ذلك فقد أبرمت القيادة الليبية مشروع تكامل مع القيادة السودانية عام 1990 ، حيث أكدت القيادتان علي اعتبار هذا المشروع بمثابة خطوة أولى لتحقيق الوحدة بين القطرين ، ويهيئ لأطرها القانونية والتنظيمية وبلورة الجهود والإمكانيات بإتجاهها ، وقد حدد هذا الإعلان مؤسسات التكامل بين البلدين ونظامها وكيفية عملها ، وتشكلت أمانه له تباشر مهامها من مقرها في مدينة طرابلس [2].

كذلك قامت ليبيا بتوقيع اتفاقيات للتكامل والتعاون مع مصر في مختلف المجالات ، والتي دخلت إلي حيز التنفيذ ، إضافة إلى قيام ليبيا بتأسيس العديد من المشروعات الثنائية مع الكثير من الأقطار العربية -خلال بداية عقد التسعينيات* مثل : تونس، الجزائر، المغرب، سوريا ،الأردن ، حيث شكلت ليبيا علي أساس هذه المشروعات لجاناً مشتركة مع كل هذه الدول لمتابعة وتنفيد اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات.

ومما سبق يبدو واضحاً أن القيادة الليبية قد حرصت علي تحقيق التقارب بين أبناء الأمة العربية حتى في أسوا الظروف التي تمر بها.

"1" أنظر الملحق رقم( ) في نهاية الدراسة.

"2" الجابري، مرجع سابق، ص 66.

* تجدر الإشارة إلى أن القيادة الليبية ساهمت في تحقيق الوحدة داخل اليمن وذلك بتقديمها مساعدات للتكامل والوحدة، وبناء الطريق الرابط بين الحدود الليبية وتونس، وتزويد الجنوب التونسي بالكهرباء.

فقد كانت القيادة الليبية ترى في الوحدة هدفاً مصيرياً، خصوصاً وأن أقطار العالم العربي ترتبط مع بعضها بروابط وثيقة من اللغة والتاريخ والتراث و التجارب المشتركة ، وبالتالي فإن ليبيا لم تكن هي المسؤولة عن تعثر المحاولات الوحدوية ،بل تمسكت بجميع هذه المحاولات ، ولا تزال تحتفل بها حتى اليوم وتخلد ذكراها ، وتجدر الإشارة إلي حقيقه مفادها أن ليبيا هي أكثر الدول العربية سعياً لتحقيق الوحدة العربية .وتأكيداً علي ذلك يقول قائد الثورة الليبية :"لا يوجد بلد عربي إلا وتلقى من ليبيا دعوة للوحدة معها، وبنفس القدر لا يوجد أي بلد عربي أجاب ليبيا بنفس الحماس والأيمان"[-1-].

وأعطت المحاولات الوحدوية السابقة دروساً كثيرة للقيادة الليبية ، حيث استفادت منها في إظهار أسلوب جديد للعمل الوحدوي وضمن المعطيات الإقليمية الموجودة في دول الوطن العربي. إذا أخذت أشكال التعاون في المجالات الإقتصادية والتجارية والصناعية ... وغيرها، والتي برزت إلى حيز الوجود سبيلاً للوحدة ، مهما اختلفت مفاهيمها السياسية في الأقطار العربية[-2-].

ولكن البعض يرى أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يكون مرحلياً ومؤقتاً "نتيجة لتعرضه بين حين وآخر إلى شلل جزئي أو كلي نتيجة اختلاف وجهات النظر السياسية بين الحكومات العربية والشواهد علي ذلك كثيرة ومتعددة"[-3-].

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

-1- السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي العاشر1978-1979،(طرابلس: أمانة اللجنة الشعبية للإعلام)، ص 97.
-2- جواد هاشم، الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، قضايا عربية، العدد(2)، آيار 1974، ص 7.
-3- المرجع نفسه، ص7.

المبحث الثالث

تحويل النفط من أداة مُحيّدة إلى أداة قومية في الصراع العربي الإسرائيلي

أعلنت القيادة الليبية في إطار توجهاتها القومية منذ البداية عن استخدام النفط وعوائده المالية لخدمة قضاياها القومية، وذلك لما له من آثار على الجانب السياسي خصوصاً وأن النفط ليس سلعة عادية لما يترتب عليه من دور سياسي في إعطاء ليبيا ثقلاً في الأوساط السياسية والإقتصادية والدولية، لأنه يؤثر في مركز الدولة السياسي وثقل فاعليتها في المحافل الدولية"[1].

كما أن القيادة الليبية ترى ضرورة تحويل النفط إلى أداة فاعلة في خدمة القضايا العربية ولتقدم العرب في كل الميادين والذي ينعكس إيجابياً على القومية العربية. إذ ترى ضرورة التنسيق بين البلاد العربية النفطية وذلك لاستعمال النفط كسلاح سياسي في خدمة القضايا العربية، إذا لم يحقق العرب وحدتهم فلابد من الاستفادة بطريقة أفضل من النفط وعائداته المالية"[2]. واستثماره لتغيير الحياة العربية نحو الأفضل وتزويد الأمة العربية بقوة وإمكانية تؤهلها لمكانة لائقة ومرموقة بين الأمم المتقدمة"[3].

والمتبع للخطاب الرسمي الليبي منذ قيام الثورة عام 1969، يلاحظ أن إسرائيل تشكل في نظر ليبيا المصدر الرئيسي للتهديد العربي، ووفقاً لرؤية القيادة الليبية فإن إسرائيل تعتبر كياناً مزروعاً في قلب الوطن العربي لأهداف معادية للأمة العربية وللوجود العربي، خصوصاً وأنه كيان ذو طبيعة عدوانية توسعية تهدف إلى ضم المزيد من الأراضي العربية لتحقيق دولة إسرائيل الكبرى والقضاء على الوجود العربي. وهذا ما أكد عليه قائد الثورة الليبية بقوله: " إن الاسرائيلين يتقدمون فترة بعد فترة نحو الهدف المرسوم، وهو قيام دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلي النيل كمرحلة أولى، أما في المرحلة النهائية فلا بد أن تختفي القومية العربية وأن تحل محلها القومية اليهودية"[4].

إضافة إلى ذلك فإن ليبيا ترى في امتلاك الكيان الصهيوني لأسلحة ذرية ونووية، أصبح يعطى لها التفوق العسكري علي الدول العربية وفي الوقت ذاته مصدر التهديد للوجود العربي برمته. ويؤكد قائد الثورة على ذلك بقوله: "إننا لا نشعر بالإطمئنان على أولادنا وأجيالنا القادمة إذا كان هناك معسكر عدواني عنصري يتسلح بالصواريخ النووية والقنابل الذرية ... وهو مصمم على أن يعيش على الحرب ولا يمكن أن يعيش إلا إذا أباد العرب"[5].

---

[1] محمد عجمية، مرجع سابق، ص 138.

[2] حسن نور الدين، العرب والبترول، مرجع سابق،ص58.

[3] المرجع نفسه، ص 59.

[4] السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي التاسع، مرجع سابق، ص 643.

[5] السجل القومي، بيانات وخطب، أحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي العشرون، مرجع سابق، ص 507.

لذلك جاءت مواقف القيادة الليبية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي مواقف ثابتة، تتلخص في رفض وجود الكيان الإسرائيلى داخل الوطن العربي بإعتباره مصدر التهديد الأول لمصير الأمة العربية. وفي ضوء هذا الفهم والإدراك ترى القيادة الليبية ضرورة منح كافة أشكال الدعم والمساعدة المادية والمعنوية للقضاء على هذا الكيان العدواني التوسعي. ولم تدخر جهداً في الوقوف بكل ثبات أمام المخططات والتهديدات الاستعمارية التي تهدف للنيل من الأمة العربية .

من هنا نجد أن السياسة الليبية قد اتجهت بالفعل إلى تحقيق تلك الغاية بتسخير إمكانياتها المادية من أجل الوقوف مع الدول العربية ومناصرتها وقد ترجمت سياساتها إلي أنماط سلوكية على صعيد الواقع. لذلك سوف نتناول كيف استطاعت القيادة الليبية تحويل النفط من سلعة إقتصادية عادية إلى مادة استراتيجية أولية تستخدم كسلاح سياسي في الصراع العربي الإسرائيلى،وذلك في حرب أكتوبر 1973، وفي مساعدة ودعم دول الطوق ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أولا:- حرب اكتوبر 1973 :-

في البداية وقبل التطرق لمساهمة ليبيا في الحظر النفطى عام1973،- تجدر الاشارة-إلى أن النفط هو المادة الخام الاستراتيجية التي يظهر فيها بوضوح التداخل والتأثير المتبادل والقوي بين الاقتصاد والسياسة ، وذلك عندما إستخدم النفط سلاحاً إستراتيجياً أثناء الحظر الذي فرضه العرب على الدول التي تقدم المساندة والمساعدة لإسرائيل.

وهذا الحظر الذي أدى إلى العجز المادي في مصادر الطاقة في العالم أي قصور العرض عن مواكبة الطلب. ويقصد بذلك وقوف الإمدادات النفطية إذا حدث خلاف سياسي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة،وقد كان لاندلاع حرب اكتوبر السبب الجوهري لإعلان الحظر النفطى العربي والذي صاحبه حدوث أزمة في الطاقة[1].

فعندما اندلعت الحرب في 6 اكتوبر1973 [2]، استخدم النفط في المعركة ، إذ لم يمض يوم واحد على القتال حتى دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى وقف ضخ النفط العربي بكامله وبصورة فوريه*.

وساهمت ليبيا في الخطر النفطى عام 1973،وذلك بالإجتماع الطارئ المنعقد في دولة الكويت بتاريخ 17 اكتوبر 1973 لوزراء النفط العرب ، وطالبت القيادة الليبية بإتخاذ إجراءات فورية وحازمة . وقد ضم هذا الاجتماع عشرة دول عربية هي: ليبيا، السعودية ، الكويت ، العراق،

[1] مديحة الدغيدي، اقتصاديات الطاقة في العالم، ط1، (بيروت: منشورات دار الجيل، 1992)، ص316.

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذه الحرب وتبعاتها انظر: أنور السادات، البحث عن الذات، (لندن:منشورات كولينز،1978)، ص ص 238-239.

* استجابت العراق في اليوم نفسه، فأممت مصالح شركتين امريكتين هما: شركة اكسون وشركة موبيل أويل. لمزيد من التفاصيل، أنظر: ... شحاتة، خطر تصدير النفط العربي، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)، ص1.

الجزائر ،مصر، سوريا ، أبوظبي،البحرين ، قطر ،وقررت الدول العربية المشاركة في هذا الاجتماع على البدء حالاً، بتخفيض إنتاجهم بنسبة لاتقل ي كل دولة عربية مصدرة للنفط عن 5٪ من انتاج شهر سبتمبر، على أن يتبع ذلك تخفيض مماثل في كل شهر لاحق ، حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية كاملاً عن جميع الأراضى العربية لمحتلة في حرب يوينو1967 واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.

ولا يشمل هذا القرار أية دولة صديقه ساعدت أو تساعد العرب مساعدة مادية فعالة،وسوف تعامل بنفس المعاملة الاستثنائية كل دولة تتخذ إجراء ضد إسرائيل لحملها على إنهاء احتلالها للإراضي العربية المغتصبة"[-1-].

وفي يوم 23 اكتوبر 1973 أوقفت كل الدول العربية المنتجة للنفط بما فيها ليبيا تصدير نفطها إلي الولايات المتحدة الامريكية لأنها المصدر الأول والرئيسي لقوة إسرائيل وهي التي مكنتها من احتلال الأراضى العربية. وفي 30 اكتوبرمن نفس العام اتخذت ليبيا قراراً فرض حظر مماثل علي هولندا* وذلك لموقفها المعادى للحقوق العربية وتحيزها لإسرائيل[-2-].

وكانت القيادة الليبية ترى في الحرب بين العرب وإسرائيل ضرورة يحتمها الواقع وذلك لإلتزامها بمبدأ قومية المعركة ضد الكيان الصهيوني،ولكنها اتخدت موقفاً رافضاً لحرب اكتوبر 1973، وما ترتب عنها من نتائج عسكرية، واعتبرت هذه الحرب هي حرب تحريك وليس حرب تحرير[-3-]. ويأتي هذا الموقف بالرغم من المساعدات العسكرية والاقتصادية الكبيرة التي قدمتها ليبيا إلى مصر ، والتي كان لها دور فعال في هذه المعركة، وأعلنت القيادة الليبية عن دعمها غير المشروط للدول العربية التي كانت طرفاً في الحرب.

وفي سنة 1976 بينت القيادة الليبية دور المساعدات التي قدمتها إلي مصر في هذه الحرب خصوصاً المدرعات والطائرات الحربية و الأسلحة الأخرى الحديثة:[-4-] إذ يقول قائد الثورة الليبية في هذا الصدد :" الزوارق التي عبرت بها القوات المصرية قناة السويس زوارق ليبية،والمدافع التي عبرت قناة السويس ذاتية الحركة، هي مدافع ليبية"[-5-]. وتجدر الاشارة إلى أن ليبيا قد قدمت الدعم

"1" ابراهيم شحاتة، مرجع سابق، ص 92.

* ان حظر التصدير إلى هولندا لا يشمل النفط الذي يشحن إلى روتردام لأغراض التكرير هناك تم إعادة التصدير إلى دول لا يشملها الحظر.

"2" شحاتة، مرجع سابق، ص ص 13-15.

"3" التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، مرجع سابق، ص65

"4" لاتوري، الصقر الوحيد، مرجع سابق، ص 83.

"5" السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، المجلد السنوي الحادي عشر 1979-1980،(طرابلس: أمانة اللجنة الشعبية العامة للاعلام)، ص 71.

الاقتصادي لمعسكرات الجيش في حرب اكتوبر، بالإضافة لإرسال المعدات والتموين الغذائي، وتمويل صفقات الأسلحة التي اشترتها بعض دول المواجهة مع إسرائيل.

ولعل ما أعقب هذه الحرب على الصعيدين السياسي والعسكرى،أكد بوضوح صدق رؤية القيادة الليبية التي كانت ترى أن السادات خطط لحرب اكتوبر على أساس إقليمي وليس على أساس قومي،لأن هذه الحرب استهدفت استرجاع جزء من الاراضى التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو 1967، ولم تأتِ لتحرير جميع الاراضى العربية المحتلة مند عام 1948 ، كما شمل مخطط الرئيس السادات –حسب رؤية القيادة الليبية –أن تعقب هذه الحرب توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل وبذلك ينهى الدور القومي الذي لعبته مصر على المستوى العربي في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

لذلك رفضت ليبيا جميع الاتفاقيات التي وقعت لفك الاشتباك بين القوات المصرية–الإسرائيلية والتي تم توقيعها في يناير عام 1974، والتي اعتبرتها القيادة الليبية بمثابة تفتيت للوجود العربي، حيث بعث قائد الثورة الليبية ببرقية احتجاج شديدة اللهجة إلي الرئيس المصري السادات يقول في نهايتها:"استنكر ياسيدى بل أغضب حتى الثمالة علي ما يجري عند الكيلومتر(101)،أنني لا أنام يا سيدي مما يجري عند الكيلومتر(101) أو أنني نائم وفي حلم مزعج وعجيب"[-1-].

ونتيجة لعدم رضاء القيادة الليبية على الاستراتيجية المصرية،فإنها عمدت إلي تقليل دعمها لمصر بسبب ميل الرئيس المصري للتفاهم مع إسرائيل كما قامت في الوقت نفسه بإيقاف المساعدات المالية ، ومطالبه مصر بإسترجاع طائرات الميغ الليبية والميراج التي اشترتها من فرنسا* وشاركت في تلك الحرب[-2-]. وعلى الرغم من وقوف ليبيا بكل ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري إلي جانب مصر في حرب 1973، إلا أنه لم يكن لها علم بهذه الحرب إلا بعد إندلاعها،وهذا ما يعتبر مخالفاً لنصوص اتحاد الجمهوريات العربية الذي يجمع البلدان بالإضافة الي سوريا.

ثانيا:– مساعدة ودعم دول الطوق ومنظمة التحرير الفلسطينية:–

لقد شكل التحدي الصهيوني،بما رافق وجوده من مؤامرات وتهديدات للوطن العربي، أبرز مبررات الوحدة القومية، لتكون مدخلاً لإستعادة الأرض والحق. وبتعاظم التحدي الصهيوني ، تعاظمت معطيات الوعي بحقيقه الأمة العربية وترسخت حقيقه الوحدة كأداة للتحرير[-3-].

"1" الجابري، مرجع سابق،ص 73.

* أعلن السادات عن رفضه تسليم تلك الطائرات إلى ليبيا ، ولكن تمت فيما بعد إعادتهم إلى ليبيا بعد وساطة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

"2" الثوري، مرجع سابق،ص 83.

"3" جمعة القزاني، مجلة الشوري، العدد(4)، ابريل 1978 (طرابلس: مطابع الثورة العربية)، مرجع سابق، ص 7.

وتعتبر القيادة الليبية القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية ولذلك أطلق الضباط الأحرار علي عمليتهم في ليلة الواحد والثلاثين من شهر غسطس 1969 أسم (القدس). وقد تعهدت القيادة الليبية منذ اللحظة الأولي للثورة بدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً في كفاحه ضد الصهاينة حتى تحقيق النصر النهائي وتحرير الأراضي العربية المحتلة، واستخدمت النفط كسلاح ضد الصهاينة ومن يدعمهم [-1-].

بالإضافة إلي ذلك فقد أعلنت القيدة الليبية عن إستعدادها الدائم لدعم العمل الفدائي الفلسطيني إلي أن يتحقق النصر ، وان ليبيا لن تدخر جهداً في بذل كل ما في إمكاناتها، مادياً ودبلوماسياً من أجل القضاء علي الصهاينة، و تأييد العمل الفدائي الفلسطيني ودعمه بالمساعدات المالية. وأن القيادة الليبية تسعى دائماً لتقوية علاقاتها بالدول العربية ككل ودول المواجهة مع إسرائيل بصفه خاصة [-2-].

وقد حدثت ردود فعل عالمية إزاء تصريحات القيادة الليبية، فذكرت المصادر الدبلوماسية والدفاعية البريطانية– علي سبيل المثال لا الحصر –"من شأن ليبيا تقوية ساعد صف الدول العربية التقدمية، وزيادة حجم المساعدات الليبية إلي دول المواجهة العربية والمنظمات الفدائية الفلسطينية". [-3-]

وبعد مرور عشرة أيام علي قيام الثورة في 10 سبتمبر 1969 ، وبعد تصريحات القيادة الليبية المساندة و المؤيدة للشعب الفلسطيني، وصل إلي ليبيا وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات– رئيس اللجنة التنفيذة لمنظمة التحرير الفلسطينية –لإجراء محادثات مع القيادة الليبية الجديدة التي أكدت للوفد الفلسطيني دعم الثورة الليبية بكل إمكاناتها للشعب الفلسطيني حتى يتحقق النصر وتتحرر الأرض العربية المحتلة [-4-]. وبالفعل تم الدعم والتمويل للزعماء الفلسطينين بالأموال الليبية، وكانت المساعدات تتمثل في العون المالي والسلاح حيث وصل قيمة ما قدمته القيادة الليبية لحركات التحرير الفلسطينية، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1970–1971 إلي نحو 5 مليون دولار [-5-]، حيث تري القيادة الليبية أن الأموال الليبية المتمثلة في الإيرادات النفطية هي أموال لكل العرب طبقاً لمقولة ((نفط العرب للعرب)) وأن اموال الدعم الليبي ستستخدم للكفاح ضد العدو ولمكافحة الجوع الذي يغزو مخيمات اللاجئين الفلسطينين ، إضافة إلي دعم وتمويل فصائل المقاومة الفلسطينية المتمثلة في فصيل "فتح" الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية والقيادة العامة [-6-].

"1" لاتوري، مرجع سابق، ص 104.
"2" الكتاب السنوي الفلسطيني 1969-1970، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ص104.
"3" المرجع نفسه،ص 205.
"4" الكتاب السنوي الفلسطيني 1972، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)،ص 176.
"5" تقرير صادر عن أمانة اللجنة الشعبية للمالية عام 1979- 1981، ص9.
"6" سالم البرناوي، السياسة الخارجية الليبية 1977-1997،ط 1 (بنغازي :منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية)، ص385.

وفي 10يناير 1970 أصدرت القيادة الليبية قراراً بإنشاء"صندوق الجهاد" لتوفير المال اللازم للدول العربية التي في مواجهة مع العدو الإسرائيلي.

وأعلنت القيادة الليبية أنها مستعدة لتقديم قواعد تدريب إلي منظمة التحرير الفلسطينيه وللجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "فتح"،ووضع كل الإمكانات المادية تحت تصرف الفلسطينين،وأن ليبيا على استعداد دائم لإستقبال المتطوعين العرب ليتم تدريبهم ، ثم يتجهون لمحاربة العدو الإسرائيلي في الأراضي المحتلة "[1].

وسعت ليبيا لتوحيد فصائل المقاومة الفلسطينية وتنظيم العمل الفدائي فيما بينهم، وطالبت في الوقت ذاته بفتح حدود دول المواجهة أمام الفدائيين الفلسطينين والعرب. وكان الفلسطينيون يدركون دائماً أنهم مدعومون من الخارج وأن الدعم الرئيسي يأتيهم من ليبيا"[2]. وكما هو موضح بالجدول رقم( ) فإن الدعم والمساعدات الليبية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة قد اشتملت علي الدعم المالي إلي جانب تقديم السلع التموينية والمعدات الطبية أضف إلي ذلك تزويد منظمة التحرير وفصائل المقاومة الفلسطينية بالأسلحة مع تمويل ليبيا لصفقات الأسلحة.

جدول رقم(3ـ6)

الدعم والمساعدات الليبية لمنظمة التحرير الفلسطينية و فصائل المقاومة الفلسطينية (1973ـ1980)

رقم التسلسل	التاريخ	قيمة المساعدات	نوع المساعدات	المؤسسات والهيئات الليبية المقدمة لدعم والمساعدات
1-	1973	27.00م.د	أسلحة- سلع تموينية	—
2-	1975	40.00م.د	15مليون أسلحة ، والباقي أموال	—
3-	1977	56.00م.د	أموال-سلع تموينية-معدات طبية	-اللجنة العامة للمالية
4-	1979	—	—	—
5-	1980	—	—	—

•الجدول نقلا عن:- تقرير السياسة الخارجية الليبية تجاه القضية الفلسطينية 1970-1980، مكتب الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، ص ص 4-10.

[1] الكتاب السنوي الفلسطيني1972، مرجع سابق،ص 176.
[2] لاتوري، مرجع سابق، ص 106.

خلال فترة السبعينيات و الثمانينات سواء لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لعدد من دول المواجهة العربية مع إسرائيل.

– وفي عام 1979 ظهرت مواقف سياسة معينة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ،فإن القيادة الليبية رأت ضرورة قطع العلاقات مع قيادة المنظمة بالإضافة إلي قطع الدعم والمساعدات عنها، ودعم القيادة الليبية لعناصر ثورية جديدة للإطاحة بعرفات وإزاحته عن قيادة منظمة فتح، خصوصاً بعد خروج المقاومة من لبنان ولجوئها إلي تونس والقبول بمبادرات قمة فـــــاس .

وساهمت القيادة الليبية في إنشاء جبهة لصمود والتصدى وذلك في قمة طرابلس التي جمعت رؤوساء كل من: سوريا، اليمن الديمقراطي ، الجزائر، العراق ، منظمة التحرير الفلسطينية*، وقائد الثورة الليبية الذي اعتبر هذه الجبهة أفضل رد على تحركات الرئيس السادات تجاه إسرائيل[-1-].

ولعبت القيادة الليبية دوراً بارزاً في هذه الجبهة ، إذا استند موقف الجبهة علي أساس مبادئ أهمها : ضرورة تحقيق الوحدة العربية وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة وعدم التنازل عن أي جزء منها ، وأن الصهيونية والامبريالية هما عدوان متلازمان للأمة العربية [-2-]، كما رفضت الجبهة أي تسوية لقضية فلسطين علي أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)[-3-].

وإضافة لالتزام القيادة الليبية بتقديم الدعم والتمويل المالي للفلسطينين، فقد التزمت في قمة بغداد نوفمبر 1978 بتقديم مساعدات مالية لدعم دول المواجهة مع إسرائيل وهي سوريا والأردن إلي جانب منظمة التحرير الفلسطينية[-4-].

ومع قيام إسرائيل بإجتياح الأراضي اللبنانية في4 يونيو 1982، تحركت ليبيا بشكل متميز، حيث طالبت القيادة الليبية في إطار إلتزامها بقومية المعركة** بضرورة ان يبدأ العرب وبصورة فورية بتوجيه الفرق العسكرية إلى سوريا وتساند هذه الفرق الطائرات الحربية،و أن ليبيا على استعداد تام لأن تقدم إحدى هذه الفرق و أسراباً من الطائرات، على أن يتم القتال عبر الأراضي اللبنانية والسورية والأردنية [-5-].

---

* ساهمت ليبيا بشكل فعال في اتخاذ القرار الصادر عن قمة الرباط في اكتوبر 1974، والذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وجاء هذا القرار ردا علي المحاولات الأردنية-آنذاك- بتمثيل الشعب الفلسطيني بدلاً من المنظمة.

"1" البرناوي، مرجع سابق، ص 303.

"2" التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، مرجع سابق،ص 6.

"3" قرار (242) الصادر يوم نوفمبر 1967 القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، لمزيد من التفاصيل أنظر: البنرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص ص 260_263.

"4" لتفاصيل أكثر حول قرارات هذه القمة أنظر: المرجع نفسه،ص ص 205-209.

** مفهوم القيادة الليبية لقومية المعركة هو تجميع طاقات الأمة العربية بصرف النظر عن اختلاف أنظمة الحكم ملكية كانت أم جمهورية.

"5" التقرير الاستراتيجي العربي [illegible]

ولم يتجاوب قادة الدول العربية مع مواقف القيادة الليبية* إزاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان، على الرغم من العون المالي الذي قدمته ليبيا للبنان خلال عامي 1982- 1983 والذي تمثل في تقديم مساعدات عينية متمثلة في السلع التموينية والأدوية والأغطية والملابس ، بالإضافة إلي الأسلحة الخفيفة ونحو 35.00 مليون دولار تم تحويلها لحركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية [-1-] ، ونتيجة لذلك انهارت عملياً جبهة الصمود والتصدي ،ولجأت القيادة الليبية لمخاطبة الجماهير العربية في دول المواجهة وحثها على ضرورة اعتماد حرب التحرير ضد الاحتلال الإسرائيلي [-2-] .

وعند اندلاع الانتفاضة الشعبية بالأراضي العربية المحتلة في شهر ديسمبر1987 [-3-] ،سارعت القيادة الليبية إلي الإعلان عن تأييدها لهذه الانتفاضة، ودعمها وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها ، وتأكيد إلتزام ليبيا بتقديم كافة المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال إلى الشعب الفلسطيني ، ففي عام 1988 بلغ إجمالي الدعم والمساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني حوالي 12.00 مليون دولار ، إلى جانب مساعدات تمثلت في تقديم كميات من الأرز والدقيق ، بالإضافة إلى إرسال إعداد كبيرة من المعدات الطبية والأدوية [-4-] . وذلك لضمان استمرار مقاومته وإنتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى يحقق أهدافه الوطنية الثابتة والمشروعة. وتأكيد إلتزام القيادة الليبية بدعم ومساعدة كل دول المواجهة مع العدو الإسرائيلي .

واستطاعت القيادة الليبية أن تلعب دوراً فعالاً في قمة الجزائر ، حيث اكدت وقوفها مع الشعب الفلسطيني وضرورة دعم الانتفاضة ، إذ قررت هذه القمة مساهمات شهرية تتكفل بها الدول العربية ومن بينها ليبيا تجاه هذه الانتفاضة ، إضافة إلي ذلك فقد قررت ليبيا الالتزام بتمويل تكاليف الإدارة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بعد أن قرر الأردن في يوليو 1988 فك الروابط القانونية والمادية مع الضفة الغربية [-5-] .

يتبن لنا من مجمل ما تقدم أن السياسة الليبية قد استطاعت استخدام النفط وتوظيفه لخدمة قضاياها القومية ، وذلك إنطلاقاً من إدراك صانع القرار السياسي الليبي بأهمية الدور الذي يلعبه النفط سواء في حالة السلم أو الحرب .

---

* ردا علي سياسات الدول العربية قاطعت ليبيا إلقمة العربية في مدينة فاس المغربية في بداية شهر سبتمبر 1982، التي حضرها جميع القادة العرب عداقائد الثورة الليبية، الذي اعتبر أن مقررات القمة تمثل في جوهرها اعترافا بالدولة الاسرائيلية.

-1- تقرير عن سير التعاون العربي خلال عقد الثمانينات ، اللجنة الشعبية للمالية، ص10.

-2- السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الرابع عشر، مرجع سابق،ص 747.

-3- تمكنت الانتفاضة الفلسطينية- بفعل العزيمة التي تحلت بها والدعم المادي الذي توفر لها- أن تمثل تحدياحقيقيا للقدرة الاسرئيلية ، حيث أظهرت عجز الآلة العسكرية الإسرائيلية عن مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل، واستطاعت أن تنقل ساحة المعركة إلى داخل حدود السلطة الإسرائيلية.

-4- تقرير عن سير التعاون العربي، مرجع سابق،ص 14.

-5- الجابري، مرجع سابق، ص77.

فقد ساهمت ليبيا وكان لها دور فعّال في مساعدة ودعم وتمويل منظمات المقاومة الفلسطينيه ودول المواجهة مع العدو الإسرائيلي . ووقفت بكل ثقلها السياسي والإقتصادي والعسكري مع تلك الدول حتى تتحرر الأراضي العربية المحتلة ، إضافة إلى ذلك فقد تمكنت من الوقوف مع الدول العربية في حرب اكتوبر 1973 وقدمت المساعدات المالية والعسكرية لكل من مصر وسوريا ،وأسهمت مع الدول العربية في حظر تصدير النفط العربي بإستخدامها النفط الليبي كسلاح للضغط على الدول التي تقدم المساندة والدعم الى العدو الإسرائيلي .

المبحث الرابع

العمل على إيجاد سياسة نفطية عربية واحدة للدول العربية المصدرة للنفط " الأوابيك "

لقد تأسست منظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوابيك " OAPEC " فى أغسطس عام 1968 ، فى مدينة بيروت -1- من جانب ثلاث دول فى البداية وهى السعودية ، الكويت ، ليبيا، ثم انضمت إليها فيما بعد بقية الدول العربية النفطية والمتمثلة فى الجزائر، مصر ،سوريا ، قطر، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، العراق -2-.

وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو تكوين نادى خاص بالعرب ، يكون متوازي مع منظمة الأوبك "OPEC " ** . وقد كان الاجتماع الأول لهذه المنظمة بمثابة تراجع عن العمل السياسي ، خصوصاً وان الدول المؤسسة لها كانت جميعها قد تضررت بسبب فشل المقاطعة*** فى حرب يونيو عام 1967 -3-.

وبذلك فإن الأعضاء المؤسسين لها قصدوا أن تكون هذه المنظمة منبراً عربياً لا يتعارض مع منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك " وإنما سنداً لها فيما يتعلق بسياسة التنمية العربية من دخل النفط"4". وخلق منظمة تمكنها من توحيد مجهوداتها لمواجهة الأسواق النفطية العالمية وتنمية القطاع النفطي فيما بينها ، إضافة إلى خلق قدرات عربية مشتركة"5" ، وذلك للتشابه فى أنظمة الحكم فى تلك الدول إلى جانب التقارب فى وجهات النظر السياسية_آنذاك _ بين كل من ليبيا والكويت والسعودية -6-.

وشعرت الدول المؤسسة لهذه المنظمة أن إنشاء منظمة نفطية خاصة بها سيخدم مصالحها النفطية المشتركة ويوحد نظرتها تجاه القضايا النفطية المختلفة التى تقابلها داخل منظمة الأوابيك أو خارجها -7- وينسق السياسة النفطية فيما بينها -8-.

---

* تعود فكرة إنشاء منظمة عربية للنفط إلى أول مؤتمر عربي للنفط الذى عقد فى أبريل 1959 بالقاهرة ، وقد أوصى هذا المؤتمر بإقامة منظمة عربية للنفط تكون تابعة للجامعة العربية ولم تكن ليبيا _آنذاك_ مصدرة للنفط ، ولم يتم تأييد الفكرة من قبل الدول العربية،لمزيد من التفاصيل أنظر: شكرى غانم ، النفط والاقتصاد الليبى 1953_1970 مرجع سابق ، ص ص 323_324 .

"1" أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع. شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، ط1، (بيروت: معهد الإنماء العربي 1976)، ص 354.

"2" مصطفي خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية،ط1،(سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان،1425)،ص 355.

** سوف نتناول هذه المنظمة وسياسة ليبيا فيها ضمن مباحث الفصل الخامس من هذه الدراسة.

*** لمزيد من التفاصيل أنظر: الدغيدي، مرجع سابق،ص210.

"3" أنطوني سمبسون، الشقيقات السبع، مرجع سابق، ص 354.

"4" محمد مغربي، السيادة الدائمة على مصادر النفط، ط1،(بيروت: دار الطليعة،1973)، ص 101.

"5" علي عتيقة، النفط والمصادر العربية 1972-1987، مرجع سابق، ص 177.

"6" شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، مرجع سابق، ص 325.

"7" المرجع نفسه، ص 325

"8" محمد مغربي، مرجع سابق، ص 94.

وكانت الدول العربية –آنذاك– تسعى للعمل على إيجاد سياسة نفطية عربية واحدة للدول العربية المصدرة للنفط ، ولذلك حددت الدول الثلاث المؤسسة لهذه المنظمة أجهزة العمل داخلها " تشريعية و تنفيذية وقضائية " [-1-] "والغرض منها هو تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، وتبادل المعلومات وبناء القدرات العربية في صناعة النفط عن طريق التدريب والدراسات إلى جانب توحيد التشريعات النفطية ، وكذلك الاستفادة من موارد الأقطار الأعضاء في إنشاء مشاريع عربية مشتركة في مجال النفط والغاز .

إذاً فإن المنظمة تهدف إلى تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط . ويتضح من ذلك أن التعاون والاعتماد المتبادل هما الموضوع والهدف الرئيسيان لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، خصوصاً وأن عدد الدول الأعضاء يمثل تعداد سكانها مجتمعة إلى اكثر من 70 ٪ من عدد سكان الوطن العربي ، وتمتلك الحصة الكبرى من ثرواته. فإنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام يمثل اكثر من 60 ٪ من مجموع الإنتاج العالمي ، إضافة إلى اكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي [-2-].

وبقي الحال على ما هو عليه بين الدول المؤسسة إذ لم تتمكن من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال التنسيق بين السياسات النفطية ، لأن تنسيق السياسات في العالم العربي مازال إلى حد الآن ينظر إليه كأمر يتعلق بالسيادة ، وحاولت المنظمة –ومازالت– أن تنسق بين الدول العربية في مجال السياسات النفطية والعمل على إيجاد سياسة نفطة عربية واحدة [-3-] .

وبقيام الثورة الليبية عام 1969 ، طالبت ليبيا بتوسيع عضوية المنظمة وتعديل شروط العضوية، واعتبرت القيادة الليبية أن الأوابيك بمثابة اتحاد للدول المنتجة للنفط ، حيث يتم في إطارها توحيد وتنسيق السياسات النفطية بين الدول العربية المصدّرة للنفط ، وبذلك يتم تقليل درجة التنافس والصراع فيما بينها ،لأنه يتم وفقاً لذلك الاتفاق على أسعار النفط وتحديد مستويات الإنتاج لكل دولة [-4-] ولهذا فقد رأت القيادة الليبية أن الأوابيك والأوبك من أقوى وأعظم اتحادات المنتجين لأنها تضم في عضويتها الدول ذات السيادة في مجال نتاج وتصدير النفط

[-1-] للتفاصيل حول أجهزة العمل داخل المنظمة وكيفية عملها أنظر على سبيل المثال: علي عتيقة، النفط والمصالح العربية 1972-1987، مرجع سابق، ص ص 174:177

[-2-] عتيقة ، النفط والمصالح العربية 1972-1987، مرجع سابق ، ص 244.

[-3-] المرجع نفسه ،ص 178 .

[-4-] - خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 35(

وقد عملت ليبيا بجانب الدول العربية ضمن هذه المنظمة على تعزيز دور النفط كأداة للتعاون فيما بينها من خلال تخطيط سياسات النفط ، والذى يعتبر السلعة الأهم فى الاقتصاد العربى ، وذلك من خلال إيجاد إطار مؤسسي على المستوى العربي ، يكون من مهامه إزالة أي تعارض فى المصالح قد يحدث بين بلد عربي وآخر وذلك تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاحتياطات النفطية لكل منها . الامر الذى يحتم ضرورة وضع استراتيجية نفطية بعيدة المدى تشمل سياسات الإنتاج والتصدير والتسعير يكون من شأنها الحد من آثار التقلبات التى تحدث فى أوضاع السوق النفطية والتى تؤثر على الاقتصاد الليبى وإقتصاديات الدول العربية [1] .

وطالبت القيادة الليبية –كما سبقت الاشارة – بتوسيع عضوية المنظمة وبذلك انضمت اليها كل من الجزائر وأبو ظبى والبحرين وقطر ودبى* فى مايو عام 1970 ، إلى جانب ذلك فقد اقترحت تعديل شروط العضوية خصوصاًفيما يتعلق بالمادة السابعة من لائحة انشاء المنظمة العربية الخاص بالعضوية ، إذ تنص هذه المادة على أنه لايجوز لأية دولة عربية أن تنضم لهذه المنظمة إلا بشرط وهو أن يكون النفط المصدر الرئيسى والأساسى لدخلها القومى . اما التعديل الذى اقترحته ليبيا فينص على أن يكون النفط مورداً هاماً فى الدخل القومى ، وبذلك حذفت كلمات المورد الرئيسى و الأساسى ليفتح باب العضوية للدخول فى هذه المنظمة امام دول عربية أخرى [2] . فانضمت كل من العراق وسوريا ومصر ، وانسحبت حكومة دبى وذلك بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة بإعتبارها من ضمن الاتحاد [3] .

وتجدر الإشارة الى ان هدف المنظمة العربية لا يتعارض مع هدف منظمة الدول المصدرة للنفط، فهى منظمة ذات طابع اقليمى ، وكانت القيادة الليبية ترى انه ضمن هذه المنظمة يمكن تحقيق التعاون بين الدول العربية فى مجال صناعة النفط ، وخلق روابط وثيقة بين الدول الاعضاء فى المنظمة ، وتحقيق التضامن فى الجهود من أجل الحفاظ على تدفق النفط الى الأسواق بأسعار معقولة إلى جانب

---

[1] عتيقة ، النفط و المصالح العربية ، مرجع سابق ، ص ص 233- 234.

* أقيم اتحاد يضم ستاً من الإمارات وهى :(أبوظبى – دبي – الشارقة – عجمان – الفجيرة- رأس الخيمة) فى1 ديسمبر 1971،تم التحقت رأس الخيمة إلي الاتحاد فى 13 فبراير 1972م ، لمزيد من التفاصيل أنظر: عطا محمد صالح وفوزي يتم ، النظم السياسية العربية المعاصرة،ج1 ، مرجع سابق ص 312 .

[2] هنري حبيب ،مرجع سابق ، ص 306

[3] - عتيقة ، النفط و المصالح العربية ، مرجع سابق ، ص271

تبادل الخبرة والاستثمار في الصناعة النفطية ، وإقامة المشاريع المشتركة التي تحقق مصالح الدول الأعضاء [1] .

وتعتبر ليبيا عضواً نشيطاً في منظمة الأوابيك ، فقد شاركت في أعمال مؤتمرات النفط العربية والدولية وساهمت مساهمة فعالة فيها إذ حذرت من استنزاف موارد النفط وحثت على ضرورة القيام بالسيطرة المباشرة والفعالة على صناعة النفط [2] وتنسيق العلاقات بين الدول العربية المصدرة للنفط لتجنب تضارب المصالح فيما بينهم [3].

وقد أيدت ليبيا هذه المنظمة العربية لأسباب إقتصادية وسياسية إذ أن إنشاء منظمة عربية نفطية تمثل 60 ٪ من صادرات النفط العالمية سيزيد من القوة السياسية للدول العربية ويمكن من التهديد لاستعمال النفط العربي كسلاح في المعارك السياسية والعسكرية ، مما يشكل نوعاً من الضغط على الدول المستهلكة للنفط ويجعلها تتخذ قرارات تكون في صالح العرب أو مساندة لها . وبالتالي فان النفط يلعب دوراً رئيسياً من خلال استخدامه بما يصب في تحقيق مصالح الدول العربية المنتجة للنفط نظراً لإمتلاكها إحتياطيات ضخمة من النفط العربي [4] خصوصاً بعد أن أصبح ينظر إليه من زاوية الأمن والاستراتيجية " ،كسلاح وقوة ، وذلك بعد إستعمال سلاح النفط وإستحالة الفصل بين النتائج السياسية والإقتصادية ، كل ذلك دفع الغرب إلى التفكير في شأن الطاقات النفطية للعالم العربي وقوة تأثيرها على حياة مستورديه [5].

وقد قام منتجو النفط العربي ومن بينهم ليبيا بتنسيق سياساتهم النفطية داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط وذلك بهدف إيجاد سياسة نفطية عربية واحدة من خلال توثيق النشاط النفطي فيما بينهم ،فسعت ليبيا بجانب الدول العربية لانشاء خط الأنابيب العربي وإقامة الصناعات البتروكيماوية ،إضافة إلى ذلك فقد وضعت ليبيا وغيرها من الدول العربية سياسة نفطية موحدة عقب قيام سوريا والعراق بتأميم صناعة النفط في عام 1972عندما منعت الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط من زيادة معدلات الانتاج لتعويض أي نقص في انتاج حقول النفط العراقي، ووضعت ليبيا والدول العربية المنتجة للنفط فائض الدخل الذي تحصلت عليه من جراء ذلك تحت تصرف العراق وسوريا ،

-كل نصوص ميثاق الأوابيك مشابهة لما جاء في ميثاق منظمة الأوبك ، لكن الجديد في المنظمة العربية هو حقها في إنشاء مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء . لتفاصيل اكثر أنظر: : شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953_1970 ، مرجع سابق ، ص ص 325-326

حبيب مرجع سابق ، ص 306

عجمية ،مرجع سابق ، ص135.

حبيب ، مرجع سابق، ص307.

-فليح خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 63 .

جورج طعمة ،"النفط والعلاقات العربية الدولية " ،قضايا عربية ، العدد (4)، ابريل1980، ص17 .

إلى جانب ذلك فقد تعهدت الدول العربية المنتجة للنفط – بما فيها ليبيا– بتقديم المساعدة والخبرة الفنية ، وكان هذا دليلاً على التضامن بين الدول العربية المصدرة للنفط"[1].

وفى أكتوبر من عام 1973 ، أظهرت ليبيا تضامنها مع مصر وسوريا ، وذلك عندما استعمل العرب جميع الموارد والقدرات التى لديهم عسكرية واقتصادية ومالية وبشرية وعقلية وعاطفية ، أى بمعنى آخر "الإستراتيجية الشاملة " فالتضامن العربى والتنسيق والتعاون الفعال جعل القرار العربى ممارسة حقيقية فعالة ، فالتخفيض المتزايد لكميات النفط المصدر ثم الحظر النفطي ، وتقسيم الدول الى صديقة ومحايدة وعدوة، وتحديد المصالح الأجنبية وربطها بالقضية العربية الأولى ودعم المطالب العربية . كل ذلك أدى الى فتح آفاق جديدة أمام المنظمة العربية النفطية لإستخدام الإمكانات المطروحة لديها لتحقيق انجازات كبيرة للسيادتين الإقتصادية والسياسية والتى يمكن تحقيقها على أساس العمل العربى الموحد والتعاون والتنسيق"[2].

وتحرص ليبيا داخل المنظمة على العمل العربى المشترك ، خصوصاً وأنها ترى بأنهم امة واحدة ذات لسان عربى واحد ، ومصالح واحدة ، ومصير واحد ، ولكن على الرغم من ذلك فان الوطن العربى مجزأ سياسياً واقتصادياً ومشتت الى دول وجنسيات مختلفة . ولكن القيادة الليبية تسعى فى إطار منظمة الأوابيك لإيجاد التقارب وهو العمل من خلال المشاريع العربية المشتركة ، لأن هذا الأسلوب يهيء السبيل للوحدة السياسية "[3].

ومضمون العمل الاقتصادى العربى المشترك " هو تحديد الأمكانات الاقتصادية وفرص التعاون بين كل قطر وآخر ، وبناء كوادر عربية مدربة تفكر تفكيراً قومياً . وإعداد التشريعات وتطبيقها لإتاحة الفرصة للتنقل والإستيطان سواء عن طريق توحيد الروابط الإقتصادية والثقافية والمؤسسية والمالية والنقدية " "[4].

وتهدف القيادة الليبية من العمل الاقتصادى العربى المشترك الى الحد من التقسيم والتشتت وتحقيق الوحدة والتنمية . وكانت القضية التى تشغل ليبيا والدول العربية المنتجة للنفط فى الأوابيك هى تدريب الطاقات البشرية المحلية فى النواحي الإدارية والفنية للصناعات النفطية"[5] وتنمية القدرة العربية المشتركة من خلال الندوات ومراكز التدريب ولقاءات المهنيين ونشر الوعي العربى . وقد نشطت المنظمة فى هذا المجال أكثر من أى مجال آخر"[6].

"1" - حبيب مرجع سابق ، ص 307 .

"2" جورج طعمة ، مرجع سابق ، ص ص 16-17.

"3" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 269 – 270 .

"4" المرجع نفسه ، ص 270 .

"5" وليد خدوري " العوامل المؤثرة فى العلاقات النفطية العربية – الأمريكية " قضايا عربية ، العدد (4) أبريل 1980 ، ص 31.

"6" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 360 .

واستطاعت ليبيا العمل داخل المنظمة من خلال توحيد جهودها لتشجيع التعاون العربى المشترك وذلك بعد تحرير ثرواتها النفطية وتصحيح أسعارها خلال فترة السبعينات إذ أتاح التدفق السريع والضخم للعوائد المالية الليبية والعربية لدعم وتطوير وتعزيز التنمية العربية الاقتصادية والإجتماعية .

واتجهت ليبيا مع غيرها من الدول العربية النفطية إلى العمل داخل المنظمة على دعم التعاون الاقتصادى العربى فى مجال النفط والتى يمكن حصرها بما يلى :–[1]

1 – دعم أنشطة التدريب المحلية فى الأقطار الأعضاء ، وذلك من خلال إقامة معهد النفط العربى للتدريب بالإضافة إلى عقد المنظمة للدورات التدريبية فى مجال صناعة النفط والغاز ، وصناعة البتروكيماويات ، والتقنيات الحديثة فى اختيار الآبار .

2 – توسيع رقعة التبادل فى المعلومات بين الدول الأعضاء ، وذلك بمعرفة ما يجرى داخل صناعة النفط العربية سواء فى حقول الإنتاج أو تصنيع النفط وتسويقه ونقله ، وفى مجالات التنمية الاقتصادية.

3 – بلورة صيغة جديدة للتعاون الاقتصادى العربى المشترك وذلك للإستفادة من موارد الدول الأعضاء فى المنظمة من خلال توحيد إمكاناتهم فى إنشاء مجموعة من المشروعات العربية المشتركة .

وقد ساهمت ليبيا فى المشاريع العربية المشتركة بين الدول الأعضاء داخل المنظمة ، كما هو موضح بالجدول رقم (3–7) حيث عملت على تحقيق التعاون الإقتصادى النفطي بجعل الثروة النفطية ثروة قومية عربية لبناء الوطن العربى وخدمة المصالح الحيوية ، من خلال تحقيق التنسيق والتكامل العربى الذى يشكل النفط أداته المنفذة [2].

وقد عملت ليبيا –ولازالت – على دعم العمل العربى الاقتصادى المشترك ودفعه إلي الأمام ، إضافة إلى خلق مصالح إقتصادية بين الدول العربية المتباينة فى الاتجاهات والسياسات ودعم التعاون النفطي العربى فى جميع مجالاته وتنسيق السياسات النفطية بين مختلف الدول العربية النفطية . وذلك للعمل على إيجاد سياسة نفطية عربية واحدة للدول العربية المصدرة للنفط كخطوة لجعل النفط العربى سلاحاً فعالاً فى النضال من أجل تحقيق الحرية والوحدة العربية والرخاء والتنمية الاقتصادية العربية[3] إذ أستغل النفط الاستغلال الأمثل كأداة للضغط والمساومة السياسية ، وتسخيره لصالح قضايا التحرر العربى[4] .

"1" عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 550- 551 .
"2" سمير تنير ،"نحو استراتيجية مستقبلية للنفط العربى "، قضايا عربية ، العدد (4) ،أبريل 1980 ،ص 117 .
"3" حبيب مرجع سابق ، ص308 .
"4" محمود عبد الفضيل ،" النفط وقضايا التنمية والوحدة العربية "، قضايا عربية ، العدد (4)، أبريل 1980 ،ص 121 .

جدول رقم (7.3)

مساهمة ليبيا فى المشاريع العربية المشتركة داخل منظمة الأوابيك .

	الشركة	مقرها وتاريخ تأسيسها	عدد الأسهم	%	بالدولار الأمريكي
1	الشركة العربية البحرية لنقل النفط	الكويت – 1973	677892	13.56	67789200
2	الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	البحرين – 1974	37500	1.10	3750000.0
3	الشركة العربية للإستثمارات النفطية	السعودية– 1975	15000	15	60000000
4	الشركة العربية للخدمات النفطية	ليبيا–1977	2550	17	8613390
5	الشركةالعربي للإستشارات الهندسية	الإمارات العربية– 1981	13650	11.375	1365000

رأس المال بالدينار الليبى : بسعر التحويل= 0.2960 دينار =دولار أمريكي واحد / 1976.

نقلاً عن : على عتيقة ، النفط والمصالح العربية ، مرجع سابق ، ص 554- 555 .

وهكذا يمكننا القول أن القيادة الليبية استطاعت أن تحول النفط من سلعة إقتصادية إلى مادة استراتيجية من خلال توظيفها للنفط الليبى وعوائده المالية لخدمة قضاياها القومية ، وذلك بهدف إقامة مشروع التوحيد القومى للوطن العربى والقضاء على التجزئة والتشتت التى تمثل بالنسبة للقيادة الليبية عقبات تقف فى طريق النضال التحرري الوحدوي العربى وبالتالي ترى حتمية تحويل النفط وعوائده المالية إلى (آلية وحدوية) سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادى .

الفصل الرابع

دور النفط فى السياسة الخار جية الليبية على مستوى العالم الثالث

المبحث الأول : منطلقات السياسية انفطية الليبية على مستوى العالم الثالث .

المبحث الثاني :- دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية على المستوى الأفريقي
.

المبحث الثالث :- دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية على المستوى الأسيوي
.

المبحث الرابع :دور النفط فى السيادة الخارجية الليبية تجاه دول امريكا اللاتينية
.

الفصل الرابع

دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية على مستوى العلم الثالث

تمهيد :

منذ قيام الثورة أخذت السياسة الليبية على عاتقها العمل لنصرة قضايا الشعوب فى نضالها ضد الاستعمار السياسي والاستغلال والنهب الاقتصادى"[1]" ومساندة ودعم الشعوب التى تكافح فى سبيل حقوقها ، واحترام القوميات ومحاربة التعصب وتقديم يد المساعدة للشعوب والجماعات المستضعفة والمقهورة "[2]".

وتمشياً مع هذه السياسة أيدت ليبيا السياسة التحررية التى تنتهجها الدول الأفريقية الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية فى مواجهتها للسيطرة الاستعمارية والتغلغل الصهيونى فيها ، إلى جانب التزامها النضال فى حل مشاكل شعوب العالم الثالث ، والإسهام فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[3]" . وهذا بطبيعة الحال لايتم بدون وسائل التأثير الإقتصادى من خلال مجالات الدعم المالى والتعاون التجارى والإستثمارى وغيره .

وعليه فإنه سيتم تناول هذا الفصل فى أربعة مباحث أساسية هى :-

المبحث الأول :-

منطلقات السياسية النفطية الليبية على مستوى العالم الثالث .

المبحث الثانى :-

دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية على المستوى الأفريقي .

المبحث الثالث :-

دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية على المستوى الآسيوي .

المبحث الرابع :-

دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية تجاه دول امريكا اللاتينية .

"1" بلال ، مرجع سابق ، ص 92 .

"2" الإدارة العامة للإعلام والثقافة ، المسيرة الثورية ، مرجع سابق ، ص 32 .

"3" المرجع نفسه ، ص 32 .

المبحث الأول

منطلقات السياسة النفطية الليبية على مستوى العالم الثالث .

لقد إنتهجت ليبيا منذ قيام الثورة عام 1969 سياسة خارجية نابعة من إلتزامها بالنضال الشامل لحماية الإنسان فى كل مكان من العالم"[1] ، ويتمثل جوهر التحرك السياسي للثورة الليبية على مستوى العالم الثالث فى تسخير المورد النفطي وعوائده المالية للعمل على نصرة قضايا الشعوب التى تكافح فى سبيل حقوقها إسلامياً وأفريقياً ودولياً .

لذلك فإن مناصرة حركات التحرر حسب رؤية السياسة الليبية تنبع من تعاليم الدين الإسلامي التى تنص على حماية المضطهدين والمستضعفين حتى ولو كانوا غير مسلمين .ولهذا فإن الثورة الليبية تقدم يد المساعدة للجماعات والشعوب المقهورة التي تكافح فى سبيل حقوقها بدون أى تعصب أو أنانية"[2] .

وانطلاقاً من الاعتبارات الدينية التي تجعل من ليبيا إحدى الدول الإسلامية ، يعد تعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية من أهم أسس السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة فى الفاتح من سبتمبر 1969 وحتي الآن . وحرصاً منها على أن تكون صورتها الإسلامية ظاهرة فى مرآة سياستها الخارجية ، استندت فى مسلكها تجاه تعزيز علاقاتها مع الدول الإسلامية على مبادئ ثابتة كان البعد الإيديولوجي للثورة والذى جعل من القرآن شريعة المجتمع هو ركيزتها ، فنادت — ليبيا — بوحدة مصير العالم الإسلامي وبالأخوة الإسلامية ، وحاولت تجسيد دعواتها هذه من خلال توطيد التعاون بينها وبين الدول الإسلامية فى المجالات الاقتصادية والثقافية . وكان أهم ما ركزت عليه فى سياستها الخارجية تجاه مسلمى العالم هو تأييد حركات التحرير الإسلامية والدفاع عن حقوق الأقليات الإسلامية المضطهدة وتقديم العون لها"[3] .

وأولت سياسة ليبيا الخارجية اهتماماً كبيراً بالعديد من القضايا المتعلقة بدول العالم الثالث والتي حظيت بتأييد كبير من قبل القيادة الليبية . ومثلت تلك القضايا أهم المنطلقات لسياسة ليبيا الخارجية على مستوى العالم الثالث . وأهم تلك المنطلقات : تصفية الاستعمار ومناصرة ودعم حركات

"1" بلال ، مرجع سابق ، ص 94

"2" الإدارة العامة للإعلام والثقافة ، المسيرة الثورية ، مرجع سابق ، ص 31

"3" مجموعة مؤلفين ، إغتيال ليبيا ، ط/ (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993) ص 26 – 27 .

التحرر ، إضافة إلى التمسك بمباديء وفلسفة حركة عدم الإنحياز ، وإقامة علاقات التعاون لبناء التقدم وقهر التخلف .

أولاً : تصفية الإستعمار"-1-" ودعم حركات التحرر:-

اعتبرت القيادة الليبية أن تصفية الاستعمار ومكافحته بجميع مظاهره وأشكاله أحد المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث ، وسعت فى كل المنظمات الإقليمية والدولية إلى محاربته والقضاء عليه . * وترى الثورة الليبية أن أمريكا هى قائدة الاستعمار الغربي الجديد ، حيث يقول قائد الثورة الليبية: (إن أمريكا ظهرت في فترة متأخرة انتهى فيها الصراع المسلح ، وبدأ فيها استعمار من نوع آخر ، الاستعمار الجديد الذى رفعت أعلامه أمريكا ، فكانت تعمل مشاريع ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب) "-2-" .

ووصف قائد الثورة الليبية أن الاستعمار الجديد قد لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل أيضاً المجالات السياسية والدينية والأيديولوجية والحضارية . فكما رأى كوامى نكروما ، فإن الإستعمار الجديد يمثل الامبريالية * فى مرحلتها النهائية ، إذ قد تكون الدولة مستقلة نظرياً ولكن واقعها الفعلي ونظامها السياسي و الاقتصادي مسيطر عليه "-3-" .

وقد اعتبرت السياسة الليبية فى جلاء القواعد الأجنبية عن أراضيها تصفية للاستعمار والتبعية وتعبير عن الإرادة الحرة للثورة الليبية التى اعتبرت مسألة الحرية السياسية أحد المبادىء التي قامت من أجلها الثورة ، ولذلك أوضحت أن من صلب مبادئها محاربة الإستعمار والتفرقة العنصرية ، وأن حرية الإنسان واحدة لا تتجزأ ، أضف إلي ذلك تأييدها المستمر لكافة حركات التحرر في العالم ومساندتها ودعمها . وشددت القيادة الليبية علي ضرورة تصفية الاستعمار والقضاء على حركة التمييز العنصري وامتهان حقوق الإنسان ، إذ في هذا الصدد شرح قائد الثورة موقف ليبيا من مساندة حق الشعوب في الاستقلال والتحرر وذلك لضمان الأمن والإستقرار فى مناطق عديدة من العالم إذ يقول :

"1" لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الإستعمار وبداياته وأشكاله أنظر علي سبيل المثال : - 1 - إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص 245 . 2 - مصطفي خشيم / موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 41 . 3 - جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرر (القاهرة : دار الشرق ، 1983) ص 334 .

* لقد ظهر إختلاف بين بعض المواقف فى تحديد معنى الإستعمار الجديد ، فبعض الدول رأت أن الإستعمار ظاهرة غربية يقتصر على دول الغرب دون غيرها ، وبعض الدول رأت أن الإستعمار يمكن أن يكون من الدول الشيوعية مثل العراق وباكستان وغيرها ، لمزيد من التفاصيل أنظر خالد مادي ، ليبيا وحركة عدم الانحياز 1969 -- 1989 ، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ، أكتوبر 1999) ص 79 . 80 . 81 .

"2" أحاديث القائد معمر القذافي ، ثورة الشعب الليبي ، (طرابلس : الإدارة العامة للثقافة 1974) ص 282 .

* الإمبريالية : هي علاقة بين طرف قوي وآخر ضعيف ، يصبح بموجبها شعب منطقة جغرافية معينة خاضع لسيطرة دولة أخرى أجنبية ، لمزيد من التفاصيل حول بروزها وتطورها وأنماطها أنظر : خشيم / موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 49 – 51 .

"3" كوامي نكروما ، الإستعمار الجديد آخر مرحلة للإمبريالية ، ترجمة : عبدالحميد حمدي (القاهرة : دار المعرفة للطباعة ، 1966) ص 5 .

(لابد من العمل على تصفية العدوان الإسرائيلي والحكم العنصري والجيوب الإستعمارية فى أفريقيا وغيرها من دول العالم الثالث) كما لفت الانتباه إلى وجود العديد من أنواع الاستعمار وطالب الشعوب بالنضال ضد الاستعمار السياسي والنهب والاستغلال الاقتصادي والإحتكارات الاستعمارية منطلقاً من مبدأ أن الحرية واحدة لا تتجزأ ، ومن الإيمان بالنضال ضد الإستعمار حتى التحرر [1] .

وبناء على ذلك فقد تطلعت القيادة الليبية إلى دعم ومساندة كل الشعوب من أجل تحررها وانعتاقها السياسي و الاقتصادي والثقافي . إضافة إلى اشارة قائد الثورة الليبية أن ليبيا دولة حرة وأنها دائماً قلعة تساند و تكافح من أجل جميع دول العالم حتى حصولها على استقلالها . إذ يقول في ذلك: (ستقف دائماً رافعة راية الكفاح بكل الوسائل ضد المستعمرين وتصر على بذل التضحيات حتى لا تعود عهود الإستعمار من جديد) [2] والأكثر من هذا فإن الثورة الليبية تضحي بمصالحها الخاصة من أجل استقلال وسلامة مصالح شعوب العالم الثالث .

ورأت السياسة الليبية أن من مسئولياتها ضرورة الإلتزام بتوضيح ما يجرى من مؤامرات استعمارية تحاول السيطرة بكل الوسائل على شعوب العالم الثالث ، وما يجري فى المنطقة العربية وفي القارة الأفريقية وفي شرق آسيا و أمريكا اللاتينية من مؤامرات استعمارية لدليل قاطع لفرض سيطرة الاستعمار على هذه الشعوب التي تناضل وتكافح من أجل حريتها ومحاولة ربطها بأحلاف عسكرية تفرض الإستغلال والهيمنة [3] .

وتصاعد الموقف الليبي التحريضي من السياسة الإستعمارية الجديدة والتمييز العنصري عندما إزدادت حملة الدول الغربية على حركات التحرر ووصفها ومن يدعمها بالدول الارهابية وذلك نتيجة مواقف الولايات المتحدة السلبية والمعادية لحركات التحرر ، وحثت ليبيا جميع الدول على دعم وتأييد الدعوة لصالح الدول والشعوب المظلومة التى تستهدفها الدول الإستعمارية . ورأت أن الدول التى ترتبط بعلاقات مع الكيانين الاستعماريين فى جنوب أفريقيا (فى ظل النظام العنصري السابق) وفلسطين ينبغي أن لا تبقى على علاقة معهما وأن ليبيا على استعداد تام أن تضع قواتها تحت أى قيادة سواء إقليمية أو دولية من أجل تحرير جنوب أفريقيا ونامبيا و فلسطين وكل الشعوب التى تكافح من أجل أن تنال حريتـــها [4] .

"1" معمر القذافي (قمة دول حركة عدم الإنحياز - الجزائر 1973) السجل القومي ، المجلد الثاني ، (طرابلس ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ص 48 – 50 .

"2" المرجع نفسه ، ص 57

"3" عبدالله بلال ، مرجع سابق ص 100 – 105 .

"4" خالد مادي ، مرجع سابق ، ص 85 .

وأعلنت ليبيا صريحاً وقوفها ومساندتها لحركات التحرر ، وذلك على الرغم من تعرضها لإستفزازات عسكرية غربية وشن قائد الثورة الليبية هجوماً على القوى العميلة والمتحالفة مع الاستعمار ورأى ضرورة تأييد كل الدول لحركات التحرر بإعتبارها حقاً نظالياً ضد الاستعمار ولا يصح أن يحمل الآخرون هذه العلاقة على محمل أنها مؤيدة للإرهاب ، وإنه لابد من إدانة مثل هذه المواقف التى جاءت من الدول الإمبريالية"[1] .

وتمشياً مع هذه السياسة مارست ليبيا إلتزامها النضالي فى دعم حركات التحرر ، إذ انتظمت على أرضها عشرات المؤتمرات واللقاءات السياسية والاقتصادية والفكرية بهدف رئيسي هو نصرة ومساندة نضالات الشعوب"[2] . وامتداداً لهذه السياسة فقد لعبت دوراً فعالاً فى حل مشاكل الشعوب المضطهدة والإسهام فى مجالات التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

ولم تتوان ليبيا فى مد يد العون المالي من أجل مقاومة الغزو الإستعماري ودعم حركات التحرر مادياً ومعنوياً ،فسعت لإبراز وتأييد الحق والعدل لأن هناك شعوباً لا تزال ترزح تحت الاستعمار ، الأمر الذى يستدعي دعم نضال هذه الشعوب التى لازالت تكافح فى سبيل استقلالها وحريتها . إذ يقول قائد الثورة الليبية في هذا الصدد : (ولهذا فإن ليبيا عاقدة العزم على الاستمرار فى مساعدة أخوتنا وأشقائنا فى الكفاح مادياً ومعنوياً في سبيل الحرية والعدالة وفقاً لمبادئنا التى لن نحيد عنها)"[3] وأن ليبيا قاعدة التحرر فى العالم حيث يقول : (ونعلن من على هذا المنبر ، اننا نفتح معسكراتنا فى سبيل الحرية فى جنوب أفريقيا ، والثوار فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وفلسطين)"[4].

وبذلك تجسدت مضامين الموقف الليبي من الاستعمار وتصفيته وتعرية صوره ، إذ انتهجت ليبيا فى سياستها محاربة وإدانة سياسات الاستعمار والتفرقة العنصرية ، فقد رفعت الثورة الليبية راية المعركة ضد الاستعمار منذ قيامها ، وأظهرت العداء لأى إرتباط به . وتمسكت المواقف الليبية بدعم الحركات التحررية ، فحرصت فى جهودها على دعم ومساندة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة معتبرة أن قضية الاستعمار والتفرقة العنصرية قضية استعمارية ذات جوانب سياسية وإنسانية .

"1" معمر القذافي (فى قمة هراري – 86) السجل القومي ، المجلد الثامن ، مرجع سابق ، ص 90 – 95 .

"2" وزارة الأعلام والثقافة ، المسيرة الثورية ، مرجع سابق ، ص 32 .

"3" أحاديث وخطب العقيد معمر القذافي ، السجل القومي ، المجلد الثامن ، مرجع سابق ، ص 84

"4" المرجع نفسه ، ص 80 – 85 .

عليه فإن المواقف الليبية جاءت بشكل منظم وفاعل على صعيد تحرير الشعوب وخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا من أجل حشد الجهود للتوصل إلى توافق في الرأي لتأكيد وتأييد مواقف وإتجاهات السياسة الخارجية الليبية في العمل على نصرة قضايا الإنسان ومحاربة التعصب والتصدي للعدوان.

ثانياً : التمسك بمبادىء وفلسفة حركة عدم الانحياز :-

تقوم سياسة ليبيا الخارجية على مبدأ عدم الانحياز وهذه السياسة تعني الإستقلال عن التكتلات أو الأحلاف الدولية المتصارعة خاصة الصراع الذى كان دائراً بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو السابق فى فترة الحرب الباردة ، ومن ثم فإن (سياسة عدم الإنحياز الليبية تقوم على أساس فلسفي إلى جانب كونه سياسة واقعية)[1] وترتكز السياسة الخارجية الليبية على ثلاثة مبادىء هى :- الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتعايش السلمي .

ولم تصبح ليبيا فاعلة فى هذه الحركة إلا بعد قيام الثورة ففى العهد الملكي كانت السياسة الخارجية الليبية غير واضحة المبادىء والأهداف ، ولم تكن تعبر عن فلسفة واضحة ذات إستقلالية وإنما كانت متلازمة مع ظروف خارجية وتصورات إقليمية ودولية جعلت من السياسة الخارجية فى ليبيا الملكية تتجه صوب العالم الغربي عموماً . وبذلك لم يكن أمام ليبيا هامش واسع من الحرية فى السياسة الدولية سوى التحول نحو الغرب ومسايرة القوة الغربية وانسحابها العلني من المجموعة العربية .

وبقيام الثورة عام 1969 قضت ليبيا على سياسة العزلة والسلبية فى علاقاتها الخارجية ، وسعت إلى أن يكون لها دور مهم وفاعل فى الساحة الدولية وفى حركة عدم الإنحياز ، إلى جانب تغيير مسار سياستها الخارجية نحو الإنفتاح على العالم الثالث .

وبناء على ذلك أكدت السياسة الليبية على النهج التحرري والاستقلالي ، وسعت فى إطار حركة عدم الإنحياز للحصول على مقامات ومضامين لم تكن متاحة من قبل وذلك من خلال بحثها المستمر عن الدور المؤثر والفاعل فى الشئون الاقليمية والدولية ، ومن أولويات التحرك الليبي هو العمل علي دعم ومناصرة قضايا تلك الحركة والوقوف مع جميع شعوب العالم من أجل تحررها ومحاربة التمييز العنصري ومكافحة الإستعمار وكافة مظاهر الهيمنة الدولية . من أجل دعم السلم والأمن الدوليين ، وكانت مبادرة القيادة الليبية منذ البداية بالدعوة لإنقاذ الحركة من الخلل والثغرات الموجودة بها مما أعطى دوراً ريادياً جديداً للسياسة الخارجية الليبية[2] .

"1" حبيب ، مرجع سابق ، ص 295 .

"2" مسيرة الإنسان في ج . ع . ل ، مرجع سابق ، ص 75 .

وعلى اعتبار أن ليبيا تنتمي إلى العالم الثالث وإلى مجموعة بلدان عدم الانحياز فإن ذلك يعطيها سبباً إضافياً لحماية ودعم الشعوب المضطهدة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فترى القيادة الليبية أن استقلال وتحرر شعوب العالم الثالث شرط أساسي لحماية استقلالها وتحررها ، ولذلك إلتزمت الثورة فى جميع مؤتمرات الحركة على قيامها بدور فعال فى التصدي لكل أشكال النفوذ الإستعماري وسياسة الإحتواء ، إلى جانب مناهضة التفرقة العنصرية حتى تصل شعوب العالم الثالث إلى التحرر السياسى والإقتصادي[1] .

وقد تعرض قائد الثورة الليبية فى أكثر من حديث له عن موقف ليبيا من الحركة وعن تمسكها بمباديء الحركة خصوصاً فيما يتعلق بتصفية الاستعمار وتحرر شعوب العالم الثالث ودعم حركات التحرر فيها ، ففى حديثه على سبيل المثال – فى مؤتمر كولمبو 1976 . أوضح العيب والنقص فى اتجاه بعض دول الحركة من عدم تبني دور سياسي إيجابي يتعدى التوصيات ، وحث الدول الأعضاء فى الحركة على أن تدرك أن سياسة عدم الانحياز هى حركة نضالية وليست تجمعاً معنوياً للدول[2] .

ومع تزايد حدة التهديدات الأمريكية فى الثمانينات حثت ليبيا على ضرورة تعزيز وحدة عدم الانحياز ودعم وتأييد الدعوة إلى الانحياز لصالح الدول والشعوب المظلومة التى تستهدفها الدول الاستعمارية ، إلى جانب العمل بقوة لفرض الأمن والسلام عالمياً[3] . على اعتبار أن الحركة قوة مناهضة للاستعمار والامبريالية ومنحازة للحق والعدل والسلام ، وأنه يجب أن تكون كذلك حتى تعيد التوازن فى النظام الدولي .

وإلتزمت السياسة الليبية بمباديء الحركة وعملت على دعمها مادياً ومعنوياً إذ لم تتوان فى مد يد العون المالي للحركة ، فتبرعت بما قيمته عشرة ملايين دولار لصندوق العمل من أجل مقاومة وتصفية الإستعمار الذى أنشأه مؤتمر القمة بهراري لمساندة ودعم حركات التحرر ودول المواجهة الأفريقية ، إضافة إلى مشاركتها فى صندوق دعم حركات التحرر ولجان التنسيق التابعتين لحركة عدم الانحياز ولمنظمة الوحدة الأفريقية بحصة قيمتها (218.71) ألف دولار سنوياً[4] كما وعدت القيادة الليبية بتقديم الدعم والمساعدة لأية دولة تسعى للتحرر من الروابط السياسية والاقتصادية والدفاع عن الحرية فى العالم الثالث[5] . إذ أكد قائد الثورة الليبية فى قمة بلغراد 1989 عن سعادته

---

[1] المرجع نفسه ، ص 76 –77 .

[2] معمر القذافي (فى قمة كولمبو 16-19 أغسطس 1976) السجل القومي ، المجلد الثامن ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ص 34 – 35 .

[3] مادي ، مرجع سابق ، ص 84 .

[4] تقرير المكتب الشعبي للإتصال الخارجي حول السياسة الخارجية الليبية (طرابلس – أمانة الخارجية ، 1987) ص 39-40 .

[5] حبيب ، مرجع سابق ، ص 294 .

لقرب تحرر ناميبيا وموزمبيق ، كما أكد أن القيادة الليبية وحركة عدم الانحياز ستواصلان دعمهما المطلق لكافة قوى التحرر في العالم.

وخلاصة لما سبق فإن ليبيا تمسكت بمبادئ وفلسفة عدم الانحياز رافعة راية إدانة ومحاربة سياسات الاستعمار ، وأظهرت مواقفها داخل الحركة بدعم الحركات التحررية مادياً ومعنوياً حتى على حساب المصالح الليبية وخصوصاً علاقاتها مع الدول المعارضة لحركات التحرر ، إذ حرصت في جهودها على مساندة ودعم قضايا شعوب العالم الثالث وأهمها ما يلي :-

1 – دعم ومناصرة قضايا الشعوب من أجل تحررها ، والتعايش السلمي بين الشعوب على أساس التكافؤ والمساواة"[1]" .

2 – التصدى وبكل قوة للعدوان الأمريكي ، والاستغلال الاقتصادي الغربي لموارد دول العالم الثالث . والدعوة إلى علاج النظام الاقتصادي العالمي والدفاع عن حق شعوب العالم الثالث في التنمية وحرية التصرف في مواردها الطبيعية"[2]" .

3 – تصفية الاستعمار بكل صوره والتصدي لكل صور التفرقة العنصرية والهيمنة الدولية .

4 – المشاركة الفعالة إلى جانب أعضاء الحركة في كل المنظمات الإقليمية والدولية لحل مشاكل الشعوب والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إلى جانب الاصرار على تصفية القواعد الأجنبية ونبذ كافة أشكال النفوذ والتبعية .

5 – الاعتماد على لغة الحوار والتفاهم المشترك والتواصل مع دول الحركة بغية تحقيق الأمن والسلم الدوليين"[3]" .

ثالثاً : إقامة علاقات تعاون لبناء التقدم وقهر التخلف :-

لعبت ليبيا دوراً ايجابياً ضد التوسع الاستعماري في دول العالم الثالث ، إذ أكدت على وجوب تعزيز التعاون الاقتصادي بينها وبين باقي بلدان العالم الثالث وذلك لمواجهة الضغوط والتحديات التي تتعرض لها شعوب تلك الدول . وربطت بين التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي لتلك الدول ، وأكدت على حتمية قيام علاقات متكافئة بين بلدان العالم الثالث المنتجة للمواد الأولية وبين الدول الصناعية المستهلكة ، حتى تؤكد هذه الدول سيادتها المطلقة على حقها في التحكم بإنتاجها وتسخير عوائده المالية لخدمة تنميتها"[4]" .

"1" إلياس الباروني ، صنع السياسة الخارجية الليبية بين الطموحات والإمكانات ، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية ، 1999)، ص 32

"2" البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص373 .

"3" الباروني ، مرجع سابق ، ص25

"4" مسيرة الانسان في [illegible] ، مرجع سابق ، ص 77 .

وتـرى القـيادة الليبـية ضـرورة الـتعاون بيـنها وبـين دول العـالم الثالـث سـواء فـى المجـال الاقتصـادي أو الاجـتماعي أو الـثقافي او الأعلامي ، ولذلك فهى تلح على ضرورة تخصيص جزء هام من الـنفط وعوائـده المالـية لتنمـية العـالم الثالـث وحـل مشـاكله ؛ كمـا تسـعى إلى القضـاء علـي الإحـتكار الاقتصـادى للعـالم الثالـث مـن قـبل القـوة الاسـتعمارية وبـناء قوتـه الذاتية القادرة على تحقيق حرية ورفاهية شعوب العالم الثالث"[1] .

ونـتيجة لـتلك السياسـة فقـد برزت ليبيا كطرف مهم من ضمن شبكة العلاقات الاقتصادية والـتجارية فـى المـنطقة ، معتـبرة أن الـتحرر الإقتصـادى عـامل ضـروري ولن يتحقق ذلك دون كفاح ، فالإقتصـاد آلـة التنمـية ومن دون حرية التصرف بالثروة الوطنية والموارد الطبيعية لا يوجد استقلال"[2] . إلى جانـب ذلـك فـإن تلـك الـثروات تسـاهم فـى أغـراض التنمـية الاقتصـادية والاجتماعية والتقليل من الاعـتماد علـى المسـاعدات الخارجـية مـن الدول المتقدمة ، وبذلك تنهدم جسور التبعية * مع الدولة المسـتعمرة وتسير تلك الدول فى درب التنمية لإرساء قاعدة اقتصادية ذاتية قادرة على تحقيق التطور فى كل المجالات .

ودعمـاً لهذه السياسة كانت مواقف القيادة الليبية مؤيدة ومساندة للتعاون بين دول العالم الثالـث ، وذلـك مـن أجـل إيجاد قوة دفع جدية تعمل على إزالة عوامل التخلف التى تعاني منها هذه الـدول[3] إذ يقـول قائد الثورة الليبية فى هذا الصدد : " يمكنكم أن تستعينوا ببعضكم وتقدموا خبرات لبعضـكم كـي تخدمـوا قضـية الحـرية والـتحرر اقتصادياً، وأنه يجب علينا ألا نتكلم فقط ، وأن نتعاون مادياً ، والتعاون المادي فى أولوياته التعاون الإقتصادي"[4] .

وقـد وضـعت ليبـيا إسـتراتيجية تقـوم عـلى الاكتفاء الذاتي والتعاون والمساعدة بينها وبين دول العـالم الثالـث مـن أجـل التنمية إذ استطاعت تمويل العديد من النشاطات الإنمائية فى هذه الدول عـن طـريق تخصـيص جـزء مـن دخـلها لخدمـة التنمية فى بعض الدول وذلك وفقاً لأولويات محددة ، وأنشـأت لذلـك المصـرف الليـبي الخـارجي ، وكانـت مسـاهمتها عـن طريق تقديم المساعدات والقروض والاسـتثمارات دون أن يطلب منها ذلك . بالإضافة إلى تطوير التعاون الاقتصادي والفني بينها وبين دول

"1" المرجع نفسه ، ص 65 .

"2" محمود حلمي مصطفى ، العالم الثالث ومؤتمرات السلام ، (القاهرة : دار الأنجلو المصرية 1969) ص 111 .

* التبعية : هى أي دولة يعتمد برنامج التنمية فيها على تنمية وتوسع اقتصاد دولة أخرى ، لمزيد من التفاصيل أنظر : [illegible] ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 169 .

"3" حبيب ، مرجع سابق ، ص 294 .

"4" [illegible] الثقافي " قمة الجزائر 1973 " ، السجل القومي ، [illegible] ، مرجع سابق ، ص [illegible]

العالم الثالث إلى جانب توظيف جزء من الإمكانيات الاقتصادية الليبية لمعالجة مشكلات الفقر والتخلف .

عليه هدفت السياسة الليبية وعلى أساس المصلحة المشتركة بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، مع التركيز بصفة خاصة على تنمية دول العالم الثالث ، فنجد أن الجهات الليبية المختصة اكتفت بالحضور المادي لإقامة المشروعات وتقديم الخبرات ومعالجة المشكلات المشتركة ، إلى جانب تقديم الدعم والمساعدة الفورية بكافة أشكالها لدول العالم الثالث لمكافحة ومقاومة ما تعانيه من مشكلات وأن يستثمر جزء من دخل النفط الليبي للمساهمة في ايجاد نظام اقتصادي متكامل ومستقل لهذه الدول[-1-] .

ويمكن إبراز أهم أهداف العلاقات الاقتصادية والفنية لليبيا مع دول العالم الثالث فيما يلي :-

1 – إنتهاج أسلوب للتعاون المتكافيء يقوم على مبدأ المشاركة في التنمية .

2 – مساعدة دول العالم الثالث على تحرير وتعزيز الإرادة السياسية . إضافة إلى توثيق الروابط بين هذه الدول وقطع الطريق أمام محاولات الدول الكبرى الرامية الى إضعافها بغرض الاستمرار في السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الاقتصادية .

3 – البحث المشترك مع دول العالم الثالث من أجل بناء مستقبل أفضل يساعد على النمو والتطور وذلك عن طريق استثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية والطاقات البشرية في ظل نظام المشاركة الإقتصادية وبعيداً عن الاستغلال والتبعية .

4 – توظيف جزء من الإمكانيات الاقتصادية الليبية لمعالجة مشكلات الفقر والتخلف مساهمة في دعم مقدرة بعض دول العالم الثالث على مواجهة لتحديات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي مساعدتها على تحقيق إستقلالها الوطني .

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

-1- [illegible]

المبحث الثاني

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية على المستوى الأفريقي* .

تعتبر ليبيا المدخل الحقيقي للوصول إلى القارة الأفريقية ، فهي من جهة تتوسط الجزء الأفريقي الشمالي ، ومن جهة أخرى تمثل البوابة الرئيسية لإفريقيا نحو أوروبا من خلال موقعها الاستراتيجي على البحر المتوسط ، وبالتالى فإن السلوك الليبي أدى إلى خلق سياسة خارجية ليبية متأثرة تأثيراً واضحاً بالثروة النفطية ، أى تأثير العاملين السياسى والاقتصادي "1".

وعلى هذا الأساس فقد وظفت القيادة الليبية النفط وعوائده المالية لتحقيق أهدافها داخل القارة الأفريقية ، على اعتبار أن ما يربط العرب والأفارقة قلما نجد مثيله بين أية مجموعتين فى العالم، وهذا يعود إلى طبيعة الروابط المشتركة بينهم ، من منطلق أن العرب والأفارقة يربط بينهم العامل الجغرافي المتمثل فى عنصر الجوار والتقارب الجغرافي ، إلى جانب الكفاح التاريخي ضد الاستعمار الغربي ووحدة المصير المشترك. وفى هذا الصدد يقول قائد الثورة الليبية :" نحن فى أفريقيا لابد أن نكون أصدقاء وعامل مساعد للنهوض بأفريقيا ، لأن اكثر العرب يقطنون جغرافياً فى أفريقيا ، إذن مصيرنا نحن وأفريقيا مصير واحد "2".

أن التوجه الليبى لإرتباط العرب بأفريقيا كان مبكراً، ذلك أن صانع القرار السياسى فى ليبيا يدرك أهمية أفريقيا – بإعتبارها الامتداد الطبيعي للوطن العربى – وما يمكن أن تمثله بإعتبارها العمق الإستراتيجي والدرع الواقي للأمة العربية ، حيث أكد ذلك قائد الثورة الليبية عام1973 بقوله :" أن الوقت قد حان لتوحيد الجهود الأفريقية والعربية فى جبهة واحدة ، لكي تقف ضد التكتلات الدولية الآخذة فى النمو "3" ونظراً لتلك الأهمية التى تتمتع بها القارة الأفريقية بالنسبة للقيادة الليبية فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية مع الدول الأفريقية من نحو 1.6مليون دينار فى سنة 1969 إلى نحو 19.8 مليون دينار سنة 1974، أى بنسبة زيادة 11.38٪ وبذلك يتضح أن الأهمية النسبية

---

* تقصد بها الدول الأفريقية غير العربية علي اعتبار أن علاقة ليبيا مع الأقطار العربية في القارة الأفريقية تدخل في إطار العلاقات العربية

"1" البرناوى ، مرجع سابق ، ص 204 .

"2" بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ،السجل القومى ، المجلد السنوي الخامس 1973-1974،طرابلس: منشورات الاتحاد الاشتراكي)،ص 416-417.

"3" المرجع نفسه ، ص 437 .

للتجارة الخارجية الليبية مع الدول الأفريقية آخذة في النمو والتطور السريع حيث وصلت النسبة إلى نحو 35.03 مليون دينار سنة 1981 .

وتجدر الإشارة إلى أن توجه ليبيا نحو القارة الأفريقية والاهتمام بها كان مقصوداً لذاته، على اعتبار أن البعد الأفريقي أصبح أحد أركان الشخصية الليبية[1]، وذلك من أجل تأمين الحدود العربية الأفريقية وملاحقة النشاط الاسرائيلي في أفريقيا والعمل على تحريرها من الاستعمار الأوروبي، ومنع تدخله في الشؤون الداخلية للقارة الأفريقية، وفي هذا الشأن يقول قائد الثورة الليبية :" أن ليبيا مصممة على أن تجمع القارة الأفريقية في مواجهة الاستعمار .... ومصممة على توحيد القارة الأفريقية وتعلن استعدادها الكامل لتقديم الدعم والمساندة المادية والمعنوية لتحقيق ذلك "[2].

وقد كشفت السياسة الليبية عن انتمائها للقارة الأفريقية مما أعطاها أهمية ودوراً فاعلاً في تنشيط العلاقات العربية الأفريقية إجمالاً والتي اتسعت لتشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها[3] .

يمكن القول أن السياسة النفطية الليبية تجاه أفريقيا بعد قيام الثورة عام 1969،كانت واضحة وتسير وفق مبادىء وأسس ثابتة تمثلت في التوجهات التالية :-

1-محاربة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا .

2-مساندة ودعم حركات التحرر في أفريقيا .

3-مساعدة الدول الأفريقية (مشاريع تنموية ، قروض،استثمارات ،هبات ....الخ).

4-القضاء على سياسة الميز العنصري .

أولاً :- محاربة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا :-

أصبحت مسألة مواجهة التغلغل الصهيوني في أفريقيا ، وحث الدول الأفريقية على قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني تحتل المرتبة الأولى في تحرك السياسة الليبية على الساحة الأفريقية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969، حيث حرصت القيادة الليبية على كشف أهداف السياسة الإسرائيلية ونشاطاتها وغاياتها داخل القارة الأفريقية ، ونبهت شعوب العالم إلى الطبيعة العنصرية التي يشترك فيها النظام العنصري في إسرائيل مع النظام العنصري – السابق –في جنوب أفريقيا ، اللذين تعتبرهما الثورة الليبية بمثابة قاعدتين من قواعد الاستعمار التي تهدد مصالح العرب والأفارقة .

[1] الجابري،مرجع سابق ، ص 93 .

[2] بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ،السجل القومي ، المجلد الحادي عشر 1975-1976، مرجع سابق ، ص 78 .

[3] محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969-1977، ط1، [illegible]

وانطلاقاً من ذلك فإن التحرك المبكر من قبل السياسة الليبية ، يأتي من إدراكها لمدى خطورة التغلغل الإسرائيلي فى أفريقيا على الأمن والاستقرار العربى ، فقد رأت أن هذا التغلغل يعمل على زرع الخلافات بين العرب والأفارقة ، إلى جانب ذلك فإنه يقف حجر عثرة دون تحقيق التعاون العربى الأفريقي ، إذ أكدت القيادة السياسية الليبية فى أكثر من مناسبة على ضرورة التصدي لهذا الكيان التوسعي — ومنها على سبيل المثال — المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربى المنعقد فى عام 1972. وحثه على ضرورة " التصدي للتغلغل الصهيوني ، وكل حلقاته وتحطيم طوقه، لاسيما فى أفريقيا "[1].

وبناء على ذلك فقد بادرت ليبيا فى الفترة ما بين (1970-1973) إلى بذل الجهود الدبلوماسية والحملات التحريضية لاعادة تنشيط العلاقات العربية الأفريقية . وقد شهدت الدبلوماسية الليبية نشاطاً ملحوظاً خلال تلك الفترة ، حيث قام العديد من الرؤساء الأفارقة بزيارات رسمية إلى ليبيا ، أثمرت عن تدعيم أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين ليبيا والعديد من الدول الأفريقية . وتميزت الفترة نفسها-أى (1970-1973)-بتوقيع ليبيا مجموعة من الاتفاقيات المختلفة فى جميع المجالات مع الدول الأفريقية -فعلى سبيل المثال لا الحصر — وقعت ليبيا اتفاقية مع أوغندا لإنشاء مصرف مشترك بين البلدين"[2] إضافة إلى تقديم قرض قيمته 8 مليون دولار لأوغندا ، إلى جانب تقديم الدعم المادي والمساعدات العينية المتمثلة فى الأغذية والأدوية والكتب المدرسية وغيرها"[3] مما أدى إلى بروز ليبيا فى المرتبة الأولى من حيث التعاون العربى مع دول القارة الأفريقية[4].

وقد حققت الجهود التى بذلتها السياسة الليبية فى مواجهة التغلغل الإسرائيلي فى أفريقيا نجاحاً بارزاً ، حيث إنطلقت ليبيا فى سياستها الخارجية تجاه أفريقيا من خلال نهجين متوازيين أولهما : التعاون من خلال منظمة الوحدة الأفريقية[5] وما انبثق عنها من مؤسسات ولجان وغير ذلك لمواجهة النشاط الإسرائيلي ، أما ثانيهما : فكان من خلال التعاون الثنائي مع دول القارة الأفريقية وذلك مقابل ما تقدمه القيادة الليبية من دعم ومساعدات مالية وعينية . وذلك على اعتبار أن

1- محمد المبروك يونس ، دور ليبيا فى مسار العلاقات العربية الأفريقية، مرجع سابق ،ص 172.

2- تقرير عن سير التعاون بين ليبيا والدول الأفريقية ،إدارة التعاون ، مكتب الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، ص8

3- المرجع نفسه ،ص 10

4- "مرزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 286-287 .

5- منظمة الوحدة الأفريقية :- هى تنظيم إقليمي حكومي على مستوى القارة الأفريقية ، يهدف إلى دعم التعاون الأفريقي فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلى جانب ذلك فإنها تهدف إلى القضاء على الاستعمار والعنصرية ودعم الأمن [illegible] القارة الأفريقية. لمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ص [illegible]

الصهيونية خطر علـى أفريقيا وتاريخها وأن السياسة الليبية على استعداد تام لتقديم كل ما بوسعها لإنهاء الوجود الاسرائيلي فى القارة الأفريقية وهذا هدف السياسة الخارجية الليبية .

واعتمدت السياسة الليبية أسلوب التأثير والاقناع المباشر وسيلة لأقناع الدول الأفريقية وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية والقروض..... الخ للدول الأفريقية التى ترتبط مع إسرائيل بعلاقات سياسية لكي لا تكون تلك الدول فى حاجة لإسرائيل وتقطع هذه العلاقات"[1] ، وذلك على اعتبار أن الصهيونية خطر على شعوب القارة ولها أهداف ومطامع كحركة توسعية عدوانية . وقد لعبت ليبيا دوراً بارزاً فى مواجهة النشاط الإسرائيلي . إذبدأت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية تتغير فى الاتجاه المعاكس .

وتمثل نجاح ليبيا فى تحول مواقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل ،حيث أعلنت أوغندا فى 30مارس 1972 عن قطع علاقاتها الدبلماسية مع إسرائيل إلى جانب طرد جميع الخبراء والفنيين الإسرائيليين من أوغندا وذلك تم عقب تقديم القيادة الليبية للقروض والمساعدات — السابقة الذكر — بخمسة عشر يوماً، ثم قامت تشاد فى 28 نوفبر1972 بقطع علاقاتها السياسية مع إسرائيل ، كما أعلنت جمهورية الكونغو فى21ديسمبر من العام نفسه عن قطع العلاقات السياسية مع إسرائيل ومع نهاية عام 1972 قطعت جميع الدول الافريقية وهى إحدى وثلاثين دولة علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني[2] .

وترى القيادة الليبية أن استمرار العلاقة بين الدول الأفريقية وإسرائيل وجد فى ظل غياب سياسة عربية فاعلة تجاه المنطقة ، وان التواجد الصهيوني لم يكن غير ممكن التحدي وإنما استطاع النجاح لعدم قدرة العرب على فهم طبيعة أوضاع أفريقيا[3] .

وتعزيزاً لهذه المواقف من قضايا القارة . فقد واصلت السياسة الليبية العمل من أجل دعم الدول الأفريقية وتقوية العلاقات معها وتحريرها وانعتا قها من الاستعمار والصهيونية ،فقدمت خلال عامى 1979-1980 مساعدات لعدد من الدول الأفريقية منها الصومال حيث بلغت قيمة الدعم والمساعدات المالية نحو (14) مليون دولار ، فى الوقت نفسه بلغت قيمة الدعم والمساعدات الليبية الممنوحة لتشاد حوالي (25) مليون دولار ونحو (50)الف دولار للكاميرون مساعدات مالية إلى جانب تقديم مساعدات عينية تمثلت فى مساعدات إنسانية ومواد غذائية وكميات كبيرة من الأدوية"[4]

"1" مجموعة مؤلفين، الثورة فى 25 عام، مرجع سابق، ص 177.

"2" تقريرعن دور ليبيا فى محاربة التغلغل الأسرائيلي فى أفريقيا . الإدارة الافريقية . أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي . 1987 .

"3" ميحي فنوص وآخرون، الثورة فى ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص 176

"4" تقرير عن دور ليبيا فى محاربة التغلغل الإسرائيلي فى أفريقيا ، الإدارة الافريقية ، مرجع سابق، ص [illegible]

وأكـدت ليبـيا أنهـا تتحمل كافة الإلتزامات المترتبة من جراء ذلك . حيث يؤكد قائد الثورة الليبية ذلك بقوله :" إن الدول الأفريقية لا تستطيع أن تحمى وجودها بواسطة الاعتماد على قواعد أجنبية من دول الاستعمار والاستناد على بقايا الامبراطوريات الاستعمارية ، وإنما الحماية الحقيقية تكمن في أن تتظافر جهـود أبـناء أفريقـيا ، وأن يؤمنوا بأن حرية القارة واحدة وأن مصيرها مشترك وأن عدوها واحد ، وان حماية القارة من أبنائها لا من خارج القارة "[1] .

هـذا وانعكسـت السياسـة الليبـية وما ترتب عليها من سياسات على تصريحات المسئوولين الإسـرائيليين الذيـن أكـدوا عـلى أن ليبيا كانت وراء إقدام بعض الدول الأفريقية على قطع علاقاتها مع إسـرائيل ، خصوصاً بعـد زيـارة رؤسـاء هـذه الـدول الى ليبـيا . وقـد عبر المسئولون الإسرائيليون عن تخوفهـم مـن وجـود مخطـط لـيبي يهـدف إلى عـزل اسـرائيل حتى يتم طردها من الدول الافريقية[2] . وبـالفعل استمرت القـيادة الليبـية فى مواصلة نشاطها لطرد إسرائيل من أفريقيا ، حيث أعلنت النيجر ومـالى فـى شـهر يـناير عـام 1973 عـن قطع علاقاتهما مع اسرائيل ثم تبعتهما فى شهر مايو من العام نفسه جمهورية بورندى .

وقـد تجلى بقوة موقف ليبيا الواضح من الدول الأفريقية التى لها علاقات مع إسرائيل أثناء إنعقاد مؤتمـر القمـة الأفـريقي فـى مـايو 1973 ، عـندما طلبـت ليبيا رسمياً فى برقية بعث بها مجلس قيادة الـثورة إلى جمـيع رؤوسـاء الدول الافريقية ، أن يحددوا مواقفهم من الكيان الإسرائيلي ، بما يتفق ومواقف ليبيا من قضايا أفريقيا ، وذلك بهدف اتخاذ موقف أفريقى من التواجد الاسرائيلي فى فريقيا"[3].

ومـع اندلاع حرب أكتوبر 1973 بين الدول العربية وإسرائيل ، وعلى الرغم من إنشغال ليبيا بـتقديم الدعم المادي والمعنوي لأشقائها العرب فى الحرب ، إلا أنها حرصت على إبراز طبيعة إسرائيل التوسـعية تجـاه الـدول الأفريقية ، حيث بعث مجلس قيادة الثورة الليبية برقية إلى رؤوساء سبع دول أفريقـية ، وهـذه الـدول هـى :- الكـاميرون ، السنغال ، ليبيريا ، ساحل العاج ، غانا ، غامبيا ، سـيراليون ، والتى لاتزال لها علاقات سياسية مع إسرائيل . جاء فيها : " إن سيادتكم يعرف الموقف الأدبـي المتدهور لإسرائيل فى أفريقيا بعد قطع العديد من الدول الأفريقية علاقاتها بها ، بعد أن عرفت هـذه الـدول حقـيقة الوجـود الصهيوني القائم على الإغتصاب والعنصرية . وبعد أن تأكد أنها تمتد مثل السـرطان فى جسم أفريقيا بقصد السيطرة عليها واستغلالها . إن شعوبنا التي تتصدى للتوسع العنصري

"1" بيانات وخطب واحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد الرابع 1972-1973 ، مرجع سابق ، ص 2

"2" سليمان حيالي " إتحاد الجمهوريات العربية " مجلة السياسة الدولية ، العدد 25 ، يوليو 1971 ، ص

"3" [illegible]

فـي الشـمال كمـا تتصـدون للتوسع العنصري في جنوب قارتنا العزيزة ، تتطلع إليكم في هذه الساعات الحاسمة لتوجهوا ضرباتكم الأدبية للعدو المشترك إسرائيل.

وبـناء عـلى ذلـك فقد تجاوبـت جمـيع هـذه الـدول مع مواقف القيادة الليبية ، بعد أن تلقت مسـاعدات مالـية بلغـت قيمـتها نحو (80) مـليون دولار موزعة على الدول سالفة الذكر[1] . وأثر ذلك قطعت علاقاتها مع إسرائيل ، في الوقت نفسه أعلن رئيس زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) في 30 اكـتوبر 1973 عـن قطـع علاقـات بـلاده السيـسية مع اسرائيل وذلك أثناء خطابه في الجمعية العامة للأمـم الـمتحدة ، إثـر تلقـي بـلاده لمسـاعدات مالية ليبية بلغت قيمتها نحو (15) مليون دولار ، إلى جانب مساعدات عينية بقيمة (5) مليون دولار شملت مواد غذائية وأدوية[2] .

وبـدأت نـتائج الـتحركات الليبـية المستمرة في التصدي للنشاط الصهيوني في أفريقيا تظهر بوضوح وذلـك من خلال مواقف الدول الأفريقية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي . حيث تجسد التضامن العربي الأفـريقي أثـناء تصـويت أغلبـية الدول الأفريقية إلى جانب الأقطار العربية لصالح القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 ، والذى أعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية[3] .

وتجدر الإشارة إلى أن قائد الثورة الليبية قد بعث ببرقية شكر وتقدير لرؤوساء الدول الأفريقية عـلى مواقفهـم التضـامنية مع القضايا العربية . حيث جاء فيها : " إنني كواحد من أبناء الأمة العربية التى لا زالت تعاني من العدوان الصهيوني العالي العنصري . أحييكم بحرارة وأشد على أيديكم وأيدي مندوبـيكم في الأمم المتحدة التى ارتفعت في ساعة تاريخية لتصنع الصهيونية فى معطم الإستعفار ، مؤكداً لكـم أن بـلادي ومـن ورائها شعوب الأمة العربية ... ستقف بجانبكم في كل محفل ولن تنسى لكم هذا الموقف الإنساني الشجاع" [4] .

وهكـذا فقـد نجحـت السياسـة الليبـية فـي اسـتخدامها للنفط وعوائده المالية في التصدي للـتغلغل الإسـرائيلي فـي أفريقـيا وفـي خلـق تيار أفريقي يدرك حقيقة إسرائيل العنصرية والعدوانية ، الأمـر الـذي أدى فـي منتصـف السـبعينيات مـن القرن العشـرين إلى إغلاق جميع مكاتـب البعـثات الدبلوماسـية الإسـرائيلية فـي الـدول الأفريقـية . وهـذا مـا أكـد عليه قائد الثورة بقوله : " العرب من عشـرين سـنة فشـلوا فـي أن يزحـزحوا سفارة اسرائيلية واحدة من أفريقيا ... نحن في مدة قصيرة جداً

---

[1] تقريرعن التعاون الليبي الأفريقي خلال السبعينيات ، إدارة التعاون الاقتصادي ، أمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

[2] المرجع نفسه ، ص 5 .

[3] الجابري ، مرجع سابق ، ص 113 .

[4] للإطلاع على نص هذه البرقية ، أنظر بيانات وخطب واحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومي ، المجلد السابع ، 1975-1976 ، طرابلس ، منشورات مؤتمر الشعب العام ، ص 413 - 414 .

وعن طريق تقديم الدعم والمساعدة المالية لشعوبنا الأفريقية صفينا السفارات الاسرائيلية من أفريقيا""5" . وبالتالي استطاعت ليبيا أن تضيق الخناق على إسرائيل فى دول أفريقيا بصورة قاطعة .

ولكن مع توقيع الرئيس السادات لإتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل فى مارس 1979 ، فتح الباب واسعاً من جديد أمام النشاط الإسرائيلي فى أفريقيا ، إذ مهدت هذه الإتفاقية السبيل لعودة العلاقات السياسية مع الدول الأفريقية وإسرائيل . حيث إرتكزت الدول الأفريقية التى أعادت علاقاتها مع إسرائيل على أنه بقيام مصر بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل . [illegible] إنتهى السبب الرئيسي الذي كان وراء قطع العلاقات بين الدول الافريقية وإسرائيل .

وفى هذا الإطار فإن النتائج السلبية التى ترتبت عن إتفاقية كامب ديفيد لم تحد من عزيمة القيادة الليبية ، بل استمرت فى انتهاج سياستها المضادة للتغلغل الإسرائيلي فى القارة الأفريقية وانتهجت نفس الطريق الذي سارت عليه مع الدول العربية وذلك عندما لعبت ليبيا دوراً فاعلاً فى جبهة الصمود والتصدي وقدمت دعم مالي للأردن بلغت قيمته نحو 32 مليون دولار لكي لاتنضم لسلسل السلام[1] . وبالفعل قدمت القيادة الليبية مساعدات مادية وعسكرية لأوغندا بلغت قيمتها نحو 17 مليون دولار[2] . وذلك عندما تعرضت حدودها مع تنزانيا عام [illegible] جمات المرتزقة ، والتى كانت بسبب مواقف الشعب والحكومة الأوغندية المعادية للوجود الإسرائيلي فى أفريقيا[3] .

إلى جانب ذلك ففى عام 1983 أوقفت القيادة الليبية دعمها [illegible] وقطعت علاقاتها السياسية مع كل من زائير وليبيريا بسبب إعادتهما لعلاقاتهما مع [illegible] الصهيوني ، وطالبت فى الوقت ذاته بأن يتم الضغط عليهما من خلال منظمة الوحدة الأفريقية [illegible] النظر فى موقفهما من إسرائيل ، وحثت على أن يكون هناك تنسيق عربي من أجل إيجاد [illegible] لإقناع الدول الافريقية جميعها بعدم إعادة علاقاتها مع إسرائيل"4" .

ولعل من الخطوات التي قامت بها السياسة الليبية فى إطار [illegible] التغلغل الإسرائيلي للقارة الأفريقية ، تم إنشاء الشركة العربية للإستثمارات الخارجية – [illegible] قانون رقم (6) لعام 1981 – والتي يظهر قانون إنشائها أنها تسعى بالدرجة الأولى إلى [illegible] فرص الإستثمار والتعاون العربي فى البلدان الأفريقية * بما يمنع أى فرصة للتغلغل الإسرائيلي فى [illegible] بالقارة الأفريقية[5]

"1" تقرير عن سير التعاون العربي ، مرجع سابق ، ص 15 .

"2" تقرير عن سير التعاون مع الدول الأفريقية ، الشركة العربية للإستثمارات الخارجية ، 1990 .

"3" الجابري ، مرجع سابق ، ص 114 -

"4" البرناوي ، مرجع سابق ، ص 287 .

* سوف يتم تناول ذلك ضمن المساعدات والقروض الليبية التى تقدمها لدول القارة الأفريقية .

"5" [illegible] الجبير ، العلاقات العربية الأفريقية [illegible]

نستخلص من خلال العرض السابق أن السياسة الليبية تقوم بدور واضح منذ عام 1969 فى مواجهة التغلغل الإسرائيلي فى القارة الأفريقية ، وذلك إنطلاقاً من إدراكها بأن التغلغل يمثل مصدر التهديد للأمن العربي– الأفريقي ، إضافة إلى أنه يعمل على زرع الخلافات والحساسيات بين العرب والأفارقة وذلك بهدف الحيلولة دون تحقيق التعاون العربي– الأفريقي .

ثانياً : مساندة ودعم حركات التحرر فى أفريقيا –

لقد واصلت السياسة الليبية دعمها النضال الأفريقي ، وذلك بمد يد العون والمساعدة إلى كافة الشعوب التى تنشد الحرية وتسعى إلى التقدم ، وإيماناً من القيادة الليبية بأن حرية القارة الأفريقية قضية واحدة لا تتجزأ واستعباد أى جزء منها ينتقص من إستقلال بقية أجزائها . وفى هذا الصدد يقول قائد الثورة الليبية : " إن وفاءنا لإجاباتنا تجاه هذه القارة العظيمة التى ننتمي إليها جغرافياً ومصيرياً ، بادرت بلادنا بتقديم الدعم السياسي والعسكري والمادي اللامحدود لكل حركات التحرير الأفريقية ""1" .

ولقيت السياسة الليبية قبولاً كبيراً لدى حركات التحرر الأفريقية . إذ استطاعت أن تنشيء علاقات وطيدة مع كل حركات التحرر الأفريقيا وقدمت لها المساعدة والدعم المالي ، إذ بلغت قيمة ماقدمته ليبيا إلى أنجولا نحو (1.55) مليون دولار . وإلى ناميبيا ([illegible]) مليون دولار ، وإلى زيمبابوي ما يقارب (6.747) مليون دولار ، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات مالية إلى موزمبيق وصلت قيمتها نحو (11.300) مليون دولار"2" . إلى جانب ذلك فقد قدمت ليبيا الدعم والمساعدة المادية والمعنوية للفصائل الثورية التى تمكنت من الوصول إلى السلطة في عدد من الدول الأفريقية والتى دعمتها ليبيا إلى الحكم "3".

فقد تضامنت القيادة الليبية مع النضال لذى خاضته الشعوب الأفريقية فى كل من زيمبابوي وناميبيا من أجل الحرية والاستقلال وإدانة الهجمات المسلحة والاستفزازات التى تعرضت لها كل من أنجولا وموزمبيق وغيرها من الدول الأفريقية من قبل الأنظمة العنصرية "4"، حيث قدمت ليبيا المساعدة الاقتصادية والعسكرية لكل حركات التحرير فى القارة الأفريقية لتأكيد تضامنها معها إلى جانب ذلك فقد قامت ليبيا بقطع علاقاتها السيادية مع جنوب أفريقيا [illegible] النظام العنصري السابق

"1" اقوال العقيد معمر القذافي ، ثورة الشعب العربي الليبي ، الجزء الأول (طرابلس وزارة الأعلام والثقافة ، 1973) ، ص 201 - 205

"2" تقرير عن سير التعاون الأفريقي ، مرجع سابق ، ص 12

"3" البرناوي ، مرجع سابق ، ص 307

"4" [illegible] ، مرجع سابق ، ص 111

والبرتغال ، إضافة إلى إغلاق المجال الجوي الليبي فى وجه تلك الدول على الرغم من الخسائر المادية البالغة التى تعرضت لها ليبيا من جراء تلك السياسة "5".

وترى السياسة الليبية أن تحركها على المسار الأفريقي يمثل تصدياً لمحاولات الوصاية على القارة الأفريقية ، حيث تسعى القوى الاستعمارية لإستغلال المشاكل والنزاعات لإعادة الهيمنة والوصاية على أفريقيا ، لذلك فإن ليبيا تحركت بفاعلية للتصدي للتدخل الاستعماري ودعمت حركات التحرر الوطني فى أفريقيا سياسياً وإقتصادياً "1".

وأخذت ليبيا على عاتقها دعم كل حركات التحرر فى أفريقيا بالرغم من تعددها وإنقسامها مادامت توجه أسلحتها نحو الاستعمار الذى تراه العدو المشترك بين كل الشعوب الأفريقية ، إلى جانب ذلك فإن القيادة الليبية لا تتردد فى الأشتراك بأى عمليات عسكرية إذ يؤكد قائد الثورة ذلك بقوله : " إننا لا نتردد فى الاشتراك فى عمليات عسكرية نظامية وأن نخوض حرباً رسمية فى أى جزء من القارة من أجل تحريرها والحفاظ على كرامة الإنسان فيها""2" .

وقد مدت ليبيا يد العون إلى معظم الشعوب الأفريقية وإرتبطت معها بعلاقات وثيقة تؤكد وحدة القارة من أجل تحريرها ، حيث قدمت المعونات المالية والطبية وغيرها إلى معظم شعوب القارة ، ومنحت تشاد خلال الفترة من 1978 إلى 1987 ما يقارب (79.88) مليون دولار "3". وذلك من أجل بناء المدارس والمستشفيات ومكافحة الأمراض . إذ يقول قائد الثورة فى هذا الصدد : " بعد أن قطعت حكومة تشاد علاقاتها السياسية معنا ، فإننا لازلنا نقف مع الشعب التشادي لكي يتحرر ، ونحن لا نتدخل بهذا فى الشؤون الداخلية لأية دولة ولكننا نلبي ما يطلبه منا الشعب التشادي للوقوف معه ودعمه مادياً ومعنوياً وتأييد كفاحه المسلح""4".

كما وقفت ليبيا مع شعب نامبيا فى نضاله من أجل تقرير مصيره وذلك من خلال مساندتها ودعمها اللامحدود مادياً ومعنوياً لمنظمة (سوابو) — المجلس الوطني [illegible] — التى قادت شعب ناميبيا إلى الاستقلال . إلى جانب وقوفها بحزم مع دول خط المواجهة [illegible] فى دفاعها المشروع عن استقلالها وحريتها ووحدة أراضيها "5". أضف إلى ذلك قدمت شحنات [illegible] من الأسلحة للشعب الغيني ضد الحملات الاستعمارية التى تعرضت لها غينيا . وفى هذا [illegible] قائد الثورة الليبية :

"1" بلال . مرجع سابق . ص 123

"2" من اقوال العقيد معمر القذافي . ثورة الشعب العربي الليبي . مرجع سابق . ص 206 .

"3" تقرير عن سير التعاون بين الجماهيرية والدول الأفريقية . المصرف العربي الليبي الخارجي 1989 . ص 2 .

"4" من اقوال العقيد معمر القذافي . ثورة الشعب العربي الليبي . مرجع سابق . ص 207 .

"5" خالد مادي . مرجع سابق . ص 95 .

" فإن ثـورة الفـاتح من سبتمبر لم تنسى ولن تنسى أن تمد يد العون والمساعدة إلى غينيا الشقيقة المسلمة عندما تعرضت لغـزوة همجـية غربـية وانطلقت طائراتنا العسكرية تحمل الشحنات الكبيرة من الأسلحة لكي تضعها في يد الشعب الغيني الشقيق ليناضل بها ضد الغزاة ."6" .

فـي الوقـت نفسه قامت ليبيا بدعم حركة المؤتمر الوطني الأفريقي فى دولة جنوب أفريقيا مما أسـهم — مـع بدايـة التسـعينات — فـى إسـقاط النظام العنصري الذي كان قائماً فى جنوب أفريقيا ، وبذلـك فقدت إسـرائيل أهم وأقوى حليف لها في القارة الأفريقية مما أدى بشكل أو بآخر إلى الحد من النفوذ الإسرائيلي فى القارة الأفريقية .

وعملـت السياسـة الليبـية منذ قيامها على التحالف مع حركات التحرر الأفريقية وتقديم الدعم الليبي لهـم وذلـك عـن طـريق توفير التغطية المالية اللازمة فى كفاحهم ضد القوى الاستعمارية . وبهذه السياسـة اسـتطاعت القـيادة الليبـية أن تحقـق علاقات وطيدة مع عدد من الدول الأفريقية مثل مالي ، وبوركينافاسـو ، والنـيجر ، وأوغـندا، بالإضـافة إلى غانا ، وغامبيا و زيمبابوي وموزمبيق وأنجولا ، إلى جانـب ذلـك دخلـت ليبيا في اتفاقية تحالف مع أثيوبيا إبان حكم الرئيس — السابق — منجستو هيلا ماريام ، *

وتجـدر الإشـارة إلى أن هـناك دولاً أفريقـية إما أنها مسلمة أو بها أقليات مسلمة ، وهذه الدول الأفريقـية تشـكل لليبـيا وللعالم العربي مجالاً هاماً من مجالات التعاون [illegible] "1". وحرصاً من القيادة الليبـية على أن تكون صورتها الإسلامية ظاهرة في مرآة سياستها الخارجية . فقد استندت فى مسلكها تجاه تعزيز علاقاتها مع الدول الإسلامية إلى مبادىء ثابتة جعلت من القرآن الكريم شريعة وركيزة لها، فنادت بوحدة مصير العالم الإسلامي وحاولت تجسيد ذلك من خلال توطيد علاقات التعاون بينها وبين الشعوب والـدول الإسلامية فى المجالات الاقتصادية والثقافية . وأهم ما [illegible] عليه هو تأييد حركات الـتحرر الإسـلامية والوقـوف إلى جانـب المسلمين فـى أفريقيا ضد [illegible] عليهم وحرب الإبادة والحمـلات الوحشـية الـتى يتعرضـون لهـا"2" . كما حدث مع مسلمي [illegible] ومسلمي غينيا على سبيل المثال ، حيث قدمت ليبيا الدعم المالي لهم إلى جانب المساعدات [illegible] قيمتها نحو

"6" من اقوال العقيد معمر القذافي . ثورة الشعب العربي الليبي . مرجع سابق . ص 203 .

* ماريام الذي أطاح بنظام هيلا سلاسي عام 1974 . وقد ألغى الإتفاق [illegible] بينه وبين القيادة [illegible]
بالرئيس منجستو ذاته .

"1" ([1]) البرناوي . مرجع سابق . ص 285 .

"2" بلال . مرجع سابق . ص 112 .

(4.9) مليون دولار تمثلت فى مساعدات إنسانية والآف الأطنان من المواد الغذائية بالإضافة إلى كميات كبيرة من المعدات الطبية والأدوية ، إلى جانب (3.5) مليون دولار كمساعدات مالية مقدمة من المؤسسات والهيئات الليبية"3" .

ثالثاً : مساعدة الدول الأفريقية :-

اهتمت السياسة الليبية بتعزيز التعاون بينها وبين الدول الأفريقية فى جميع المجالات حيث عملت ليبيا عل تسخير إمكانياتها الإقتصادية القوية فى تقديم المساعدات الخارجية * والمتمثلة فى القروض والهبات إلى الدول الأفريقية ، التى لعبت دوراً هاماً فى دعم السياسة الليبية داخل القارة الأفريقية .

وفى هذا الإطار قدمت ليبيا العديد من القروض والهبات للدول الأفريقية مساهمة منها فى دعم الجهود من أجل القارة الأفريقية واستقلاليتها وسيادتها ، فقد أسهمت فى تقديم المساعدات النقدية والعينية دون تحفظ ، حيث أسست العديد من الشركات المشتركة مع مجموعة من الدول الأفريقية ، كما وقعت العديد من الاتفاقيات التى شملت التعاون الاقتصادي والسياسي والفني والثقافي.

وتولي السياسة الليبية إهتماماً كبيراً لتقديم المساعدات الخارجية للدول الأفريقية ، إضافة إلى عقد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين ليبيا وعدد كبير من الدول الأفريقية ، وسوف نتناول المساعدات الليبية للدول الأفريقية كل على حده ، أى : الدعم والمساعدات ، الإستثمارات ، القروض ، الهبات ، إضافة إلى مجال التعاون الثقافى والإجتماعي وذلك على النحو التالي :-

أ - الدعم والمساعدات الليبية للدول الأفريقية خلال الفترة من 1983 - [illegible] :-

لقد قدمت ليبيا حلال الفترة من 1983 - 1990 مساعدات مالية لمعظم الدول الأفريقية بلغت قيمتها نحو 5 مليارات دولار من خلال عدد من المؤسسات [illegible] وهى : أمانة اللجنة الشعبية للمالية ، والمصرف العربي الليبي الخارجي ، والمؤسسة [illegible] النفط ، وجمعية الدعوة الإسلامية . وكانت هذه المبالغ موزعة على عدد من الدول الأفريقية [illegible] قيمة للدعم والمساعدات الليبية كانت لتشاد حيث بلغت نحو (105.9) مليون دولار ، [illegible] ساحل العاج حيث وصلت قيمة المساعدات الليبية إلى ما يقارب من (54) مليون دولار [illegible] بالكابل من قبل أمانة

"3" تقرير عن سير التعاون الأفريقي ، الشركة العربية للإستثمارات الخارجية ، مرجع سابق ، ص 9 .

* المساعدات الخارجية :- هى عبارة عن هبات أو مساعدات قد تكون إقتصادية أو عسكرية أو [illegible] إقليمية أو دولية إلى دولة أخرى ، وتشمل الهبات ، وقروض التنمية ، والإستثمارات والإعتمادات التجارية ... إلخ ، لمزيد من [illegible] موسوعة العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 187 - 190 .

المالية . وتأتي في المرتبة الثالثة مالي حيث وصلت قيمة المبالغ المقدمة لها إلى ما يقارب من(33.19) مليون دولار ، ثم النيجر بنحو (29.52) مليون دولار ، أما بقية المبالغ فقد كانت موزعة على دول أفريقية أخرى كما هو موضح بالجدول رقم (4-1)

جدول رقم(1-4)

الدعم والمساعدات الليبية للدول الأفريقية خلال الفترة من 1983 – 1990

م	الدولة	قيمة الدعم والمساعدات	م	الدولة	قيمة الدعم والمساعدات
1	بوركينا فاسو	25.051 مليون دولار	8	التوجو	[illegible] مليون دولار
2	أثيوبيا	23.690 مليون دولار	9	غينيا	[illegible] مليون دولار
3	أوغندا	21.70 مليون دولار	10	كينيا	[illegible] مليون دولار
4	غانا	19.381 مليون دولار	11	[illegible]	[illegible] مليون دولار
5	موزمبيق	18.90 مليون دولار	12	[illegible]	[illegible] مليون دولار
6	غامبيا	18.739 مليون دولار			
7	رواندا	17.3 مليون دولار			

• تقرير عن سير التعاون مع الدول الأفريقية ، الشركة العربية الليبية للإستثمارات الخارجية .

كما شملت هذه المساعدات الدول الأفريقية الآتية :-

بوتسوانا ، الجابون ، سيراليون ، الكاميرون ، مدغشقر ، زامبيا ، ليسوتو ، جزر القمر ، موريشيوس، السيشل ، تنزانيا، أفريقيا الوسطى [1].

ب- الاستثمار ات الليبية داخل الدول لأفريقية خلال الفترة من 1983- 1990 :- لقد انتهجت ليبيا سياسة استثمار العوائد النفطية في الدول الصديقة أو الشقيقة التي ترتبط معها بعلاقات سياسية وإقتصادية جيدة [2] وتنتهج سياسة يجابية متوازنة مع [illegible] الليبية خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا العربية .وأثمرت سياسة الاستثمار الليبية إلي قيام عدد من الشركات والمشاريع الليبية في الدول الأفريقية . ومن المؤسسات الليبية لمستثمرة في أفريقيا [illegible] المثال- الشركة العربية

"1" البرناوي، مرجع سابق، ص 392.
"2" البرناوي، مرجع سابق، ص 392.

الليبيةللاستثمارات الخارجية، وجمعية الدعوة الاسلامية ، المصرف العربي الليبي الخارجي ، بالإضافة إلي المؤسسة الوطنية للنفط ، وقد شملت مجالات الاستثمار معظم القطاعات الإقتصادية ، ومنها نذكر : إنشاء مشروعات تخزين وقود ، وإقامة مركب تجاري سكني في دولة تشاد بقيمة (47.58) مليون دولار ، وإنشاء شركة للنقل وشراء فندق سياحي في دولة غانا بقيمة (49.5) مليون دولار ، بالإضافة إلى إنشاء شركة مشتركة لتوزيع النفط واستكشافه في دولة النيجر بتكلفة قدرها (22.32) مليون دولار ، إلى جانب إستثمار في مجال النسيج والملابس والمجال الفندقي والعقاري بقيمة (14.1) مليون دولار في أثيوبيا ، وإقامة مصنع للمشروبات و... وإنشاء محطات توزيع نقود بقيمة (20)مليون دولار ، والمساهمة في مصنع للتبغ بقيمة (15)مليون دولار في دولة مالي[1] .

ج- القروض الليبية للدول الإفريقية خلال الفترة من 1983-1990 :-

منحت ليبيا خلال الفترة المشار إليها عدداً من القروض النقدية لمعظم الدول الافريقية التي تنتهج سياسات إيجابية إزاء القضايا العربية ، وإلزام كل الدول الأفريقية التي تغير من مواقفها وتتخذ سياسة مغايرة للمواقف العربية على تسديد ديونها بالطرق القانونية إذا لزم الأمر[2] . وكانت الجهات والمؤسسات الليبية المقدمة للقروض للدول الأفريقية متمثلة في : أمانة اللجنة الشعبية للمالية ، والمصرف العربي الليبي الخارجي ، ومصرف ليبيا المركزي ... أثيوبيا أول دولة أفريقية متحصلة على أعلى قيمة للقروض النقدية بقيمة (268.2) مليون دولار ... المرتبة الثانية تأتي أوغندا بقيمة(86) مليون دولار ، ثم موزمبيق (78) مليون دولار ... حيث كانت قيمة القروض الليبية المقدمة لها (60) مليون دولار ، بالإضافة إلي النيجر بقيمة ... مليون دولار* .

د- الهبات الليبية المقدمة للدول الأفريقية خلال الفترة من 1983-...

أنتهجت ليبيا سياسة تقديم الهبات المالية والاقتصادية و... الدول الافريقية ، حيث قدمت العديد من المساعدات الإنسانية ، بالإضافة إلي المساعدات ... تمثلت بالآف الأطنان من النفط ، إلي جانب تقديم المساعدات العسكرية المتمثلة في تدريب عدد ... الأفارقة ، بالإضافة إلي تزويدهم بكميات من الأسلحة والملابس ، والمعدات العسكرية ... المساعدات المالية الكبيرة لعدد من الدول الأفريقية أثناء كفاحها لنيل إستقلالها – ونذكر ... المثال لاالحصر- دولة زيمبابوي التي تلقت هبات مالية من القيادة الليبية بلغ قدرها ... دولار[3] .

"1" تقرير عن سير التعون مع الدول الافريقية، الشركة العربية الليبية للاستثمارات ... ص21.
"2" البرناوي ، مرجع سابق،ص 393.
* تجدر الإشارة الى أن هذه الإحصائيات لم توضح مجالات ...
"3" المرجع نفسه،ص15.

وشملت الهبات الليبية معظم الدول الأفريقية ، وكما هو موضح بالجدول رقم (4-2) بالإضافة إلي أنواعها وقيمتها.

جدول رقم (2-4)

الهبات الليبية للدول الافريقية خلال الفترة من 1983-1990م

الدولة	الهبات المقدمة من المؤسسات الليبية :- قيمتها ونوعها
1-غانا	أدوات ومعدات زراعية-500 الف برميل من النفط- عدد(17)سيارة-بناء مستشفى.
2موزمبيق	10طن من الأدوية-تدريب(2000)ضابط وجندي-كميات من الأسلحة والملابس العسكرية.
3-تشاد	عدد95 منحة دراسية-عدد(3) طائرات-عدد([illegible]) سيا[illegible]-عدد(30) جرار زراعي.
4-النيجر	(50)الف دولار منح دراسية- مو[illegible]د غذائية-(100) الف دولار [illegible]شراء أدوية.
5-أوغندا	35طن من الأدوية-كميات من الورق-عدد من الطائرات [illegible]-منح دراسية-عدد(2) طائرتين-عدد5 جرارات زراعية- 25طن من الاسمنت.
6-نيجيريا	معدات عسكرية خفيفة-عدد(19) سيارة مختلفة الأحجام [illegible]-عدد من المولدات الكهربائية- أجهزة إتصال-خدمات طبية وإعلا[illegible] [illegible]لامية.
7-الكاميرون	عدد(790) الف نسخة من الكتب المنهجية [illegible] [illegible]يم اللغة الغربية لغير الناطقين بها-عدد من السيارات-سيارة بث مر[illegible]-(130) [illegible] دولار لبناء مقر الصليب الأحمر-(500)الف دولار لتمويل [illegible] [illegible]ق.

نقلا عن :- تقارير عن سير التعاون مع الدول الافريقية ،مرجع سابق ذكره، ص ص [illegible]

هـ- التعاون الثقافي والاجتماعي بين الدول الافريقية من 1983-1990 [illegible]

في هذا الصدد اهتم التعاون الثقافي والاجتماعي الليبي - [illegible] بإنشاء العديد من المراكز الاسلامية والمدارس القرآنية بهدف نشر التعاليم الإسلامية [illegible] التي يتهددها التبشير المسيحي ، وتولت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية مهمة [illegible] الدعاة والمدرسين وتوفير المستلزمات التي تتطلبها المراكز الاسلامية . بالاضافة إلى [illegible] وإغاثة لعدد من الدول الأفريقية ودفع تكاليف الحج لعدد من المسلمين الأفارقة [illegible] جمعية الدعوة الإسلامية بدفع تكاليف الدُعاة والمدرسين وتقديمها سنويا مجموعة [illegible] [illegible]ات الجمعية التعليمية والتثقيفية ومصاحف القرآن الكريم وتقديم الاشرطة [illegible] [illegible]معاني القرآن الكريم .

أضف إلي ذلك إقامتها للعديد من المراكز التي تقوم بتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ودورات في الحاسوب والحياكة والتطريز ، وذلك حتي تؤدى دورها في نشر الدعوة الإسلامية وتصحيح الوضع الخاطىء الذي أوجدته الإرساليات التبشرية [1]، هذا فضلاً عن استقبال هذه الجمعية سنوياً لأعداد من الطلبة الأفارقة لتدريسهم بالكلية التابعة لها [2] . بما يساعد علي توطيد الروابط والعلاقات الليبية الأفريقية .

وهكذا استطاعت السياسة الليبية أن تنتهج سياسة تقديم العون [illegible] للدول الأفريقية وذلك لحشد هذه الدول ووقوفها مع ما تتخذه من قرارات ومواقف سياس[illegible] على المستوي الأقليمي أوالدولي ،خصوصاً بعد معرفتها من أن الدعم الاسرائيلي لبنا [illegible] الكيان الصهيوني في حد ذاته يعتمد علي المساعدات الغربية المقدمة له لإستمراره في سياسته [illegible] داخل المنطقة العربية والأفريقية .

رابعا :- القضاء علي سياسة الميز العنصري:-

تمكنت ليبيا منذ قيام الثورة عام 1969م من إقناع الأفريقيين بوجود تواطؤ بين النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا والكيان الصهيوني [3] وعداء [illegible] شعوب جنوب أفريقيا من الأنظمة العنصرية التي تقوم سياستها علي نفس الأسس التي قامت [illegible] النازية في المانيا والفاشية في إيطاليا[*] .

وقامت السياسة الليبية في إطار دعم النضال الأفريقي بمساعدة حركة المؤتمر الوطني الأفريقي في دولة جنوب أفريقيا وتقديم الدعم العسكري والمادي للنضال [illegible] حركتي المؤتمر الوطني الأفريقي الجامع لتحرير جنوب أفريقيا "A.N.C"، والمجلس الوطني [illegible] لتحرير جنوب أفريقيا " P.A.C"، اللتين أعترفتا بالدعم الليبي لهما – جاء ذلك الاعتراف من [illegible] ئيس مانديلا أثناء قيامه بزيارة رسمية لليبيا في 22 اكتوبر 1997 [1] – مما أسهم في إ[illegible] [illegible]ري الذي كان قائماً في هذا البلد وتسلم المواطنين السود زمام الأمور في جنوب أفريقيا .

كما لعبت ليبيا دوراً بارزاً في إنهاء حكم العنصريين البيض [illegible] (زيمبابوي حالياً) عام 1980، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والعسكري لح[illegible] [illegible] زانوا)مما أدى إلي

"1" لتفاصيل اكثر حول هذا الموضوع أنظر: محمد الزبادي، "العمل العربي والاسلامي في أفريقيا"، جمعية [illegible] [illegible]الية نموذجاً، __أعمال ندوة العلاقات العربية الافريقية__،(طرابلس: منشورات جمعية الدعوة الاسلامية، 1998)،ص 329.

"2" الجابري ، مرجع سابق،ص 99.

"3" حبيب، مرجع سابق،ص 299.

[*] إيطاليا: مغزي هذه السياسة هي ان الاجناس الاخرى تعتبر خادمة للجنس الاعلى والتي تعتبر [illegible] من الاجناس غير البيضاء ، التي لا تزال متخلفة ولا يمكن أن يمنحوا الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية [illegible] [illegible] الامور في يد البيض .

"1" [illegible] ، مرجع سابق،ص 308.

إسقاط هذا النظام العنصري [2] حيث كان هذا النظام يمثل أحد الدعامات الرئيسية التي يستند إليها الوجود الإسرائيلي في أفريقيا.

واعتبرت السياسة الليبية أن أهداف النظام العنصري في جنوب أفريقيا هي نفس الأهداف الصهيونية العنصرية [3] ، وبالتالي وجب محاربته والتصدي له بكل الإمكانيات المتاحة مادية أو كانت معنوية ،وإدانة التنسيق القائم بين النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني في فلسطين ، واعتبار التعاون فيما بينهما معادياًللإنسانية. وفي هذا الصدد يقول قائد الثورة الليبية :

" إن بلادي تتعهد أمام أفريقيا أنها ستكون في طليعةالذين يتقدمون بدون حساب لحركات التحرر الافريقية ودول المواجهة الافريقية من أجل قهر أنظمة الميز العنصري والاستعمار الأبيض من القارة الافريقية" [4] .

وهكذا يمكن القول، إن اهتمام ليبيا البارز بالقارة الافريقية منذ قيام الثورة ،يأتي في إطار نظرتها لإفريقيا كامتداد وعمق استراتيجي للوطن العربي،وهي في الوقت نفسه تفعيل للسياسة الليبية في إطار البحث عن السبل الاستراتيجية لتعزيز الأمن العربي-الافريقي. ومن المواقف السياسية الليبية تجاه القضايا الهامة علي المستويين الإقليمي والدولي.

"2" الجابري،مرجع سابق،ص 114.
"3" محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الافريقية، مرجع سابق،ص 127.
"4" بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، السجل القومي، المجلد [illegible] مرجع سابق،ص 78.

المبحث الثالث

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية على المستوى الآسيوي

تعتبر القارة الآسيوية قارة متسعة وذات كثافة سكانية عالية وبها تعددية هائلة من القوميات والديانات واللغات، إلي جانب ذلك فهي قارة ذات إمكانيات هائلةبها اكثر من خمسين دولة ، منها أثنتا عشرة دولة عربية. وهي قارة تشترك مع القارة الأفريقية في أكثر من مظهر إقتصادي و سياسي فكل من القارتين تعرضتا للغزو الإستعماري الغربي . وكا فحتا من أجل الحصول على الاستقلال السياسي والإقتصادي علي مدى قرون عديدة [1]

و المتتبع للسياسة الخارجية الليبية على المستوى الآسيوى يلاحظ أن العلاقات الإقتصادية و التجارية مع دول القارة تبدو قليلة الأهمية إلا فى المجالات السياسية . خصوصاً تلك الدول الآسيوية ذات التأثير السياسى على المستوى لدولى [2]

و القيادة الليبية تركز على قارة اسيا لعدة اسباب اهمها : أنها قارة تضم اكبر دولتين من دول العالم الثالث و هما الصين و الهند . إلى جانب دولة اليابان و التى تعتبر دولة ذات أهمية إقتصادية عالمية كبرى ، أضف الى ذلك فإن قارة اسيا تضم اكبر الدول الاسلامية من حيث عدد السكان مثل الباكستان و بنغلاديش و ماليزيا و أندونيسيا. كذلك سعت السياسة الليبية للتعاون مع كل الدول الآسيوية التى تشارك ليبيا فى سياستها و اهدافها . كما اهتمت ليبيا [illegible] علاقات طيبة مع الصين و كوريا و الفلبين [3] و بناء على ذلك فسوف نتناول فى هذا المبحث : دعم ليبيا لحركات التحرر الآسيوية ، و المساعدات و التعاون ، و دعم المشاريع التنموية .

اولاً:- دعم حركات التحرر الآسيوية :-

لقد إلتزمت السياسة الليبية بدعم و مساندة حركات التحرر الآسيوية و مساعدتها لنيل حقوقها و استقلالها ، وذلك بناء على رؤيتها النضالية مع ما تؤمن به و [illegible] قضاياها الآسيوية و نضالها من أجل التحرير و التقدم لكل الشعوب المضطهدة فى العالم . [illegible] بالتزام الثورة و اخلاقيات النضال – كل مايترتب على هذا الالتزام من تبعات.حيث قدمت [illegible] للثوار في جنوب تايلاند وبلغت قيمته (20.300) مليون دولار. إلي جانب توفيرها [illegible] الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة بقيمة (500) الف دولار. [1] وفي هذا الصدد يقول [illegible] :" إنَّ ثورة الفاتح لن

"1" البرناوي مرجع سابق، ص312.

"2" صبحي قنوص وآخرون، الثورة في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص 311.

"3" البرناوي، مرجع سابق، ص 313.

"4" تقرير عن العلاقات الليبية الآسيوية من 1980-1990، [illegible] والتعاون الدولي، ص [illegible]

تنسي مديد العون والمساعدة للشعوب الآسيوية الني تتعرض للإبادة الوحشية ..... ومساعدتها لحصولها علي حريتهاواستقلالها .... وهذا واجبنا تجاه هذه القضايا "2" .

ووقفت ليبيا بكل قوة تجاه الشعوب الآسيوية المسلمة وذلك بناء علي دعمها وتعزيزها للأخوة الإسلامية والتضامن الإسلامي بكافة الإمكانيات الوسائل .والوقوف إلي جانب المسلمين ضد الظلم الواقع عليهم وحرب الإبادة التي يتعرضون لها. من هنا كان تحرك ليبيا [illegible] المسلمين بالفلبين "3".

واعتبرت القيادة الليبية أن مايجري من عمليات إبادة وحشية في جنوب الفلبين خطة للقضاء على المسلمين فيها، لأن في جنوب الفلبين مايزيد عن اربعة ملايين مسلم. وإيمانا من السياسة الليبية بأن المؤمنين أخوة وأن من واجبها ألاتغفل عمايجري هناك فقد بعثت [illegible] لها إلي الفلبين ليتأكد من الحملة التي يتعرض لها المسلمون في جنوب الفلبين ،بالاضافة إلي تقديم الدعم المالي لهم ،حيث بلغ الدعم المالي، الذي قدمته اللجنة الشعبية المالية إلي مايزيد عن [illegible] مليون دولار، إلي جانب تقديم المعدات والأسلحة الخفيفة "4" .

وقدمت ليبيا المساعدات لكافة حركات التحرر الآسيوية سواء [illegible] أوعينية ، إلي جانب الدعم السياسي اللامحدود. ومن بين تلك الحركات لتي تلقت الدعم [illegible] والسياسي في قارة أسيا هي "4":

الجبهة الوطنية لتحرير مورو(الفلبين).

جبهة تحرير قطاني (جنوب تايلاند) .

جبهة التحرير التأملية (سيرلانكا).

وحسب ماورد في تقرير السياسة الخارجية لعام 1989 [illegible] تلك المنظمات وحركات التحرر قد تلقت المساعدات المالية الليبية المختلفة "5" ولكن [illegible] بين مواقع هذه الحركات وميادين نضالها وبين ليبيا يجعل تقديم الدعم العسكري من [illegible] نوعاً ما، ولكنها غير مستحيلة "6" .

وأتخذت السياسة الليبية سنة 1980 قراراً جاء فيه [illegible] حركات التحرر في العالم والتضامن مع الشعوب لتحقيق حريتها وإستقلالها ضد [illegible] إلي ذلك فإن

"2" من أقوال العقيد معمر القذافي، ثورة الشعب العربي الليبي، مرجع سابق، ص 203.
"3" بلال، مرجع سابق، ص ص 112-113.
"4" تقرير السياسة الخارجية الليبية لعام 1989، اللجنة الشعبية [illegible]
"5" البرناوي، مرجع سابق، ص 82
"1" مسيرة الإنسان في [illegible]، مرجع سابق، ص 40.
"2" البناوي، مرجع سابق، ص 83.

القيادة الثورية في ليبيا تسعى لتضامن الشعوب ووحدتها ومن ذلك علي سبيل المثال وقوفها بكل تحدي ضد الدول الاستعمارية مع الشعب الباكستانى المسلم وشجبت عملية فصل التراب الباكستانى الواحد بالقوة بعد مؤامرة دولية خطيرة "1".

وبالتالى فإن ليبيا استطاعت أن تقدم الدعم المادى والمعنوى لكل الشعوب الآسيوية التي تسعى لنيل تحررها و إستقلالها، ودعم حركات التحرر الإسلامية وخاصة [illegible] جنوب شر ق اسيا ووقوفها المستمر إلى جانب السياسات المعادية للنفوذ الغربى فى القارة الآسيوية .

ثانيا:- المساعدات والتعاون :-

لقد تميزت السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة عام1969 بإقامة علاقات التعاون مع بعض الدول الآسيويةالتى ليست لديها أطماع استعمارية ، حيث إزداد التبادل والتعاون التجارى و الإقتصادى خلال السنوات1969– 1990 . إذا ارتبطت ليبيا بعلاقات وطيدة مع الدول الآسيوية وخاصة الهند وباكستان والفلبين . ففىمجال التعاون بين ليبيا وباكستان تم إبرام العديد من العقود خلال الفترة من80–1989م لإقامة منشآت كهربائية تتدرقيمتها [illegible] مليون دولار، بالإضافة إلى عدة إتفاقيات إقتصادية وتجارية وثقافية مع باكستان ثم [illegible] زيارة أمين مكتب الاتصال الخارجى بتاريخ 1988/2/13 "2".

اما فيما يخص مجال التعاون بين ليبيا والهند فقد تم [illegible] العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والفنية نذكر منها – على سبيل المثال [illegible] شركة الزويتينة للنفط مع شركة يونيتك الهندية علىمد خط لكهرباء ضغط عالى لأبار [illegible] النفطية بتكلفة قدرها 300 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك فقد تم التعاون فى مجال الحديد [illegible] بين ليبيا وكوريا لإنشاء مشروع محطات القوى الكهربائية وورش العمل لمجمع [illegible] الصناعى ، وبلغت تكاليف العقود الإجمالية لهذه المنشآت (520) مليون دولار [illegible] ذلك فقد قدم المصرف العربى الليبى الخارجى مساعدات مالية إلى كوريا بلغت قيمتها [illegible] (21) مليون دولار"1" إلى

"3" أحاديث وخطب العقيد معمر القذافي، السجل القومي، المجلد [illegible]

"2" مناخ الإستثمار في الدول العربية، لعام 1988، مرجع سابق، ص 335.

"1" التقرير العربي الليبي لعام 1990 عن المساعدات المالية المقدمة [illegible] الدول الاسيوية، ص10.

جانب اعطاء المصرف العربى الخارجى قرض لمؤسسة دادو الكورية قيمته 200 مليون دولار على أن يستخدم هذا القرض فىمشاريع الشركة فى ليبيا [2].

وشهدت العلاقات التجارية بين ليبيا والدول الآسيوية تطوراً كبيراًتمثل فى زيادة حجم التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى والفنى مع الدول الآسيوية . إذ بلغ معدل الزيادة السنوية فىحجم التجارة الخارجية مع البلدان الآسيوية 53.3٪ فى الفترة من [illegible] – 1980، ويتضح من ذلك أن الأهميةالنسبية للتجارةالخارجية الليبية مع بلدان آسيا تتزايد بصورة مضطردة وبتسارع كبير جداً [3].

واهتمت السياسة الليبية بالدول الآسيوية النشطة والتى يمكن [illegible] الاستفادة من خبراتها الفنية والعسكرية مثل اليابان التى تستورد منها ليبيا المواد [illegible] المستخدمة فى لصناعات الدوائية والعسكرية..وغيرها. حيث استوردت ليبيامن اليابان خلال الفترة من 1986–1990 بما قيمته (280) مليون دولار من المواد الحساسة [4] إلى جانب ذلك [illegible] القيادة الليبية تربطها علاقات وثيقة مع إيران على اعتبار أنها دولة إسلامية ، وعلى هذا [illegible] فإن الدول الإسلامية ذات التأثير في المنطقة هما إيران وباكستان [illegible] الدولتان التي وجهت لهما ليبيا أهتماما خاصاً [5].

واعتبرت السياسة الليبية أن هناك تقارباً في السياسات بين [illegible] من جهة وإيران إبان حكم الخميني من جهة أخري ،حيث دخلت ليبيا وإيران في [illegible] الاقتصادية والثقافية إلي جانب التعاون الفني والإعلامي ، من أجل إقامة مراكز [illegible] بين البلدين بمساعدة أطراف أخري ،و في عام 1988 وقعت إتفاقية تجارية بين البلدين [illegible] سبيل المثال لا الحصر – تبيع إيران بمقتضاها إلي ليبيا السيارات المصنعة والصابون [illegible] الزراعية وقضبان الحديد وصفائح الألومنيوم والبسط ، في حين تقوم ليبيا بتزويد [illegible] بولي فينيل والأسمدة الكيماوية ، في الوقت نفسه تعهدت إيران على تقديم [illegible] ليبيا في قطاعات الزراعة والاتصالات والنفط والتعدين [6] .وكانت ليبيا وإيران يعملان [illegible] البنات على تعبئة الموارد والإمكانيات الاقتصادية وتوظيفها لخدمة قضايا الإسلام [illegible] الآسيوية [7].

"2" المرجع نفسه، ص 11:10.

"3" خطة التحول الاقتصادي في ليبيا، مرجع سابق، ص 95.

"4" التقرير السنوي لعام 1990 على المساعدات المالية المقدمة من المصرف [illegible] ص 15:14.

"5" البرناوي، مرجع سابق، ص 274.

"6" مناخ الاستثمار في الدول العربية 1988، مرجع سابق، ص 335.

"7" البرناوي ، مرجع سابق، ص276.

وللقيادة الليبية مساهمات كبيرة في مد يد العون والمساعدة للدول الآسيوية ،من ذلك المساعدات المالية و العينيةالتي تقدمها جميعة الدعوة الإسلامية لنشر الإسلام وإقامة المدارس والمراكز الإسلامية الخاصة بتعليم ونشر الدين الإسلامي إلي جانب بناء وترميم المساجد في العديد من الدول الآسيوية، إضافة إلي تقديم المنح الدراسية والكتب الدينية والمناهج التعليمية للعديد من الطلبة . هذا فضلاً عن استقبال هذه الجمعية سنوياً لأعداد من الطلبة الآسيويين لتدريسهم بالكلية التابعة لها بما يساعد علي توطيد الروابط والعلاقات العربية الآسيوية "1".

ثالثا :- دعم المشاريع التنموية:-

لقد ساهمت السياسة الليبية مساهمة كبيرة في إقامة عدة مشاريع تنموية في القارة الآسيوية، حيث انيطت هذه المهمة بالشركة الليبية للإستثمارات الخارجية والمصرف العربي الليبي الخارجي وذلك لإستثمار الأموال الليبية خارج ليبيا في القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة. ففي تقارير الشركة العربية للإستثمارات الخارجية تفيد أن الشركة أقامت مشاريع اقتصادية في أثنتي عشرة دولة آسيوية "2"من بينها الصين حيث احتلت ليبيا المرتبة الرابعة بين الدول المستثمرة في الصين الشعبية وقد بلغت استثماراتها هناك (40.300) مليون دولار حتي عام 1989م ،في حين احتلت ليبيا المرتبة الثانية في كوريا بين الدول المستثمرة حيث بلغت استثمارتها نحو(60.100) مليون دولار حتي عام 1989 "3" .

1 تقرير عن سير التعاون مع الدول الآسيوية ، المصرف العربي الليبي الخارجي،1990، ص101.
2 الثورة في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص102.
3 تقرير عن سير التعاون مع الدول الآسيوية، المصرف العربي الليبي الخارجي، مرجع سابق، ص[illegible].

المبحث الرابع

دور النفط فى السياسة الخارجية الليبية تجاه دول أمريكا اللاتينية

تعتبر قارة أمريكا الجنوبية والتى تشتمل على اكثر من خمسة وعشرين دولة من أهم القارات من حيث الوضع السياسى والاقتصادى ، حيث تمتلك الأمكانيات الاقتصادية الهائلة والأنهار والاراضى الزراعية الخصبة والغابات والثروات المعدنية المختلفة .

ورغم البعد الجغرافى بين أمريكااللاتينية وبين ليبيا إلا أن السياسة الليبية توجه قدراً كبيراً من إهتماماتها إلى قارة امريكا الجنوبية وخاصة بعض الدول فيها مثل كوبا والأرجنتين والبرازيل ونيكاراغوا وغيرها من الدول التى وجدت القيادة الليبية أن لديها تجاوباً يتمشى مع أهداف السياسة الخارجية الليبية [1] .

وكانت السياسة الليبية فى أمريكا اللاتينية تستهدف دعم القوى الثورية فيها لكسب مواقفها لصالح القضايا العربية وفى مقدمتها قضية الصراع العربى – الصهيونى ومحاولة تعبئة الرأى العام لصالحها ، إلى جانب تطوير المصالح الاقتصادية مع دول امريكا اللاتينية خصوصاً فى الدول التى يمكن ان تكون مناطق إستثمار للآموال الليبية .

بالإضافة إلى ذلك فإن ليبيا استهدفت دعم كل حركات التحرر والفصائل الثورية فى قارة أمريكا اللاتينية ، حيث بلغت قيمة الدعم الليبى لحركات التحرر نحو ([illegible]) مليون دولار [2] حتى عام 1983 كدعم ومساعدات مالية لحركات التحرر الآتية [3] :–

حركة تحرير شيلى .

منظمة المايو – تشيلى .

الجبهة الديمقراطية لتحرير السلفادور .

جبهة تحرير مورزان لتحرير هندوراس .

حركة الطلائع الثورية – البيرو .

حركة اليسار البوليفى .

حركة 19 أبريل – كولومبيا .

كما اهتمت ليبيا بإقامة علاقات للتعاون بينها وبين عدد من دول أمريكا الجنوبية ، حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات والعقود بين ليبيا و البرازيل فى مجال التشييد لبناء منشآت للتعليم والبحث العلمى بقيمة (400) مليون دولار خلال الفترة 1983 – 1988 ، على مساحة قدرها 500.000

"1" البرغثى، مرجع سابق، ص335.

"2" تقرير عن السياسة الخارجية الليبية، امانة الاتصال الخارجى، مرجع سابق، ص [illegible].

"3" البرغثى، مرجع سابق، ص [illegible].

كـلم مـربع [1] بالإضـافة إلى إتفاقـية تعـاون إقتصـادى وتـبادل تجـارى بـين ليبيا وكوبا تستورد ليبيا بموجـبها السـكر مـن كوبـا على أن يتم استعمال النفط الليبى لسداد مستحقات ذلك بأسعار متفق عليها بين الجانبين [2] .

وتجـدر الإشارة إلى أن السياسة الليبية قد استطاعت أن تستثمر الأموال الليبية فى عدد من دول أمـريكا الجنوبـية نذكـر مـنها عـلى سـبيل المـثال الأرجـنـتين بقـيمة استثمار (14.300) مليون دولار، والبرازيل بنحو (21.110) مليون دولار . وكوبا حيث بلغت فيها قيمة الاستثمارات الليبية نحو (50.20) مليون دولار ، وكانت هذه الاستثمارات تشمل المشاريع الزراعية والتجارية [3] .

امـا فـيما يـتعلق بإسـتراليا فهـى دولـة عـلى مسـاحة قارة بـ[illegible] ذات كثافة سكانية منخفضة ومرتـبطة بالسياسـات والـثقافات الغربـية . ولهـذا فـلا توجـد أى تقـ[illegible] علاقات ليبيا السياسية أو الإقتصـادية بإسـتراليا أو بالدولـة المجـاورة لها وهى نيو زيلاند . [illegible] فهما لا يمثلان اهمية كبرى بالنسبة للسياسة الليبية [4] .

"1" مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1988، مرجع سابق، ص 320.
"2" المرجع نفسه، ص 335.
"3" تقرير الاستثمار والتعاون [illegible]
ص 11.

الفصل الخامس

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي

المبحث الأول: منطلقات السياسة النفطية الليبية على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: سياسة ليبيا في منظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن-الأوبيك).

المبحث الثالث: استخدام النفط كأداة ضغط دبلوماسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية .

المبحث الرابع: دور النفط في السياسة الخارجية الليبية تجاه دول المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفييتي (سابقاً).

الفصل الخامس

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي

تمهيد :-

لقد نددت السياسة الليبية بالمواقف الاستعمارية والعلاقات الاستغلالية القائمة في مجال السياسة الدولية ، حيث أتْبَعتْ سياستها المعلنة بمواقف إيجابية متعلقة بمساندة ودعم قضايا الشعوب في كل مكان[1] . وذلك من منطلق أن الثورة الليبية لا تقبل القواعد الظالمة التي يسير عليها النظام السياسي والاقتصادي الدولي من تبعية واحتكار واستغلال وعدم تكافؤ واستنزاف حق الشعوب في مواردها[2] .

وتمشياً مع هذه السياسة أيدت ليبيا السياسات التحررية التي تنتهجها بعض الحركات الثورية في أوروبا في مواجهتها للسيطرة الإستعمارية ، إلى جانب إلتزامها النضالي في حل مشاكل الشعوب لحصولها على حقها في تقرير مصيرها والتضامن مع حركات السلام في أوربا والسود والهنود الحمر[3] ، كتدعيم لقضية الحرية في كل مكان ، والاسهام في المطالبة بتصفية القواعد الاستعمارية ورفض الابتزاز السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يمارس ضد الشعوب .

وعليه فإنه سيتم تناول هذا الفصل في أربعة مباحث أساسية هي :-

المبحث الأول :-

منطلقات السياسة النفطية الليبية على المستوى الدولي .

المبحث الثاني :-

سياسة ليبيا في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبيك) .

المبحث الثالث :-

استخدام النفط كأداة ضغط دبلوماسي تجاه الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا الغربية .

المبحث الرابع :-

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية تجاه دول المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) .

"1" بلال، مرجع سابق،ص 101.
"2" المرجع نفسه، ص 106.
"3" [illegible]

المبحث الأول
منطلقات السياسة النفطية الليبية على المستوى الدولي

أثبتت السياسة الليبية في كل مواقفها صمودها بكل ما تملك وبأقصى ما تقدر وتستطيع وراء كل شعب ثائر ينشد الحرية لكي يعيش حراً أياً كان وضعه أو لغته أو دينه أو جنسيته أو قوميته [-1-].
وقد التزمت القيادة الليبية بمبادئ وأسس ثابتة في سياستها على المستوى الدولي بهدف نصرة ودعم نضالات الشعوب المضطهدة والاسهام بشكل فعال، في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصديها المستمر لخطر الإحتكارات المستغلة [-2-].

وحددت المنطلقات الأساسية التي تدير عليها السياسة النفطية الليبية على المستوى الدولي بمعايير ومبادئ وأسس ثابتة تمثلت في :-

1- دعم ومناصرة قضايا الشعوب المضطهدة من أجل تحررها وحصولها على الاستقلال الحقيقي وتحقيق الأمن والسلام بين الشعوب وذلك من خلال التعايش السلمي القائم على أساس المساواة والتكافؤ [-3-].

2- محاربة الاستعمار في كافة صوره وأشكال وبكل قوة ، ورفض الاستغلال السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يمارس ضد الشعوب بهدف السيطرة والتحكم في مصائرهم ومقدراتهم [-4-].

3- الاصرار في المطالبة بأن يتم تصفية القواعد الاستعمارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وجعله منطقة خالية من الأساطيل الأجنبية ، وتحويله إلى بحيرة للسلام وللتجارة ومركز للاتصال بين القارات المختلفة [-5-].

4- الاقرار بحق الشعوب في السيطرة على ثرواتها ومقدراتها وإستخدامها لتحقيق التنمية والتقدم وإلغاء التبعية للاحتكارات الأجنبية [-6-].

5- الدعوة الجادة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يحقق التقدم لكافة الشعوب ، يقوم على التعاون المتكافئ والمساواة لتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلف ، ويمهد إلى وفاق دولي قائم على أساس شمولية النظرة والمصلحة [-7-] على اعتبار أن الرخاء والتقدم للمجتمع الإنساني كل لا يتجزأ [-8-].

"1" مسيرة الانسان في ج.ع.ل، مرجع سابق،ص82.
"2" المسيرة الثورية، مرجع سابق، ص 32.
"3" مسيرة الانسان في ج.ع.ل، مرجع سابق، ص82
"4" بلال، قراءة في هذه التحولات، مرجع سابق، ص110.
"5" مرجع نفسه،ص83.
"6" جمعة الفزاني، الانسان والثورة ،مرجع سابق،ص 105.
"7" بلال، مرجع سابق،ص111.
"8" مسيرة الانسان في ج.ع.ل، مرجع سابق، ص[illegible]

6- الاعتماد على لغة الحوار والتفاهم والتفاعل المشترك والتواصل مع القوى المؤمنة بالحرية الحقيقية والأمن والسلام حول القضايا الإنسانية المعاصرة [1].

7- التمسك بمبادئ عدم الانحياز والدعوة الجادة في كافة المؤتمرات والمحافل الدولية إلى اتخاذ مواقف مستقلة وصارمة من خلال الالتزام بعدم الانحياز لأي من الكتل العالمية المتنافسة ، والإصرار المستمر في القضاء على القواعد الأجنبية والابتعاد عن الارتباط بالأحلاف العسكرية ونبذ سائر أشكال النفوذ والتبعية [2].

8- التنديد المستمر بسياسة الحلف الأطلسي التي تسعى إلى جر بعض الدول إلى دائرة نفوذه من خلال تدويل الخلافات لتكون منفذاً وحجة للعودة إلى عهد الاستعمار [3].

9- المشاركة الفعالة في كافة المنظمات الإقليمية والدولية بهدف حل مشاكل الشعوب المضطهدة والإسهام في دعم مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، والعمل المستمر بالقضاء على التوتر والقلق على الصعيد الدولي ، مثل التوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الذرية [4].

10- التمسك بحق كل شعب مهما كان حجمه في أن يبرز كيانه وخصائصه ، لتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها خصوصاً التي لازالت تعاني من التدخل والتواجد الأجنبي بصورة مباشـــرة أو غيـــر مباشرة [5].

11- دعم وتعزيز التضامن الإسلامي على الصعيد الدولي بكافة الوسائل والإمكانات والوقوف إلى جانب المسلمين ضد الظلم والعسف الواقع عليهم وحرب الإبادة التي يتعرضون لها [6].

12- التبشير بالنظرية العالمية الثالثة وأطروحاتها المختلفة ومحاولة تعبئة الرأي العام في صالحها [7].

13- العمل المستمر على إجراء حوار عربي أوربي أكثر قوة وذلك من خلال التعامل مع الدول الأوروبية لكسر التحالف الإستراتيجي الغربي المعادي للأمة العربية وإبعادها عن الإمبريـــاليـــة الأمريكية [1].

14- الحصول على الخبرات والتقنية الفنية اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية والمساهمة الفعالة في تنفيذ سياسات التحول على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية [2].

"1" المرجع نفسه،ص83.
"2" البرناوي، مرجع سابق، ص72.
"3" بلال، مرجع سابق،ص112.
"4" مسيرة الانسان في ج.ع.ل، مرجع سابق، ص83.
"5" بلال، مرجع سابق، ص113.
"6" المسيرة الثورية، مرجع سابق، ص83.
"1" البرناوي، مرجع سابق، ص36.

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

المبحث الثاني

سياسة ليبيا في منظمة الدول المصدّرة للنفط(الأوبيك)

تعتبر منظمة الدول المصّدرة للنفط (opec) منظمة دائمة ما بين الحكومات، غير سياسية و ذات عضوية محدودة[1] و الدول المنخرطة في عضوية منظمة الأوبك هي:-

الجزائر، ليبيا*، الغابون، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، قطر، إيران، أندونيسيا، الإكوادور، فنزويلا[2] وكانت هذه المنظمة بمثابة تحالف إقتصادي يهدف إلي تطبيق سياسة إقتصادية عملية بخصوص تنظيم الإنتاج و تحديد أسعار النفط الخام في السوق العالمية[3].

و قد مثلت الثورة الليبية في عام 1969، أهم حدث سياسي داخل إحدي دول منظمة الأوبك، حيث مثلت بالفعل الدافع لإحداث العديد من التغييرات الجذرية التي وجدت طريقها الي الصناعة النفطية بين عامي 1970-1973 [4] وبدأت السياسة النفطية الليبية تشهد تحولاً كبيراً بدأ أولاً بعقد ميثاق للتنسيق في الشؤون النفطية بين ليبيا، الجزائر، مصر، العراق ولكن تلك الخطط لم تكن ذات أهمية عملية[5].

ورأت ليبيا أن من صالحها اتباع ترتيبات جديدة تمكنها من الوصول إلي إحداث تغييرات جذرية داخل السياسة النفطية المتبعة. خصوصا و أن منظمة الأوبك. كانت نفسها منظمة ضعيفة و قليلة التأثير لأنها تمثل أفكاراً مختلفة و متباينة مما جعل من أعضائها مجموعة غير متجانسة[6]، وكل ذلك أدي – حسب وجهة نظر القيادة الليبية– إلي القول أن المنظمة لم تستطع تحقيق هدفها الرئيسي وهو رفع الأسعار و لذلك يستوجب العمل اتخاذ سياسة نفطية ليبية منفردة و سريعة تتعلق بزيادة أسعار النفط الليبي المعلن و تعويض الإيرادات النفطية المفقودة منذ عام 1965، بالإضافة إلي إحداث تغييرات في حساب العلاوات بسبب الوزن النوعي*[7].

وليبيا أول دولة بدأت التحرك في سبتمبر 1970 بخطوات إيجابية تستهدف تهجيح أسعار نفطها الخام، الذي كان أقل سعر من أسعار النفوط الخام لدول الشرق الأوسط الأعضاء في منظمة

"1" - محمد مغربي، السيادة الدائمة علي مصادر النفط، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 1973)، ص 131.

* تكونت المنظمة في عام 1960، وانضمت اليها ليبيا في عام 1962.

"2" خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق،ص 355.

"3" لمزيد من التفاصيل حول المنظمة و سياستها أنظر: ايان سكيت، منظمة الأوبك ،ترجمة: الهادي أبو لقمةو آخرون، ط1، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس ، 1991)، ص40-ص49.

"4" مغربي، السيادة الدائمة علي مصادر النفط، مرجع سابق، ص 112.

"5" الهادي أبو لقمة وآخرون، منظمة الأوبك، مرجع سابق،119.

"6" غانم، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سلبق، ص 320.

*الوزن النوعي: وهو عبارة عن قياس لكتلة حجم معين من السائل مقارنة مع السائل الشائع جدا وهو الماء، والوزن النوعي فهو يساوي وزن حجم معين من السائل مقسما علي وزن نفس الحجم من الماء أي الوزن النوعي= وزن المركب (النفط) / وزن الماء

ولمزيد من التفاصيل أنظر: وليم سلير مبادئي تكرير النفط للتقنين و لغير التقنيين، ترجمة: حميد الجودي، ط1، (بيروت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1986)، ص ص ص 14، 15، 16.

الأوبك"[1]. و لهذا فقد شرعت القيادة الليبية في مفاوضات مع الشركات النفطية الأجنبية بشأن أسعار النفط، حيث جاء فريق فني من فنزويلا بإيعاز من ليبيا ليقدم تقريراً عن الممارسات الهندسية المتعلقة بالحقول النفطية الليبية ، وإلي جانب هذا الفريق كانت هناك لجنة الأسعار و هي بمثابة الهيئة التي قامت بالمفاوضات مع الشركات النفطية الأجنبية حول أسعار النفط الليبي الخام"[2].

وتجدر الإشارة إلي أن الفريق الفني الفنزولي و لجنة الأسعار قد توصلا إلي وجوب زيادة الأسعار النفطية الليبية ما بين 35 سنتاً- دولاراً واحداً وذلك حسب نوعية النفط الخام. وكان هدف ليبيا الأول هو تصحيح الأسعار المعلنة التي وضعت- حسب الرؤية الليبية- منذ الابتداء عند مستوي منخفض جداً، ولذلك وجبت الزيادة الفورية في الأسعار المعلنة، بالإضافة إلي تعويض الإيرادات النفطية بأثر رجعي، إلي جانب التخفيض الفوري في إنتاج النفط الخام الليبي، الذي يؤثر بشكل سريع و بالغ علي حسابات الأرباح والخسائر لدي الشركات النفطية الأجنبية."[3]

و انتهجت معظم الدول العربية* الطريق الذي سلكته ليبيا في مطالبتها بتصحيح الأسعار ، و أن يكون الثمن الصحيح للنفط الليبي الخام في عام 1965 (2.65) دولارين و خمسة و ستين سنتاً"[4]. و بهذا وجدت القيادة الليبية سندا من بعض الدول الأعضاء داخل منظمة الأوبيك يشجعها علي الاستمرار في سياسة المفاوضات عن طريق التهديد للوصول إلي التحرر السياسي و الاقتصادي.

و بالفعل فقد نجحت ليبيا** في كسب مفاوضاتها مع الشركات النفطية الأجنبية و استطاعت وضع نظام معين للصناعة النفطية فيما يتعلق بالأسعار و الإنتاج النفطي، حيث تمكنت من الوصول إلي هدفها من دون أي تدخل لمنظمة الأوبك، فقد كانت مسألة ليبية محضة. و بدون الرجوع إلي المنظمة. في الوقت ذاته أيدت الأوبك في مؤتمرها الحادي و العشرين القرارات و الإجراءات التي اتخذتها ليبيا بشأن تصحيح سياساتها النفطية و ذلك في القرار المرقم(120) الذي اشتمل علي الخطوات التالية"[5]:-

1- استخدام السعر الليبي و جعله المؤشر الذي تبني عليه أسعار نفوط الخليج وذلك من خلال إزالة الفروق بين مختلف أنواع النفوط الخام علي أساس السعر المعلن الأعلي.

2- اتخاذ النظام الليبي في تعديل فروق الوزن النوعي.

"1" الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام، مرجع سابق، ص 89.
"2" الهادي أبو لقمة وآخرون، منظمة الأوبك، مرجع سابق، ص 119.
"3" مجلة المشعل، السياسة النفطية الليبية، العدد(75)، السنة الثامنة، (طرابلس، المؤسسة الوطنية للنفط،1981) ، ص 12.
* ومن بينها الجزائر في يوليو 1970.
** سبقت الإشارة لتلك السياسة في الفصل الثاني من البحث.
"4" المرجع نفسه، ص10.
"5" أبو لقمة و آخرون، منظمة الأوبك، مرجع سابق، ص 125

وحَصلت ليبيا من مفاوضاتها مع الشركات النفطية الأجنبية من الناحية المالية علي أكثر مما حصلت عليه البلاد من جراء عضويتها لمدة عشر سنوات في منظمة الأوبك، ومن نتائج تلك السياسات بروز ليبيا كزعيمة للدول المنتجة للنفط و إرغامها الشركات الأجنبية علي زيادة الأسعار المعلنة وزيادة نسبة ضريبة الدخل"-1-". وحظيت السياسة النفطية الليبية بالدعم من قبل منتجي النفط الأعضاء في منظمة الأوبك، خصوصا بعد زيادة السعر الجديد للنفط الخام الليبي من 2.65 دولار إلي 3.447 دولاروذلك بناءاً علي ما ورد في الفقرة الثانية من اتفاقية طهران المنعقدة في 14 فبراير 1971 * .

و اتخذت الدول الأعضاء في الأوبك نفس الطريق الذي سارت عليه ليبيا لتوقيع اتفاقيات تخص الزيادة في الأسعار علي غرار التسوية الليبية الجديدة و التي جاءت وفقا لإتفاقية طرابلس المنعقدة في 20 مارس 1971، و التي تضمنت منح علاوة إضافية بمقدار (10 سنتات) لليبيا و ذلك لإنخفاض نسبة الكبريت في نفطها الخام، ومن تلك الدول نذكر العراق ونيجيريا و أندونيسيا"2".

ولا شك في أن ما تحقق في اتفاقيتي طهران وطرابلس لا يمكن أن يُعزى إلي منظمة الأوبك و إنما للجهود التي بذلتها إيران و ليبيا بإعتبارهما المسئولتان عما تم إنجازه من تصحيح للسياسات النفطية داخل منظمة الأوبك"-3-"، خصوصاً و أن القيادة الليبية قد لعبت دوراً واضحاً في مفاوضات طرابلس، حيث كان الفريق الليبي المفاوض يسعي للحصول علي الحد الأعظم و ليس الحد الأدني من الزيادة في الأسعار – كما حدث في مفاوضات طهران– و بدون أي توجيهات من منظمة الأوبك ،لأنها في تلك الفترة (1970-1973) ليس لديها أي قدرة تستطيع بموجبها التعبير عن المعارضة أو أن تقيد أيٌ عضو من التصرفات و السياسات الفردية التي تقوم بها كل دولة منفصلة عن المنظمة.

و تجدر الإشارة إلي أن منظمة الأوبك لم يكن لها سوي نفوذ ضئيل في مفاوضات طرابلس"-4-". وأن ليبيا سارت في طريقها المنفرد حتي تصل إلي تحرير نفطها ومن تم تحرير النفوط الأخرى من سيطرة الشركات النفطية الأجنبية.

و نتيجة لاستيلاء إيران علي الجزر الإماراتية طنب الكبرى و طنب الصغرى في 30 نوفمبر 1971 ، أعلنت ليبيا في 7 ديسمبر من العام نفسه أنها سوف تؤمم شركة النفط البريطانية BP انتقاماً من الحكومة البريطانية لعدم منعها غزو الجزيرتين"-5-". وبهذه السياسة الجديدة التي تقرها ليبيا بعيدا عن منظمة الأوبك تؤكد تفردها ونفورها الدائم من العمل في ظل إدارة المنظمة.

"1" ابو لقمة و آخرون، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص725.
* لمزيد من التفاصيل حول الأتفاقية وما ورد فيها أنظر: الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام، مرجع سبق، ص 90-91.
"2" - للتفاصيل أنظر: المرجع نفسه، ص ص 92-95.
"3" -أبو لقمة و آخرون، منظمة الأوبك، مرجع سابق، ص138.
"4" أبو لقمة و آخرون، منظمة الأوبك، مرجع سابق، ص139.
"5" [illegible] التأميم و المشاركة في ليبيا، تقرير صادر عن المؤسسة الوطنية للنفط، 198[illegible]، ص 6

وفي أكتوبر 1971 وضعت منظمة الأوبك القواعد الأساسية للإتفاقية العامة حول المشاركة[1] في الصناعات النفطية، و طبقت هذه الإتفاقية في ليبيا بعدما أممت شركة النفط البريطانية في ديسمبر 1971 عقب استيلاء إيران علي الجزر الإماراتية، وذلك عندما قبلت شركة إيني Eni المشاركة بنسبة 50 ٪ و تقديم التعويض بالقيمة الدفترية الصافية* ، ومنح ليبيا الحق في عرض نفطها الخام للبيع بسعر السوق في الأسواق العالمية. وطالبت ليبيا في الوقت ذاته بنفس الشروط من شركة بنكرهنت الأمريكية ولكنها رفضت المطالب الليبية علي الرغم من التهديدات التي يطلقها الجانب الليبي من وقت لأخر، ولكن انتهى الأمر بالقيادة الليبية إلي تأميم شركة بنكرهنت في 11 يونيه 1973 بإدعاء أنها قامت بتلك الإجراءات انتقاما من السياسة الأمريكية في المنطقة العربية.

و استمرت ليبيا في انتهاج التأميم مرة و المشاركة في الإنتاج مرة أخري، واعتبرت هذه السياسات- حسب وجهة النظر الليبية- أفضل بكثير من الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية العامة للمشاركة الصادرة عن منظمة الأوبك. فقررات التأميم التي اتخذتها ليبيا تجاه الشركات النفطية الأجنبية كانت كلها أحادية الجانب[2].

و بالرغم من تلك السياسات النفطية التي قامت بها ليبيا سواء بمفردها أو في ظل منظمة الأوبك، والتي اقتبست معظم دول الخليج بعض المواد والسياسات النفطية التي شرعتها ليبيا في مجال الصناعات النفطية و يظهر ذلك جلياً في القوانين و السياسات النفطية لتلك الدول خلال عامي 1973-1974[3]. في الوقت ذاته كانت ليبيا في نظر معظم أعضاء المنظمة دولة ابتعدت عن جماعتها و صارت تخط لنفسها مسلكاً مستقلاً[4].

وبعد الانتهاء من مسألة المشاركة في نهاية 1972 داخل منظمة الأوبك، وجدت ليبيا نفسها منهمكة بمسألة أخرى وهي قيمة الدولار بصفة خاصة ومشاكل العملات الأخرى بصفة عامة، وفي المؤتمر الثاني و الثلاثون للمنظمة المنعقد في مارس 1973 أنشئت لجنة للمفاوضة متكونة من ليبيا و الكويت والعراق لمقابلة الشركات الأجنبية النفطية و التباحث معها حول أسعار الصرف، وقيمة الدولار مقابل الذهب و الأرقام القياسية للعملات الأخرى. وانتهت هذه الجنة إلي إقرار صيغة جديدة سميت بإتفاقية جنيف الثانية[1].

"3" أبو لقمة وآخرون، منظمة الأوبك، مرجع سابق، ص149.

* القيمة الدفترية الصافية (اللامعدلة):- اتبعت ليبيا في تأميماتها النفطية الكلية و الجزئية ما يُعرف بطريقة القيمة الدفترية الصافية التي أوصت بها اللجنة الوزارية لمنظمة الأوبك، وعليه يتم تحديد المبالغ التي أنفقتها الشركة و الأرباح التي حققتها فضلا عن مرات استرداد رؤوس الأموال. ولمزيد من التفاصيل أنظر علي سبيل المثال:-
عبد الرزاق المرتضي سليمان، العلاقات النفطية في دول الدومن الأوبك)، مرجع سابق، ص ص 458,459 .

"4" أبو لقمة و آخرون، منظمة الأوبك، مرجع سابق، ص157.

"1" المرجع نفسه، ص157.

"2" مسيرة الانسان في ج.ع.ل، مرجع سابق، ص18.

"3" لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال: الرميحي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، مرجع سابق، ص ص 158-159

وظلت ليبيا تعمل داخل نطاق المنظمة حيث كان الطلب علي النفط مستمراً في الزيادة علي الرغم من اتخاذ القيادة الليبية للسياسات الرامية للصيانة النفطية، فقد كان إنتاج النفط لدى منظمة الأوبك خلال السنوات 1970-1973، كما هو موضح بالجدول رقم(5-1)، حيث نادت الدول الأعضاء في المنظمة – ومنهم ليبيا- برفع الأسعار للنفط الخام في السوق العالمية و ذلك بسبب الزيادة علي الطلب بالمقارنة مع ما هو معروض من النفوط الأخرى، وانتهجت ليبيا مرة أخرى سياسة زيادة الأسعار مع تخفيض إنتاج نفطها الخام بنسبة(5 ٪) وترتفع إلي (10٪). إضافة إلى ذلك فقد تقرر في ديسمبر 1973 خلال مؤتمر المنظمة المنعقد في الكويت قرار قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الولايات المتحدة- هولندا- البرتغال- جنوب أفريقيا، وذلك بسبب مواقفهم و سياساتهم المعادية للقضايا العربية و مساندتهم علناً للكيان الصهيوني، مما أدى إلى حدوث عجز واضح في المعروض النفطي داخل الأسواق العالمية مقابل تزايد الطلب عليه. مما أحدث زيادة في أسعار النفوط العربية داخل منظمة الأوبك حيث وصل سعر النفط الليبي إلي ما يقارب (20) دولار للبرميل الواحد[-2-] .

وتجدر الإشارة إلي أنه نتيجة تلك العوامل قررت منظمة الأوبك إعادة النظر في سياستها السابقة، وضرورة قيامها بإجراءات سريعة تكفل لها المحافظة علي أسعار نفطها و عوائدها المالية، وبالتالي الوقوف في وجه الشركات النفطية و حكوماتها الغربية. و بهذا بدأت السياسة النفطية الليبية تتبع سياسة المنظمة و ذلك بعد تفرد الأوبك في سياسة تسعير نفوطها الخام علي المستوى العالمي؛ حيث أخذت أسعار النفط تتأرجح في الارتفاع تارة و في الانخفاض تارة أخرى[-3-] .

و خلال السنوات (1974-1980) لعب العامل السياسي دوراً رئيسياًفي السياسة التسعيرية لنفوط الأوبك الخام[-4-]، وبرز ذلك بشكل واضح بعد حرب أكتوبر 1973، حيث أعطت الزيادات في العوائد المالية التي حصلت عليها دول الأوبك أهمية إقتصادية و سياسية لدول المنظمة- بما فيها ليبيا- علي المستوي العالمي. ولكن سرعان ما نجحت الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص علي بعض دول المنظمة و جعلتها تتبع سياسة معتدلة علي الرغم من تدهور أسعار الدولار و التضخم، وخرجت قرارات المنظمة متضمنة تجميد لأسعار النفط خلال السنوات (1974-1975-1976)[-1-] معتمدة علي التجميد المتجدد للأسعار أي المحافظة علي المستوى السابق للأسعار.

وطالبت ليبيا داخل منظمة الأوبك خلال السنوات 1977-1982 بربط النفط و زيادة أسعاره بقضية سياسية بارزة و هي القضية الفلسطينية و استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضى العربية، خصوصا

"4" الرومي، مرجع سابق، ص ص 97-98- 99.
"5 لمزيد من التفاصيل حول الأسعار المعلنة و المحققة للنفوط الخام في فترة السبعينيات أنظر: الرومي، مرجع سابق، ص ص 102-110.
"4" الرومي،مرجع سابق، ص 231.
"1" عبد الرزاق المرتضى سليمان، العلاقات النفطية في دول الأوبك، ط1، (طرابلس: المنشأة العامة للنشر و التوزيع والاعلان، 1983)،ص 181.

و أن سياسة تجميد الأسعار التى اتبعتها منظمة الأوك لم تأتي بأية حلول جذرية من قبل البلدان الغربية بشكل عام و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص [2].

وبالتالي يظهر واضحاً أن أسعار النفط الخام داخل الأوبك يؤثر عليها العامل السياسي((و الدليل علي ذلك أن هذه الأسعار لم تعكس طوال أكثر من نصف قرن من الزمن، القيمة الحقيقية لنفوط الأوبك الخام عموماً، والنفوط العربية بصورة خاصة، ولو كان الأمر غير هذه الحقيقة لكانت الأسعار المذكورة أعلي بكثير مما هي عليه الآن، عند الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية وحدها)) [3].

واستمرت السياسة النفطية الليبية خلال الفترة من (1980-1990) تتبع منظمة الأوبك وما تتخذه من إجراءات تتعلق بتحديد الأسعار و الإنتاج للنفط الخام و ذلك حسب مستويات العرض و الطلب العالمي علي النفط الخام [4]. وتجدر الإشارة إلي أن الأقطار السبعة الأعضاء في منظمة الأوبك- بما فيهم ليبيا- حدث لهم تدهور في عوائدهم النفطية التى هبطت إلي مستويات متدنية علي الرغم من خفض إنتاج الأوبك إلي نصف المستوى الذي كان سائداً في نهاية عقد السبعينيات، "إضافة إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي" [5].

وعلي الرغم من السنوات العصيبة التي واجهتها أقطار المنظمة منذ أن أضطرت إلي تخفيض إنتاجها النفطي منذ بداية الثمانينات، إلاّ أنها بقيت تقاوم الضغوطات من قبل منتجي و مستهلكي النفط الأخرين. وفي الوقت نفسه فبعد أن سجلت الأوبك أعلى مستويات إنتاجية لها في عام 1979 بمقدار (31) مليون برميل يومياً، انخفضت في الثمانينات حيث وصلت في عام 1983 إلي مستوى يعادل 55٪ من إنتاج 1979، كما هو موضح بالجدول رقم (5-2). حيث كان إنتاج النفط الخام الليبي داخل منظمة الأوبك في عام 1979 حوالي(2091.7) الف برميل يومياً، بينما بلغ الإنتاج الليبي حتى نهاية 1989 (1129.2) الف برميل يومياً.

وفي هذا الشأن نذكر أن ليبيا قد اشتركت في اجتماع وزراء المال في منظمة الأوبك المنعقد في يناير 1976، حيث تقرر في هذا الاجتماع موافقة الوزراء بالإجماع علي اتفاقية إنشاء صندوق أوبك الخاص برأسمال قدره (800) مليون دولار من مساهمات الدول الأعضاء علي النحو الأتي:-ايران 210 مليون دولار، السعودية 202 مليون دولار، فنزويلا 112 مليون دولار، الكويت 72 مليون دولار،نيجيريا 52 مليون دولار، ليبيا 40 مليون دولار، العراق 40 مليون دولار، الامارات 33 مليون دولار، الجزائر 20 مليون دولار،قطر 18 مليون دولار، الغابون 1مليون دولار، و يعتبر هذا الصندوق بمثابة المؤسسة الوحيدة

"2" الرومي، مرجع سابق، ص235.

"3" المرجع نفسه، ص236.

"4" لمزيد من التفاصيل حول مستويات الانتاج و الأسعار خلال الفترة من 1980-1990، أنظر: الرومي،مرجع سابق ص ص 270-276.

"5" عبدالله الدباب،منظمة الأقطار المصدرة للنفط دورها و مستقبلها ، مجلة النفط و التنمية، العدد (6): مارس 1980م.

التابعة للأوبك و يهدف إلي تقديم المساعدات و المعونات للدول العربية غير النفطية و الأقطار الإسلامية و الدول الأقل تطوراً بصفة عامة[1].

و هكذا يمكن القول أن ليبيا قد احتلت مركز الصدارة داخل الأوبك خلال السنوات 1970-1974، عندما كانت سباقة في إجراء المفاوضات حول تصحيح الأسعار مع الشركات النفطية الأجنبية ثم انتهاجها سياسة التأميم و المشاركة، حيث كانت ليبيا في تلك الفترة تتخذ طريقاً منفرداً للعمل دون الرجوع إلى المنظمة، ولكنها بعد ذلك تلاشت و فقدت تأثيرها عندما تغيرت العوامل والظروف التى أعطت لليبيا فرصتها وهيمنت دول أخرى علي سياسة المنظمة و منها علي سبيل المثال إيران و المملكة العربية السعودية ، و بقيت ليبيا تدور في فلك منظمة الأوبك و تطبق ما يتم إتخاذه من إجراءات متعلقة بتحيد الإنتاج و الأسعار للنفط الخام.

1- [illegible]، السيادة الدائمة على مصادر النفط، مرجع سابق، ص 25[illegible].

جدول رقم (1.5)*

إنتاج النفط الخام لدى منظمة الأوبك 1970-1973 (مليون برميل في اليوم)

الدولة	1970	1971	1972	1973	الزيادة 1973/1970 (أ) م و.ب. ي	
السعودية	3.8	4.8	6.0	7.6	100	3.8
أيران	3.8	4.5	5.0	5.9	55	2.1
الكويت	3.0	3.2	3.3	3.0	-	-
فنزويلا	3.7	3.5	3.2	3.4	8-	0.3-
ليبيا	3.3	2.8	2.2	2.2	33-	1.1-
الاوبك عدا الاكوادور والغابون	23.3	25.2	26.9	29.6	27	6.3

الجدول نقلاً عن : الهادي أبو لقمة ، منظمة الاوبك ، مرجع سابق ، ص 160

جدول رقم (2.5)

تطورات إنتاج النفط الخام في أقطار الأوبك في عام 1989 مقارنة بعام 1979م.

لتسلسل	أقطار الأوبك	نتاج في عام 1979 ألف برميل يومياً	الإنتاج في عام 1989 (ألف برميل يومياً)	نسبة التغير ٪
-1	الجزائر	1153.8	727.3	37.0-
-2	الأكوادور	214.2	278.9	30.2
-3	الغابون	203.4	204.3	0.4
-4	أندونيسيا	1590.8	1231.0	22.6-
-5	إيران	3167.9	2814.1	11.2 -
-6	العراق	3476.9	2785.8	19.9-
-7	الكويت	2500.3	1463.5	41.5 -
-8	ليبيا	2091.7	1129.2	46.0 -
-9	نيجيريا	2302.0	1716.3	25.4-
-10	قطر	508.1	320.2	37.0-
-11	السعودية	9532.6	5064.5	46.9-
-12	دولة الامارات	1830.7	1857.8	1.5
-13	فنزويلا	2356.4	1747.4	25.8-

* الجدول نقلا عن : الهادي أبو لقمة ، منظمة الأوبك ، مرجع سابق ، ص 160.

التسلسل	أقطار الأوبك	إنتاج في عام 1979 (ألف برميل يومياً)	الإنتاج في عام 1989 (ألف برميل يومياً)	نسبة التغير ٪
–	مجموع أقطار الأوبك	30928.9	21340.3	30.0-
–	المجموع العالمي*	62.800.1	58.967.9	6.1-
–	نسبة الأوبك٪ من المجموع العالمي	49.2	63.2	——

* من ضمنه الدول الاشتراكية السابقة.

نقلاً عن: الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام، مرجع سابق، ص 298.

المبحث الثالث

استخدام النفط كأداة ضغط دبلوماسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا

لقد تركزت السياسة الليبية منذ قيام الثورة عام 1969 علي تحقيق استقلالية النهج في التعامل الدولي و الحرية السياسية ، لذا لم يكن هناك بد من أن تسلك مسلكاً جديداً في علاقاتها الدولية تجاه دول غرب أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث "أنهت الوجود العسكري البريطاني، وعملت لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي و قطعت فيه مراحل تمت في نهاية يونيو عام 1970"[1] .

ونادت القيادة الليبية بعلاقات دولية مبنية على التعاون والتفاهم والمساواة بين الدول في ظل قواعد القانون الدولى وليس القوة ، ووضعت لنفسها خطاً جديداً بمثابة سياسة تنتهجها في تعاملها مع الدول الكبرى ، رافضة فيها قبول أي تحالف عسكري، أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك معها ، وتتحدد علاقاتها مع أي من هذه الدول حسب موقف هذه الدولة من القضية الفلسطينية ، مما جعلها دائماً في موقع صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية [2] .

والمتتبع للخطاب السياسي الليبي يستشف بوضوح أن هذا الخطاب يعتبر الدول الغربية الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ، تشكل مخاطرَ حقيقيةً على الأمة العربية ، فهذه الدول ساهمت بشكل مباشر وفعال في إنشاء الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين العربية وقدمت له الدعم والمساندة ، بالإضافة إلى مشاركتها إسرائيل في عدونها على مصر عام 1956 .

كما أن المتتبع للخطاب السياسي الليبي بعد عام 1969 م يلاحظ أن ليبيا تنتقد السياسات الأوربية من منطلق ارتباط هذه السياسات بالسياسة الأمريكية . فهي تري أن الحلف الأطلسي الذي تقوده أمريكيا هو سبب المشاكل في العالم ، كما ترى أن الدول الغربية هي دول فاقدة استقلالية القرار و حرية الحركة في تعاملها الدولي و أن سياستها الخارجية ما هي إلا استجابة تلقائية لحركة السياسة الخارجية الأمريكية " و جميع الدول الغربية قوية كانت أم ضعيفة تدور في فلك السياسة الخارجية الأمريكية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة "[3].

و تعثرت العلاقات الليبية مع الدول الغربية و معها الولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من القضايا التى من بينها القضية الفلسطينية، وحق تقرير المصير و تفسير مفهوم التحرر، حيث تساند ليبيا هذه القضايا بدعم حركات التحرر الأوروبية و الفصائل الثورية، من ذلك جيش تحرير أيرلندا ، وقوات الباسك، والمسلمين و السود والهنود الحمر في أمريكا. و تقف الولايات المتحدة والدول الغربية علي الضد منها و ترى في ذلك إرهاباً دولياً تؤيده و تدعمه ليبيا مادياً و معنوياً " وهنا نجد أن تفسير

1- سيد نوفل ، العمل العربي المشترك في المجال الدولي ، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1971)، ص 207.
2- سعد سلامة ، مرجع سابق، ص 37.
3- مجموعة مؤلفين ، ليبيا الثورة في 25 عام، دراسة في التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، مرجع سابق ، ص 186.

السياسة الليبية لمفهوم التحرر يختلف كلياً عن تفسيره الغربي، وعلي هذا الاساس بنيت ليبيا سياستها الخارجية تجاه دول العالم المختلفة". [1] و نتيجة لهذه السياسة تعرضت ليبيا لحملة طويلة من الاعتداءات العسكرية و الضغوط الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا قد أعطت أوروبا أهمية كبرى وذلك من واقع التأثير السياسي و الاقتصادي للقارة الأوروبية على ليبيا وكذلك للأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسة الليبية في قارة أوروبا التي نذكر منها[2] :-

1- محاولة كسب تأييد الدول الغربية للقضايا العادلة التي تهم الشعب الليبي بشكل خاص و القضايا العربية المصيرية بشكل عام.

2- الاستفادة من الدول الأوروبية كسوق لتصريف النفط الليبي و منتجاته.

3- التعامل مع الدول الأوروبية للحصول علي التقنية و الخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع التحول الاقتصادي.

4- محاولة كسر التحالف الإستراتيجى الغربي وإبعاده عن الإمبريالية الأمريكية خصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أثرت العلاقات الليبية- الأمريكية منذ بداية عقد الثمانينات في العلاقات الليبية مع غالبية الدول الأوروبية الغربية وذلك نتيجة الحلف الاستراتيجي الذي يربط تلك الدول بالولايات المتحدة والعلاقات العسكرية فيما بينهما و التي يمثلها الحلف الأطلسي. وترى ليبيا أن من أسباب تدهور علاقاتها مع دول أوروبا الغربية هو مجاراة تلك الدول للسياسة الأمريكية القائمة علي إستغلال الشعوب ونهب ثرواتها وخنق طموحاتها السياسية و الاقتصادية[3]

ويمكن القول إن هناك دولاً أوروبية لها أهمية نسبية للسياسة الخارجية الليبية، وتكمن أهميتها في الدور الذي تلعبه تلك الدولة في السياسة الأوروبية والعالمية بوصفها من الدول الصناعية، ولعل أبرز تلك الدول بريطانيا التي كان من المكن أن تقوم علاقات طبيعية بينها وبين ليبيا خاصة بعد إجلاء قواعدها عام 1970، خصوصاً وأنها كانت من الأسواق الهامة للنفط الليبي، كما أن لها العديد من الشركات النفطية العاملة في ليبيا. في الوقت نفسه اعتبرت بريطانيا مصدراً مهماً للعديد من احتياجات السوق الليبية، إلي جانب ذلك كانت هناك صفقات أسلحة بين الدولتين، بالإضافة إلي البعثات التعليمية والطبية التي تجرى بينهما. [4]

1- المرجع نفسه، ص185.
2- البرناوي ، مرجع سابق، ص 320.
3- البرناوي ، مرجع سابق، ص 321.
4- [illegible] ص 322.

و لكن سرعان ما تدهورت العلاقات بين البلدين بشكل سريع و ذلك بعد حادثة مقتل الشرطية البريطانية أمام المكتب الشعبي الليبي في لندن، و تهام ليبيا الحكومة البريطانية بأنها تأوى الفارين الليبين و تدعمهم من أجل تقوية المعارضة الليبية في الخارج[2]. و زادت العلاقات سوءاً نتيجة لسماح بريطانيا للولايات المتحدة باستخدام أراضيها و أجوئها للاعتداء علي مدينتي طرابلس وبنغازي"[3]-في عام 1986.

مما زاد من تأزم العلاقات الليبية- البريطانية تأييد ودعم القيادة الليبية لثوار أيرلندا الذين يحاربون بريطانيا بدافع القومية والدين، حيث قال العقيد القذافي: " إن ليبيا وقفت مع ثوار أيرلندا ولها اتصالات قوية مع ثوار أيرلندا و هناك سلاح و هناك دعم لثوار أيرلندا.... و قررنا أن نحارب بريطانيا في عقر دارها قررنا أن نخلق مشكلة في قلب بريطانيا و ن نخلق شوكة تنغص العيش علي بريطانيا... فنحن معهم لأن بريطانيا سلمت فلسطين لليهود وسلمت جزر الخليج لإيران وهى التي جلبت كافة المشاكل للأمة العربية"."[4]

واعتبرت هذه السياسة وفق المنظور الغربي إرهاباً دولياً تؤيده ليبيا وتدعمه مادياً (أموال+ أسلحة) ومعنوياً، لأنها ترى في نضال الأيرلنديين "مماثلاً لنضال المسلمين و السود في أمريكا ضد التفرقة العنصرية الذين لم تقف ليبيا منهم موقف اللامبالاة"[5] مما جلب إليها حملة من الإعتداءات العسكرية و الضغوط الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية.

ومع كل هذا كانت العلاقات الدبلوماسية ولاقتصادية قائمة بين ليبيا و بريطانيا خصوصاً فيما يتعلق أساساً بالعلاقات التجارية، و تجدر الإشارة لي حدوث تطور كبير في التجارة الخارجية مع الدول الصناعية المتقدمة، فقد بلغ معدل الزيادة السنوية في التجارة الخارجية مع دول أوروبا الغربية (بما فيها دول السوق الأوربية المشتركة) خلال الفترة(1969 -1974) إلى 24.6٪، ثم تطور معدل الزيادة السنوية حتى وصل خلال الفترة (1975-1980) إلى 46.4٪ "[1]، إلى أن تطور معدل الزيادة بصورة مضطردة ليصل خلال السنوات (1981-1987) نحو 9.6٪.[2]

وفيما يخص العلاقات الاقتصادية و التبادل التجاري بين ليبيا و بريطانيا، فقد اقتصرت خلال فترة السبعينات علي الشركات النفطية البريطانية العملة في ليبيا، حيث تعاقدت الحكومة الليبية خلال

2- نتيجة لتدهور العلاقات بين البلدين ، تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1984، و قفل المكتب الشعبي الليبي في لندن السفارة البريطانية في طرابلس .

3- تدهورت العلاقات اكثر في عقد التسعينات وذلك بعد اتهام مواطنين ليبيين بإسقاط طائرة البان امريكا في رحلتها رقم(103) علي مدينة لوكربي في اسكتلندا، وإصدار قرارات من مجلس الأمن تقضي بفرض عقوبات إقتصادية و حظر جوي علي ليبيا، و ذلك بإيعاز من بريطانيا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية .

4- من أقوال العقيد معمر القذافي ، ثورة الشعب العربي الليبي، لجزء الأول 1978، مرجع سابق، ص208 .

5- حبيب ، مرجع سابق، ص301 .

1- التنمية و خطط التحول في ج.ع.ل، (طرابلس، أمانة الاقتصاد، يناير 1980)، ص 11.

2- خطة التحول الاقتصادي، مرجع سابق، ص95.

عامي 1975-1976 مع بريطانيا علي توريد و تركيب المعدات الخاصة بالنظام الكهربائي في عدد من الحقول النفطية الليبية، إلي جانب ذلك فقد تم إبرام عقود مشاركة بين عدد من الشركات النفطية البريطانية والحكومة الليبية بشأن التنقيب عن النفط وإنتاجه -3-.

و في عقد الثمانينات اتخذ التعاون بين البلدين شكلاً آخر شمل كل المجالات الاقتصادية و التجارية الصناعية والزراعية والنقل والطاقة، إلي جانب إيفاد ليبيا للبعثات الطبية والتعليمية خصوصاً في مجالي النقل والمواصلات و الطاقة.وقد استوردت ليبيا خلال عامي 82-1983 ما قيمته10 مليون دولار من المواد الطبية، وخلال الخمسة أشهر الأولى من عام 1988 استوردت ليبيا ما قيمته 14.2 مليون دولار من المواد الصيدلانية و الطبية من المملكة المتحدة -4-.

أما فيما يخص فرنسا فهي- وفق المنظور الليبي- دولة ذات ماضي استعماري واسع، ساهمت بشكل فعال في دعم العدوالصهيوني،لأنها صاحبة أول مفاعل نووي يحصل عليه الكيان الصهيوني، إلى جانب ذلك فقد زودت إسرائيل بأسلحة متطورة من الطائرات المقاتلة و غيرها من المعدات العسكرية . ولهذا فإن " فرنسا دولة تعترف بالكيان الصهيوني وتتبادل معه العلاقات علي مختلف الأصعدة"."5"

وعلي الرغم من ذلك فإن فرنسا تربطها بليبيا علاقات ودية وثيقة و خير دليل علي ذلك صفقة الميراج التي عكست إلى حد كبير مدى الترابط في العلاقات الليبية-الفرنسية خصوصاً للدبلوماسية منها -6-.في الوقت نفسه شهدت فترة السبعينات تطوراًملحوظاً في العلاقات خصوصاًبعدما وقعت فرنسا مع ليبيا علي اتفاقية ضخمة في 18 فبراير1974، تضمن فرنسا من خلالها تدفق النفط الليبي مقابل مساعدة فنية ضخمة -7-، إلي جانب توقيع اتفاقية أخرى تقضي بوضع إستراتيجية طويلة المدى لدعم و تطوير التعاون والتكامل الاقتصادي، كما تقضي الاتفاقية إقامة العديد من المشروعات المشتركة في مجالي الخدمات و الصناعات الخفيفة -1-.

ولكن فرنسا ظلت متمسكة بمسائل هامة لا تتمشى و السياسة التي تتبعها القيادة الليبية ولعل أبرزها: القضية الفلسطينية وموقف فرنسا منها باعتبارها دولة تعترف بالكيان الصهيوني كدولة وتتبادل معه العلاقات في مختلف المجالات. إلى جانب ذلك فإن فرنسا تتخوف من السياسة الليبية التى تنادى بالوحدة كهدف إستراتيجي لها خاصة مع الدول المغاربية بإعتبارها من الدول التي استعمرتها فرنسا،

3- التنمية وخطط التحول في ج.ع.ل، مرجع سابق، ص9.
4- مناخ الاستثمار في الجماهيرية خلال الفترة 1980-1988، اللجنة الشعبية العامة للمالية، ص18.
5- البرناوي، مرجع سابق، ص325.
6- حبيب، مرجع سابق، ص 300.
7- المرجع نفسه، ص301

"1" تقرير السياسة الاقتصادية في ج.ع.ل، قسم الشؤون الاقتصادية ، بلا.ت، ص 8.

والتى لا زالت تربطها بهذه الدول سواء المغاربية أو المشرقية علاقات متميزة، لأن ذلك- حسب وجهة النظر الفرنسية- سيؤثر علي نفوذها في المنطقة، ولهذا نجد أن السياسة الوحدوية التي تنادي بها القيادة الليبية تلقى مقاومة فرنسية كبيرة[-2-].

إلى جانب ذلك فإن فرنسا تحرص دائماً علي التمسك بقواعدها العسكرية ونفوذها في عدد من الدول الأفريقية و خاصة الدول المجاورة لليبيا مثل تشاد ومالي و النيجر و غيرها، وهذا ما أثر علي العلاقات الليبية -الفرنسية وتأزمها خصوصاً أثناء النزاع الحدودي الليبي التشادي في فترة الثمانينات وتدخل فرنسا في هذا النزاع.

ولكن العلاقات السياسية بين ليبيا وفرنسا انتكست منذ بداية عقد الثمانينات و ذلك بسبب تأزم العلاقات بين ليبيا و الولايات المتحدة والدول الغربية التي تتهم ليبيا بممارسة الإرهاب ومحاولة إنتاج أسلحة كيماوية.

وبالرغم من تدهور العلاقات السياسية الليبية- الفرنسية في عقد الثمانينات، ظلت العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية مستمرة بين البلدين وخصوصاًفيما يتعلق بالمجال النفطي و التبادل التجاري، حيث وقعت ليبيا وفرنسا عام 1987 في مدينة باريس اتفاقيتين للتعاون، تشمل الاولى زيارات للخبراء و الاختصاصيين في مختلف مجالات التقنية، والاتفاقية الثانية يتم بموجبها تزويد فرنسا بكمية من النفط الليبي تبلغ 700.000 طن من النفط الخام لمدة سنة[-3-].

بالإضافة إلى ذلك فقد تم توقيع اتفاقية في عام 1988، تتضمن موافقة الطرفين الليبي والفرنسي علي زيادة حجم التبادل التجاري ليصل إلى حوالي 80 مليون دولار سنوياً، و في عامي 1989-1990 وقعت ليبيا اتفاقية مع الحكومة الفرنسية تقوم ليبيا بموجبها بتصدير نفط خام بمبلغ 65 مليون دولار لفرنسا. وخلال الفترة المذكورة قامت بعض المؤسسات الليبية العامة* بشراء بعض المباني و الممتلكات في العاصمة الفرنسية تبلغ قيمتها حوالي 500مليون دولار[-1-].

أما إيطاليا فلها تاريخ استعماري في ليبيا إمتد من (1911-1943) حيث خرج الإيطاليون منها مهزومين في الحرب العالمية الثانية[-2-]. وتعتبر إيطاليا دولة أوربية متوسطية لها إمكانيات اقتصادية

"2" البرناوي، مرجع سابق، ص325.
"3" تقرير سير التعاون الاقتصادي بين ليبيا و فرنسا، 1985-1990 ، مصرف العربي الليبي الخارجي، ص ص 2-4.
* من بين تلك المؤسسات علي سبيل المثال لا الحصر: المصرف لعربي الليبي الخارجي، الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية..وغيرها.
"1" تقرير سير التعاون الاقتصادي بين ليبيا و فرنسا، المصرف الخارجي، مرجع سابق،ص9.
"2" للمزيد من التفاصيل انظر: أحمد عزت عبدالكريم وآخرون، تاريخ العرب الحديث و المعاصر، (بيروت: مؤسسة ناصر الثقافة، 1981)، ص ص 104-194 .

كبيرة و صناعات عديدة ومتقدمة، ولذا تطورت العلاقات الليبية-الإيطالية تطوراً ملحوظاً خاصة في مجال التجارة الخارجية و البعثات التعليمية و الصحية وغيرها [-3-].

وتجدر الإشارة إلي أن السياسة الليبية ترى في إيطاليا دولة غير مستقرة سياسياً ولها تاريخ استعماري غير مشرف، أضف إلى ذلك أنها دولة غير قادرة علي مواجهة الضغوطات الأمريكية باعتبارها عضو في حلف الشمال الأطلسي ولها قواعد عسكرية أمريكية علي أراضيها، مما يؤدي إلى تهديد دول المنطقة التي تطل علي البحر المتوسطو خاصة ليبيا التي تنادي بجعل البحر المتوسط بحيرة سلام وأمن [-4-].

وطالبت القيادة الليبية من الحكومة الإيطالية التعويض عن المآسي و المظالم التي ارتكبتها إيطاليا في حق الشعب الليبي خلال فترة احتلالها لليبيا، وإلى فتح الحوار بينهما حتى يتم إزالة العراقيل التي تواجه السياسة الليبية في تعاملها مع إيطاليا [-5-].

وبالرغم من ذلك ظلت العلاقات الاقتصادية مستمرة بين البلدين منذ(1972-1990) ؛ حيث تميز عقد السبعينات ببروز إيطاليا كثاني دولة أوربية مستوردة للنفط الخام الليبي [-6-]. وقد تم خلال الفترة (1977-1979) توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين تقضي بإنشاء عدد من المشاريع الإستثمارية المشتركة بين ليبيا و إيطاليا في مختلف المجالات، بالإضافة إلى اتفاقية أخرى تضمن إيطاليا بموجبها تبادل الخبرات و المعرفة الفنية. وبلغت قيمة التكاليف الإجمالية لهذه الاتفاقيات ما يقارب 179مليون دولار [-7-].

أما خلال عقد الثمانينات و منذ بدء المواجهة الليبية- الأمريكية* فوق خليج سرت، بدأت العلاقات الليبية- الإيطالية تأخذ منحى آخر، خصوصاً عندما وقفت إيطاليا إلى جانب الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وأخذها موقفاً معادياً للقيادة الليبية. إذ قامت الحكومة الإيطالية باتخاذ بعض الإجراءات ضد ليبيا، ومنها تخفيض قيمة وارادتها من النفط الخام الليبي باعتبارها من أهم مستوردي النفط الليبي. مما حدا بالسياسة الليبية إلى إتخاذ بعض الإجراءات بشأن تعديل بعض المشروعات بما يتلائم مع انخفاض الإيرادات النفطية الليبية [-1-].

"3"-المرجع نفسه،ص 328 .

"4"- المرجع نفسه، ص 328.

"5"- استجابت ايطاليا بالفعل للمطالب الليبية في التعويض عن آثار الاستعمار، حيث قامت ايطاليا في عام1997 بتسليم قوائم المنفيين الليبين في ايطاليا، وخرائط المناطق المزروعة بلالغام. لمزيد من التفاصيل أنظر: نص الإعلان الإيطالي بهذا الخصوص، البرناوي، مرجع سابق، ص520.

"6"- مسيرة الانسان في ج.ع.ل، مرجع سابق، ص140.

"7"- تقرير خاص بالتعاون الاقتصادي خلال الفترة (1971-1980)،أمانة الاتصال الخارجي و التعاون الدولي، الإدارة الأوربية، ص9.

* سوف نتناول ذلك بشئ من التفصيل فيما بعد.

"1"- مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1987، مرجع سابق، ص311.

وفي عام 87-1988 وفي إطار سياسة توثيق التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي بين ليبيا ...اليا، وقعت ليبيا عقداً مع شركات إيطالية لإنشاء مصنع هوائيات التلفزيون والإنتاج بمساعدة فنية ...ركات إيطالية[2]، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية يتم بموجبها تزويد الأسواق الليبية بالبضائع و ...جات الإيطالية ، ومقابل ذلك تقوم ليبيا بتصدير النفط الخام بمبلغ 45مليون دولار لإيطاليا[3].

واستمر التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين ليبيا و إيطاليا خلال عامي (1989-1990) ...تم إبرام عقدٍ في مجال التعليم والبحث العلمي و الطباعة بقيمة 20 مليون دولار،بالإضافة إلى إقامة ...عين آخرين كبيرين،الأول خاص بتأمين قطع التجميع لعدد من المصانع الليبية، والثاني يشمل ...ع الكهربائي و تقدر قيمته بحوالي 250 مليون دولار[4].

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا لها علاقات مع دول أوروبية أخرى إضافة للدول التي سبق ذكرها، ...ة ليبيا مع معظم الدول الأوروبية طيبة، ومتوقفة دائماً علي مواقف تلك الدول من القضايا العربية ...ة وعلي رأسها القضية الفلسطينية[5]. إذ لا توجد قضايا أساسية تعرقل وجود أي علاقات بين ليبيا ...ول الأوروبية. خصوصاً وأن هناك مصالح كثيرةً ومتبادلةً بينهما،حيث تستفيد هذه الدول من الأسواق ...ة و تستورد النفط الليبي، ولمعظم هذه الدول اتفاقيات اقتصادية مشتركة ولها شركات وعمالة كبيرة ...شاريع تنفذ بليبيا، بالإضافة إلي التبادل التجاري و التعاون المشترك[6].

ومن أبرز الدول الأوروبية التي أبرمت معها ليبيا عقوداً، إتفاقيات اقتصادية في قطاعي الصناعة و ...نذكر علي سبيل المثال لاالحصر[7]:-

...ام عقدٍ مع شركة فيليبس الهولندية لتأمين القطع لمصنع تجميع التلفزيونات بمدينة الزاوية.

...ام عقد مع شركة ألمانية غربية لتأمين قطع الغيار و المساعدة الفنية لمصنع هواتف في مدينةبنغازي.

...يع عقدٍ مع شركة فيليبس الهولندية لإنشاء مصنع للمعدات السمعية في شمال غربي ليبيا، ينتج ... الف قطعة سنوياً.

...ام مجموعة من العقود بين السلطات الليبية وعدد من الشركات التركية لتنفيذ مجمع للحديد ...ب بلغت قيمة الإجمالية 38.2 مليون دولار أمريكي،إلى جانب إقامة مصنع للأحجار الكلسية ، ...طاقته الإجمالية 165.000طن سنوياً.

المرجع نسه، ص319.

تقرير عن الاستثمار الليبي الخارجي، 1990، اللجنة الشعبية العامة للمالية،ص4.

المرجع نفسه،ص6.

البرناوي، مرجع سابق، ص 331.

المرجع نفسه، ص331.

تقرير الاستثمار في الجماهيرية خلال عقد الثمانينات، مرجع سابق، ص13.

5- اتفاقية تنص علي زيادة حجم التجارة بين ليبيا و تركيا واستعمال النفط الليبي لسداد مستحقات شركات المقاولات التركية العاملة في ليبيا،كما تنص هذه الإتفاقية علي قيام ليبيا بتزويد تركيا بكميات من النفط بمعدل (3)مليون طن في السنة بأسعار متفق عليها مسبقاً بين الجانبين.

6- إتفاقية لإنشاء عدد من المشاريع المشتركة بين ليبيا و تركيا والتي من شأنها أن تزيد التعاون الفني بين البلدين، خصوصاً في مجالي الصناعات الخفيفة وصيانة الآلات الزراعية.

7- بروتوكول اقتصادي مع تركيا تقوم بموجبه ليبيا بدفع نسبة 45٪من قيمة وارداتها من تركيا نقداً، والباقي يموله البنك المركزي التركي عن طريق قروض في شكل اعتمادات سنوية. ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 1000مليون دولار بموجب هذا البروتوكول.

8- توقيع اتفاقية بين ليبيا واليونان بشأن الضمان الاجتماعي.

9- وفي مجال استكشاف النفط ومقاسمة الإنتاج وقعت المؤسسة الوطنية للنفط عقداً مع شركة شل الهولندية، وهو عبارة عن نسخة معدلة من عقد المشاركة المبرم مع هذه الشركة في عام 1980، بشأن التنقيب عن النفط وإنتاجه في منطقة حوض غدامس، إذ سبق للشركة أن حفرت بئراً جافاً في المنطقة.

10- و تعاقدت شركة الخليج العربي للنفط مع شركة مان الألمانية الغربية لإنجاز عدة مشاريع تتعلق بتوريد بعض المعدات والأجهزة ، وتمديد بعض الأعمال الكهربائية.

11- وتعاقدت شركة الخليج العربي للنفط مع نفس الشركة علي توريد و تركيب المعدات الخاصة بالنظام الكهربائي في حقل النافورة النفطي

وبالإضافة لذلك فقد كانت القيادة الليبية تسعى دائماً لبناء علاقات وطيدة مع الدول المطلة علي حوض البحر المتوسط، وخصوصاً الدول الصغيرة التي تواجه مسائل سياسية مع الدول الغربية وبالأخص دولتي مالطا وقبرص[1] وتعتبر مالطا بالنسبة للسياسة الليبية دولة تمثل مركزاً هاماً، ولذلك اهتمت الدبلوماسية الليبية ببناء علاقات ممتازة معها منذ قيام الثورة وبالتحديد في عام 1971، وذلك نتيجة تبني حزب العمال المالطي الحاكم سياسة وطنية تستهدف إتباع سياسة الحياد*والتخلص من القواعد البريطانية الجاثمة علي أراضيها[1].

أما العلاقات الليبية-المالطية فقد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال فترة السبعينات، حيث قامت القيادة الليبية عام 1978 بتقديم الدعم المالي المباشر لمالطا وذلك وفقاً للأمكانات المتاحة فمنحت مالطا قرضاًمالياً بلغت قيمته حوالي3 مليون دولار أمريكي، بالإضافة المساعدات الإقتصادية التي تقدر بحوالي

1- البرناوي ، مرجع سابق،ص 332.
* عمدت القيادة الليبية الي تشجيع مالطا علي اتباع تلك السياسة وذلك بسبب الموقع الجغرافي لمالطا المؤثر علي الأراضي الليبية.
1- البرناوي، مرجع سابق، ص332.

1.5 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلي ذلك فقد تم توقيع اتفاقية بين ليبيا ومالطا،تضمن فيها القيادة الليبية توفير فرص عمل لعدد كبير من المالطيين في ليبيا[-2-].

واستمرت العلاقات بين البلدين خلال عقد الثمانينات ، خصوصاً وأن ليبيا كانت تدعو دول البحر المتوسط إلي انتهاج سياسة جديدة من شأنها أن تؤدي إلي إزالة الأساطيل والقواعد العسكرية من تلك المنطقة، وهذا هو السبب الذي حمل القيادة الليبية علي تأييد مالطا[-3-]ودعمها مالياً ومعنوياً من أجل استمرار بقائها كدولة مستقلة.

وقد شهدت هذه الفترة(1980-1990)توقيع العديد من الاتفاقيات التي تضمن التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري بين البلدين، ومنها[-4-] –

أ- توقيع اتفاقية بين ليبيا وحكومة مالطا تقوم ليبيا بموجبها بتصدير نفط خام بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي لمالطا.

ب- اتفاقية بين ليبيا ومالطا للضمان الإجتماعي

ج- انشاء شركة مشتركة عربية ليبية مالطية لإدارة و تشغيل أسواق مجمعة.

د- اتفاقية تجارية تبيع مالطا بمقتضاها إلي ليبيا الملابس والمواد الغذائية ،في حين تقوم ليبيا بتزويدها بالغاز بما قيمته 10 مليون دولار.

ه- اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني.

و- توقيع إتفاقية بشأن إنشاء شركة مشتركة ليبية مالطية لإستثمار برأسمال قدره(20) مليون دولار، تقوم بالمساهمة في المشاريع والمصانع.

ز- توقيع اتفاقية بشأن إنشاء شركة ليبية مالطية للإستثمارات الخارجية ، تهدف إلي تنمية التجارة الدولية.أضف إلى ذلك اتفاقيات متعلقة بالسياحة.

ح- منح عدة قروض لمالطا خلال الفترة(87-1990) بلغت قيمتها الإجمالية 95 مليون دولار، بالإضافة إلي المنح و الهبات المالية التي تقدر بحوالي 20مليون دولار أمريكي.

إلي جانب هذا فإن الاستثمارات الليبية في مالطا تعتبر اليوم من أهم الاستثمارات الليبية الخارجية، وتعتبر القيادة الليبية دولة مالطا أحدى قنوات الاتصال بالعالم الخارجي بالنسبة لليبين[-1-].

"2"- تقرير الاستثمار الخارجي، 1990، مرجع سابق،ص21.
"3"- حبيب، مرجع سابق،ص301.
"4"-تقرير الاستثمار الخارجي، 1990، مرجع سابق،ص28.
1- خصوصا اثناء الأزمة الليبية مع الدول الغربية "أزمة لوكربي" التي اتهمت فيها ليبيا وفرض حظرا جويا عليها.

أما فيما يتعلق بقبرص، فإن السياسة الليبية تؤيد باستمرار استقلال قبرص وحيادها عن كلٌ من تركيا واليونان*، وتتخذ موقفاً يدعو إلى إجلاء القواعد البريطانية والأمريكية عن أراضيها، وذلك يأتي انطلاقاً من الدعوة التي تنادي بها القيادة إلى جعل البحر المتوسط بحيرة سلام وأمن لجميع الدول.

واهتمت الدبلوماسية الليبية بقبرص نتيجة لموقعها الهام بالنسبة للدول العربية، ولذلك ارتبطت معها بعدة اتفاقية اقتصادية لعل أبرزها:-

1- توقيع اتفاقية بين ليبيا وقبرص في عام 1979، تنص علي وضع استراتيجية مشتركة طويلة المدى للتعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدين -2-.

2- توقيع اتفاقية بين البلدين للتعاون الاقتصادي والتجاري يتم بموجبها تزويد قبرص بكمية من النفط الليبي تبلغ 200.000 طن من النفط الخام لمدة سنة.

3- اتفاقية تنص علي زيادة حجم التجارة بين البلدين ، واستعمال النفط الليبي لسداد المستحقات

4- وفي 1988/6/6 تم توقيع اتفاقية أخرى بين ليبيا وقبرص للتعاون الاقتصادي والفني -3-.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي دولة يصعب تجاهلها في الساحة الدولية فهي تعتبر دولة عظمى ولها مكانة متميزة في العالم من حيث الوضع السياسي و الاقتصادي والعسكري -4- وقد كانت الحكومة الليبية السابقة (1951-1969) تربطها علاقات وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية لأنها من ضمن الدول التي تقدم المساعدات الاقتصادية لليبيا، في وقت كانت فيه البلاد فقيرة بسبب ضعف إمكاناتها البشرية والاقتصادية، ولذلك وقعت الحكومة الليبية والحكومة الأمريكية علي اتفاقية تم التصديق عليها في يوم 17 أكتوبر 1954 بخصوص إقامة قواعد أمريكية علي الأراضي الليبية. واستمرت هذه الاتفاقية إلي أن قامت الثورة في الأول من سبتمير عام 1969م وطالبت علي الفور بإلغائها وإجلاء القوات الأمريكية عن البلاد -5- لأن ليبيا بعد الثورة أصبحت من ضمن دول عدم الانحياز ، وبالتالي لا يمكن أن يكون فوق أراضيها قواعد عسكرية أجنبية ، وأن سياسة ليبيا بعد الثورة لابد أن تكون قائمة علي السلام والعدل -1-.

ودخلت العلاقات الليبية-الأمريكية طريقاً جديداً منذ إجلاء القواعد الأمريكية عن الأراضي الليبية عام 1970، ووقوف القيادة الليبية في مواجهة النفوذ الإمبريالي والدعم الأمريكي والغربي لإسرائيل، بالإضافة إلى تبني القيادة الليبية لسياسة جديدة وخاصة في مجال النفط حيث اتخذت

---

* منذ عام 1974 تم تقسيم الجزيرة إلى جزء في الشمال يقع تحت النفوذ والسيطرة التركية والذي لم تعترف به سوى تركيا، والثاني جنوبي تحت سيطرة سياسية وعسكرية يونانية.

2- مسيرة الانسان في ج.ع.ل، مرجع سابق، ص46.

3- تقرير عن مناخ الاستثمار في الجماهيرية، مرجع سابق، ص18.

4- " الولايات المتحدة الامريكية والسياسة الدولية"، مجلة العربي، العدد (450)، (اكتوبر 1987).

5- البرناوي ، مرجع سابق، ص341.

1- بلال، مرجع سابق، ص28.

سياسة مغايرة –كما سبقت الإشارة– وبالتحديد في مجال أسعار النفط. حيث تزعمت ليبيا منذ عام 1970 حركة الأوبك ونادت في سياستها برفع أسعار النفط و العوائد المالية و السيطرة علي إنتاجه و تسويقه، مما أدى إلى دخول ليبيا في مواجهات متعددة مع الدول المستهلكة للنفط، وخصوصاً الدول الغربية، ودعت السياسة الليبية إلى استخدام سلاح النفط في المعركة ضد العدو الصهيوني وكسلاح سياسي ضد الدول الغربية التي تؤيده وتدعمه وعلي رأسها بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية "2".

وشهدت فترة السبعينات تدهوراً في العلاقات الليبية–الأمريكية ، وذلك بسبب التقارب بين ليبيا والدول الاشتراكية وعلي رأسها الاتحاد السوفياتي، الذي قام بتطوير القدرات العسكرية الليبية وذلك من خلال شراء الأسلحة السوفياتية. أضف إلى ذلك فإن القيادة الليبية أخذت علي عاتقها تأييد ودعم حركات التحرر في كل مكان من العالم بداية بمنظمة التحرير الفلسطينية و انتهاءاً بحركة السود ضد التفرقة العنصرية في أمريكا وحقهم في تقرير مصيرهم، إذ يقول قائد الثورة الليبية في هذا الصدد: " إن المعركة انتقلت اليوم إلى قلب الأمريكان لأن ليبيا تعلن تأييدها لحركة السود في أمريكا وتقف مع 25 مليون من الأمريكيين السود الذين يطلبون وتقف ليبيا معهم وهي تقف معهم بصدق وإخلاص..لأنهم يعانون من التفرقة العنصرية..ونقف معهم في سبيل الحرية..حرية الإنسان لأننا نؤمن بحرية الإنسان لأنها لاتتجزأ في أي مكان وزمان.. ونحن نقف مع 5 ملايين من الأمريكين المسلمين السود الذي يقودون حركة المسلمين في أمريكا.. التي تتعرض اليوم للهجوم المضاد"3".مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ مواقف عدائية تجاه ليبيا . و تصنيفها من بين الدول الإرهابية التي ترعى في الإرهاب وتدعمه مادياً ومعنوياً . أما القيادة الليبية فإن نظرتها عكس ذلك تماماً وترى في هذا الدعم بأنها تقف مع المنظمات النضالية والشعوب التي تسعى لتحرير أراضيها وحقها في استقلالها و حريتها في تقرير مصيرها.

و صنفت القيادة الثورية في ليبيا الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قوة تحاول فرض هيمنتها علي جميع الدول وأنها دولة لاتقبل أن يقف في طريق مصالحها أحد حتى ولو كانت هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعوب الأخرى، وعلى حسابها"1".وقد انتهجت السياسة الليبية خلال الفترة (1969–1990) سياسة مغايرة للسياسة الأمريكية.إذ وقفت القيادة الليبية بحزم ضد المخططات الأمريكية في كل مكان ورفضها بشدة لإتفاقيات السلام مع الكيان الصهيوني*، ودعمها لكل المواقف الدولية التي تعارض السياسة الأمريكية.

2- البرناوي ، مرجع سابق، ص342.
3- من أقوال العقيد معمر القذافي، ثورة الشعب العربي الليبي، مرجع سابق، ص209.
1- بلال ، مرجع سابق، ص34.
* بداية من زيارة السادات للقدس المحتلة في 19 نوفمبر 1977، [illegible] في [illegible] 1978، وتوقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية الموقعة في واشنطن بتاريخ 26 مارس 1979.

ازدادت حدة التوتر بين القيادة الليبية و الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الثمانينات عندما قام السلاح الجوي الأمريكي في عام 1981 باختراقات مستمرة للأجواء الليبية ومياهها الإقليمية في خليج سرت، والعدوان الأمريكي عام 1986 علي مدينتي طرابلس و بنغازي ، وذلك بعد اتهام ليبيا بتدبير حادثة تفجير قنبلة بملهى ليلي في برلين الغربية[2].

ونتيجة لذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ليبيا في القائمة التي تتضمن الدول الراعية للإرهاب والتي تشكل خطراً علي المصالح الأمريكية ومن يتّبع سياستها من الدول الأوروبية كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى ليبيا علي أنها مصدر للقلاقل وعدم الاستقرار في العالم العربي و أفريقيا، خصوصاً بعد اتهامها بحيازة و تصنيع أسلحة كيماوية ." وفي هذا الخصوص قام رئيس المخابرات الأمريكية بالتصريح أمام لجنة من الكونغرس الأمريكي: أن ليبيا تخزن حوالي مائة طن من الأسلحة الكيماوية"[3].

وتجدر الإشارة إلى أن القطيعة الاقتصادية الأمريكية لليبيا قد أثرت بشكل واضح، لأنه بسبب هذه القطيعة لم تكن هناك علاقات اقتصادية مباشرة بين البلدين. إذ لجأت السياسة الليبية في كثير من الأحيان إلي السوق العالمية لتغطية بعض الاحتياجات الضرورية و شرائها بأغلي الأثمان، ومن ذلك استيراد المعدات الخاصة بالصناعة النفطية، وقطع الغيار للطائرات والمصانع و المستشفيات و غيرها من المرافق العامة.

أضف إلى ذلك فإن خروج الشركات النفطية الأمريكية من ليبيا، وخفض الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها من الدول الغربية لوارداتها النفطية من البلد الليبي، أدى إلى تجميد العديد من السياسات الاقتصادية و الخطط التنموية في البلاد، واتخاذ بعض الإجراءات التقشفية بما يتلائم و انخفاض الإيرادات النفطية مثل عدم استيراد السيارات و الأجهزة المعمرة، وعدم حصول زيادات في المرتبات، وعدم صرف العملةالأجنبية [illegible] في [illegible] الإدارة الأمريكية بإصدار قرار يقضي بتجميد الأرصدة الليبية في المصارف الأمريكية. وقد [illegible] جمدة نحو 18.45 مليون دولار أمريكي، كان مصرف الأمة الليبي قد أودعها في حسابه لدى [illegible] الأمريكي في لندن قبل

2- البرناوي ، مرجع سابق،ص348.

3- المرجع نفسه، ص 351 .

* في عام 1981 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظر أمريكا علي استيراد النفط الليبي و [illegible] في حربها الاقتصادية ضد ليبيا، لأن الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا كانت تسيطر خلال تلك الفترة [illegible] ولذلك اتخذت قرار فيما بعد يقضي بتجميد نشاطاتها في ليبيا.

4- تقرير حول الاستثمار في الجماهيرية، مرجع سابق، ص [illegible].

5- البرناوي، مرجع سابق،ص 352.

صدور قرار التجميد ،بالإضافة لنزاع آخر بين البنك لأمريكي و المصرف العربي الليبي الخارجي حول موضوع التجميد نفسه [2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن السياسة الأمريكية والغربية عموماً،قد سعت باستمرارفي إطار إستراتيجية دقيقة إلى فرض العزلة علي ليبيا للحد من توجهاتها، وذلك من خلال استخدام وسائل و طرق مختلفة من بينها:

الحصار الاقتصادي، ضربات جوية ، تأليب الدول الأخرى ضدها، تغذية خلافاتها مع الدول المجاورة لها،إلى جانب الدعاية الإعلامية بتصوير ليبيا كدولة تدعم الإرهاب وتؤيده [3].

وبهذا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية قد رفضت السياسة الليبية وما تنادي به، مما جعلها تشن عليها حملة من الاعتداءات العسكرية والضغوط الاقتصادية التي أثرت تأثيراً مباشراً علي الاقتصاد الليبي خصوصاً في عقد الثمانينات [4].

"2" - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1988، مرجع سابق، ص339.

"3" - الجابري، مرجع سابق، ص46.

"4" - مجموعة مؤلفين، ليبيا الثورة في 25 عام دراسة في التحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص180.

المبحث الرابع

دور النفط في السياسة الخارجية الليبية تجاه دول المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي (سابقاً).

كان الاتحاد السوفياتي السابق يشكل قوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانا يمثلان نظام الثنائية القطبية- خلال الفترة محل الدراسة- وارتبطت القيادة الليبية مع دول المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي(سابقاً) بعلاقات وطيدة ،لأنها حسب وجهة النظر الليبية دول ليست لديها أطماع استعمارية، وبالتالي فإن تعاملها مع باقي دول العالم ليس قائماً علي قوة الاخضاع السياسي و العسكري بل قائم علي التعاون الاقتصادي و التبادل الدبلوماسي والتجاري وهذا ما تطلبه القيادة الليبية، مما جعلها في موقع صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية . وبقدر ما جلبت السياسة الليبية عليها العداء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية بقدر ما كانت مدخلاً لعلاقات سياسية متينة مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتركية.

وترى ليبيا من خلال قيادتها السياسية، أن ليبيا و الاتحاد السوفياتي و المنظومة الاشتراكية ككل تجمعهما مصالح واحدة وهي الوقوف في وجه السياسة الأمريكية و أطماعها علي اعتبار أنها سياسة متطرفة معادية لحركة الشعوب"[1]"،وقد بدأ التقارب في العلاقات الليبية ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي منذ عقد السبعينات، حيث أخذ التبادل الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي يتزايد بإضطراد علي الرغم من معارضة القيادة الليبية للدور الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في انفصال بنغلاديش عن الباكستان*.

ولقد حدث تطور كبير في التجارة الخارجية الليبية مع دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي خلال الفترة (1969-1974) حيث بلغ معدل الزيادة السنوية 34.6٪،ثم أخذت الزيادة السنوية تتطور بصورة مضطردة وبتسارع كبير جداً،إذ بلغ معدل الزيادة السنوية خلال الفترة (1975-1980) حوالي 53.4٪ [2].

وتجدر الاشارة إلي أن التقارب الليبي-السوفياتي قد شكل مصدراً من مصادر القلق والتوتر بالنسبة للسياسة الأمريكية خصوصاً بعد شراء القيادة الليبية الأسلحة والمعدات العسكرية في عام 1971 من الاتحاد السوفياتي،ورأت الإدارة الأمريكية في ذلك بأن الدولتين تتقاسمان مصالح و أهدافاً مشتركة في المنطقة العربية والأفريقية [3].

1- البرناوي ، مرجع سابق، ص 351.
* تم ذلك في عام 1971 بعد الحرب الهندية-الباكستانية.
2- خطة التحول الاقتصادي، مرجع سابق، ص 95.
3- البرناوي، مرجع سابق، ص 346.

وارتبطت القيادة الليبية في الوقت ذاته بعلاقات ممتازة مع دول المنظومة الاشتراكية، حيث قدمت ليبيا العديد من القروض المالية والمساعدات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة القروض الممنوحة لدول أوروبا الشرقية في الفترة(1972-1978) حوالي 250مليون دولار أمريكي، حصلت يوغسلافيا علي نحو 40.7 مليون دولار والباقي موزع علي البانيا، بولندا، المجر، رومانيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا[1].

بالإضافة إلي ذلك فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين ليبيا وعدد من دول المنظومة الاشتراكية كان الهدف منها هو وضع استراتيجية مشتركة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري لعل أبرزها [2]:-

1- تعاقدت شركة سرت للنفط مع عدة شركات يوغسلافية عام 1987 لتوريد وتركيب وتشغيل معدات خاصة بتسييل الغاز.

2- تم التعاقد مع ثلاث شركات يوغسلافية لتزويد الأسواق الليبية بما قيمته 110 مليون دولار من المنسوجات و الملابس خلال عام 1988.

3- تم التوقيع علي اتفاقية تعاون بين ليبيا وبلغاريا لتزويدها ببعض الأجهزة والمعدات الطبية.

4- التوقيع علي تعاقد بين ليبيا وبلغاريا في مجال الصحة يقضي بتبادل الخبرات الطبية بين البلدين.

5- تم التعاقد علي اتفاقية في مجال التعليم بين ليبيا والمجر بقيمة15 مليون دولار أمريكي، تقضي بإيفاد بعثات دراسية ليبية للدراسة بها في مختلف التخصصات.

ويمكن القول أن القيادة الليبية قد استمرت في سياستها المتبعة لمنح القروض المالية والهبات و المساعدات الاقتصادية خلال الفترة (1983-1990) حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة لدول أوروبا الشرقية (1050) مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية التي كانت-علي سبيل المثال-ليوغسلافيا بما قيمته 79.7 مليون دولار، ومساعدات اقتصادية أخرى إلى البانيا متمثلة في:- (20) الف طن كيروسين ومنتجات نفطية، (6304) طن من المواد الغذائية، (50) الف دولار نقداً من جمعية الدعوة الإسلامية[3].

أما العلاقات الليبية- السوفياتية فيمكن القول بأنها علاقات اقتصادية وعسكرية بالدرجة الأولى، فبموجب ذلك حصلت القيادة الليبية علي الدعم العسكري المتمثل في الأسلحة والمعدات العسكرية والتقنية الحربية السوفياتية المتطورة و المدفوعة الثمن، ولكن لم تستطع ليبيا أن تتحالف مع

1- تقرير حول السياسة الليبية مع دول المنظومة الاشتراكية، إدارة التعاون الاقتصادي ،أمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1989، ص4.

2- مناخ الاستثمار في الدول العربية لعامي 87-1988، مرجع سابق، ص10.

3- تقرير التعاون الاقتصادي السنوي بين الجماهيرية ودول العالم 1990، أمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي، ص ص 4-10.

الإتحاد السوفياتي بالشكل الذي يؤمن لها الحماية ضد أي عدوان طوال فترة وجوده كقوة عظمى وحتى انهياره في بداية عقد التسعينات[1].

وهكذا يمكن القول أن القيادة الليبية قد استطاعت أن تحصل على الدعم العسكري والتقنية الحربية من الاتحاد السوفياتي باستخدامها العوائد النفطية الليبية لشراء الأسلحة و المعدات العسكرية، ولكنها في الوقت نفسه لم تتحصل علي الدعم السياسي منه.

1- البرناوي، مرجع سابق، ص 351.

الخاتمــــــة

من خلال المعالجة التحليلية التى تم انتهاجها فى مختلف مراحل هذه الدراسة يمكن أن نستلخص جملة من النتائج ، بخصوص دور النفط فى السياسة الخارجية الليبيـــــة (1969 – 1990) ، لعل أهمها مايلى :–

1 – إن قيام ثورة الفاتح فى الأول من سبتمبر عام 1969 شكل نقطة تحول فى مسار السياسة الخارجية الليبية ، فقد قامت الثورة ببلورة أهداف وتوجهات جديدة لهذه السياسة التى كان يغلب عليها التوجه القطري قبل عام 1969 .

2 – إن قيادة الثورة إنتهجت سياسة إقتصادية نفطية مغايرة عما كانت عليه من قبل ، حيث إقترنت تلك السياسة بالتوجهات والأهداف التي تبنتها فى سياستها الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي . ولهذا إتخذت القيادة الليبية جملة من الإجراءات التى تتعلق بالتصرف فى الثورة النفطية سواء على المستوى التشريعي أو التعاقدي أو التصرف فى العوائد المالية النفطية . حيث أولى صانعو السياسة الليبية أهمية خاصة لقطاع النفط لأنه يمثل مصدر الدخل الرئيسي للإقتصاد الوطني من جهة ومن حيث السيطرة عليه من قبل الشركات الأجنبية من جهة أخرى .

وإنسجاماً مع توجهاتها الثورية والقومية أصبحت ليبيا أول دولة عربية نفطية تحدد إنتاجها النفطي وتفرضه على الشركات النفطية الأجنبية فرضاً ، وتوظف نفطها لخدمة توجهاتها وأهدافها العربية والإقليمية والدولية بلا تحفظ . وبذلك حصلت ليبيا على التحرر الكامل من سيطرة شركات النفط الأجنبية ونخص منها الإيطالية والبريطانية والأمريكية ، أضف إلى ذلك إستخدام النفط كوسيلة ناجحة ومضمونة لإستثمار العوائد النفطية الليبية بدلاً من إتجاهها إلى المصارف الأجنبية ، وذلك كأسلوب لخلق إستراتيجية سياسية وعسكرية وإقتصادية قوية منافسة فى المحيط الدولي بدلاً من التبعية التي خلفتها الحكومة الملكية السابقة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي .

3 – لقد استطاع صناع القرار السياسى فى ليبيا توظيف النفط سياسياً لخدمة قضاياهم القومية وخصوصاً فى مسألة تحقيق الوحدة العربية ومحاربة الوجود الإسرائيلي .

حيث وضعت القيادة الليبية كل إمكاناتها الاقتصادية لخدمة قضايا الأمة العربية ، خاصة وأنها معتمدة فى سياستها على النفط بإعتباره مصدر التمويل الرئيسى لكل مشاريع الوحدة أو مشاريع التكامل والتعاون بينها وبين الدول العربية . بالإضافة إلى ذلك فإن ليبيا قد سخرت نفطها لخدمة القضية الفلسطينية وحولته بقدر الإمكان إلى سلاح عربي سياسياً وعسكرياً ، أى جعله أداة فاعلة فى خدمة القضايا العربية . وبالفعل استخدم النفط الليبى كسلاح إستراتيجي أثناء الحظر الذى فرضه العرب على الدول التى تقدم المساعدة والمساندة لإسرائيل فى حرب أكتوبر 1973، واستخدمت عوائده المالية لدعم الجيوش العربية فى معركتهم ضد العدو الصهيوني ، وذلك من خلال تقديم القيادة الليبية للدعم الإقتصادى لمعسكرات الجيش عن طريق إرسال المعدات والتموين الغذائي ، وتمويل صفقات الأسلحة التى اشترتها بعض دول المواجهة مع إسرائيل .

4- حرصت السياسة الليبية منذ عام 1969 على توطيد علاقاتها مع دول العالم الثالث والعمل على نصرة قضايا الشعوب فى نضالها ضد الاستعمار السياسي والاستغلال الإقتصادى ودعم حركات التحرر فى كل مكان والقضاء على الإستعمار بكافة أشكاله وعلى التفرقة العنصرية ، والتمسك بمبادئ حركة عدم الانحياز كما أظهرت تعاونها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . التى تخدم المصالح المشتركة لشعوب العالم ومن هذا المنطلق تم توظيف جزء من العوائد النفطية الليبية فى مجالات الدعم المالى والتعاون التجارى والإستثمارى سواء مع الدول الإفريقية أو الآسيوية أو دول أمريكا اللاتينية .

واستخدمت ليبيا النفط وعوائده المالية بشكل واضح وفعال فى دعم علاقاتها مع الدول الافريقية التى تعتبرها السياسة الليبية امتداداً وعمقاً استراتيجياً للوطن العربى ، فقامت ليبيا بإنتهاج سياسة التصدي للتغلغل الإسرائيلي فى القارة الافريقية ، وذلك انطلاقاً من رؤيتها بأن هذا التغلغل يمثل مصدر تهديد الوطن العربى ، ويعمل على بث الخلافات والمشاكل بين العرب والأفارقة بهدف الحيلولة دون تحقيق التعاون العربى الإفريقي .

أما على المستوى الآسيوي فإن ليبيا استطاعت أن تقدم الدعم المادي والمعنوي لكل الشعوب الآسيوية التى تسعى لنيل تحررها وإستقلالها ، وساندت حركات التحرر الإسلامية وخاصة مسلمي جنوب شرق آسيا ، ووقوفها المستمر إلى جانب السياسات المعادية للهيمنة الغربية فى القارة الآسيوية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة الليبية تجاه دول أمريكا اللاتينية قد استهدفت دعم كل حركات التحرر والفصائل الثورية التى تسعى للحصول على حريتها وإستقلالها ، إلى جانب ذلك ، اهتمت ليبيا بإقامة علاقات للتعاون الاقتصادي والتبادل التجارى مع الدول الآسيوية ، ويتجلى ذلك فى إقامة عدد من المشاريع الزراعية والتجارية مع عدد من الدول التى وجدت القيادة الليبية أن لديها تجاوباً مع أهداف السياسة الخارجية الليبية .

5- أما على المستوى الدولي ، فقد استطاعت القيادة الليبية استخدام النفط لخدمة توجهاتها وأهدافها فى السياسة الخارجية وخصوصاً مع دول البحر المتوسط ودول أوربا الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي (سابقاً) الذى حصلت منه ليبيا على الدعم العسكري والتقنية الحربية. أما علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية فإن ليبيا لم تتمكن من إحداث أى تقارب سياسي بينها وبين تلك الدول ، فى الوقت نفسه تمكنت ليبيا من إحداث علاقات اقتصادية متمثلة فى استخدام النفط وعوائده المالية للحصول على الحاجات الضرورية للأسواق الليبية ، بالإضافة إلى ذلك دخول ليبيا فى العديد من اتفاقيات التعاون والتبادل التجارى ، والذى يعتبر النفط المصدر الأهم فى تلك التعاملات.مع قيام القيادة الليبية بتقديم العديد من المنح والقروض والمساعدات الإقتصادية لعدد من الدول الأوروبية وخصوصاً الدول التى لديها أهداف متمشية مع السياسة الخارجية الليبية .

وهكذا يمكن القول : إن هذه النتائج المتخلصة تؤكد صحة الفرضية التى انطلقت منها الدراسة ، التى تشير إلى أن النفط يحظى بمكانة مهمة وبارزة فى السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة محل الدراسة وهذا يثبت ان التصرف الليبي في الثروة النفطية بعد عام 1969 عكس الى حد كبير توجهات واهداف السياسة الخارجية الليبية سواء على المستوى الاقليمي او على المستوى الدولي .

حسن يوسف اللويشي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الملاحق

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

ملحق رقم (3)

قانون رقم (66) لسنة 1973م

بتأميم 51٪ في شركات النفط العامة

باسم الشعب،

مجلس قيادة الثورة،

بعد الاطلاع علي الاعلان الدستوري رقم (1) الصادر في 2 شوال 1389هـ الموافق 11 ديسمبر 1969م

وعلي قانون البترول رقم 25 لسنة 1955 والقوانين المعدلة له،

وعلي القانون رقم 24 لسنة 1970م بشأن المؤسسة الوطنية للنفط والقوانين المعدلة له، وعلي القانون التجاري،

وعلي القانون رقم 65 لسنة 1970م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالتجار والشركات التجارية والاشراف عليها.

وعلي القانون رقم 44 لسنة 1973م بتأميم 51٪ في شركة أوكسيدنتال ليبيا المساهمة،

وعلي القانون رقم 51 لسنة 1973م بالموافقة علي عقد مشاركة بين الحكومة الليبية وشركة أميرادا الليبية للبترول، وكونتنتال الليبية للبترول، وماراثون الليبية للبترول المحدودة والاتفاقيات الموقعة بين الحكومة وهذه الشركات في 21 رجب 1393هـ الموافق 11 أغسطس 1973م،

وعلي عقود الامتياز النفطية رقم 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 20، 25، 27، 28، 29، 31، 32، 33، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 50، 51، 57، 59، 62، 71، 72، 73، 83، 119، 120، 124، 125، 126، 131، 132، 13. والاتفاقيات المعدلة والمكملة والمتعلقة بها، وبناء علي ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكور،

أصدر القانون الآتي

مادة (1)

تؤمم وتنقل إلى الدولة ملكية 51٪ من جميع الأموال والحقوق والموجودات و الحصص والأسهم والنشاط والمصالح بأية صورة كانت المملوكة للشركات النفط التالية والمتعلقة بعقود الأمتياز النفطية الموضحة قرين أسم كل شركة :-

1- شركة اسو ستاندرد ليبيا المساهمة عقود الامتياز رقم 3,4,5,6,7

2- الشركة الليبية الأمريكية للبترول و شركة جريس للبترول وشركة اسو سرت المساهمة/ عقود الامتياز رقم 16-17-20.

3-شركة شل للتنقيب والانتاج متشابيج(ليبيا) ن.ف

عقود الامتياز رقم 25، 27، 28، 29، 31، 32، 33، 59، 71.

4-شركة موبيل أويل ليبيا المحدودة وشركة جلسنبرج ليبيا

عقود الامتياز رقم 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 50، 57، 62، 72، 124، 125، 126.

5-شركة الزيت تكساكسو عبر البحار وشركة الزيت الأسيوية لكاليفورنيا

عقود الامتياز رقم42، 43، 44، 45، 46، 47، 51، 73، 119، 120، 131، 132، 133، 83

ويشمل ذلك علي وجه الخصوص منشآت و مرافق الاستطلاع والحفر واستخرج النفط الخام والغاز الطبيعي ومشتقاتهما والنقل والاستعمال والتقنية والتخزين والتصدير بما في ذلك الآبار و حقول الانتاج المشترك وخطوط الأنابيب و مستودعات التخزين والأنابيب والمواني وغيرها من الموجودات والحقوق ولا يدخل في المال و الحقوق المؤممة مصنع اسالة الغاز الطبيعي ومشتقاته المملوك لشركة اسو ستاندرد ليبيا المساهمة ويستمر بوضعه الحالي قبل العمل بأحكام هذا القانون.

وتكون الشركات المؤممة حقوقها والمشار اليها في هذه المادة مسئولة وحدها عن تجميع الالتزامات والديون والمطالبات من أي شخص أو التزام تجاه هذا الشخص متى كان ذلك متعلقاً بنشاط هذه الشركة قبل العمل بأحكام هذا القانون ، ولا تكون الحكومة مسئولة بأي حال من الأحوال عن هذه الديون أو الالتزامات أو المطالبات.

مادة(2)

تؤدي الدولة إلى أصحاب الشأن تعويضاً عما آل إليها طبقاً للمادة الأولى من أموال حقوق وموجودات وتتولى تحديد قيمة التعويض المشار اليه لجنة أو لجان تشكل بقرار من وزير النفط علي الوجه الآتي:-

أ) أحد مستشاري محاكم الاستئناف رئيساً ويرشحه وزير العدل

ب) ممثل للمؤسسة الوطنية للنفط عضواً ويرشحه وزير النفط

ج) ممثل لوزارة الخزانة عضواً ويرشحه وزير الخزانة

يجوز للجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى لزوماً الاستعانة به من الموظفين وغيرهم.

- لجنة الإدارة لشركة موبيل أويل ليبيا المحدودة بصفتها الشركة العاملة فعلاً لنفسها وعن شركة جلسنبرج.

مادة(8)

تستمر شركة الزيت عبرالبحار المحدودة في مزاولة نشاطها الحالي كشركة عاملة تقوم بالتشغيل نيابة عن شركة الزيت تكساسو عبر البحار وكاليفورنيا الأسيوية للزيت، والمؤسسة الوطنية للنفط باعتبارها تملك حصة 51٪ في حقوق ومصالح الشركتين المشار اليهما بمقتضي أحكام هذا القانون، ويكون للشركة العاملة مجلس ادارة يشكل بقرار من وزيرالنفط من ثلاثة أعضاء يمثل اثنان منهما الحكومة ويكون من بينهما الرئيس والمدير العام ويمثل الثالث الشركتين المشار إليهما ، ويعتبرالمدير المحلي للشركة العاملة عضواً بالمجلس مالم تعين الشركتان شخصاً آخر غيره .

ويختص مجلس الادارة بادارة الشركة وتصريف شئونه فيما يتعلق بنشاطها في الجمهورية العربية الليبية وتمثيلها في علاقاتها بالغير وأمام القضاء ، ويصدر قراراته بأغلبية أعضائه، وتعتبر قرارات المجلس نافذة فور صدورها، ويجوز لمجلس الادارة أن يفوض أحد أعضائه أو أحد موظفي الشركة في ممارسة بعض اختصاصاته.

ويخضع التشغيل لمراقبة لجنة ادارة تشكل وتصدر قراراتها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة السابقة.

ويجوز لوزير النفط في أول يناير 1975م أن يحول هذه الشركة الى شركة مساهمة ليبية لا تسعى لغرض الربح ومملوك رأس مالها بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، وتقوم بأعمال التشغيل وادارة العمليات في المناطق المؤممة نيابة عن المؤسسة الوطنية للنفط والشركتين الآخرتين المشار اليهما في هذه المادة.

مادة(9)

تعتبر شركة شل لتنقيب والانتاج متشابيح (ليبيا) ن.ف طرفاً منضماً بقوة هذا القانون الي فرقاء الطرف الثاني في اتفاقية المشاركة بين الحكومة الليبيا وشركات اميرادا الليبية للبترول، وكونتنتال الليبية للبترول، وماراثون الليبية للبترول ((المحدودة)) لمشار اليها وتلتزم في مواجهة الحكومة الليبية و المؤسسة الوطنية للنفط بجميع الالتزامات المنصوص عليها بالنسبة لفرقاء الطرف الثاني في هذه الاتفاقية.

مادة(10)

تلتزم الشركات الأم للشركات المشار اليها في المواد 1، 7، 8، 9، والشركات التابعة لها بالإستمرار في أداء الخدمات التي كانت تؤديها للشركات العاملة المنصوص عليها في المواد المشار عليها متي طلبت منها ذلك لجنة أو مجلس الادارة المنصوص عليهما في هذه المواد.

ويعتبر في حكم الخدمات المنصوص عليها في الفقرة السابقة الخدمات الفنية أو المالية أو الاقتصادية أو الاستشارية أو القانونية أو تقديم الخبرة أو التدريب وعلي العموم أى خدمات أخرى تتعلق بالنشاط المؤمم.

مادة(11)

تؤدى المؤسسة الوطنية والشركات المشار اليها في المادة (1) كل بنسبة مشاركته المنصوص عليها في المادتين7,1، الي الخزانة العامة للدولة عن طريق وزارة النفط جميع الرسوم والايجارات و الاتاوات وضرائب الدخل والضرائب الاضافية المستحقة اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون وضرائب الدخل والضرائب الاضافية المستحقة بمقتضى أحكام قانون البترول وعقود الامتياز المشار اليها والاتفاقيات المعدلة والمكملة والمتعلقة بها.

وتستمر هذه الشركات في أداء الدفعة التكميلية المشار اليها في اتفاقيات تعديل عقود الامتياز في سبتمبر 1970م، ومارس 1971، ومايو1972م، ويونيو 1973م والمستحقة عن كل برميل من النفط الخام المصدر والمملوك لهذه الشركات وفقاً لحصتها المتبقية في المشاركة علي أن تكون هذه الدفعة التكميلية 204.08٪ لذات النسبة المقررة حالياً لكل برميل بحيث يبقى دخل الحكومة من هذه الدفعة التكميلية ثابتا دون تغيير ولا يتأثر نتيجة للعمل بأحكام هذا القانون.

مادة(12)

تملك المؤسسة الوطنية للنفط والشركات المشار اليها في المادة (1) اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون وبنسبة حصتها المشار اليها في هذه المادة حصة شائعة غيرقابلة للتجزئة من النفط الخام المنتج وغيره من المواد الهيدروكربونية الأخرى ولها الحق في التصرف بحصتها بالطريقة التى تراها وتستمر هذه الشركات في رفع وتصدير حصة المؤسسة لمدة شهر اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وبناء علي اختيار المؤسسة، ويتم خلال هذا الشهر الاتفاق بين الطرفين علي ترتيبات رفع حصة المؤسسة أو جزء منها بما ذلك الأسعار والكميات التى يتم رفعها وأسعار الكميات التى رفعت خلال فترة الشهر المشار اليه، فان لم يتم الاتفاق خلال هذه الفترة ، تتم تسوية الشحنات التى رفعتها الشركات من حصة المؤسسة على أساس تعويض المؤسسة عن الشحنات التى صدرتها الشركات باعطاء المؤسسة شحنات اضافية شهرية بنسبة لاتقل عن 10٪ من الشحنات التى لم ترفعها المؤسسة إلى أن يتم استيفاء المؤسسة لحصتها.

مادة (13)

يستمر موظفو وعمال الشركات المشار اليها في المواد 8,7,1 في أعمالهم وفقاً لأوضاعهم وعقود استخدامهم الحالية ولايجوز لأي منهم أن يترك عمله أو يمتنع عنه الا اذا أعفى منه بقرار من لجنة الادارة أو مجلس الادارة المنصوص عليهما في المواد المشار اليها.

مادة (14)

يعتبر بطلاناً مطلقاً كل عقد أو تصرف أو قرار يتم علي خلاف أحكام هذا القانون ويحظر علي المصارف والهيئات والأفراد صرف أية مبالغ أو اداء أية مطالبات أو مستحقات علي أصحاب الشأن المشار اليهم في هذا القانون الا بموافقة لجنة الادارة أو مجلس الادارة المنصوص عليهما في المادتين 8,7 من هذا القانون.

مادة (15)

يعاقب علي مخالفة أي حكم من أحكام هذ القانون بالحبس مدة لاتجاوز سنتين وبغرامة لاتجاوز خمسمائة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين.

كما يحكم علي من يخالف حكم المادة السابقة باداء ثلاثة أمثال المبالغ التي تضيع علي الدولة بسبب المخالفة.

مادة (16)

علي وزير النفط تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

عزالدين المبروك

وزير النفط

مجلس قيادة الثورة

الرائد/عبدالسلام أحمد جلود

رئيس مجلس الوزراء

صدر في 4 شعبان 1393هـ

الموافق الفاتح من سبتمبر 1973م.

ملحق رقم(4)

مساهمة الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في الوطن العربي.

أولاً :- مجال استغلال الموارد الطبيعية وشركات التنمية : تساهم الشركة العربية الليبية للاستثمارت الخارجية في الشركات العربية التالية :

1-	الشركة العربية للاستثمارات البترولية "ابيكورب".	15٪ -1200م
2-	الشركة العربية للخدمات البترولية.	17٪ -100م د.ل
3-	الشركة العربية للتعدين	8.33٪-120م د.ل
4-	الشركة العربية للبوتاس المحدود	5٪- 63م د.أ ر

ثانياً :- مجال الموارد البحرية والتنمية الزراعية : تساهم الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في الشركات التالية :

1-	الشركة الليبية السورية للاستثمارات الصناعية والزراعية	50٪-200م $,
2-	الشركة الليبية لموريتانية للزراعة	49٪-8.5م $
3-	الشركة الليبية السودانية للتنمية الزراعية	49٪-14م $
4-	الشركة الليبية الصومالية للتنمية الزراعية	49٪-100م.ش.ص
5-	الشركة الليبية الموريتانية للثروة السمكية	50٪-50م.$
6-	الشركة العربية الليبية اليمنية للصيد	40٪-10م.$
7-	الشركة العربية للصيد	15٪-70م.ر.س
8-	الشركة العربية الليبية الجزائرية للنقل البحري	50٪-50م.$
9-	الشركة العربية للنقل البحري	15٪-17.645م.$
10-	الشركة الليبية التونسية للنقل البحري	50٪-1.5م. د.ت
11-	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	ـــــ
12-	الهيئة العربية للاستثمار الزراعي	10٪
13-	شركة الملاحة العربية المتحدة.	ـــــ

ثالثاً:- الشركات السياحية:-

1-	شركة فرح المغرب	30٪-466.884م.د.م
2-	شركة "تورفوناس" دار جربة	46.67- 3م. د. ت
3-	الشركة العربية الدولية للسياحة والفنادق	7.88٪- 50.750 م.$
4-	الشركة العربية السورية للسياحة والفنادق	15٪- 10م.$
5-	الشركة العربية "أربيسكو"	66.67٪- 3م.ل.ل

رابعاً:- الشركات المالية: تمتلك الشركات العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، مساهمات في شركتين ماليتين واحدة منهما مشتركة بين أقطار عربية و الثانية مشتركة مع بعضها الآخر وتمتلك فيها مساهمات حوالي(26) شركة عربية بقيمة إجمالية قدرها (300) مليون دولار، كالآتي:-

1-	الشركة العربية للاستثمار	6.66٪-300م.$
2-	الشركة العربية الدولية للاستثمار	2.86٪- 70م.$
3-	الشركة العربية للنقل البحري للبترول	13.56٪

خامساً:- مساهمات أخرى:-

1-	الشركة العربية الليبية المغربية لفنون الطباعة سليماغراف	100م.د. م
2-	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	
3-	الشركة العربية لإعادة التأمين	10٪
4-	المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	18.5٪
5-	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الإجتماعي	11.76٪
6-	الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية	5.96٪
7-	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	16.16٪
8-	البنك العربي الإفريقي الدولي	ـــــــ
9-	المصرف العربي الدولي.	ـــــــ

المصدر: فوزي الجابري، الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص ص 134-135.

الملحق رقم(5)

برقية رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية

إلى رؤساء الدول الأفريقية قبيل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقيي مايو 1973.

جاء في هذه البرقية ما يلي:-

1. إن هناك عدواً-يمثل وجوده أشرس أساليب الاستعمار في تحدي إرادة الشعوب هو العدو الصهيوني . ويمثل جزءاً من أراضي أكبر دولة أفريقية هي جمهورية مصر العربية بكل ما يمثله هذا الاحتلال من معاني العدوان. وما يرتبط به من مخططات التوسع في أفريقيا وآسيا وما يشكله من خرق لكل الأعراف الدولية- تقوم له سفارة في قلب (أديس أبابا) مقر منظمة الوحدة الأفريقية.

2. إن هناك عدداً من الرؤساء الأفارقة الذين سيحضرون المؤتمر يعترفون بالعدو الصهيوني مع ما في ذلك من تناقض مع تطلعات القارة إلى وحدتها واستقلالها ووقوفها متضامنة تجاه أي خطر يتهدد أي جزءاً منها.

3. لقد التزمت الجمهورية العربية الليبية التزاماً أخلاقياً ينسجم مع مفاهيمها ومنطلقاتها العقائدية، ونضاليا ينسجم مع رؤيتها من خلال ما تؤمن به وتنطلق منه بقضاياها الأفريقية ونضالها من أجل التحرير والتقدم. وتحملت-بالتزام الثورة، وأخلاقيات النضال-كل ما ترتب علي هذا الالتزام من تبعات. وحدث ذلك عملياً في الممارسات التالية:-

أولاً:- إن الجمهورية العربية الليبية تعتبر مصدر التمويل الرئيسي لكل حركات التحرر الأفريقية سلاحاً ومالاً ورجالاً. وقد أعلنت أنها علي استعداد لإرسال جيشها للقتال إلى جانب حركات التحرر في أية بقعة أفريقية. إيماناً بحرية القارة وإيماناً بوحدة وجودها ومصيرها.

ثانياً:- إن الجمهورية العربية الليبية، وانطلاقاً من هذا الإيمان ، ومن تمسكها بقيم السماء التي لا تفرق بين بني الإنسان علي أساس لون أو جنس، قد حددت موقفها من النظم العنصرية القائمة في القارة. وجسدت ذلك عملياً في:-

أ- أنها أقفلت أجوائها كاملة في وجه الطيران البرتغالي لأنه يحتل جزءاً من قارتنا ويكبل شعبه بأساليب العنصرية التي تتنافى مع أبسط مبادئ الأخلاق الإنسانية.

ب- أنها أقفلت أجوائها أيضاً في وجه أي طيران يتجه إلي روديسيا أو جنوب أفريقيا كنظامي عنصريين يشكل وجودها امتهاناً لإنسانية الأفريقي وإنتقاصاً من حريته وكرامته علي أرضه.

لقد فعلت ذلك من موقع التزامها الثوري والإنساني، وتحملت وتتحمل كل ما ترتب ويترتب عليه من خسائر اقتصادية ، ويحدثه من آثار سيئة علي علاقاتها مع كثير من الدول التي يتجه طيرانها إلى أفريقيا ماراً بأجواء الجمهورية وخاصة الدول الأوروبية.

ج- إن الجمهورية العربية الليبية أول دولة عرضت مساعدتها العسكرية علي زامبيا عندما أقفل علي نقل احتياجاتها وتأمين الحركة فيها دعماً لها ضد نظام عنصري.

د- إن الجمهورية العربية الليبية هي الدولة الوحيدة التي تدعو إلى إسقاط النظامين العنصريين في روديسيا و جنوب أفريقيا. وقد أكدت ذلك باستعدادها لإرسال قواتها المسلحة للحرب ضدها.

والجمهورية العربية الليبية إذ تفعل ذلك فإنها تؤكد أن الاعتداء علي أي جزء من القارة إنما هو اعتداء علي القارة كلها.وهي جزء منها وأن الانتقاص من حرية أي جزء منها إنما هو انتقاص من حرية القارة كلها وهي جزء منها أيضاً.

4-إن الجمهورية العربية الليبية إيماناً منها بوحدة مصير القارة أيضاً وأيماناً بحق شعوبها في التنمية والتقدم، كانت أول وأكبر دولة مساهمة في تمويل المصرف الأفريقي ليقوم بدوره في دعم مخططات التنمية لشعوب القارة.

ومما تقدم فإن الجمهورية العربية الليبية لا تستطيع أن تقارن بين مواقفها هذه من كل أعداء أفريقيا، وبين مواقف بعض الدول الأفريقية من الكيان الصهيوني.

وهي إذ تري- وكما هو الأمر حقيقة- أن الكيان الصهيوني يشكل استعماراً عنصرياً يداهم أفريقيا والشرق الأوسط. وأنه قاعدة للاستعمار والرأسمالية. ويشكل خطراً يفوق خطر الأنظمة العنصرية في أفريقيا المتمثلة في البرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا، لأنه يقوم على الاستيطان والتدمير. علاوة علي كونه يحتل جزء من أرض أكبر دولة أفريقية هي (جمهورية مصر العربية).

لهذه الأسباب كلها فإن الجمهورية العربية الليبية -وإذا لم تحدد الدول الأفريقية موقفها من العدو الصهيوني بما يتفق مع مواقف الجمهورية العربية الليبية من قضايا القارة الأفريقية قبل انعقاد المؤتمر -تقرر الآتي:-

أولا:- أنها لن تشارك في هذا المؤتمر.

ثانيا:- تدعو أصدقائها في أفريقيا لاتخاذ نفس الموقف بعدم الحضور.

ثالثا:- أنه إذا ما استمر موقف أديس أبابا المؤيد للعدو الصهيوني، فإن الجمهورية العربية الليبية تقترح نقل مقر منظمة الوحدة الأفريقية لأسباب تراها وجيهة وموجبة تتمثل في:-

1- أن القاهرة أكبر عاصمة أفريقية ، وعقدة مواصلات دولية كبيرة، تتيح تأمين تسهيلات المنظمة لا تتوفر في أي عاصمة أفريقية

2- أن موقع مصر من البحر المتوسط، والنيل يتيح مناخاً ملائماً لانعقاد المؤتمر ونشاط المنظمة.

3- أن وجود مقر المنظمة في القاهرة ،سوف يقضي علي المحاولات الاستعمار الرامية للتفريق بين شمال القارة وجنوبها .

4- أن القاهرة تضم عدد كبيراً من السفارات الأفريقية مما يسهل أعمال المؤتمر في الاتصال والإعداد والترتيب.

5- أن القاهرة مقر لمنظمة التضامن الآسيوي الأفريقي. علاوة علي أنها مقر للجامعة العربية التى تضم دولاً أفريقية *.

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

---

* المصدر: محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية، مرجع سابق، ص ص 174-177.

المراجع

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

أولاً : الوثائـــــق :-

1- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الأول "1969-1970" ، (طرابلس : المراكز القومية الثقافية).

2- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الثانى "1970-1971" ، (طرابلس : منشورات الاتحاد الاشتراكي).

3- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الثالث"1971-1972" ، (طرابلس : منشورات الاتحاد الاشتراكي).

4- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الخامس "1973-1974" ، (طرابلس : منشورات الاتحاد الاشتراكي).

5- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي السابع "1975-1976" ، (طرابلس : منشورات مؤتمر الشعب العام).

6- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الثامن "1976-1977" ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) .

7- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي التاسع "1977-1978" ، (طرابلس : أمانة الأعلام والثقافة).

8- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي العاشر "1978-1979" ، (طرابلس : أمانة اللجنة الشعبية للأعلام).

9- بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الحادي عشر "1979-1980" ، (طرابلس : أمانة اللجنة الشعبية العامة للأعلام).

10-بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي السابع عشر "1985-1986" ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

11-بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الثامن عشر "1986-1987" ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

12-بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي العشرون "1988-1989" ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

13-بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، السجل القومى ، المجلد السنوي الثاني والعشرون "1990-1991" ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

14-البيان الأول للثورة ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1992).

ثانياً : التقاريـــر :-

1- تقرير السياسة الخارجية الليبية لعام 1989 ، اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي .

2- تقرير الإستراتيجي العربي ، 1995 ط. 1 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1996) .

3- التقرير الإقتصادي العربي عن الأوضاع الاقتصادية فى ليبيا لعام 1986 - 1989 ،إدارة التعاون الإقتصادي، مكتب الإتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1990.

4- تقرير عن سير التعاون مع الدول الافريقية 1990 ، الشركة العربية الليبية للإستثمارات الخارجية .

5-تقرير عن السياسة الخارجية الليبية تجاه القضية الفلسطينية 1970-1980 ، مكتب الإتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1988.

6-تقرير المكتب الشعبي للإتصال الخارجي حول السياسة الخارجية الليبية ، 1987 .

7-تقرير وكالة الجماهيرية للأنباء عن إجتماع وزارة الخارجية بجورج تاون ، 1972.

8-تقرير عن سير التعاون بين ليبيا والدول الإفريقية ،إدارة التعاون ، مكتب الاتصال الخارجى والتعاون الدولي ، 1990.

9 - تقريرعن دور ليبيا فى محاربة التغلغل الأسرائيلي فى أفريقيا ، الإدارة الإفريقية ،

أمانة اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1987 .
10 – تقريرعن التعاون الليبي الأفريقي خلال فترة السبعينيات، إدارة التعاون الإقتصادي ، أمانة الإتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1981.
11– تقرير خاص بالتعاون الإقتصادي خلال الفترة من (1971 – 1980) ، الإدارة الأوربية ، أمانة الإتصال الخارجي والتعاون الدولي .
12– تقرير عن السياسة الخارجية الليبية ، أمانة اللجنة الشعبية للإتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1990.
13– تقرير عن سير التعاون بين الجماهيرية والدول الأفريقية ، المصرف العربي الليبي الخارجي 1989.
14– تقرير أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة للعام 1998، الخاص بالسياسة الخارجية فى المجال القومي .
15 – ملخص التقرير السنوي حول السياسة الخارجية الليبية فى المجال العربي لعام 1998 ، أمانة اللجنة الشعبية العامة .
16 –التقرير العام عن السياسة الخارجية الليبية لعام 1986 ، القسم الثاني ، مكتب الإتصال الخارجي والتعاون الدولي .
17 –تقرير عن العلاقات الليبية الآسيوية من 1980 – 1990 إدارة التعاون الإقتصادي ، أمانة الإتصال الخارجي والتعاون الدولي.
18 –التقرير السنوي لعام 1990 عن المساعدات المالية المقدمة من المصرف العربي الليبي الخارجي للدول الآسيوية .
19 – تقرير الإستثمار والتعاون بين الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية ودول أمريكا الجنوبية، شركة الإستثمارات الخارجية ، 1991 .
20 – تقرير مناخ الإستثمار فى الجماهيرية خلال الفترة 1980 – 1988 ، اللجنة الشعبية العامة للمالية .
21 – تقرير خاص بالسياسة الإقتصادية فى الجماهيرية ، قسم الشؤون الإقتصادية ، المصرف العربي الليبي الخارجي .
22 – تقرير سير التعاون الإقتصادي بين ليبيا وفرنسا 1985 –1990 ، قسم الشؤون الإقتصادية ، المصرف العربي الليبي الخارجي .

23 – تقرير حول السياسة الليبية مع دو، المنظومة الإشتراكية ، إدارة التعاون الإقتصادي ، أمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1989 .
24 – تقرير التعاون الإقتصادي بين الجماهيرية و دول العالم ، 1990 ، أمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

ثالثاً : الكتـــب :-

1- حبيب ، هنري ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ترجمة : شاكر إبراهيم ، ط1 (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، 1981) .
2- التير ، مصطفى عمر ، مسيرة تحديث لمجتمع الليبي مواءمة بين القديم والحديث ، ط1 (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1992) .
3- عتيقة ، على أحمد ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي " 1956-1969 " ، ط1 (بيروت : منشورات دار الطليعة ، 1972) .
4- سليمان ، حسن ، ليبيا بين الماضي الحاضر، ط1 (طرابلس : منشورات سجل العرب ، 1964) .
5- عقيل ، محمد حسين ، الجماهيريا فكر وتطبيق ، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بلا ت).
6- عتيقة ، على أحمد ، النفط والمصالح لعربية 1972 – 1987 ، (الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، 1987) .
7- خلف ، فليح حسن ، إقتصاديات الوطن العربي ، (طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة ، 1994) .
8- الكيالي ، عبد الوهاب ، وآخرون ، موسوعة السياسة " الجزء الأول " ، ط1 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و لنشر ، 1995) .
9- هيكل ، عبدالعزيز ، النفط وتطور العلاقات الدولية ، ط 1 (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1976) .
10 -أبي عاد ، ناجي ، وآخرون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، ترجمة : محمد نجار ، ط1 (عمان : الأهلية للنشر ، 1999) .
11-الرميحي ، محمد ، النفط والعلاقات لدولية ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، 1982)
12 – نور الدين ، حسن، العرب والبترول ،(بيروت : معهد الإنماء العربي ، بلات).

13- خشيم ، مصطفى أبوا لقاسم، موسوعة علم العلاقات الدولية "مفاهيم مختارة" ، ط1، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995).

14- حمدان، جمال، دراسة في الجغرافية البشرية ،ط1، (بلا: منشورات دار المعرفة، 1961).

15 -الحجابى ،سالم، ليبيا الجديدة : دراسة جغرافية ،اجتماعية –اقتصادية– سياسية،(طرابلس: منشورات مجمع الفاتح للجامعات ،1989) .

16-عبد الحكيم ، محمد صبحي،وآخرون ، الوطن العربي :أرضه-سكانه- موارده،(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ،1968).

17- خشيم ، مصطفى أبوا لقاسم، موسوعة علم السياسة " مصطلحات مختارة" ، ط1، (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1425).

18- منيمنة،سارة ،في جغرافية الوطن العربي ،ط1، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1990) .

19 –السماك، محمد زاهر،إقتصاديات النفط ،ط1 ،(طرابلس: بلا ،1979).

20- بدرالدين ،عباس، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية، (طرابلس : مطابع الثورة العربية ،بلات).

21- غانم، شكرى ،النفط والاقتصاد الليبى "1953-1970"،ط1، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1985) .

22- سلامة، غسان ، وآخرون،الأمة والدولة والاندماج "الجزء الأول " ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1989).

23- بريون ،نوري ،قراءات في الاقتصاد الليبى "1968-1969"،ط1(طرابلس: منشورات دار مكتبة الفكر ،1971) .

24- شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا ، ط3 (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1996).

25-زيد، محمد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية .ط1 (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1980) .

26-الجوهري ،يسرى ،الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية ،ط1(الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع، 1997).

27-المؤتمر المهني للنفط ، الفاتح ثورة فى عالم النفط (طرابلس :الأمانة العامة للمؤتمر المهني النقابي العام للنفط والبتروكيماويات والتعدين، بلات).

28-إبراهيم ،أحمد، الثورة والدولة ،ط2((طرابلس المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1988).

29-أبو دبوس، رجب ،محاضرات فى النضرية العالمية الثالثة ،ط1(طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1980) .

30-لاتورى ،فرناندو، الصقر الوحيد ،ترجمة : محمد البلعزى ،ط1(بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986).

31-بلال،عبد الله ،قراءة فى هذه التحولات .ط2(طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1979) .

32-الحفنى، عبد المنعم ،المعجم الفلسفي ،ط1(بيروت: دار ابن زيدون للطباعة و النشر والتوزيع ، 1992).

33-الكيالي،عبد الوهاب، وآخرون ، موسوعة لسياسة "الجزء الخامس "،ط1(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1995) .

34-السوري، صلاح الدين ،الأوضاع السياسية الليبية 1951-1969،(باريس:الندوة الليبية حول تجربة التنمية فى ليبيا ،1985).

35-مصطفى ،نادية محمود،أوربا والوطن العربي .ط1 (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989).

36-صالح،عطا محمد ،فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية "الجزء الثاني "،ط1 (بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 1988).

37-مجموعة باحثين ،ليبيا الثورة فى ثلاثين عاماً "1969-1999"،ط3(مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،1999).

38-مطر،جميل ،على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي "دراسة فى العلاقات السياسة الغربية"،ط5،(بيروت : مركز دراسات الوحدة لعربية . [illegible]).

39-القذافي ، معمر،الكتاب الأخضر-الجزء الثالث. (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

40-الإدارة العامة للاستعلامات لوزارة الأعلام و[illegible] المسيرة الثورية ،(طرابلس: مطابع الثورة العربية ،1974).

41-أبو لقمة ، الهادي ، وآخرون ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ،ط1(سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،1995).

42-الغدامسى ،محمود، النفط الليبى-دراسة فى الجغرافية الاقتصادية وانتاجية النفط والغاز الطبيعي،ط1(بيروت :دار الجبل ،1998).

43- إدارة الأعلام والشئون الثقافية ، مسيرة الانسان في ج. ع. ل ،(روما : دار الإفراج -يناير 1976).

44-عيسى .نجيب ، النفط والمجال الاقتصادي العربي-دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية فى الأقطار العربية ،(بيروت :معهد الإنماء العربى ،1991).

45- الرومي ،نواف ، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام . ط1(طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،2000).

46-ج.ع. ل. ش. ا ،أمانة النفط ، المؤسسة الوطنية للنفط . مسيرة قطاع النفط فى عشر سنوات ، 1969-1979(طرابلس :1980) .

47-المرتضى،عبد الرواق ، التشريعات النفطية الليبية .ط1 (طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،1982).

48-يوسف ،عماد ،أروى صباغ ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط ،ط1 (عمان : دراسات الشرق الأوسط ، 1996).

49-وزارة البترول فى ج. ع. ل ، النفط الليبى 1954-[illegible] .(طرابلس : 1973) .

50- الجيالى ، صلاح ، ثورة الفاتح من سبتمبر والاشتراكية .(طرابلس : منشورات دار مكتبة الفكر ، 1974).

51-غالى ، بطرس ، قضايا عربية ،(مصر : منشورات مكتبة الأنجلو المصريــة ، 1977) .

52- زهرة ، محمد عطا ؛ فى الأمن القومي العربي .ط1 (بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ، 1991).

53- أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية " 1970-1978" (طرابلس : منشورات أمانة التخطيط ، 1978).

54- قنوص ، صبحى ،وآخرون ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "1969-1989"،(بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،1989) .

55-القذافي ، معمر ،ثورة الشعب العربي الليبي . [illegible] : منشورات وزارة الإعلام والثقافة ، 1973).

56- حمدان، جمال ، الجمهورية العربية الليبية .. دراسة سياسية ،(القاهرة : منشورات عالم الكتب ،بلات) .

57- هلال ، على الدين ، تحديات الأمن القومي العربي ،ط1 (عمان : منتدى الفكر العربي ، سبتمبر 1986) .

58- البرناوي ،سالم ، السياسة الخارجية الليبية ،ط1 (بنغازي : منشورات مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، 2000).

59-خوري ، مصطفى ، المشاريع الوحدوية العربية "1913-1989"،دراسة توثيقية ،ط2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990).

60- مجموعة مؤلفين ، صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي ،ط1 (طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1986) .

61- فؤاد ، اليوسفي ، الاتحاد العربي الأفريقي 'اتفاقية وجدة " ،ط1 (طرابلس :المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،1986) .

62-زارتمان ، وليم ، "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة " ترجمة : سعيد عوض، في بهجت القرني ،على الدين هلال ، السياسات الخرجية للدول العربية ،ط1 (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1994).

63-شحاته ، إبراهيم ،خطر تصدير النفط العربي ،ط1 (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1975) .

64-السادات ،أنور ، البحث عن الذات ،(لندن :منشورات كولينز ، 1978).

65- الدغيدى ،مديحة ، اقتصاديات الطاقة في العالم ،ط1(بيروت : منشورات دار الجبل ، 1992).

66-تكروما ،كوامى ، الاستعمار الجديد آخر مرحلة للامبريالية ، ترجمة : عبد الحميد حمدى ،(القاهرة : دار القاهرة للطباعة ،1966).

67- حمدان ، جمال ، إستراتيجية الاستعمار والتحرر ، (القاهرة : دار الشرق ، 1983) .

68- مجموعة مؤلفين ، اغتيال ليبيا ، ط1 (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993) .

69- مغربي ، محمد ، السيادة الدائمة على مصدر النفط ، ط1 (بيروت : دار الطليعة ، 1973)

70- سامبسون ، انتوني ، الشقيقات السبع ، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ، ترجمة : سامي هاشم ، ط1 (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1976)

71 – مقلد ، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية. .(بيروت : منشورات دار الطليعة ، 1989)

72 – مصطفى ، محمود حلمى ، العلم الثالث ومؤتمرات السلام ،(القاهرة :دار الأنجلو المصرية ، 1969) .

73-يونس ،محمد المبروك ،دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية " 1969-1977"، ط1 ،(الزاوية :مطابع الوحدة العربية ،1994).

74-الجبير ، أحمد ،العلاقات العربية الأفريقية ،ط1 ، (طرابلس :منشورات الجامعة المفتوحة، 1992).

75-مجموعة مؤلفين ،الثورة في 25 عام :دراسة في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،(طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،بلات).

76-الزيادى ،محمد ، " العمل العربي والاسلامي في أفريقيا " ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية نموذجا ، أعمال ندوة العلاقات العربية الافريقية ، (طرابلس :منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، 1998).

77-العمر ، جهاد صالح ، وآخرون ،حركات التحرر في العالم الثالث ، (بغداد : منشورات جامعة البصرة ،1988) .

78-مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1987 ،(الكويت : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 1988) .

79-مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1988 ،(الكويت : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 1989).

80-عجمية ، محمد ، فصول في الاقتصاد العربي ، ط1(بلا م ، 1990)

81-الكتاب السنوي الفلسطيني 1969-1970،(بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية) .

82- الكتاب السنوي الفلسطيني 1972-1973،(بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية) .

83-سكيت ،إيان ،منظمة الأوبك ،ترجمة : الهادى أبولقمة وآخرون ،ط1 (بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ، 1991).

84-سلير ، وليم ، مبادئ تكرير النفط للتقنيين ولغير التقنيين ،ترجمة : حميد الجودى ، ط1 (بيروت :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، 1986) .

85-المرتضى ، عبد الرزاق ، العلاقات النفطية في دول الأوبيك ، ط1 (طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1987) .

86-نوفل ،سيد ،العمل العربى المشترك فى المجال الدولي ،(القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1971) .

87-عبد الكريم ،احمد عزت ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ،(بيروت : مؤسسة ناصر للثقافة ، 1981)

رابعاً : الدوريات :-

1-كريمى ،على ،" اتحاد المغرب العربى كوحدة جزئية عربية "،مجلة الوحدة ،السنة السادسة، العدد (65) ،(الرباط :المجلس القومى للثقافة العربية فبراير 1990) .

2-أمانة النفط ،المؤتمر المهنى لعمال النفط ،" النفط فى الجماهيرية "، مجلة المشعل ،العدد (26) ،(طرابلس : 1980) .

3-الطريقى ،عبد الله ،"سياسة ليبيا البترولية "، مجلة البترول والغاز العربى ، العدد (2) ، (أكتوبر 1965) .

4-عبد الفضيل ، محمود ،" النفط وقضايا التنمية والوحدة العربية "، مجلة قضايا عربية ، العدد 4 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، أبريل 1980).

5-أيوب ، مدحت ، " النفط وقوة العرب الذاتية " ، مجلة الشورى ، العدد الرابع ،(طرابلس : أبريل 1978) .

6- غانم ،شكرى ،" التخطيط لترشيد استهلاك الطاقة فى ليبيا " ، المجلة القومية للادارة ، العدد الرابع والخامس (طرابلس : مطابع الثورة العربية ، 1987) .

7- حيالى ،سليمان ،" اتحاد الجمهوريات العربية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (25) ، يوليو 1971 .

8-الفزانى ،جمعة ،"ليبيا الثورة "، مجلة الشورى ، العدد (6) ،السنة الرابعة ،(طرابلس : مطابع الثورة العربية ،1977) .

9-الفزانى ،جمعة ،" افتتاحية العدد "، مجلة الشورى ، العدد (4) ،(طرابلس : مطابع الثورة العربية ، أبريل 1978) .

10-هاشم ، جواد ،" الوحدة العربية والتكامل الصناعي بين الأقطار العربية "، قضايا عربية ، العدد 2 آيار 1974 .

11- طعمة، جورج، "النفط والعلاقات الدولية " قضايا عربية ، العدد(4) ، ابريل 1980م.

محمد يوسف اللويشي

12- خدورى ، وليد ،" العوامل المقدرة فى العلاقات النفطية العربية-الأمريكية ، قضايا عربية ، العدد (4) ، ابريل 1980.

13- تنير سمير،" نحو استراتيجية مستقبلية للنفط العربي " قضايا عربية ،العدد(4) ، ابريل 1980م.

14 – عبد الفضيل ، محمود " النفط وقضايا التنمية والوحدة العربية " قضايا عربية ،العدد(4) ، ابريل 1980م.

15 – المؤتمر المهني لعمال النفط " السياسة النفطية الليبية " ، مجلة المشعل ، العدد (75) ، السنة الثامنة ، (طرابلس : المؤسسة الوطنية للنفط ، 1981) .

16 – السياب ، عبدالله ، " منظمة الأقطار المصدرة للنفط ودورها ومستقبلها " ، مجلة النفط والتنمية ، العدد (6) ، مارس 1980 .

17 – عمر ، عبدالكريم ، " الولايات المتحدة الأمريكية والسياسة الدولية ، مجلة العربي ، العدد (450) ، أكتوبر 1987 .

الرسائل الجامعية:-

1- بلعيد، مفتاح، الخبر السياسي في الصحافة الليبية(1969-1973)، رسالة ماجستير-غير منشورة،(جامعة قار يونس: كلية الآداب،1998).

2- محمد، خطاب حسين، إتجاه الوحدوي في الدبلوماسية الليبية ازاء جامعة الدول العربية" 1969-1994، رسال ماجستير-غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1995)

3- الجابري، فوزي، الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية "1969-1998"، رسالة ماجستير –غير منشورة،(طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،ابريل 2001).

4- الباروني، إلياس، صنع السياسة الخارجية الليبية بين الطموحات والإمكانيات ، رسالة ماجستير –غير منشورة،(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية،1999).

5- مادي، خالد، ليبيا و حركة عدم الانحياز 1989-1996، رسالة ماجستير غير منشورة،(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا ،اكتوبر1999).

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem